الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

Université Abou Bekr Belkaid
Tlemcen Algérie

جامعة أبي بكر بلقايد
تلمسان الجزائر

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية و علوم التسيير

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية

تخصص: اقتصاد قياسي و مالي

بعنوان

تقييم أثر الدعم الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر
دراسة حالة دعم الطاقة للفترة 1990-2020

من اعداد الطالبة: دحاوي عربية سعاد

تحت اشراف: أ.د.شكوري سيدي محمد

-أعضاء لجنة المناقشة-

أ.د.بن بوزيان محمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	رئيسا
أ.د.شكوري سيدي محمد	أستاذ التعليم العالي	المركز الجامعي-مغنية-	مشرفا
أ.د. بوثلجة عبد الناصر	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	ممتحنا
أ.د. مكيديش محمد	أستاذ التعليم العالي	المركز الجامعي-مغنية-	ممتحنا
أ.د. ساهد عبد القادر	أستاذ التعليم العالي	المركز الجامعي-مغنية-	ممتحنا
أ.د.بارودي نعيمة	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	ممتحنة

السنة الجامعية: 2023-2024

شكر و تقدير

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيّد الخلق محمّد أشرف المرسلين.

"اللهم لك الحمد حتى ترضى، ولك الحمد إذا رضيت، ولك الحمد بعد الرضا"

" الحمد لله الذي وفقنا إلى هذا وما كنّا له مقرنين"

أود أن أعرب عن عميق امتناني مشرف رسالتي **"أ.د شكوري سيدي محمد"** على توجيهاته الاستثنائية طوال هذه الرحلة. لقد كان التزامكم بتطويري الأكاديمي وخبرتكم مصدرًا للإلهام والتحفيز. يشرفني أن أتيحت لي الفرصة للعمل تحت قيادتكم.

كما، أتقدم بأسمى معاني التقدير للجنة الموقرة على تحملكم عناء قراءة ومناقشة رسالتي هذه وتقييمكم الدقيق لعملي. لقد أثرت مساهماتكم هذه الأطروحة بشكل كبير.

وأخيرا، أتوجه بخالص الشكر لكلّ الأعضاء القائمين على" **مخبر النقود والمؤسسات المالية في المغرب العربي**" (**MIFMA**). ولا يفوتني أن أشكر كلّ الأساتذة الأفاضل، على دعمهم لي طيلة سنوات التدرّج.

شكرا

إهداء

أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع إلى:

والديّ، منبع الدعوات والبركات، أطال الله في عمرهما

وإلى مصدر قوّتي وإلهامي، مؤنساتي الغاليات بناتي الثلاث، حفظهم الله

وإلى سندي وعنوتي، إخوتي رعاهم الله

وإلى أختي، توأم روحي حماها الله

تحمل هذه الأطروحة بين طياتها جميع مشاعر الامتنان والحب لكل أفراد عائلتي صغيرا وكبيرا، أدامكم الله جميعا بجانبي.

فهرس المحتويات

قائمة الجداول.....vi

قائمة الأشكال viii

المقدمة العامة .....أ

الفصل الأول: التوصيف النظري لسياسة الدعم الحكومي عامة ودعم الطاقة خاصة

مقدمة الفصل.....1

I.لمحة عامة حول الدعم الحكومي.....2

1.I الدعم الحكومي كجزء من سياسة الانفاق العام.....2

2.I مفهوم الدعم الحكومي وأهدافه.....3

3.I أنواع ومصادر تمويل الدعم.....6

II.سياسة الدعم الحكومي وآثارها الاقتصادية.....11

1.II معيار الدعم الحكومي وضوابط سياسته.....12

2.II شروط نجاح سياسة الدعم.....12

3.II الآثار الاقتصادية للدعم.....13

III. دعم الطاقة.....14

1.III ماهية دعم الطاقة.....14

2.III مكونات دعم الطاقة.....19

3.III مبادئ و أهداف دعم الطاقة.....22

4.III تسعير دعم الطاقة ومصادر تمويله.....26

خاتمة الفصل.....38

الفصل الثاني: تقييم آثار دعم الطاقة على النمو الاقتصادي

مقدمة الفصل.....40
I. ماهية النمو الاقتصادي.....41
1.I مفهوم النمو الاقتصادي.....41
2.I النمو الاقتصادي والتنمية.....42
3.I عناصر النمو الاقتصادي (مصادره).....42
4.I خصائص النمو الاقتصادي.....43
II.نظريات النمو الاقتصادي.....44
1.II نظريات النمو في الفكر التقليدي.....44
2.II نظريات ونماذج النمو في الفكر الحديث.....46
III.وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي.....52
1.III الإطار المفاهيمي للمرض الهولندي.....56
2.III طرق تأثير المرض الهولندي.....56
IV.تقييم أثر سياسة دعم الطاقة على النمو الاقتصادي.....58
1.IV التكاليف المالية.....58
2.IV التكاليف الاقتصادية.....61
3.IV التكاليف الاجتماعية.....64
4.IV التكاليف البيئية.....66
V.سبل اصلاح دعم الطاقة وترشيده.....69
1.V تطور الاتجاه العام لسياسات دعم الطاقة.....69

2.V استراتيجية صندوق النقد الدولي المقترحة لترشيد دعم المواد البترولية.....72
3.V آليات اصلاح دعم الطاقة.....74
4.V معوقات إصلاح دعم الطاقة.....75
5.V مزايا اصلاح دعم الطاقة.....76
خاتمة الفصل.....77

الفصل الثالث: تحليل لسياسة الدعم الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر

مقدمة الفصل.....79
I.واقع الاقتصاد الجزائري.....80
1.I تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر.....80
2.I رصيد ميزان المدفوعات.....83
3.I النفط والميزانية العامة.....86
4.I معدّل التّضخّم INF.....87
5.I معدل البطالة U.....88
II.امكانيات الجزائر البترولية.....89
1.II تطور احتياطي النّفط الخامّ والغاز الطبيعي.....89
2.II تطور انتاج النفط والغاز الطبيعي.....90
III. واقع سياسات الدعم في الجزائر.....91
1.III أشكال الدعم الحكومي وحجمه في الجزائر حسب السلع والخدمات.....92
2.IIIالدعم الحكومي الصريح.....93
3.IIIالدعم الحكومي الضمني.....104

IV. الجزائر واستهلاك الطاقة.....107
1.IV تطور الاستهلاك الوطني للطاقة في الجزائر.....107
2.IV تطور الاستهلاك النهائي في الجزائر.....109
3.IV المخطط الوطني لاستهلاك الطاقة.....111
V. دعم الطاقة في الجزائر.....113
1.V بنية دعم الطاقة في الجزائر.....113
2.Vآليات تسعير دعم الطاقة في الجزائر.....115
3.V الفجوة السعرية لمنتجات الطاقة.....125
VI.تقييماستراتيجية سياسة دعم الطاقة في الجزائر.....128
1.VIالتقييم من المنظور الاجتماعي.....129
2.VI التقييم من المنظور الاقتصادي.....131
3.VIالتقييم من المنظور البيئي.....139
VII. مساعي الجزائر لإصلاح دعم الطاقة التدريجي.....142
1.VII تعديل أسعار مواد الطاقة المدعمة.....143
2.VII تقليص واردات الوقود الوطنية.....144
3.VII الانتقال الطاقوي نحو الطاقات المتجددة.....145
4.VII متطلبات نجاح إصلاح دعم الطاقة في الجزائر.....149
5.VII الآثار المحتملة لإصلاح دعم الطاقة.....151
خاتمة الفصل.....152

الفصل الرابع: دراسة قياسية لتقييم أثر دعم الطاقة على النمو الاقتصادي في الجزائر

I. متغيرات ومنهجية الدراسة.....155

1.I متغيرات الدراسة.....155

2.I نموذج الدراسة.....160

3.I الانحدار الكمي و إحصاء الاختبار.....160

II.تقدير النموذج.....163

1.II الإحصاء الوصفي للمتغيرات.....163

2.II المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS).....164

3.II اختبار عدم تباث تباين الأخطاء : Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan.....164

4.II الانحدار الكمي Quantile regression.....165

III.المناقشة والتحليل.....172

خاتمة الفصل.....174

الخاتمة العامة.....176

قائمة المراجع.....182

قائمة الجداول

الجدول رقم	عنوان الجدول	رقم الصفحة
01-01	مزايا وعيوب الدعم العيني والدعم النقدي	9
02-01	الأشكال الرئيسية لدعم الطاقة	19
03-01	الهيئات الدولية و طرق حسابها لدعم الوقود	29
04-01	مقارنة بين نهج الفجوة السعرية و نهج تكلفة الفرصة البديلة في قياس دعم الطاقة	30
05-01	أنواع الوقود الأحفوري و استخداماته	32
01-03	تطور رصيد ميزان المدفوعات في الفترة 2020/1990 (مليار دولار)	84
02-03	تطور حجم صادرات المحروقات و احتياطي العملة في الجزائر	85
03-03	تطور رصيد الموازنة طبقا لتطور أسعار النفط	86
04-03	تطور معدل التضخم في الجزائر للفترة 2020/1990 (%)	87
05-03	تطور معدل البطالة في الجزائر للفترة 2020/1990 (%)	88
06-03	أسعار المنتجات البترولية المكرّرة و الموجّهة للسّوق الوطنية عند خروجها من المصفاة و حدود ربح توزيعها بالجملة(دج/طن، بدون رسوم)	117
07-03	أسعار بيع المنتجات البترولية في مختلف مراحل التوزيع(دج/ وحدة الكيل)	117
08-03	أسعار بيع غاز البترول المميع الموضب في مختلف مراحل التوزيع	118
09-03	التعريفات الكهربائية المطبقة في الجزائر 2016	124
10-03	تسعيرة الأشطر حسب الاستهلاك	124
11-03	مقارنة لأسعار الوقود بين الجزائر والبلدان المجاورة (بالدولار الأمريكي)	138
12-03	تسعير الوقود في الجزائر خلال الفترة 2016-2020 (بالدينار الجزائري)	143
13-03	خطة تنفيذ برنامج كفاءة استخدام الطاقة و الطاقة المتجددة بالجزائر 2015-2030 (بالميغاواط)	147
01-04	ترميز سلاسل الدراسة	155

02-04	وصف متغيرات الدراسة	163
03-04	نتائج الانحدار الخطي	164
04-04	اختبار عدم ثبات تباين الأخطاء	165
05-04	مخرجات الانحدار الكمي عند 50 %	166
06-04	مخرجات الانحدار الكمي عند 75 %	166
07-04	نتائج الانحدار الكمي ب Bootstrap	168
08-04	نتائج اختبار Wald	172

قائمة الأشكال

الشكل رقم	عنوان الشكل	رقم الصفحة
01-01	دعم طاقة المستهلك	20
02-01	هيكل دعم الطاقة بالعالم و مجموعة دول الأوبك لسنة 2011	21
03-01	خطوات تقييم سياسة دعم الطاقة	25
05-01	متوسط المعدل المركب لاستخدام الطاقة(كجم من مكافئ النفط) لكل 1000 دولار أمريكي ناتج محلي إجمالي(تعادل قوة شرائية 2005ثابت) لسنة 2008	33
06-01	فوائد كفاءة الطاقة	35
07-01	كفاءة الطاقة في توليد الكهرباء (%) لسنة 2009	36
01-02	التحليل الساكن لنموذج Solow	48
02-02	التحليل الساكن المقارن لنموذج Solow	49
03-02	نموذج رومر الجديد	50
04-02	اتجاه نمو الداخلي الخام في الدول الغنية بالموارد الطبيعية و الدول الفقيرة	53
05-02	نمو الاقتصادي و رأس المال الطبيعي	54
06-02	أثر حركة الموارد الطبيعية	57
07-02	أثر الانفاق	57
08-02	دعم الطاقة (قبل الضرائب) حسب المنطقة لسنة 2011	58
09-02	الدعم النفطي (قبل الضرائب) كنسبة من اجمالي الناتج المحلي في البلدان المستوردة و المصدرة للنفط سنة 2011	59
10-02	دعم الطاقة (بعد الضرائب) حسب المنطقة لسنة 2011	60
11-02	أثر الضرائب و المؤثرات الخارجية على دعم الطاقة لسنة 2011	60
12-02	فاقد ايرادات ضريبة استهلاك الطاقة في الدول العربية لسنة 2015	61
13-02	التكلفة الاقتصادية لدعم الوقود	62

14-02	القيمة الاقتصادية لدعم استهلاك الوقود الأحفوري العالمي حسب مصدر الطاقة 2010-2018 (تريليون دولار)	62
15-02	نسبة تطور سعر النفط في الفترة 2021/2010	63
16-02	البلدان المستوردة للنفط في الشرق الأوسط و شمال افريقيا دعم الطاقة الكلي قبل الضرائب، الانفاق الرأسمالي والاجتماعي لسنة 2011	63
17-02	البلدان المستوردة للنفط في الشرق الأوسط و شمال افريقيا دعم الطاقة الكلي قبل الضرائب، الانفاق الرأسمالي و الاجتماعي لسنة 2011	64
18-02	نسبة دعم الطاقة المستفاد منه أفقر 40 %من السكان (الأثر المباشر)	65
19-02	توزيع المنتجات النفطية حسب فئات الدخل نسبة من اجمالي دعم المنتجات	66
20-02	انبعاثات ثاني أكسيد الكربون العالمية المتعلقة بالطاقة للفترة 1990-2020	67
21-02	التغير في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون حسب الوقود للفترة 2000-2020(Gt co2)	67
22-02	الآثار البيئية لدعم الطاقة	68
23-02	الآثار الاقتصادية، الاجتماعية و البيئية لدعم الطاقة(UNEP)	69
01-03	تطور الناتج المحلي الإجمالي للجزائر (1990-2020) بالمليار دولار)أسعار جارية)	80
02-03	نسبة نمو الناتج الداخلي الخام للفترة 1990-2020	80
03-03	بنية الناتج المحلي الخام في الفترة 1993-2019	83
04-03	تطور رصيد ميزان المدفوعات في الفترة 2020/1990 (مليار دولار)	85
05-03	تطور معدل التضخم في الجزائر للفترة 2020/1990 (%)	87
06-03	تطور معدل البطالة في الجزائر للفترة 2020/1990 (%)	89

07-03	تطور الاحتياطي المؤكد للنفط الخام في الجزائر من البترول في الفترة 1990/ 2019 (مليار برميل)	90
08-03	تطور الاحتياطي المؤكد للغاز الطبيعي في الجزائر من البترول في الفترة 1990 /2019(مليار م3)	90
09-03	تطور انتاج النفط الخام في الجزائر للفترة 2020/1990 (مليار برميل)	91
10-03	تطور انتاج للغاز الطبيعي المسوق في الجزائر للفترة 1990/ 2020 (مليار $م^3$)	91
11-03	أشكال الدعم في الجزائر	93
12-03	الدعم الصريح كنسبة من الموازنة العامة و من الناتج المحلي الاجمالي للفترة 2000-2021	102
13-03	حجم التحويلات الاجتماعية في الجزائر للفترة 2000-2020 (مليار دينار جزائري)	103
14-03	توزيع حجم التحويلات الاجتماعية في الموازنة العامة في الفترة 2000/2021	103
15-03	تطور الدعم الضمني في الجزائر خلال الفترة 2012/2015(مليار دينار جزائري)	105
16-03	تطور نسبة الدعم الضمني ودعم الطاقة من الناتج في الجزائر خلال الفترة 2012/2015	106
17-03	الدعم الضمني و الدعم الصريح في الجزائر خلال الفترة 2012-2015	106
18-03	تطور الاستهلاك الوطني للطاقة ومجمّعاته في الجزائر للفترة 1990-2021 (K Tep)	108
19-03	الاستهلاك الوطني حسب شكل الطاقة خلال الفترة 2001-2021 (K Tep)	108
20-03	الاستهلاك الوطني حسب شكل الطاقة طيلة الفترة 2001-2021(%)	109

21-03	الاستهلاك النهائي للطاقة حسب المصدر في الجزائر خلال الفترة 1990-2021 (K Tep)	110
22-03	هيكل الاستهلاك النهائي للطاقة المدعمة في الجزائر حسب القطاع خلال الفترة 1990/2021(103 TEP و %)	110
23-03	دعم الطاقة في الجزائر باعتماد نهج الفجوة السعرية للفترة 1990-2020(مليون دولار أمريكي)	114
24-03	بنية دعم الطاقة في الجزائر(%)	114
25-03	دعم الوقود في الجزائر باعتماد نهج الفجوة السعرية للفترة 1990-2020(مليون دولار أمريكي)	115
26-03	بنية دعم الوقود في الجزائر(%)	115
27-03	نسبة مشتركي الغاز الطبيعي حسب التوتر للفترة 1990-2019	120
28-03	نسبة مشتركي الكهرباء حسب القطاع و حسب التوتر	121
29-03	تطور أسعار الطاقة في الجزائر ما بين 1990 و 2020 بالدولار أمريكي	125
30-03	الفجوة السعرية للديزل، البنزين و غاز البترول المسال ($/L)	126
31-03	الفجوة السعرية للغاز الطبيعي($/KWh)	127
32-03	الفجوة السعرية للكهرباء ($/KWh)	128
33-03	نسب الانفاق الاستهلاكي على كل من الكهرباء، غاز المدينة و الوقود المدعم حسب الشرائح المستفيدة لسنة 2011	130
34-03	نسب الانفاق الاستهلاكي على الأجهزة الالكترونية، الكهرو منزلية و السيارات لسنة 2011	130
35-03	نسب الانفاق الاستهلاكي على الوقود، الكهرباء وغاز المدينة، غاز البروبان و غاز البوتان حسب التوزيع الاقليمي لسنة2011	131
36-03	توزيع أسعار الكهرباء حسب القطاع لسنة 2019	132
37-03	مزاحمة دعم الطاقة لدعمي التعليم والصحة للفترة 2013-2015(مليار دج)	133

38-09	الاستهلاك النهائي للطاقة حسب القطاع في الجزائر خلال الفترة 1990-2020 (ألف طن مكافئ نفط TEP 103)	134
39-03	ترتيب عشر أعلى دول خسارة المكاسب القصوى من التسعير أقل من التكلفة الهامشية الاجتماعية (مليار دولار)	135
40-03	مؤشر الحرية الاقتصادية للجزائر (%)	137
41-03	اجمالي انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون ومتوسط نصيب الفرد منه (طن متري)	139
42-03	درجات و ترتيب مؤشر الاقتصاد الدائري للكربون لعام 2021-منظور منتجي النفط	140
43-03	درجات أداء مؤشر الاقتصاد الدائري للكربون لعام 2021و المساهمات النسبية للمؤشر	141
44-03	الارتباط بين صادرات الوقود ودرجات العوامل التمكينية لمنظور منتجي النفط لعام 2021	142
45-03	تطور امدادات الطاقة في الجزائر للفترة 1990-2020 ب TJ	145
46-03	مصادر توليد الكهرباء في الجزائر للفترة 1990-2020(GWH)	146
47-03	نسبة الطاقة المتجددة في الاستهلاك النهائي للطاقة في الجزائر 1990-2019	146
48-03	التطور السنوي للبرنامج الوطني للطاقة خلال الفترة 2015-2020	148
01-04	تطور الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الجزائر خلال الفترة 2020/1990	156
02-04	تطور إجمالي دعم الطاقة في الجزائر خلال الفترة 2020/1990	157
03-04	تطور إجمالي الانفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة 2020/1990	158
04-04	تطور اجمالي تكوين رأس المال الثابت في الجزائر خلال الفترة 2020/1990	159
05-04	تطور الانفتاح التجاري في الجزائر خلال الفترة 2020/1990	159
06-04	رسم بياني للانتشار الكمي للمتغيرات المفسرة	167

المقدمة العامّة

يعتبر الدعم الحكومي أحد أهم الآليات التي تتدخّل من خلالها الدول لتحقيق أهدافها الاقتصادية، الاجتماعية والسياسيّة. فأضحت سياسة الدعم سياسة محورية تقدمها العديد من الدول التزاما منها بالعقد الاجتماعي والاقتصادي تجاه شعوبها في شكل مساعدات مالية أو عينية للأفراد أو المؤسسات لتحقيق الرفاه والعدالة الاجتماعية، تقليل التفاوت بين مستويات الدخول، خفض تكاليف الإنتاج ورفع القدرة التنافسية للقطاعات المنتجة، ممّا يساهم في تحفيز النمو الاقتصادي، كما يمنح الدعم الحكومي الاستقرار الاقتصادي وذلك بتصحيح إخفاقات السوق وحماية الاقتصاد من التقلبات الخارجية.

ومع اتساع دائرة السلع والخدمات المدعمّة، في ظلّ ارتفاع أسعار السلع الأساسية المستمّر، إضافة إلى ندرة الموارد الاقتصادية وشحّها، نمو السكان وتزايد احتياجاته الاستهلاكية، وفي ظلّ التفاوت الاجتماعي وارتفاع معدّلات الفقر، تنامى وتسارع حجم الدعم الحكومي في العقد الأخير، فأصبح الأمر مثيرا للجدل حول إمكانية المواصلة على نفس هذه الوتيرة في الأجل الطويل، رغم الفعالية النسبية لسياسة الدعم في الأجل القصير، خاصة عندما أصبحت الحكومات تضغط على موازناتها العامة بالرفع من نفقاتها الجارية لتمويل مخصصّات الدعم الذي أصبح يزاحم الانفاق العام على حساب القطاعات ذات الأولويات الاجتماعية والاقتصادية كالصحة والتعليم والبنى التحتية.

ويأتي دعم الطاقة كأحد أهم أشكال الدعم الحكومي وأكثرها شيوعا في العالم، فهو يُقدَّم في الكثير من الدول المتقدمة والنامية على شكل إعانات مالية أو تسهيلات ضريبية للمنتجين أو المستهلكين، حيث تستهدف برامج دعم الطاقة توفير منتجات الطاقة لمختلف الشرائح بأسعار أقل من تكلفة إنتاجها و بصفة دائمة، فهو يعدّ وسيلة لتوزيع الثروة بعدالة أكثر في الدول المصدرة للنفط تستخدمه العديد من الدول كسياسة اقتصادية رئيسية، حيث تُقدَّر قيمة إجمالي دعم الطاقة في العالم بما يقارب 6 تريليون دولار سنويًا، تمثل البلدان النامية نصفها. ونجده مختلفا من دولة إلى أخرى على حسب طبيعة الاقتصاد ومستويات الدخل، حجم الموارد الطبيعية، نوع الطاقة المدعومة، والأهداف الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية للدولة من تحسين مستوى معيشة الفئات الهشّة وتيسير استهلاكهم، تعزيز التنمية الاقتصادية، الرفع من معدلات النمو الاقتصادي، وكسب ولاء الشعوب.

بالرغم من تحقيق دعم الطاقة لبعض الأهداف، إلا أنّه أصبح يُنعت بالمكلّف وغير الفعّال، لكونه يُسبِّب تشوهات في أسعار السوق، وسوء تخصيص الموارد الناضبة دون مراعاة حق الأجيال القادمة فيها. كما أنّ أغلبيّة الدعم لا يذهب لمستحقيه وتستفيد منه الفئات ذات الدخل المرتفع والصناعات ذات الاستهلاك الكثيف للطاقة. أمام هذه الأوضاع لجأت الدول التي عانت ميزانياتها من عجوزات دائمة وديون متفاقمة إضافة إلى الاختلالات الاقتصادية والمخاطر البيئيّة إلى تخفيض الدعم أو إلغاءه وتحرير أسعار منتجات الطاقة لتتحدّد وفق قوى العرض والطلب، وهذا بمعيّة كل من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي لتزويدهم بأهمّ الإجراءات والتدابير التعويضية اللاّزمة للتغلّب على العوائق التي تحول دون إنجاح تلك الإصلاحات.

ولتحريك الجزائر عجلة نموها الاقتصادي نحو الأمام، زادت من تدخلها في النشاط الاقتصادي وذلك بالتوسع في سياساتها المالية الانفاقية تارة والضريبية تارة أخرى، لتنشيط الطلب الكلي الذي يرفع من مستوى الطاقات الإنتاجية. فقد عرف اقتصادها سلسلة من البرامج الانفاقية التنموية الضخمة، والتي اتخذت منذ بداية الألفية الجديدة منحى جديدا في التركيز على التوسع في الانفاق العام والسير على النهج الكينزي لدعم النشاط الاقتصادي وتنشيط الطلب الكلي، نتيجة للوفرة المالية الكبيرة التي حققتها الجزائر من ارتفاع أسعار النفط. وقد كان لهذه السياسة التوسعية علاوة على بعدها الاقتصادي بعدا اجتماعيا كبيرا بسبب الفترة المتردية التي شهدتها الجزائر في الفترة السابقة حيث تراوح معدل البطالة في الفترة 1995-2000 في حدود 29%. فاعتماد الجزائر بشكل كبير على قطاع المحروقات، والذي يمثل النفط والغاز الطبيعي فيه حوالي 98% من إجمالي الصادرات، و60% من الناتج المحلي الإجمالي. فأصبحت الجزائر كمثيلاتها من الدول المنتجة والمصدرة للطاقة تستند سياستها الاجتماعية على الإعانات بشقيها الصريح والضمني للرفع من مستويات معيشة الطبقة الهشّة وتوفير مشتقات الطاقة الأساسيّة. وجعل حكومتها تلعب دورًا رئيسيا في توفير منتجات الطاقة الحديثة بأسعار رخيصة، للمستهلكين والمنتجين من أفراد، شركات وقطاعات صناعيّة من وقود بأنواعه، الغاز طبيعي والكهرباء للقطاعات الصناعية. فقد قدّرت قيمة الإعانات الضمنية سنة 2013 ب 3228.3 مليار دج ما تمثل 19.5%من الناتج المحلي الإجمالي لنفس السنة موزعة إلى إعانات ضريبية قدرها 1081 مليار دج، و إعانات منح الأراضي ب 66.85مليار دج و إعانات منتجات الطاقة ب 2080.45 مليار[1]. وترمي الحكومة من خلال سياسة الدعم هذه إلى تضييق فجوة التفاوت بين الأفراد من حيث استفادتهم من مختلف أنواع الطاقة خاصة المناطق النائيّة، وذلك لتحسين مستواهم المعيشي وحماية دخلهم للتخفيف من حدّة الفقر. كما تهدف الدولة من تقديمها لدعم الطاقة إلى تلبية الطلب على منتجات الطاقة، تحفيز التصنيع والتنويع الاقتصادي لتعزيز القدرة التنافسية الاقتصادية وخلق فرص عمل. غير أنّ التوسّع في هذا الدعم الشامل أصبح يثقل كاهل الميزانية العامة ويحدث اختلالات اقتصادية عدّة كتشوهات الأسعار خاصّة منذ تدهور أسعار البترول العالمية سنة 2014 إضافة إلى الآثار التي خلّفتها جائحة كورونا، ما جعل الجزائر تراجع حساباتها وتشرع في التدرج في تصحيح الدعم خاصة دعم الطاقة وذلك ابتداء من سنة 2016.

إشكالية الدراسة:

تقدّم الجزائر الدعم الحكومي في شكليه الصريح المصرّح به في الميزانية العامّة، والضمني غير معلن عنه ضمن بنودها، والذي يمثّل دعم الطّاقة أحد أهم أنواعه، ولكن رغم الآثار الإيجابية لدعم الطاقة، إلا أنه يواجه العديد من التحديات، أبرزها: التكاليف المالية الباهظة، التشوهات الاقتصادية وزيادة الاستهلاك غير المستدام، والآثار البيئية السلبية.

على ضوء ما سبق ذكره تظهر ملامح إشكالية الدراسة، والتي يمكن بلورتها على النحو الآتي:

[1] Ministère des Finances, 2015, p. 21

"كيف يؤثر الدعم الحكومي للطاقة على النمو الاقتصادي في الجزائر"

إلماما بالموضوع ارتأينا طرح بعض الأسئلة الفرعية والتي نراها ضرورية لإجابات موضوعية لإشكالية الدراسة:

- كيف يكون أثر دعم الطاقة على النمو الاقتصادي؟
- هل الزيادة في معدلات هذا الدعم تؤدي إلى الزيادة في معدلات النمو الاقتصادي؟
- هل يذهب دعم منتجات الطاقة لمستحقيه؟ وهل يوزع بعدالة بين افراد المجتمع الجزائري؟
- في ظل الأوضاع الراهنة، هل ستُدخِل الجزائر إصلاحات على دعمها للطاقة؟ وما هي أهم الإجراءات المصحّحة لاختلالات منظومة الدعم؟

فرضيات الدراسة:

بناءً على الإشكالية المطروحة، يمكن طرح فرضيات البحث التالية:

فرضية رئيسية: "يسهم دعم الطاقة في تحفيز النمو الاقتصادي، ولكن بشكل غير مستدام. ما يوحي بوجود علاقة موجبة ضعيفة بين دعم الطاقة والنمو الاقتصادي".

فرضية فرعية أولى: "يؤدي دعم الطاقة إلى تحسين مستوى المعيشة للمواطنين، ولكن بتكلفة مالية باهظة، وآثار بيئية سلبية".

فرضية فرعية ثانية:" لا تستفيد الفئة المستهدفة من دعم الطاقة المقدم بقدر ما خُطِّط له، وبالتالي وجود علاقة سالبة بين دعم الطاقة والرّفاه الاجتماعي".

فرضية فرعية ثالثة: "يؤدي التسعير الأقل من تكلفة المنتجات البترولية إلى التوسع في استهلاك هذه السلع".

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل واقع سياسة وآليات الدعم الحكومي بنوعيه وطرق تسعيره، كما تحاول تقييم آثار دعم الطاقة على النمو الاقتصادي في الجزائر. ومعرفة إن كان هذا الدعم المعمم كفيلا بتعزيز وتيرة تطور النمو الاقتصادي أم لا مقارنة بالكم الهائل من الموارد التي تخصصها له الحكومة. وما مدى تطبيقه لمبدأ العدالة الاجتماعيّة.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في تسليط الضوء على دعم الطاقة وما مدى تأثيره على النمو الاقتصادي في الجزائر وإيجاد السبل الرامية إلى إصلاحه للتقليل من آثاره السلبية من دون تضرر الفئات الهشة باعتبار الدعم الحكومي عامة ودعم الطاقة خاصة من وسائل السياسة الاقتصادية للدولة الرامية إلى تحقيق الأمن الاجتماعي، التنمية المستدامة وتعزيز النمو الاقتصادي. وهذا في ظل التحديات الراهنة التي تواجهها الجزائر، من عدم استقرار الأسعار، لتفشي فيروس كوفيد 19، إلى أزمة نشوب الحرب بين روسيا وأوكرانيا وما ترتب عليها من اختلالات اقتصادية، سياسية واجتماعية مسّت جلّ دول العالم وبات يسودها حالات عدم الاستقرار.

دواعي اختيار الدراسة:

تنبع دوافع اختيارنا لموضوع دراستنا هذه من الحاجة الملحّة لفهم الأثر الشامل لسياسة الدعم الحكومي على الاقتصاد الوطني، والكشف عن أبعاد هذا التأثير وتحليل تفاعلاته. ويأتي هذا الاهتمام نتيجة التحديات التي تواجه القطاع الطاقوي مع قلّة الأبحاث التي تناولت قضية الدعم في الجزائر خاصة دعم الطاقة المكلّف، كما يعكس البحث توجيهات السياسات الحالية ويقدّم فهما أعمق للتفاعلات بين دعم الطاقة المعمّم والشامل ومؤشرات النمو الاقتصادي في الجزائر في ظل تقلبات أسعار سوق النفط التي تحكم اقتصادنا الريعي، ما يدفع إلى إعادة النظر في هذه الآثار لإعادة توجيه الدعم من جديد صوب الأهداف المنشأ لأجلها.

منهج الدراسة والبحث:

اتباعا لضوابط منهجية البحث العلمي، و تحقيقا لأهداف الدراسة، و لأجل التحقق من فرضيتها تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي و هو الأنسب لتحليل سياسة الدعم المطبقة في الجزائر وأهم آثارها، ليتعدى وصف الظاهرة إلى تحليلها القياسي بعد استقراء البيانات الإحصائية مستخدمين في ذلك نموذج الانحدار الكمي بأسلوب البوتستراب وباستعمال برنامج Stata و المتغيرات التالية: الناتج المحلى الإجمالي الحقيقي، دعم الكلي الطاقة والمتضمن لدعم(البترول، الديزل، غاز البترول المميع LPG، الغاز الطبيعي والكهرباء)، الانفاق العام ، الانفتاح التجاري، إجمالي تكوين رأس المال الثابت.

نطاق الدراسة:

يتمحور بحثنا هذا حول سياسة دعم الطاقة المطبقة في الجزائر، ومدى تحقيقها للأهداف المسطرة لها مع تقييم أثر هذا الدعم على النمو الاقتصادي من خلال دراسة نوع العلاقة التي تربطهما ببعضهما البعض. وذلك خلال الحبكة الزمنية 1990-2020 بما استطعنا تجميعه من بيانات.

صعوبات الدراسة:

من الصعوبات التي تلقّينها أثناء إعداد هذا البحث هي محدودية بيانات دعم الطاقة الجزائر، فالمتوفر منها ابتداء من سنة 2010، ما دفعنا للبحث عن حجم الاستهلاك السنوي لجميع أنواع الوقود والغاز الطبيعي و الكهرباء، وأيضا أسعارها المحلية و المرجعية لحساب قيم دعم الطاقة وفق نهج الفجوة السعرية الخاصة بفترة الدراسة (1990-2020). والتي تلقينا فيها مشقة كبيرة. هذا إضافة إلى نقص المراجع باللغة العربية عامّة وحالة الجزائر خاصّة.

تقسيم البحث:

إلماما بجوانب بحثنا، وللإجابة على أسئلته والتحقق من صحة فرضياته، ارتأينا تقسيمه إلى أربعة فصول كالآتي:

الفصل الأول تضمّن الأطر النظرية لسياسات الدعم الحكومي عامة مع التركيز على دعم الطاقة، وقد حاولنا فيه الإلمام بمختلف الجوانب من المفاهيم، أهداف وأنواع، طرق التسعير، معلمات وطرق تقييم الدعم و أهمّ مصادر تمويله.

وارتأينا أن نسلّط الضوء في الفصل الثاني على آثار سياسات دعم الطاقة على النمو الاقتصادي وتقييمها فاستهلينا الفصل بعرض مفاهيم وأهم نظريات النمو الاقتصادي، كما تطرّقنا إلى أهم الإجراءات والتدابير التي وضعتها الدول لأجل إصلاح هذا الدعم بعد ان عرضنا مختلف التكاليف الناجمة عنه.

وعرجنا في الفصل الثالث إلى تحليل سياسة الدعم الحكومي بشقيه الصريح والضمني في الجزائر مبرزين أهم الآثار الناجمة عن دعم الطاقة ووقعها على النمو الاقتصادي، وما هي عواقب الاستمرار عليه وأهم الإجراءات اللازمة لترشيده.

وأما الفصل الرابع، فخصّصناه للدراسة القياسية والتي قيّمنا من خلالها أثر دعم الطاقة على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1990-2020، بتطبيق نموذج الانحدار الكمي.

أدبيات الدراسة:

تعددت وتنوعت الدراسات التطبيقية التي تناولت أثر الدعم الحكومي على النمو الاقتصادي، واختلفت طرق دراستها والنتائج المتحصل عليها فمنها ما توصل إلى وجود علاقة ذات معنوية بينهما، ومنها ما توصل إلى عدم أو وجود علاقة ضعيفة بين الدعم الحكومي والنمو الاقتصادي. فقد توصّل " [1]**محمود عوض الخطيب**"(**2008**) في تحليله لأثر الدعم الحكومي على النمو الاقتصادي في القطاع غير النفطي السعودي، باستخدام دالة انتاج نيوكلاسيكية موسعة، إلى أنّ كل من القروض الميسرة و الإعانات الحكومية ذات تأثير معنوي ضعيف على النمو الاقتصادي، و أن مرونة القروض الميسرة (0.08) أعلى بكثير من مرونة الإعانات الحكومية (0.023) ما يعني أن سياسات الدعم لحكومة المملكة السعودية ذات أثار اجتماعية أكثر منها اقتصادية و أنّ التقليص منها سوف يكون له أثر ضعيف على النمو الاقتصادي. وحاولت دراسة "**زينب توفيق السيد عليوة**[2]"(**2016**) تقييم أثر الدعم الحكومي (الصريح والضمني) على النمو الاقتصادي في مصر من خلال الناتج المحلي الإجمالي في الفترة 1990-2014، باستعمال الانحدار الخطي البسيط بطريقة المربعات الصغرى. مستخدمة نموذج الانحدار المتعدد بطريقتي Enterو بطريقة Stepwise لدراسة تأثير كل من الدعم الحكومي وبعض المتغيرات الاقتصادية كالإنفاق الحكومي، حجم العمالة الصادرات، الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر والاستهلاك النهائي على الناتج المحلي الإجمالي. وخلصت النتائج إلى أنه في حالة عدم وجود أي من المتغيرات الاقتصادية يكون تأثير الدعم الحكومي على الناتج المحلي الاجمالي معنويا موجبا مقدرا ب 0.85. وفي حالة وجودها يقدر ب0.56 بطريقة Enter. ويحتل المرتبة الثانية بعد متغير الانفاق الحكومي بطريقة Stepwise.

[1] محمود عوض الخطيب"**أثر الدعم الحكومي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية**"، دراسات اقتصادية، السلسلة العلمية لجمعية الاقتصاد السعودية، المجلد السابع، العدد14، 1429هـ.

[2] زينب توفيق السيد عليوة، "**تقييم أثر الدعم حكومي في النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة 1990-2014**" مجلة "بحوث اقتصادية عربية"، 2016، العددان 84-85 ربيع/صيف.

وأما عن دعم الطاقة فمنها من أيدها واعتبرها ذات أهمية وضرورية لتحقيق أهداف اجتماعية واقتصادية، بينما اعتبرته دراسات أخرى نهجا مكلفا يستدعي ادخال إصلاحات عليه. فخلصت دراسة "**إسماعيل و عبد المنعم**[1]" (**2014**) إلى أنّ بلدان الدول العربية سواء كانت مصدرة أو مستوردة للنفط فهي تطبّق دعما واسعا ومعمّما للطاقة، مما يسبب تشوها في توزيع مواردها الاقتصادية وتأثيرات سلبية على نموهم الاقتصادي وتوازناتهم الداخلية والخارجية، الأمر الذي يجعل من إصلاح دعم الطاقة في هذه الدول ضروريا لا مفر منه. كما أجرت الباحثة" **Erika Sulistio wati**[2]" (**2015**) دراسة هدفت من خلالها إلى إيجاد العلاقة بين دعم الوقود الأحفوري والنمو الاقتصادي . باستخدام تحليل بيانات السلة (Panal). لعينة متكونة من 37 دولة، بما في ذلك إندونيسيا. فأكّدت نتائج الانحدار أن دعم الوقود الأحفوري، ودعم الفحم، وإعانات الكهرباء والغاز الطبيعي لها تأثير سلبي وكبير على النمو. وأنّ الدعم النفطي سلبي لكنّه غير مهم اتجاه النمو. كما أظهرت النتيجة أن كل من اجمالي تكوين رأس المال الثابت (CF) والانفتاح (OPEN) والالتحاق الإجمالي بالمدارس الثانوية لها تأثير إيجابي و مفسرة اتجاه النمو. وفي دراسة "**SOLARIN**[3] "(**2021**)، وباستخدام الطريقة المعممة لتقنية اللحظات (GMM)، توصل الباحث إلى أن الدعم للوقود الأحفوري في 30 دولة نامية يزيد من فقر الدخل ومن الفقر الصحي.

ركّزت دراسات عدّة على تقييم الآثار الناجمة عن رفع دعم الطاقة والتدرج فيه باعتبار جلّ الدول أصبحت تستنجد به باعتبار دعم الوقود نهجا مكلفا لحماية الفقراء بسبب التسريب الكبير إلى الفئات ذات الدخل المرتفع. **فبعض الدراسات لا تحفّز اصلاح دعم الطاقة اعتبارا للنتائج التي توصلت** إليها. مثل دراسة " **Benedict CLEMENTS** [4] " (**2007**) الذي قيّم تأثير ارتفاع أسعار النفط على مستوى السّعر الإجمالي والنمو الحقيقي وتوزيع الدخل ضمن نموذج التوازن العام متعدد القطاعات. وتوصل إلى أنّ تخفيض الدعم الحكومي يؤدّي إلى رفع أسعار النفط وبالتالي تكاليف الإنتاج في جميع أنحاء الاقتصاد، ويُخفِّض من الطلب الاستهلاكي والدخل مع انخفاض القوة الشرائية للمستهلك .واستنتج أنّ المجموعات الأسرية الحضرية ستكون الأكثر تأثُّراً بتخفيض الدعم.وبالنسبة لاقتصاد انتقالي مثل الصين، كما رأى "**Boqiang Lin& Zhujun Jiang**[5]" **(2011)** أنّ دعم الطاقة يكون ضروريا لتحقيق الأهداف الاجتماعية. ومع ارتفاع أسعار الطاقة والاهتمامات البيئية، تظهر الصراعات الناشئة بين دعم الطاقة والطلب عليه واعتبارات تغيّر المناخ. حيث طبّق الباحثان نهج الفجوة السعرية لتقدير دعم الطاقة في الصين. واستخدما نموذج CGE لتحليل الآثار الاقتصادية لإصلاحات، وأشارت النتائج إلى أنّ الإعانات المخصّصة لاستهلاك المنتجات النفطية تشغل

---

[1] محمد اسماعيل، وهبة عبد المنعم،" **اصلاح دعم الطاقة في الدول العربية**"، أبو ظبي، الامارات العربية المتحدة: صندوق النقد العربي.

[2] Sulistio wati. E , **"The Impact of Fossil Fuel Subsidie on Growth",**The Hague, The Netherlands ,August 2015

[3] SOLARIN.S, **« Modelling Two Dimensions of Poverty in Selected Developing Countries; The Impact of Fossil Fuel Subsidies "**,Social Indicators Research, 2021

[4] Benedict CLEMENTS & al, **"REAL AND DISTRIBUTIVE EFFECTS OF PETROLEUM PRICE LIBERALIZATION: THE CASE OF INDONESIA"**, International Monetary Fund, Washington, DC, USA, The Developing Economies, XLV-2 (June 2007, pp 220–237

[5] Boqiang Lin, Zhujun Jiang**, « Estimates of energy subsidies in China and impact of energy subsidy reform »,** Elsevier ,2011.

أكبر حصة، تليها الإعانات المقدمة لقطاعي الكهرباء والفحم. وأن إزالة دعم الطاقة سيؤدي إلى انخفاض كبير في الطلب على الطاقة، وسيكون له آثار سلبية على الاقتصاد الكلي. كما أشار الباحثان إلى ضرورة اعتماد سياسات مقاصّة وإعادة تخصيص بعض السياسات لدعم تدابير التنمية المستدامة الأخرى للحدّ من كثافة الطاقة. ومن خلال دراسة"[1] **FRANCISCO JAVIER ARZE DEL GRANADO وأخرون"(2012)** لتأثير إصلاح دعم الوقود على رفاهية الأسر في البلدان النامية. تمثّلت مخرجاتها أنّه في المتوسّط، يكون عبء إصلاح الدعم كبيرا ويُوزَّع على فئات الدخل، حيث أنّ انخفاض قدره 0،25 دولار في الإعانة لكل لتر يؤدي إلى انخفاض بنسبة 5٪ في الدخل لجميع الفئات. وينشأ أكثر من نصف هذا التأثير عن التأثير غير المباشر على أسعار السلع والخدمات الأخرى التي تستهلكها الأسر. و بحثت "**Ayele Gelan[2] " (2018)** من خلال ورقتها البحثيّة عن الآثار الاقتصادية والبيئية للحد من دعم الكهرباء في الكويت. حيث بنت مصفوفة المحاسبة الاجتماعية(SAM) مع استهلاك الطاقة وتجميع انبعاثاتCO_2 ، ثم معايرتها بنموذج توازن عام المحسوب(CGE)، واعتبرت هذه الدراسة أول من طبق هذا النموذج الذي كشف عن آثار تخفيضات الدعم التي لم تلتقطها الدراسات السابقة بالتوازن الجزئي. أجريت تجربة محاكاة من خلال تطبيق تخفيض بنسبة 30 ٪ من الدعم لقطاع الكهرباء على نموذج في سيناريوهين: الأول، طبّق خفض الدعم ثمّ مقارنته نتائجه مع خط الأساس في SAM والتي أسفرت عن آثار اقتصادية سلبية على معظم المتغيرات الداخلية مع فوائد بيئية إيجابية، كما انخفض إجمالي الناتج المحلي و مستوى رفاه الأسر بنسبة 0.5٪ و 0.8٪ على الترتيب. أمّا السيناريو الثاني، فاقترن خفض الدعم بتحويلات نقدية لتعويض خسائر المستخدمين. وأشارت النتائج إلى أن مثل هذه التحويلات من شأنها التقليل من الآثار الاقتصادية السلبية.

بينما أتت **أراء باحثين آخرين مؤيدة لاصلاح دعم الطاقة،** بما أفضت إليه نتائج دراساتهم، أمثال: "**Abdaallah Chehata Khattab**[3] **(2007)**" الذي قاس مدى تأثير تخفيض حجم دعم الغاز الطبيعي والبترول على الصناعات ذات الاستخدام الكثيف للطاقة بتطبيق منهج التوازن الجزئي. وخلص إلى أنّ ربحية تلك الصناعات لا تتأثر بخفض دعم كل من الغاز الطبيعي والبترول و بالتالي الكهرباء وهذا يعزى لارتفاع ربحيتها ما يعني أنّ استجابة هذه الصناعات مرنة للتغير في الأسعار على أن لا تتعدى الزيادة في أسعار منتجات الطاقة الزيادة الفعلية في التكلفة. و "**Teguh Dartanto**[4] "(**2013**)الذي رمى إلى تقييم العلاقة بين الدعم الوقود، التوازن المالي وتحليل أثر الفقر للتخلص التدريجي من دعم الوقود. مستخدما نموذج التوازن العام المجهري (CGE-MS) لحساب كيفية خفض دعم

[1] ARZE DEL GRANADO.F.J , COADY.D & GILLINGHAM.R, « **The Unequal Benefits of Fuel Subsidies: A Review of Evidence for Developing Countries** », Elsevier, 2012.

[2] Ayele Gelan, **« Economic and environmental impacts of electricity subsidy reform in Kuwait :A general equilibrium analysis »** , Energy Policy, Elsevier, 2018.

[3] Abdallah Shehata Khattab, **" The Impact of Reducing Energy Subsidies On Energy Intensive Industries Industries In Egypt ",** ECES The Egyptian Center for Economic Studies , Working paper N° 124,May 2007, p p28-29.

[4] Teguh Dartanto,**« Reducing fuel subsidies and the implication on fiscal balance and poverty in Indonesia: A simulation analysis »,** Energy Policy 58, Elsevier, 10 April 2013 .

الوقود وإعادة توزيع المال الذي يؤثر على الفقر في إندونيسيا. فتوصّل إلى أنّ إلغاء 25٪ من الدعم المقدّم يؤدي إلى زيادة نسبة الفقر بمقدار 0.26 %. وإذا تم تخصيص هذه الأموال بالكامل للحكومة، فسوف ينخفض معدل الفقر بمقدار 0.27% وتتجنب إندونيسيا عجز في الميزانية بنسبة 78 %. كما أن إزالة 100٪ من دعم الوقود وإعادة تخصيص 50٪ منها للإنفاق الحكومي والتحويلات والإعانات الأخرى قد تقلل من حدوث الفقر بنسبة 0.28 %. ومع ذلك، فإن سياسات إعادة التوزيع هذه قد لا تكون فعالة في التعويض عن التأثيرات السلبية للإزالة بنسبة 100٪ من إعانات الوقود إذا كان العامل الاقتصادي يسعى إلى تحقيق الربح من خلال التسعير المرتفع على زيادة تكاليف الإنتاج. كما قد قام الباحثان " **Mohammed Reza Gharibnavaz &Robert Waschik** [1] **"(2015)**بنمذجة الخصائص الفعلية لإصلاحات دعم الغذاء والطاقة التي نفذتها الحكومة الإيرانية سنة 2010وباستخدام نموذجCGE القابل للتوافق مع 20 أسرة حضرية وريفيّة، ومعايرة مرونات الدخل المقدّرة اقتصاديا، وحساب التغيرات في مصادر الدخل وحجم الأسرة، أشارت النتائج إلى أنّ إصلاحات إعانات الطاقة والمواد الغذائية المصحوبة بتحويلات نقدية للأسر المؤهلة يمكن أن تؤدي إلى مكاسب في الرعاية الاجتماعية تبلغ 50% تقريبا، مع تحقيق الأسر الريفيّة ذات الدخل المنخفض لمكاسب في الرفاه تزيد على100%(130%). كما ترافق هذه الإصلاحات زيادة في الإيرادات الحكومية الحقيقية بنسبة تزيد عن30%. و قد اقترحت وزارة البيئة اللبنانية بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة من خلال دراسة أجرتها سنة 2015[2] خطة للتخلص التدريجي من الدعم على مدى 10 سنوات لكل من قطاعي الكهرباء والنقل .وتتضمن الخطة إصلاحات قطاعية يتعين تنفيذها قبل الإلغاء التدريجي بعد حساب وتحليل التأثيرات المالية والإنصافية والاقتصادية وتأثيرات تغير المناخ الناتجة عن التخلص التدريجي .وأشارت النتائج إلى أنه لو حدث الإلغاء التدريجي في عام 2013، لخُفِّض العجز المالي من 9.4% إلى 3.8% من الناتج المحلي الإجمالي، ولتحوّل العجز الأولي عند 0.5% من الناتج المحلي الإجمالي إلى فائض قدره 5.1% .هذا على افتراض أن 80% من دعم الوقود سيتم تجديده مرة أخرى في الموازنة العامة، ويُخصَّص الباقي لصندوق اجتماعي خاص وتخصيص جزء من مدخراته للاستثمار والرعاية الصحية والتعليم، مما يستفيد منه الفئات الأقل دخلا .و في دراسة ل " **Gabriela Mundaca**[3] **" (2017)**ركّزت فيها على بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA)معتمدة على بيانات مقطعية لتحليل الآثار طويلة الأجل لإصلاحات دعم الوقود للفترة (1998-2012) مقسمة إلى فترتين، و بيانات السلة (panal) لدراسة الآثار قصيرة و متوسطة الأجل، وخلصت إلى أنّ إلغاء أو تخفيض دعم الطاقة يعزّز من كفاءة التّخصيص في استخدام مدخلات الإنتاج، وبالتالي توليد آثار غير مباشرة إيجابية على الاقتصاد مثل زيادة فرص العمل والإنتاجية والأرباح و زيادة الانفاق على كل من الصحة والتعليم والاستثمار في البنى التحتية، و ذلك باستغلال الوفرات من إصلاح الدعم.

[1] Gharibnavaz .M.R & Waschik . R,**« Food and energy subsidy reforms in Iran: A generale quilibrium analysis »**, Journal of Policy Modeling 37,Elsevier, 5 August 2015.

[2] "**FOSSIL FUEL SUBSIDIES IN LEBANON: Fiscal, Equity, Economic and Environmental Impacts"**, Ministry of Environment, May 2015.

[3] Gabriela Mundaca, **« Energy subsidies, public investment and endogenous growth",** Energy Policy, Elsivier, 2017, p p 693-709.

ويؤدي متوسط زيادة قدرها 20 سنتًا أمريكيًا في أسعار البنزين والديزل للتر الواحد، إلى زيادة معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنحو 0.48% و0.30% على التوالي. ولتقييم التأثيرات المحتملة لإلغاء دعم الطاقة على الاقتصاد الماليزي وتحديد سلوك كل من الأسر، الشركات والحكومة، اعتمد كلّ من " **Yingzhu Li, Xunpeng Shi, Bin Su"[1] (2017)** في دراستهم نموذج التوازن العام المحسوب(CGE)، وهذا لتوفير بعض الرؤى حول الاقتصاد في الأجل الطويل. فقُسِّم الاقتصاد الماليزي في هذه الدراسة إلى 15 قطاعًا غير نفطي وقطاعات للطاقة متمثّلة في الكهرباء، النفط الخام، الغاز الطبيعي والبترول.. كما افترضوا لكل قطاع منتج واحد. يحتوي الاقتصاد على أربع فئات من الأسر حسب الدخل تمثل أدناها 15٪ ، وأقلها متوسطًا 40٪ ، وأعلاها 30٪، والأعلى 15٪. وخلصت النتائج إلى أن إزالة دعم النفط والغاز تحسّن الكفاءة الاقتصادية وتزيد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تصل إلى 0.65٪. وتخفّض من عجز الموازنة إلى حدّ كبير، خاصة عندما لا تكون ميزانية الدعم المحفوظة مدرجة في الميزانية لتغطية النفقات الأخرى. غير أنّ الأسر ستكون أسوأ حالاً بسبب ارتفاع مستوى الأسعار، ولكن بانتهاج سياسة التعويض يمكن أن تجعل أقل الأسر دخلا فوق خط الأساس، دون الإضرار بالاقتصاد. أما عن انبعاث الكربون سيتراوح انخفاضها ما بين 1.84%و6.63%. وتقترح نتائج المحاكاة أن تقوم ماليزيا بإزالة جميع دعم الوقود بالكامل واستخدام التمويل الذي تم توفيره لخفض عجز الميزانية أو الإنفاق على التعليم والصحة وقطاع الخدمات الأخرى. كما أنه من الضروري وضع خطة تعويض لتقليل المقاومة العامة والتأكد من أن هذه الخطة ميسورة التكلفة. ومن خلال دراسة" **Paul J Burk [2] و Sandra Kurniawati " (2018)** لستّ مجموعات استهلاكية : المساكن الأعمال، الصناعة، الخدمات الاجتماعية، المباني الحكومية، وأضواء الشوارع العامة، في 16 منطقة. وبالاعتماد على بيانات السلة للفترة 1992 و2015 لتقدير المرونة السعرية للطلب على الكهرباء في إندونيسيا، والآثار الجانبية لإصلاحات دعم الكهرباء. توصّل الباحثان إلى أنّ الطلب على الكهرباء في إندونيسيا هو سعر غير مرن، يتراوح في السنة ما بين (-0.15) و(-0.2). كما أنّ تخفيضات الدعم منذ 2013 حقّقت وفورات في الاستخدام السنوي للكهرباء بنسبة 7٪ تقريبًا. وأوصى بالتخلّص التدريجي من الدعم المتبقي لإحداث مزيد من التّحسينات في كفاءة استخدام الكهرباء. وفي نفس السياق، اعتبرت دراسة الباحثة "**[3]مريم وليم برسوم**"(**2020**) مشجعة لإصلاح دعم الطاقة، و التي توصلت من خلال تطبيقها لتحليل الانحدار المتعدد إلى أن سياسة تخفيض قيمة دعم المنتجات البترولية في مصر هي سياسة ناجعة تحقق بها الدولة زيادة في نمو الناتج المحلي الإجمالي في الأجل الطويل.

[1] Yingzhu .L ,Xunpeng.S, Bin. S, **« Economic, social and environmental impacts of fuel subsidies: A revisit of Malaysia»**, Energy Policy 110, Elsevier, 2017.

[2] Burk . P. J & Kurniawati .S, **« Electricity subsidy reform in Indonesia: Demand-side effects on electricity use »,** Energy Policy 116, Elsevier, January 2018.

[3] مريم وليم برسوم، "**دعم المنتجات البترولية وأثره على الناتج المحلي الإجمالي في مصر**"، دراسات، المجلد 21، العدد 2.

بالنسبة **للدراسات التي تناولت حالة الجزائر فأغلبها تطرقت للدعم الحكومي من شقه الصريح**. كدراسة "**أمولاي علي الهواري–تسابت عبد الرحمان و عدوكة لخضر**[1]"(**2016**)، حول تأثير الدعم للقطاع الفلاحي على نمو الإنتاج الفلاحي في الجزائر باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)خلال 1970 و 2011 اعتمادا على متغيرات مرتبطة بالقطاع الفلاحي، و متغيرات أخرى خارج القطاع و هي نمو الناتج المحلي الإجمالي، معدل نمو القيمة المضافة للقطاع الصناعي و نسبة القيمة المضافة للقطاع الصناعي. فكشفت النتائج عن وجود أثر إيجابي للدعم الفلاحي على نمو الإنتاج الفلاحي في المدى القصير، غير أنه يصبح سلبيا في المدى الطويل. كما هدف بحث " **رافع محمد و جنيدي مراد**[2]"(**2023**) إلى تقدير أثر الدعم الحكومي والتحولات الاجتماعية على النمو الاقتصادي في الجزائر ما بين عامي 2010 و2021 بتقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد، وخلصت الدراسة إلى أن الزيادة في الدعم الحكومي بأشكاله: دعم التعليم، دعم الكهرباء والغاز والماء، والدعم الصحي، تؤثر بالإيجاب على النمو الاقتصادي، ما يوحي بعلاقة تناسبية طردية بين الدعم الحكومي والناتج الداخلي الخام. وأن دعم كل من الكهرباء والغاز والماء يؤثر بما نسبته 0.37% في الناتج.

أما فيما يخص **دعم الطاقة فتعد على رؤوس أصابع اليد**، كدراسة " **عدالة و حنصال**[3]" (**2019**)، والذي هدفت إلى تبيان أثر دعم منتجات الطاقة في الجزائر باستقصاء عينة من 500 أسرة جزائرية من مختلف ربوع الوطن ومقارنة مستويات دخلهم نسبة إلى نفقاتهم الاستهلاكية في الشهر على المنتجات الطاقوية المدعومة فكانت الأسر مرتفعة الدخل هي الأكثر إنفاقا على تلك السلع، ما يعني أن السياسة المطبقة في دعم منتجات الطاقة غير منصفة ومجحفة في حق فئات الدخل المنخفض، مما يستوجب إعادة النظر في آليات تقديم هذا الدعم و ترشيده. ودراسة "**سمير لعيسوف**[4]" (**2021**)، التي استخدم فيها الباحث نموذج بيانات البانل ل11 بلد مصدر للنفط خلال الفترة 2010-2018.وتوصل إلى أن لدعم الطاقة أثر معنوي سالب على النمو الاقتصادي إضافة إلى أن سياسة الدعم هذه تسبب عدّة مخاطر اقتصادية ولا تخضع لمعايير العدالة الاجتماعية.

[1] أمولاي علي الهواري، تسابت عبد الرحمان و عدوكة لخضر،"**أثر الدعم الحكومي على نمو الإنتاج الفلاحي في الجزائر**" مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد السادس، ديسمبر 2016.

[2] RAFAA.M, DJenidi. M, **"The impact of government support on economic growth in Algeria: Econometric study between 2010-2021",** Journal of Economic Growth and Entrepreneurship JEGE, Vol.6 No.1 pp:96-117, 2023.

[3] العجال عدالة، أبو بكر حنصال، "**سياسة دعم أسعار الطاقة في الجزائر: هل هي لتحقيق للعدالة الاجتماعية أم لتكريس الظلم الاجتماعي؟**"، دراسة استقصائية على عينة من الأسر الجزائرية، مجلة التنظيم والعمل، المجلد 8، العدد 2، 2019/12/31.

[4] سمير لعيسوف، "**سياسة دعم الطاقة في الجزائر**"، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير، تلمسان، 2021.

من خلال عرض الدراسات السابقة يمكن القول أنّ دراستنا تتشابه مع الدراسات السابقة في كونها تهدف إلى تحديد طبيعة واتجاه العلاقة بين دعم الطاقة والنمو الاقتصادي في الجزائر، كما أتت مشابهة لدراسة الباحثة Erika Sulistio wati من حيث المتغيرات من دعم الطاقة، نمو اقتصادي، الانفتاح التجاري و اجمالي تكوين رأس المال. أما أوجه الاختلاف فيكمن في الحدود الزمانية والمكانية للدراسة، فضلا عن النموذج والأساليب القياسية المعتمدة. أمام الدراسات. حيث ارتأينا أن تكون القيمة المضافة في بحثنا هذا أثر دعم الطاقة على النمو الاقتصادي في الجزائر في صبغة مختلفة باعتمادنا نموذج الانحدار الكمي، كما أن قيم دعم الطاقة تم حسابها وفق نهج الفجوة السعرية، بفترة الدراسة (1990-2020).

الفصل الأول: التوصيف النظري لساسة الدعم الحكومي عامة ودعم الطاقة خاصة

مقدمة الفصل:

يعتبر الدعم الحكومي من أهم أدوات السياسة الاتفاقية التي تعتمدها الحكومات لتحقيق العدالة الاجتماعية وإنعاش الاقتصاد وتحسين كفاءة أنشطته، للرفع من معدلات النمو والتنمية.

ومهما اختلفت التعاريف فيما يخص الدعم إلا أنها اتفقت على أنه الآليات التي تحمي بها الدولة المستهلك وتحفّز بها المنتج لتحقيق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية.

وأمّا عن دعم الطاقة فهو يستحوذ على أهم نسبة من مجمل الدعم المقدّم في أغلبية دول العالم وعلى رأسها الدول النامية. باعتبار المنتجات النفطية من وقود، غاز طبيعي وكهرباء أهم الموارد والمدخلات التي تحتاجها جميع الأنشطة من دون استثناء.

فصلنا الأول، سيتناول الأطر النظرية لسياسات الدعم الحكومي مجملا، وتفصيلا دعم الطاقة. محاولين الإلمام به من جوانب المفهوم وطرق تسعيره، مكوناته، معلماته وطرق تقييمه.

I.لمحة عامة حول الدعم الحكومي

يعتبر الدعم الحكومي من أشكال تدخل الدولة وأوجه إنفاقه توفر من خلاله مختلف السلع والخدمات بأسعار أقل رغبة منها في تحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية ودفع عجلة النمو وتصحيح اختلالات السوق.

والدعم الحكومي على اختلاف أنواعه له سياسات تضبطه، ومصادر تموله، وطرق يقيم من خلالها. وهذا ما سوف نتطرق إليه في هذا الجزء من الفصل.

I.1الدعم الحكومي كجزء من سياسة الانفاق العام

لقد تميز الفكر الكلاسيكي ببيئة سادتها كل مقومات الحرية الاقتصادية و المنافسة التامة، وحكمها قانون ساي*الذي يخلق بموجبه العرض طلبه الخاص، و يد خفيّة افترضها آدم سميث * تضمن للاقتصاد الوطني التوازن المستقر عند مستوى العمالة الكاملة و تحقق مصلحة الفرد و المجتمع. ففي ظل هذا المذهب تقلّص دور الدولة الاقتصادي الداخلي واقتصر أوجه الانفاق العام على ما سميّ بالأرامل الأربعة وهي الدفاع، الأمن، العدالة و المرافق العامة. أي تأدية بعض الخدمات التي يعجز القطاع الخاص عن القيام بها. وانشغلت بحماية منافذ تصريف سلعها و خدماتها و مناطق الحصول على المواد الأولية و الأيدي العاملة الرخيصة. فثبت فشل آلية السوق لوحدها وعدم القدرة على سد الفراغ الذي خلفته الدولة على المستوى المحلي في تخصيص وحسن استغلال الموارد و تطبيق العدالة في توزيع الثروات و المداخيل. مما أدى إلى ظهور سلسلة من الأزمات الاقتصادية أبرزها أزمة الكساد العالمية سنة 1929 - 1932و وقف الكلاسيك عاجزين عن تقديم تفسير او إعطاء حلول صائبة لتلك الأزمات[1].

اعتبرت الأوضاع السابقة ممهدة للأرضية التي ارتكز عليها كينز*،فانتُقد قانون ساي للأسواق لتجاهله دور الطلب في تحديد حجم الإنتاج و الدخل ومستوى العمالة و أعتبر اليد الخفية التي تحقق التوازن خرافة لا أساس لها من الصحة.[2] فقد آمن كينز أن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي أمر لامحال منه لحلّ الاختلالات الاقتصادية، و هذا من خلال تنشيط ما سمي بالطلب الكلي الفعال (Effective Demand Aggreate)، الذي يعتبرها لمحدد الأساسي لحجم الإنتاج الكلي. و تبعا لهذا أضحى للإنفاق العام دورا وظيفيا و اعتبر أداة فعالة من أدوات السياسة المالية، و ليس حياديّا و غير منتجا كما زعم الكلاسيك. فقد أثبت كينز أن الدولة قادرة على تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية باستخدام

---

*جان بابتست ساي(1767-1832)، اقتصادي فرنسي مناصر للمذهب الحر، أهم مؤلفاته: دروس في الاقتصاد السياسي (1808).

* آدم سميث(1723-1790)، اقتصادي و عالم اسكتلندي، أهم مؤلفاته: البحث في أسباب ثروة الأمم(1776).

[1] أحمد السبع، **"دور الدولة في الاقتصاد بين الضرورة و الحدود"**، المجلة الجزائرية للعولمة و السياسات الاقتصادية، العدد 07، 2016، ص ص 156-158.

* جون ماينارد كينز(1883-1946)، اقتصادي انجليزي، أهم مؤلفاته: النظرية العامة في التشغيل و الفائدة و النقود(1936).

[2] حامد عبد الحميد دراز، مرجع سابق، ص 29.

الانفاق العام إما بخفضه في حالة التضخم، أو برفعه في حالة الركود. و لم يعد الانفاق العام محددا بمجالات وبمستويات معينة ما دام الغايات منه تحقيق الاستقرار الاقتصادي، والعدالة في توزيع الدخول، و حماية بعض فئات المجتمع.[1]

ومما سبق وكآلية لتدخل الدولة، ينشأ الأساس المنطقي للدعم عند الحاجة إلى تصحيح إخفاقات السوق. وبالتالي فنظام الدعم (الضمني أو الصريح) له ما يبرره على أساس اعتبارات الكفاءة والإنصاف. فغالبا ما يطلب من الدولة دعم الخدمات التي لن يوفرها السوق، أو لا توفرها بشكل كاف. وكقاعدة عامة، فإن توفير السلع العامّة البحتة التي تكون فيها التكلفة الحدية لوحدة إضافية من الاستهلاك صفرية، تمُوّل بالكامل من قبل الدولة. أما بالنسبة للسلع والخدمات الأخرى التي لا يمكن أن توفرها السوق، فهناك دعوة إلى شكل من أشكال التدخل الحكومي. وفي هذا الصدد، ستكون الإعانات مبرَّرة على أساس الكفاءة. حيث ينبغي للدولة أن تسعى إلى استهداف الفئات الفقيرة وتوفير هذه خدمات تطبيقا لمبدأ الإنصاف. وأما عن أنشطة الطاقة، فإن الدولة تتدخل عندما تفشل الأسواق في توفير وصول الطاقة الحديثة للفئات المحرومة منها، أو في حالة عدم كفاءة و فعاليّة أسواق الطاقّة الحرّة، لعدم أخذها في الحسبان الفوائد و التكاليف الاجتماعية و الاقتصادية و البيئية، و الذي يُسبّب الإفراط في الإنتاج و التلوث.

وعليه تندرج الحجج الاقتصادية لاستخدام الإعانات الحكومية عموما في ثلاث فئات رئيسية هي:

*تعويض مختلف عيوب السوق.

*استغلال الاقتصادات على نطاق واسع في الإنتاج.

*تحقيق أهداف السياسة الاجتماعية، كحماية الفقراء، إعادة توزيع الدخل بما في ذلك زيادة أو إعادة التوظيف[2].

I. 2 مفهوم الدعم الحكومي وأهدافه:

I. 2-1مفهوم الدعم:

اختلفت التعاريف الواردة بخصوص الدعم الحكومي باختلاف الزوايا منظور منها، إضافة إلى صعوبة إيجاد تعريف شامل له لتعدد أنواعه والأهداف المرجوة منه، فارتأينا عرض أهمها حسب بعض الاقتصاديين الذين تباينت تعاريفهم من ميزة مالية، إلى ضريبة سالبة. هذا إلى جانب تعاريف المنظمات الدولية.

أ-تعاريف الاقتصاديين للدعم:

❖ **الدعم كميزة مالية:**

* اعتبر(V.crabbe) الدعم "تدخلا ماليّا من قبل الهيئات العامة لصالح الهيئات العامة التابعة أو المؤسسات الخاصة (أو الأشخاص الطبيعيين) لتمويل الأنشطة التي تعتبر ضرورية للمصلحة العامة."[3]

---

[1] عاطف وليد أندروس، "**الاقتصاد المالي العام في ظل التحولات الاقتصادية المعاصرة**"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، طبعة 2014، ص ص109-110.

[2]Gerd Schwartzand Benedict Clements, « Government subsidies »,Journal of Economic Surveys, Vol.13, No2,P126.

[3]David de Roy, **« association Et Subventions : La Quadrature du Cercle** », Pyramides, Etudes et de recherches en Administration Publique, 6/2002.

* و قدم (William E.Schank) الدعم على انه "نوع من التحويلات المالية المقدمة من طرف الحكومة لصناعة ما".[1]

*كما عرفه(The Moor &Calamai1977) على أنه" أي تدبير يحافظ على أسعار المستهلكين دون مستوى السوق أو يحتفظ بها أسعار المنتجين فوق مستوى السوق، أو التي تقلل من تكاليف المستهلكين والمنتجين بتقديم الدعم المباشر أو غير المباشر"[2].

*و أما (Schwardz Gerd1999 وBenedict Clements)[3] فقد عرّفاه ب:"المساعدة الحكومية التي تسمح للمستهلكين بشراء السلع و الخدمات بأسعار أقل من تلك التي يتأثر بها القطاع الخاص تام التنافس، أو تثير منتجي السلع و الخدمات دخلا يتجاوز ذلك المتحصل عليه دون هذا التدخل". ما نستخلصه من هذا التعريف هو أن الدعم الحكومي يشمل الإعانات المقدمة للمستهلكين في الحالات التي تبيع فيها الحكومة منتجاتها من السلع و الخدمات بأسعار لا تعكس جميع التكاليف.

❖ **الدعم كضريبة سالبة:**

اتفق بعض المفكرين الاقتصاديين للدول المتقدمة أمثال (Richard Stone) [4] و (Kenneth E.Boulding) [5]على أنّ الدعم يعتبر ضريبة غير مباشرة سالبة تُتيح بيع البضائع بأقل من تكلفة عامل الإنتاج و من دون خسارة للمنتج. وتتمثل في المقدار الذي تضيفه الحكومة زيادة على السعر الذي يدفعه المستهلك مقابل شرائه للسلعة ويستلمه المنتج.

ب- تعاريف المنظمات الدولية للدعم الحكومي:

*عرّفت منظمة التعاون و التنمية في الميدان الاقتصادي(OECD 2005) الدعم على أنه: "أي تدبير يحافظ على أسعار المستهلكين دون مستويات السوق، أو للمنتجين فوق مستويات السوق، أو يقلل من تكاليف المستهلكين أو المنتجين"[6].

*وعبّرت منظمة التجارة الدولية (WTO) عن وجود دعم حين تُستوفى العناصر الأساسية الثلاث:

1-أن تكون المساهمة مالية.2-تُقدّمها الحكومة أو أي هيئة عامة داخل الإقليم العضو. 3- أن تدّر منفعة[7].

---

[1] William E. Schrank, **« introducing subsidies »,** FAO Fisheries Departments, 2003, P2.

[2]Bassam Fattouh& Laura El-Katiri, **« Energy subsidies in the Middle East and North Africa »,** Energy Strategy Revews (Elsevier), 2013, p 109.

[3] Gerd Schwardz and Benedict Clements, **« Government Subsidies »**, International Monetary Fund, Blackwell Publication, 1999, p120.

[4] STONE, Richard. **"Two Studies on Income and Expenditure in the United States"**. Wiley on behalf of the Royal Economic Society, The Economic Journal, Vol. 53, No. 209, April. 1943, p 65.

[5] طارق محمد صفوت قابل، " **إصلاح دعم المواد البترولية–في ضوء الدروس المستفادة من تجربتي إندونيسيا وإيران–**"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2018، ص ص 52.

[6]Ambrus Bàràny &Dalia Grigonyté, **« Measuring fossil fuel subsidies** », ECFIN Economic Brief, ISSUE 40,March 2015, p 4.

[7]**"Agreement on Subsidies and Countervailing Measures (SCM Agreement) "**Word Trade Organization, on :www.wto.org/english/tratop_e/scm_e/subs_e.htm

*و وفقاً لتعريف الموسوعة البريطانية(Encyclopedia Britannica) يُعتبر الدعم "نفقةً حكومية مباشرة أو غير مباشرة، أو حقاً اقتصادياً ممنوحاً، أو امتيازا خاصّا يوجّه إلى المشروعات الخاصة أو الأفراد أو الوحدات الحكومية بغرض تحقيق أهداف عامّة."[1]

*كما تستخدم مبادرة الإعانات العالمية (GSI :Global Subsidies Iniciative) تعريفا للدعم الحكومي يستند إلى اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن الإعانات والتدابير التعويضية الذي يدعمها 158 بلدا. بموجب المادة 1:

تظهر الإعانات الحكومية في:

1-توفير تحويل مباشر للأموال أو الخصوم.

2- التراجع أو عدم تحصيل الإيرادات.

3-تقديم السلع أو الخدمات بأسعار أقل من أسعار السوق أو شراء السلع بأسعار تفوق أسعار السوق.

4-تقديم الدعم للدخل أو السعر[2].

❖ عموما ومن خلال ما سبق يمكن القول بأن الدعم الحكومي يعني: "مساهمة مالية مقدمة من طرف الحكومة أو هيئة عامة بهدف تحقيق منفعة للمتحصل عليها". ويأخذ أحد الأشكال التالية:

-تحويل فعلي للأموال (نقدي).

-تحويل محتمل للأموال (تقديم ضمان للقروض).

-تنازل الحكومة عن إيراد (اعفاء ضريبي أو جمركي).

-تقديم سلع أو خدمات (عيني).

-دعم الأسعار أو المداخيل[3].

I. 2-2 أهداف سياسة الدعم الحكومي:

تهدف سياسة الدعم إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاجتماعية والاقتصاديّة، أهمها ما يلي:

✓ المساعدة في توليد عوائد متزايدة، تشجيع النمو و إعادة توزيع الدخل[4] لأجل زيادة الرفاهية الاقتصادية للأفراد، و تحقيق العدالة الاجتماعية و التقليل من الطبقية.

✓ تحقيق الحماية الاجتماعية بدعم الأجور الحقيقية، ومكافحة الفقر بخفض أسعار المنتجات المستهلكة، لاعتباره وسيلة لتقاسم الثروة في البلدان النفطية.

✓ تشجيع الاستثمار ورفع مستويات التشغيل بدعم القطاع الصناعي والزراعي.

---

[1] زينب توفيق السيد عليوة، مرجع سابق، ص 10.

[2] Christopher Beaton, Ivetta Gerasimchuk, Tara Laan, KerrynL ang ,Damon Vis-Dunbar, Peter Wooders, **« A Guid book To Fossil-Fuel Subsidy Reform, For Policy-Markers In South eat Asia »**, GSI (Global Subsidies Initiative)&**IISD** (International Institute for SustainableDevlopment), 2013 , p14.

[3] ابراهيم العيسوي، **"القات و اخواتها –النظام الجديد للتجارة العالمية و مستقبل التنمية العربية"**، بيروت، لبنان، الطبعة 3، 2001 ،ص74.

[4] M. V. Raghavachari , **«Growth of Budgetary Subsidies of Central Government »**, Economic and Political Weekly, Vol. 14, No. 9 (Mar. 3, 1979), pp. 522-528, Published by: Economic and Political Weekly, 2016, p522.

✓ تحقيق الأمن الغذائي بتوفير الحد الأدنى من الغذاء و الحاجات الأساسية، ممّا يحسّن من المستوى الصّحّي، و بالتالي زيادة القدرة على العمل و الرفع من مستوى الإنتاج.[1]

✓ تحقيق أهداف سياسيّة ، حيث تلقى الإعانات تأييدا كبيرا لاستفادة السكان من الدعم الحكومي[2].

على ضوء ما سبق، يتبين أنّ الدعم الحكومي هو مجموعة من السياسات المنتهجة والبرامج المتبعة من طرف الدولة لتوفير السلع والخدمات لكل من الأفراد، او منظمات الأعمال والخدمات على حد السّواء، ويركّز على مجموعة من الجوانب أهمها:

*اعتبار سياسة الدعم أحد أدوات السيّاسة الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية للدولة. تتدخّل بها في السّوق لضمان وصول السلع والخدمات المدعومة للمستهلك بالسّعر المحدّد، والذي تتحمّل الموازنة العامّة أعباءه الماليّة.

*استخدام سياسة الدعم كوسيلة لإعادة توزيع الدخل لمختلف الشرائح الاجتماعية، لضمان توفير السلع والخدمات المدعومة للفئات الاجتماعية المستحقة، وكسياسة مؤقتة لدفع الوحدات الإنتاجية نحو الاستقرار، النمو والتوسع.

* تأثير الدعم على كفاءة جهاز الأسعار في تسعير السلع، و إعطاء مؤشرات للمنتجين و المستهلكين لتحقيق توازن السوق و ترشيد الاستهلاك[3].

I. 3 أنواع ومصادر تمويل الدعم

I. 3-1 أنواع الدعم الحكومي:

ينقسم الدعم الحكومي إلى عدة أنواع على حسب التقسيمات التالية:

- من حيث أثره على الموازنة العامة.
- من حيث الغرض منه.
- من حيث صورة تقديمه.

➢ **أنواع الدعم من حيث أثره على الموازنة العامة:**

أ- الدعم المباشر: أو الصريح ويعبّر عن المبالغ المسجّلة للدّعم في الموازنة العامّة للدولة مباشرة، والمدرجة ضمن بنود النفقات العامة، مما يسهّل قياسه وتتبّعه سنويا ودراسة أسباب زيادته وسبل ترشيده.

ب- الدعم غير المباشر: هو ذلك الدعم الذي لا يظهر في الموازنة العامة للدولة، مما يجعله صعب القياس والتتبُّع وينقسم بدوره إلى الأنواع التالية:

---

[1] أنور رجب محمد عبد الرحمن، "**دعم الطاقة و سبل ترشيده في ضوء التجارب الدولية(مصر، تركيا، اندونيسيا)**"، المصرية للنشر و التوزيع، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2019، ص127.

[2] Carlo Sdralevich, Randa Sab, Younes Zouhar, and Giorgia Albertin, « **Subsidy Reform in the Middle East and North Africa** », IMF, 2014, pp. 6-7.

[3] أحمد عرفة أحمد يوسف، "**الدعم الاقتصادي حقيقته وأنواعه**"، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2020، ص ص 25-28.

***الدعم الضمني**: ويمثل الفرق بين سعر بيع السلعة في السوق المحلية وسعر بيعها في السوق العالمية (يمكن أن تكون تكلفة الاستيراد).

***دعم الإعفاءات الضريبية**: يؤثر بطريقة غير مباشرة على الموازنة العامة لأنه يؤدي إلى نقص في الايرادات الضريبية التي كان من الممكن تحصيلها. يهدف هذا النوع إلى تحفيز الاستثمار في الصناعات التصديرية.

***الدعم المستتر**: وهو دعم غير ظاهر ويُعنى ببيع المنتجات المحلية من مواد خام أو سلع وسيطية أو نهائية إلى الوحدات الإنتاجية أو المستهلكين بسعر أقل من سعر الاستيراد أو التصدير.

***دعم سعر الصرف**: يقصد به الفرق بين سعري النقد الأجنبي (اختلاف أسعار الصرف بين الدول)، و ينتج هذا الدعم متى يسمح للمستوردين باستيراد بعض السلع بالسعر الرسمي، و لا يسجّل هذا الفرق في الميزانية العامة للدولة بصورة مباشرة، ما ينتج عنه انخفاض في أرباح عمليات الصرف في إيرادات الموازنة العامة.

***الدعم الجمركي**: وينقسم بدوره إلى نوعين:

-الإعفاءات الضريبية الجمركية لبعض الواردات من السلع الأساسية أو آلات ومستلزمات إنتاج هذه السلع قصد تخفيض تكاليف المعيشة.

-الرفع من الضرائب الجمركية والرسومات على بعض الواردات لحماية الصناعة المحلية من المنافسة الأجنبية وحماية دخل العمالة المحلية، وزيادة دخل أو أرباح بعض المنتجين المحليين.

وتقاس قيمة الدعم المباشر وغير المباشر بصفة عامّة بحساب إمّا :

- الفرق بين السّعر الاقتصادي والسّعر الجبري المحدد لبيع السلع والخدمات المدعومة .

-الفرق بين تكلفة الإنتاج أو استيراد السلعة وسعرها الجبري.

-الفرق بين سعر تصدير السلعة (الفوب) وبين سعر بيعها للمستهلك النهائي أو الوسيط مع اعتبار تضمن التكلفة لأرباح الفرصة الضائعة على المنتج.

-تحمل دافعوا الضرائب المباشرة على الدخول- غير المستفيدين من السلع والخدمات المدعومة - لجزء لا بأس منه من تكلفة الدعم.[1]

➢ أنواع الدعم من حيث أثره الغرض من منحه:

أ-دعم المستهلك: ويهدف هذا النوع إلى الحفاظ على استقرار الأسعار لإعادة توزيع الدخل بإبقاء أسعار السلع والخدمات ذات الاستهلاك الواسع أقل من تكلفتها الحقيقية، والتي تمثّل ثقلا على إنفاق الفئات منخفضة الدخل. فتمنح الدولة المنتجين إعانات في مرحلة من مراحل الدورة الإنتاجية ليتمكن المستهلك من اقتناءها بثمن أقل من تكلفتها الحقيقية[2].

[1] أحمد عرفة أحمد يوسف، ص 27.

[2] طارق محمد صفوت قابل، مرجع سابق، ص ص 58-56.

ب–إعانات تحقيق التوازن: كما تسمىّ إعانات سدّ العجز، وتمنح مباشرة لتغطية كل أو جزء من العجز لذي يعرقل سير المشاريع العامة مثل شركات النقل العامّ، ولا تحتسب هذه الإعانات عند تحديد ثمن البيع كإعانات الاستغلال.

ج– إعانات الانشاء: تمنح هذه الإعانات إما بتقديم نصيب من رأس المال مجانا أو إقراضه للمشاريع بسعر منخفض. لتمويل الاستثمارات بأصول ثابتة، ونفقات الانشاء أو تعويض الضرر الذي يلحق بوسائل الإنتاج.

د–إعانات التجارة الخارجية: تعمل هذه الإعانات على تحسين ميزان المدفوعات، و تشجيع التصدير بتقديم إعانات تساعد المصدرين على بيع سلعهم بأثمان أقل في الخارج، و إعانات أخرى مشجعة للاستيراد تضمن السلع الاستهلاكية الضرورية[1].

➢ **أنواع الدعم من حيث شكل تقديمه:**

أ– الدعم العيني: يعتبر الدعم العيني الأكثر انتشارا في الدول النامية، حيث يتأتى بتدخل الدولة في أسواق السلع والخدمات لزيادة الدخل الحقيقي للأفراد، ويضم هذا الدعم ثلاث مجموعات رئيسية، و هي:

***مجموعة برامج دعم الغذاء:**

– **كوبونات الغذاء:** ذات قيمة نقدية محددة تمنح للفئات المستهدفة للحصول على سلع معينة بأسعار السوق، من الدول التي طبقت هذا الدعم: بنغلاديش–هندراوس.

– **الدعم العام للأسعار:** توفر الدولة بموجبه السلع بأسعار أقل من أسعار السوق لكافة المستهلكين، أهم الدول التي اتبعت هذا النظام: الجزائر– المغرب –إثيوبيا– البرازيل.

– **البطاقات التموينية:** توزّع حصص محددة بأسعار أقل من أسعار السوق، من الدول التي استعملت هذا النوع من الدعم: مصر–البرازيل — البانغلاديش– البرازيل.

– **برامج التغذية المكملة:** وتخص فئات معينة من المجتمع من تلاميذ مدراس وأطفال رضع وأمهات حوامل، وذلك بتوفير الوجبات المدرسية و الألبان.

***مجموعة برامج دعم الطاقة:** تهدف هذه البرامج إلى حماية المستهلكين بتسعير الطاقة بأقل من تكلفتها الحقيقية لصالح الفئات الفقيرة، مثل دعم المواد البترولية.

***مجموعة برامج دعم الإسكان:**

توفّر هذه البرامج السّكن بالمجّان، أو بمنح دعم للأسر ذات الدخول المنخفضة لشراء العقارات السكنيّة، أو بتخفيض معدّل الفائدة على قروض الإسكان وتخفيض الإيجارات.

[1] وائل محمود محمد حسين، " **أثر إصلاح منظومة الدعم على عجز الموازنة العامة للدولة في مصر**"، رسالة ماجستير في التخطيط والتنمية، معهد التخطيط القومي، مصر، 2015، ص ص 13-14.

ب– الدعم النقدي:

يهدف الدعم النقدي إلى زيادة القدرة الشرائية للفئات غير القادرة وذلك بمنحهم دخول نقدية. كما أن للدعم النقدي عدّة أنواع، أهمّها:

*__المساعدات الاجتماعية النقدية العامة:__ الغاية من هذه المساعدات هو إبقاء مستوى دخل الفرد فوق خط الفقر وتمنح على حسب دخل الأسرة وقدرتها الشرائية، وهي توفر بذلك الرعاية للمعاقين وكبار السن من غير القادرين على العمل.

*__المساعدات العائلية الخاصة:__ تُقدَّم هذه المساعدات للأسر على حسب عدد الأطفال، للحفاظ على قدرة رعايتهم وتعليمهم.

*__التحويلات النقدية المشروطة:__ و هي تحويلات نقدية مقدمة من طرف الحكومة مشروطة بضرورة تحقيق بعض الأهداف الفرعية إلى جانب حماية الفئات المستهدفة من الفقر مثل: تحسين الحالة الصحية و الحد من التسرب المدرسي[1].

ت– سلبيات وإيجابيات الدعم العيني والنقدي:

رغم مزايا كل من الدعم العيني والدعم النقدي إلاّ أنّ كلاهما لا يخليان من العيوب، لخّصنا أهمّها في الجدول الآتي:

الجدول رقم(01–01): مزايا وعيوب الدعم العيني والدعم النقدي

الدعم	المزايا	العيوب
1–الدعم العام للأسعار	–توفير السلع بأسعار مناسبة للفقراء	–الارتباط الطردي بالاستهلاك، مما يجعل الأغنياء الأكثر استفادة منه. –تفشي تهريب السلع المدعومة للسوق السوداء و للدول المجاورة.
2–الاستهداف الذاتي(السلع ذات الاستهلاك الواسع)	–تقليل تسرب الدعم مما يضمن وصوله للفئات المستهدفة. – سهولة وانخفاض تكلفة جمع البيانات التي يحتاجها التخطيط لتطبيق هذا الدعم. – مرونته، حيث تتغير اختيارات المستفيدين من الدعم وفق التغيرات الطارئة الاقتصادية.	
3–البطاقة التموينية	يضمن أسعار مناسبة للفقراء	تسرب السلع في السوق الموازية
4–كوبونات الغذاء	–وجود سعرين لنفس السلعة يسمح بعدم وجود تشوهات سعرية. –إمكانية المفاضلة بين السلع حسب قيمة الكوبون.	–تسرب الدعم لغير مستحقيه في حالة عدم تحديد الفئات المستهدفة منه مع مراعاة الاختلاف بين الأقاليم داخل الدولة.

[1] طارق محمد صفوت قابلن مرجع سبق ذكره، ص ص 59–60.

5-برنامج التغذية المكملة	-تحسين الحالات الصحية للفئات المستهدفة.	
6-الدعم النقدي	-حماية تهريب السلع المدعومة إلى السوق السوداء. -تمكين الفئات المستهدفة من شراء السلع من الأسواق بالمبالغ المالية الممنوحة لها، مما تجنب ازدواجية الأسعار.	- تسرب الدعم لغير مستحقيه في حالة عدم تحديد الفئات المستهدفة من الدعم، مع مراعاة الاختلاف بين الأقاليم داخل الدولة.
7-برنامج التنازل على رسوم مقابل خدمات (مثل الصحة)	-يضمن حصول الفقراء على الخدمات الاجتماعية.	-ضرورة تعويض القائمون بهذه الخدمات بمقابل مادي.

المصدر: رضوى عبد الواحد الحليم سويف، "**نموذج احصائي للتنبؤ باحتياجات محدودي الدخل من الدعم السلعي في مصر**"، رسالة مقدمة للحصول على درجة دكتوراه الفلسفة في الإحصاء التطبيقي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر، 2018، ص ص17-20.

I.3-2 مصادر تمويل الدعم:

أ- الضرائب:

تعتبر الضرائب أهم مصادر تمويل الدعم والتي تهدف لإعادة توزيع الدخل، حيث تستخدم مداخيل الضرائب المفروضة على ذوي الدخول المرتفعة لدعم السلع والخدمات للفئات الفقيرة. ويتوقف هذا على حسب نوع الضرائب، والتي تنقسم إلى:

***ضرائب مباشرة:** تُفرض مباشرة على رؤوس الأموال وعلى الدخول والثروة، وتتميّز بالدورية والانتظام فهي لا تتأثر بالتقلبات الاقتصادية.

***ضرائب غير مباشرة:** تُفرض بطريقة غير المباشرة على كل من الاستهلاك، الإنتاج، التصدير والاستيراد، بالرغم من سهولة هذه الضرائب ووفرة حصيلتها إلا أنها لاتعدّ عادلة لتأثّر دخول الطبقات محدودة الدخل منها أكثر من الطبقات الغنية.

ب- المعونات الغذائية:

وهي الإعانات الغذائية التي تتحصل عليها الدولة كمساعدات من الدول الأجنبية والمنظمات الدولية، وتعدّ من أهم مصادر لتمويل الدعم تقدم في شكل منح كالآتي:

*بيع الدولة متلقية للمعونات الغذائية بالسعر المدعم، وتستخدم فرق بيع الحصيلة في تمويل بند آخر من بنود النفقات العامة.

*بيع المنح الغذائية في السوق الجاري (بدون دعم) على أن تستخدم الدولة حصيلة البيع في تمويل الدعم أو تمويل بند آخر من بنود الانفاق.

*توزيع المعونات الغذائية مجانا لتلبية احتياجات الفئات المستهدفة من الدعم من تلك السلع.

تعتبر المعونات الغذائية من أفضل وسائل تمويل الدعم من حيث أثرها على التضخم، حيث تزيد من حجم الموارد التي تمتص جزءا من الطلب الكلي مما يتيح استقرار الأسعار السلع والخدمات بشكل العامّ. كما تُخفّض المعونات الغذائية من تكلفة الدعم خصوصا إذا قدُّمت في شكل منح. لكن لا يمكن الاعتماد عليها بصفة مستقرة لعدم انتظامها لارتباطها

على نوع العلاقة بين الدولة متلقية المعونات والجهة المانحة لها. وفي حالة تقديمها على شكل قروض ميسّرة، فهي تزيد من حجم الديون الخارجية وفوائدها مستقبلا وبالتالي تصبح المعونات الغذائية عائقا في طريق التنمية الاقتصادية للبلد الذي يتلقاها. كما لا يمكن اعتماد عليها في الوقت المناسب.[1]

ت–التمويل التضخمي:

ما يميز الهيكل الضريبي للدول النامية الخلل وعدم مرونة حصيلته نتيجة التغير في الدخل، إضافة إلى عدم تناسبها مع الانفاق العام المتزايد والدعم، ممّا يسبّب عجزا في الموازنة العامة ويدفع بالدولة إلى اللّجوء إلى الإصدار النقدي والتوسع في الائتمان المصرفي ما يعرف بالتمويل التضخمي والذي تترتب عليه الكثير من الآثار السلبية أهمها:

* اختلال بين الناتج الحقيقي وما يقابله من السيولة النقدية، ممّا يؤدي إلى زيادة الطلب على هذا الناتج ما ينجم عنه ارتفاع في المستوى العام للأسعار أي التضخم، ويحمّل الدولة ثمن الحفاظ على أسعار السلع والخدمات المدعومة.

* عدم مرونة جهازها الإنتاجي تجعل من العرض الكلي غير قادر على استيعاب الزيادة في الانفاق الكلي على السلع الاستهلاكية الناتجة عن التمويل التضخمي للدعم، وهذا يعكس انعدام العدالة في توزيع الدخل لصالح الطبقات المستهدفة.

ث–سياسة التسعير والتوريد الاجباري للمحاصيل الزراعية:

تتمثل هذه السياسة في إجبار المزارع على توريد حصة معينة من بعض المحاصيل الزراعية للحكومة بثمن يقل عن سعر السوق، مع فرض غرامة مالية لمن يخالف بذلك. و يعتبر هذا التمويل المباشر من المنتجين إلى المستهلكين من أهم مصادر للدعم الحكومي.[2]

II. سياسة الدعم الحكومي وآثارها الاقتصادية

للإقرار بوجود الدعم من عدمه يجب الاستناد إلى معيار مناسب والالتزام بضوابط حين تقرير سياسة الدعم. وفيما يلي سوف نتطرق إلى معيار الدعم أولا ثم إلى ما يلزم من ضوابط عند تقرير سياسة الدعم.

II.1 معيار الدعم الحكومي وضوابط سياسته

II.1-1 معيار الدعم

يُعنى بالدعم ما يضاف إلى الدخل خاصة ذوي الدخول الضعيفة عمّا يدفعه المستهلك من ضرائب مباشرة وغير مباشرة. بهدف إعادة توزيع الدخل. بالتالي على حسب هذا المعيار يمكن التحقق من أن التحويلات النقدية أو العينية حقيقة قد استفاد منها الفرد المستهدف، وإلاّ فيعتبر هذا الدعم غير حقيقي في مجمله أو في جزء منه. والعلاقة التي يخضع لها هذا المعيار تُعطى على النحو التالي:

دخل الفرد المتاح= الدخل النقدي – الضرائب +الدعم[3]

---

[1] طارق محمد صفوت قابل، مرجع سابق، ص ص63-65.

[2] أنور رجب محمد عبد الرحمن، المرجع نفسه، ص ص131- 133.

[3] عبد الكريم صادق بركات، "**النظم الضريبية، النظرية والتطبيق**"، بيروت، لبنان، مكتبة مكاوي، 1988، ص411.

غير أنّ في الدول النامية تقوم ب:

أ– استهداف فئة محدودي الدخل بالدعم، بإعفائهم من الضرائب المباشرة، ومن جهة أخرى تفرض ضرائب غير مباشرة تخص هذه الفئات فقط بحجة تكبير الحصيلة عن طريق السلع الضرورية، ومنه ما يزيد الدخل الحقيقي عن طريق الاعفاء الضريبي والدعم السلعي. ينقصه العبء الضريبي الناتج عن تقرير الضرائب غير المباشرة، أو ربما يزيد عليه. إضافة إلى صور أخرى تُفرَض حاليا كضريبة المبيعات.

ب–الغاء الضريبة الجمركية المباشرة على بعض السلع الغذائية مطبقة بذلك دعما غير مباشر، ونتيجة عدم مراقبتها لأسعار السوق، يبيع المستوردون والتجار تلك السلع بأسعارها قبل الإعفاء، وبالتالي يستحوذون على الدعم لصالحهم وتضييع الإيرادات الضريبية على الدولة ولا تستفيد الفئات المستهدفة من الدعم.

II. 1–2ضوابط سياسة الدعم

لكي تكون سياسة الدعم قائمة على منطق اقتصادي يبرّرها، لابد من أن تحكمها مجموعة من الضوابط أهمها ما يلي:

أ–الضوابط اللازمة في ظلّ ندرة الموارد الاقتصادية: تفرض ندرة الموارد اتخاذ القرار للاختيار بين البدائل مقابل التضحية بأخرى، وهذا ما يعرف بالتكلفة. فلا بدّ من دراسة التكلفة والعائد من الدعم، والمقارنة بين المنافع ومن يستفيد منها والتضحيات ومن يتحمّل أعباؤها في حالة البقاء على الدعم أو في حالة إلغائه.

ب–ضوابط الحفاظ على الحوافز الفردية والإنتاجية: من الضوابط اللازمة لتقدير سياسة الدعم أن تكون محفّزة للأفراد على اختلاف أدوارهم سواء كانوا منتجين أو تجار أو مستهلكين مع مراعاة بعض النقط عند تنفيذ برامج الدعم من بينها:

- عدم تشجيع الدعم الأفراد على التواكل.
- تحفيز المنتج على زيادة الإنتاج والمستثمر على الولوج في مجالات انتاج السلع الضرورية.
- تحديد مستحقي الدعم وفق المفهوم الديناميكي أي الأخذ بعين الاعتبار التغير الطارئ على الدخول الموزعة وذلك بصفة مستمرة.

II. 2 شروط نجاح سياسة الدعم

لضمان نجاح سياسة الدعم لابد من تظافر مجموعة من الشروط أهمها:

* **تحديد الفئات المستحّقة للدعم:** تقع الكثير من الدول النامية أمام مشكل بالغ الأهمية ألى وهو عدم القدرة على تحديد المستفيدين من الدعم لعدة أسباب منها: عدم وجود بيانات إحصائية مضبوطة وسليمة، وتقصير هذه الحكومات في كل ما له صلة بتوزيع الدخول وعدم الإفصاح عن أي معلومات بخصوصه خشية تحيّزات طبقية. وبالتالي تؤدي هذه المشكلة إلى عدم كفاءة سياسة الدعم.

يمكن تلخيص بعض الخطوات المساعدة على تحديد المستهدفين من الدعم في الآتي:

- جمع بيانات حقيقية عن الفقراء في الدولة.
- تحديد دقيق للشرائح ذات الدخل المحدود.

- الاحتكام إلى معيار خط الفقر للتمييز بين من هم في فقر نسبي ممّن هم في فقر مطلق.
- تحديد صورة تقديم الدعم إمّا نقديا أو عينيا.
- رقابة الحكومة لكافة أشكال القرارات الخاصة بالدعم.
- متابعة برامج الدعم باستمرار لكشف أي تسرّب.
- ضرورة تحكّم وسيطرة الحكومة على منافذ التوزيع وإلغاء دور وسطاء تقديم السلع المدعومة.

*** توفير السلع بكميات كافية وجودة معقولة:**

لتحقيق الدولة لأهدافها من الدعم ونجاح سياستها عليها مراعاة بعض الشروط في السلع المدعومة بحيث يجب:

-التحكم في العرض بزيادته في الوقت والمكان المناسبين لتحاشي الأزمات والسّوق السّوداء.

-مراعاة الجودة في السّلع المدعومة لعدم الاخلال في درجة اشباع المستهلك و بالتالي الاخلال بالهدف المرجو من الدعم[1].

II. 3 الآثار الاقتصادية للدعم

للدعم الحكومي عدة آثار اقتصادية أهمها ما يلي:

***أثر الدعم على الكفاءة:**

يؤثر الدعم على الكفاءة على حسب المرونة السعرية لقوى العرض والطلب للسلع المدعومة، وترى بعض المدارس الاقتصادية أن الدعم يخفض من الكفاءة الاقتصادية وذلك للأسباب التالية:

-تُوفّر سياسة الدعم استمرار المنتجين غير الأكفّاء في السوق رغم عدم قدرتهم على زيادة الإنتاج.

-تفشي التبذير للسلع المدعمة والاستخدامات غير الاقتصادية.

*** أثر الدعم على الاستهلاك:**

تؤدي السياسة التدعيمية إلى الافراط في الاستهلاك من طرف الأفراد والمشروعات مما يرفع من حجم الطلب الفعلي. ويتوقف هذا الأثر على المرونة السعرية للطلب والعرض.

***أثر الدعم على توزيع الدخل:**

يعتبر الدعم من أهم أدوات السياسة المالية التي تستعملها في إعادة توزيع الدخل لتحقيق العدالة الاجتماعية.

***أثر الدعم على الإنتاج:**

يؤدي الدعم المقدّم لرفع المستوى الفني للعمّال إلى تحسين مستوى المعيشة، الصحة والسكن، فيرفع الإنتاجية وبالتالي زيادة الناتج الوطني. كما أن الإعانات الممنوحة للمشاريع سواء الخاصّة أو العامّة كدعم تشجيع التصدير يعمل على تخفيض ثمن الصادرات للرفع من حجمها.

*** أثر الدعم على المنافسة:**

[1] أنور رجب محمد عبد الرحمن، مرجع سبق ذكره، ص ص 136-141.

يهدف الدعم المقدم من طرف الحكومة إلى تصحيح فشل السوق أو تحسين مستوى معيشة المواطنين أو زيادة مستوى انتاج الشركات المدعومة، وذلك من خلال:

- تقديم الحكومة منح للشركات كمساعدة لإقامة مشاريع في المناطق النائية.
- منح قروض ميسّرة بسعر فائدة أقل أو بتمديد فترة استحقاقها.
- تقديم ضمانات للقطاع الخاص لتمويل المشاريع الصغيرة.
- الاعفاء الضريبي للشركات التابعة للجمعيات الخيرية.

***أثر الدعم على الموازنة:**

يؤدي ارتفاع الانفاق على السلع و الخدمات المدعمة إلى عجز الموازنة العامة، ممّا يُلزم الدولة إلى اللّجوء إلى إصدار نقدي جديد لتغطية هذا العجز و هذا ما يؤدي إلى ظهور التضخم و مضاعفات أخرى كإثراء الفئات الغنية نتيجة استغلالها للسلع و الخدمات المدعمة، و بالتالي تفاقم الفجوة بين الطبقة الغنية و الطبقة الفقيرة.[1]

III. دعم الطاقة

يعبّر دعم الطاقة على الاعانات التي تقدمها الحكومات كسياسة لتدخلها في الاقتصاد وإدارته، وما زاده أهمية الدور الأساسي لمختلف أنواع الوقود الأساسية والكهرباء في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث نجده واسع الانتشار خصوصا في الدول المصدرة لأنواع الطاقة ممثّلا وسيلة لحماية دخل المواطنين من تقلبات الأسعار وتيسير استهلاكهم لهذه السلع، كما يعتبر أداة لتقسيم المنافع معهم، إضافة لدوره الفعال في تعزيز التصنيع و تنويعه و زيادة فرص التشغيل و التقليل من نسب البطالة.

III. 1 ماهية دعم الطاقة

III. 1-1تعريف دعم الطاقة

لقد ثبت أن الوصول إلى تعريف متفّق عليه لدعم الطاقة تحدّيا كبيرا في سياق مجموعة العشرين، لذا قرّرت البلدان اعتماد تعريف خاصّ بكل منهم، و هذا بعد اختلاف المنظمات الدولية (OECD -IEA- IMF) في مؤتمر القمة لمجموعة العشرين سنة 2010 حول اختيار السعر المرجعي.[2]

❖ اعتبرت وكالة الطاقة الدولية دعم الطاقة(IEA 2014)أنه" أي إجراء حكومي يرفع السعر الذي يتلقاه منتجو الطاقة، ويُخفّض تكلفة إنتاجها، أو يخفض السعر الذي يدفعه مستهلكو الطاقة".[3]

---

[1] طارق محمد صفوت قابل، مرجع سابق، ص ص 66-68.

[2] بسام فتوح و لورا قطيري،"دعم الطاقة في العالم العربي"، تقرير التنمية الإنسانية العربية، يناير 2012، ص 11.

[3]Ambrus Bàràny &Dalia Grigonyté, **« Measuringfossil fuel subsidies »**, ECFIN EconomicBrief,ISSUE 40,March 2015, p 4.

❖ و وفقا لرابطة الطاقة في أمريكا اللاتينية OLADE يعرف دعم الطاقة على أنه "توفير المساعدة العامة ذات الطابع الاقتصادي و الثابت و التي تشكل جزءاً من سياسة تشمل مراقبة الأسعار، أو دعم الشركات، أو إعانات للمستخدمين من بين تدابير أخرى"[1].

❖ كما عرفه كل من Bjorn Larsen وAnwar Shah[2] على أنه: "الفرق بين أسعار الوقود المحلية وتكلفة الفرصة البديلة التي تقيم بأسعار المستعمل النهائي. فعندما تكون أسعار الوقود مرتفعة على الصعيد الدولي، تكون أسعار الحدود بمثابة تكلفة الفرصة البديلة".

❖ أما عن Hernan Carlino, Micaela Carlino[3] فيروا دعم الوقود الأحفوري "تدخلا حكوميا متعمّدا يركّز بشكل خاص على الوقود، والكهرباء، لغرض أحد التأثيرات التالية:

- ✓ تقليل التكلفة الصافية للطاقة المكتسبة.
- ✓ تقليل تكلفة إنتاج أو نقل الوقود الكهرباء.
- ✓ زيادة دخل مالكي أو موردي الوقود أو الكهرباء.

III. 1-2 أنواع دعم الطاقة

ينقسم الدعم إلى فئتين صريح وضمني، فالصريح يشير إلى التعريف الضيّق المتمثل في الإعانات الصريحة في الميزانية، في حين أن الدعم الواسع يشمل الدعم الضمني وجميع التدابير التي لا تظهر في الحسابات الحكومية.

كما يُقسّم الدعم إلى مباشر وغير مباشر، غير أن هذا التقسيم يفتقر إلى الدّقة حيث أن الدعم الصّريح يخصّص أحيانا بشكل مباشر أو غير مباشر. وخصص بعض أشكال الإعانات الضمنية بصفة مباشرة أو غير مباشرة. ويمكن أيضا للإعانات الصريحة أن ترافق أحيانا إعانات ضمنية. فعلى سبيل المثال، قد توفر الحكومة للشركات مدخلات طاقة مدعومة و تُشّجعها في الوقت نفسه من خلال الإعفاء الضريبي[4].و هذا ما يصعب من عمليات احتساب الدعم الضمني.

وبالنسبة لآليات وتصميم التدابير الحكومية للدعم، فهي تختلف وتتفاوت بدرجة كبيرة، ما يخلق تنوعا في الظروف السياسية والاقتصادية المحلية، وأكثر منه في الالتزامات الاقتصادية الدولية. وعليه يتم تنظيم مجموعات مختلفة للدعم ومن خصائص هذه المجموعات وأبعادها ما يلي:

***الهدف:** مثل المستهلكون، المنتجون، النواتج، المدخلات، عوامل القيمة المضافة (الأراضي والعمالة ورأس المال) ونوع سلع الطاقة.

***الأداة:** مثل نفقات الميزانية، النفقات الضريبية، تحويلات السوق، استهلاك الأصول المملوكة أو التابعة للقطاع العام.

---

[1]Hernan Carlino & Micaela Carlino, op-cit p7.

[2]Anwar Shah & Bjorn Larsen, **« Word fossil Fuel subsidies and Global Carbon Emissions »**, Word Development Report; October 1992,WPS 1002, P 2.

[3] Hernan Carlino &Micaela Carlino, **«Fossil fuel subsidies in Latin America: the challenge of a perverse incentives structure »,** IDDRI(Institut du développement durable et des relations internationales), France, 2015,P6.

[4]Abdallah Shehata Khattab**,** op-cit,p3-4.

***مسار المنفعة:** على سبيل المثال، مباشر أو غير مباشر، صريح أو ضمني.

***الغرض:** كالتنمية الإقليمية والحفاظ على الطاقة.

حين تقدم الحكومات الدعم لغرض معين، فإنها تفرض دائماً شروطًا معينة تكون بمثابة أساس لتصنيف الدعم منها مستوى دخل المستفيد، أو مستوى الإنتاج، استخدام مدخلات، أو إدخال تكنولوجيا معينة. فإذا كانت الإعانة تؤثر بشكل رئيسي من خلال ناتجها، فهي تزيد من الإيرادات القطاعية. وإذا كان لها آثارا على التكاليف المتغيرة أو مدخلات المنتج الوسيطة، مثل المواد الخام، فإنها تقلل من تكاليف إنتاج المتلقي. وعندما ينتهي التأثير على الربح والدخل، لا يكون لهذا النوع من الدعم تأثير مباشر على سوق المدخلات والمخرجات.

أ- تصنيف منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لدعم الطاقة

تُقسّم منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إعانات الطاقة إلى خمس مجموعات رئيسية، وهي: التحويلات المباشرة للأموال، النفقات الضريبية (الإيرادات الضائعة) الإيرادات الحكومية الضائعة، نقل المخاطر إلى الحكومة، وعمليات النقل المستحثّة.

- **تحويل مباشر للأموال:**

وهي أكثر أنواع الدعم المباشر وضوحاً، تظهر في ميزانية الدولة السنوية وتخضع للتدقيق البرلماني. ويمكن أن يشمل ذلك منح لتغطية الخسائر من قبل الشركات المملوكة للدولة، منح رأس المال، إعانات أسعار الفائدة، إعانات الأجور وإعانات المستهلكين المباشرة. تُراقب هذه التحويلات نسبيّا لعدم التصريح بها في الموازنة الحكومية، حيث تختلف الحسابات الحكومية من حيث مستوى الشفافية في الإبلاغ عن النفقات الفعلية. فمثلا عند حساب عمليات النقل الخاصة بالميزانية في قطاع الطاقة، من المهم الحصول على جميع خطط الإعانة، بما في ذلك تلك التي تقع خارج نطاق المسؤولية المباشرة لوزارات الطاقة كالإنفاق الحكومي على التعليم والبحث والتطوير، البنية التحتية)، وعلى البيئة.

- **النفقات الضريبية:**

قد يُقدَّم الدعم كإيرادات على شكل إعفاءات أو تخفيضات ضريبية، الاعتمادات، أو أنشطة محدّدة تقلّل من مقدار الضريبة التي يمكن دفعها. تمثل النّفقات الضريبية انحرافات عن الهياكل الضريبية المعيارية المماثلة للنفقات العامة، ولكن يتم تسليمها من خلال النظام الضريبي. وتعتبر أقل شفافية وأقل وضوحاً من التحويلات المباشرة للميزانية. فقد تنشر الحكومات أحيانا تقارير منفصلة عن النفقات الضريبية أو تقوم بتجميع تقديرات للإيرادات الضائعة كجزء من وثائق صياغة الميزانية. وإذا لم تنشرها حينها تحتاج النفقات الضريبية إلى تقدير من قبل المحلّلين أنفسهم. يمكن تصنيف النفقات الضريبية المتعلقة بالطاقة إلى ثلاثة مجالات واسعة:

***النفقات الضريبية المرتبطة بالاستهلاك النهائي:** عادة ما تستهدف الأسر وتُقدَّم من خلال إعفاءات أو تخفيضات على نوعين رئيسيين من ضرائب الاستهلاك: ضريبة القيمة المضافة على استهلاك الطاقة، وضرائب الإنتاج لمجموعات معينة من المستخدمين، أو أنواع الوقود أو الكهرباء.

***النفقات الضريبية المرتبطة بالطاقة كمدخلات للإنتاج:** تستهدف هذه النفقات الضريبية الوقود أو الكهرباء المستخدمة كمدخل في الإنتاج النهائي لسلعة أو خدمة أخرى. وقد تشمل الإعفاءات الضريبية غير المباشرة على أنواع الوقود لأنواع معينة من الأسر والشركات (مثل الزراعة وصيد الأسماك أو التعدين) وتخفيض معدلات ضرائب الطاقة المتعلقة بكثافة الطاقة في عمليات الإنتاج.

***النفقات الضريبية المرتبطة بإنتاج الطاقة:** تستهدف هذه النفقات الضريبية الاستخراج الفعلي للطاقة وإنتاجها، بما في ذلك التكرير والنقل، وعادة ما يتمّ نقلها من خلال نظام ضريبة الدخل على الشركات وتتكون من تدابير هادفة لدعم الوقود الأحفوري.

وما يُبلَّغ عنه في حسابات الدعم القطاعي غالبا ما يعكس مدى توفرّ وجودة بيانات الإنفاق الضريبي وتحليلها، وهذا لكون النفقات الضريبية تتطلّب تقدير كل من حجم التخفيض الضريبي ومدى الاستفادة من دافعي الضرائب منه وهذا ما يصعب تقديره.

➢ **إيرادات حكومية مفروضة:**

يمكن للحكومة أن تتخلى عن إيراداتها من خلال عرض استخدام الأصول غير القابلة للاستنفاد كالأراضي أو الأصول المستنفدة مثل موارد الوقود الأحفوري للخواص سواء شركات أو أفراد لاستغلالها، كما يمكن للحكومة أن تتبع سياسة خفض تكاليف الإنتاج أو الاستهلاك لتشجيع المزيد من الإنتاج أو الاستهلاك من خلال خفض الضرائب على الموارد أو خفض مدفوعات الاتاوات، إضافة إلى تزويد القطاع الخاص بالموارد المحلية للوقود الأحفوري بشروط ميسّرة، وتوفر له المدخلات الوسيطة مثل الماء أو الكهرباء بأسعار أقل من أسعار السوق. تقدير قيمة هذه التحويلات ليس بالإجراء السهل حيث يتم مقارنة السّعر الفعلي المدفوع مقابل استخدام الأصول بالسعر الذي سيتم فرضه على السوق المفتوحة.

➢ **نقل المخاطر إلى الحكومة:**

قد تتحمل الحكومة بعض المخاطر التي يتكبَّدها منتجو الطاقة من خلال مجموعة من التدابير كضمان القروض أو التأمين في حالة وقوع حادث، أو توفير الحماية (مثلا لمرافق الطاقة الرئيسية أو ممرّات نقل الطاقة).

➢ **التحويلات المستحثّة:**

التحويلات المستحثة هي إعانات تقدم بشكل غير مباشر للمستهلكين أو المنتجين، من خلال شكل من أشكال دعم الأسعار والتحكّم (تنظيم الأسعار)، حيث يبقي السعر النهائي لسلعة أو خدمة أقل أو أعلى من سعر السوق الفعلي.

وتشمل هذه التحويلات التعريفات الجمركية على الواردات وإعانات التصدير وتفويضات الاستهلاك (كتفويضات لمزج الوقود الحيوي بوقود البترول)، وأسعار الكهرباء المنظمة وأسعار الأراضي. ويمثل حساب التحويلات المستحثة خاصة دعم أسعار السوق المرتبطة بتدابير حماية الحدود تحديا كبيرا يتطلب تحديد الانحراف عن السعر الحدودي لأي سلعة معينة سعرًا مرجعيًا. وبينما يكون هذا المعيار بالنسبة لسوق السلع المتداولة دوليا (مثل النفط والغاز) هو السعر الدولي للسوق، يصعب تحديد السعر المرجعي للسلع المنتجة والمتبادلة محليا.

ب- تصنيفات أخرى لدعم الطاقة

يمكن تمييز إعانات إضافية وفقاً لمسار مصلحها: مباشرة مقابل غير مباشرة أو صريحة مقابل ضمنية. كما يمكن تصنيفها على أنها عامة أو خاصة بقطاع محدد وعلى الميزانية أو خارج الميزانية:

- **الدعم المباشر**: يُقدَّم بشكل عام من خلال مدفوعات مستهدفة (نقدية)، مثل القروض أو التفضيلات الضريبية. يمكن تنفيذ هذه الإعانات لكل وحدة من وحدات الإنتاج أو لكلّ وحدة مدخلات مستخدمة في النشاط، أو لكلّ وحدة من وحدات الإنتاج أو قيمة المدخلات.
- **الدعم غير المباشر**: يقدّم كأسعار سوقيّة أعلى للإنتاج أو سعر سوقي أقل للسلع والخدمات المدخلة، التي يتم شراؤها من صناعة المنبع القادرة على تخفيض أسعارها بفضل الدّعم الذي تحصل عليه أيضًا (على سبيل المثال خفض تكلفة وقود الديزل المباع لسفن الصيد نتيجة لإعانات مصافي تكرير النفط).
- **الدعم الصريح**: تدفع كتحويل نقدي إلى متلقي في شكل نفقات في الميزانية (معظم المحللين يضمون النفقات الضريبية في هذه الفئة).
- **الدعم الضمني**: هو فئة معيّنة من دعم المدخلات تقدّمه الحكومة عادة بسعر أقل من القيمة السوقيّة. غالبا ما يكون من الصعب تحديد قيمة هذا الدعم وقياسها لعدم التصريح بها بشكل اعتيادي في الوثائق الحكومية.
- **الدعم العيني**: هو شكل مهمّ للوصول إلى الموارد الطبيعية المملوكة للحكومة أو الخاضعة للرقابة. حيث تستفيد منه الصناعات الأولية بشكل كبير مجاناً أو بأسعار أقل من أسعار السوق. (كالاستفادة من الأراضي العامة لأغراض التعدين أو الرعي، وغابات الدولة لقطع الأشجار، والأنهار للري، والبحار الأجنبية من خلال ما يسمى "اتفاقات الوصول إلى الصيد")
- **الدعم على أساس الميزانية**: يتميز بسهولة التحديد، يمكن توجيهه إلى المستهلكين، ويتخذ شكل أدوات شبه مالية، مثل رسوم الكهرباء المقدمة بسعر أقل من تكلفة الإمداد الكاملة.
- **الدعم خارج الميزانية**: غالباً ما يكون مخفيا وأقّل وضوحًا ويتمثل في إعانات المنتجين.

ترجع المشكلة في وجود العديد من المصطلحات لتحليل دعم الطاقة إلى اختلاف الدول في طرق قياسه[1].

عموما ظهر تدخّل الحكومة في مجال دعم طاقة إما بطريقة مباشرة عن طريق الأسعار والتكاليف في صيغة الاعانات والاعفاءات الضريبية، أو بصورة غير مباشرة بسن قوانين واللوائح أو أبحاث الطاقة. والجدول الآتي يوضح أشكال الدعم المقدمة للطاقة:

الجدول رقم(01-02): الأشكال الرئيسية لدعم الطاقة

التدخل الحكومي	أمثلة	أليات تأثير الدعم		
		تخفيض تكلفة الإنتاج	رفع السعر للمنتج	تخفيض السعر للمستهلك
تحويلات مالية مباشرة	إعانات نقدية للمنتجين	✓		
	إعانات نقدية للمستهلكين			✓
	أسعار فائدة منخفضة/ قروض ميسرة	✓		
التفضيل ضريبي	تخفيضات واعفاءات ضريبية من ضرائب الدخل، المبيعات و الرسوم الجمركية.	✓		
	الائتمان الضريبي	✓		✓
	الاهتلاك المعجل لعتاد إنتاج الطاقة	✓		
القيود التجارية	نظام الحصص، القيود الفنية و التقنية و الحظر التجاري		✓	
خدمات متعلقة بالطاقة، و المقدمة بأقل من تكلفتها الكلية	الاستثمار المباشر في البنية الأساسية لقطاع الطاقة	✓		
	البحث و التطوير في المجال الطاقوي	✓		
	التأمين ضد مخاطر وقف التشغيل	✓		
تنظيم قطاع الطاقة	ضمانات الطلب و معدلات التوزيع	✓	✓	
	التحكم في الأسعار		✓	✓
	قيود الدخول في سوق الطاقة		✓	

المصدر: فتح الله رجب فتح الله سلامة، "**سياسة دعم الطاقة في مصر بين اعتبارات العدالة الاجتماعية والكفاءة الاقتصادية** "، رسالة ماجستير في الاقتصاد العام، جامعة الإسكندرية، مصر، 2016، ص 20

III. 2 مكونات دعم الطاقة

يتألف دعم الطاقة من دعم المستهلكين ودعم المنتجين.

[1]« **ANALYSING ENERGY SUBSIDIES IN THE COUNTRIES OF EASTERN EUROPE, CAUCASUS AND CENTRAL ASIA »,** OECD, 2013, p 19-23.

أ –دعم الاستهلاك: و التي تنشأ عندما تكون الأسعار التي يدفعها المستهلكون من شركات (الاستهلاك الوسيط)، أو الأسر(الاستهلاك النهائي) أقل من السعر المرجعي(السعر الدولي بعد تعديله لمراعاة تكلفة النقل و التوزيع)[1]، الممثّل لتكلفة الإمدادات للدعم ما قبل الضرائب، و الدعم بعد الضرائب، الذي يمثّله السعر الفعال.

و ينبغي الإشارة هنا إلى أن **الدعم ما قبل الضريبة** ينشأ متى كان ما يدفعه مستهلكي الطاقة أقل من تكلفة امدادهم بها متضمنة تكاليف النقل و التوزيع، أي هو السعر الدولي مخصوما منه السعر النهائي الذي يدفعه المستهلكون عند مضخة الوقود[2]. وهذا المفهوم الضيق لدعم الطاقة. وينشأ **الدعم الضريبي** عندما تكون ضرائب الطاقة جد منخفضة أي أقل من غيرها. بينما **الدعم بعد الضريبة** هو مجموع الدعم قبل الضريبة و الدعم الضريبي، و هو ما يعكس المفهوم الواسع لدعم الطاقة، و يعكس أيضا الفجوة بين أسعار المستهلك و الأسعار الفعالة اقتصاديا[3].

والشكل التالي يوضح هذه المفاهيم المتعلقة بدعم الطاقة لمنتج واحد، حيث تشير بPs (Supply cost) إلى تكلفة العرض وPc لسعر المستهلك (Consumer price)، Pe للسعر الفعال (Efficient price)، و كمية استهلاك الوقودQc. سعر المستهلك هو أقل من تكلفة العرض، والدعم قبل الضرائب هو المستطيل الأزرق (استهلاك الوقود مضروبا في الفجوة بين أسعار العرض والمستهلك)، بينما الدعم بعد الضريبة هو المستطيلين الأزرق والأصفر مجتمعة (استهلاك الوقود مضروبا في الفجوة بين السعر الفعال وسعر لمستهلك). في الشق الأيمن، يقع سعر المستهلك بين السعر الفعال وتكاليف العرض، دعم بعد الضرائب هو المستطيل الأصفر (لا يوجد دعم ما قبل الضرائب).

الشكل رقم(01–01): دعم طاقة المستهلك

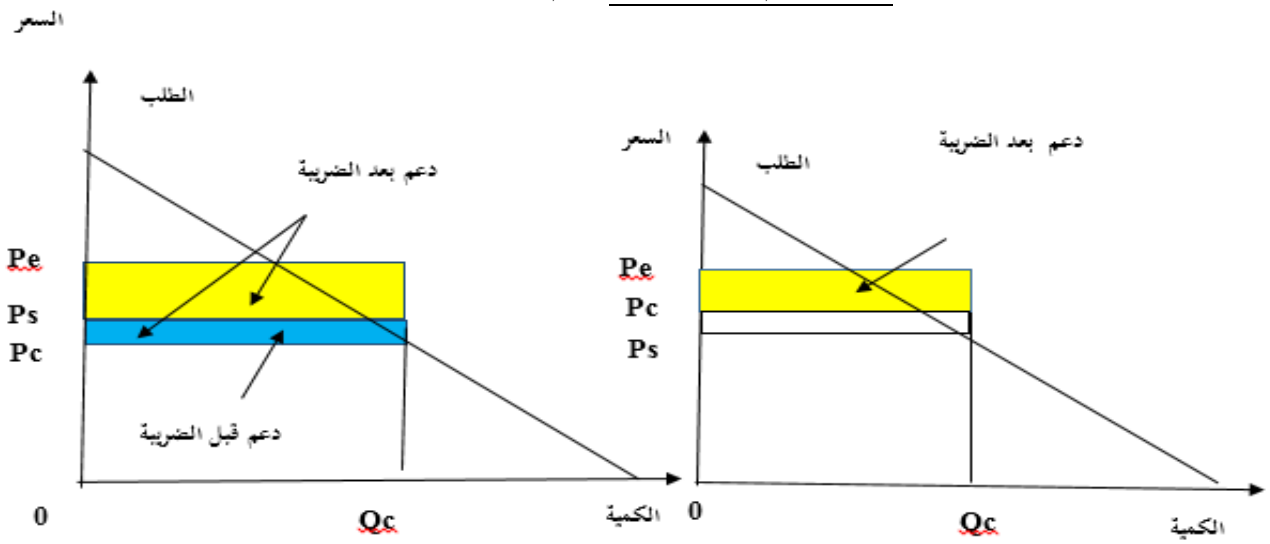

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على:

[1] بينيدكت كليمنتسو آخرون، **"اصلاح دعم الطاقة: دروس مستفادة و الانعكسات"**، صندوق النقد الدولي FMI، 28 يناير 2013، ص 6.

[2] **"إصلاح دعم الطاقة، مذكرة موجزة"**، صندوق النقد الدولي، 2014، ص2.

[3] ديفيد ليبتون، **"إصلاح الدعم على أسعار الطاقة: المسار المستقبلي"**، النسخة المعدة للالقاء، صندوق النقد الدولي FMI ، 28 مارس2013، ص ص4-5.

[1] David Coady, Ian Parry, Louis Sears & Baoping Shang, **« How Large Are Global Fossl Fuel Subsidies ? »**, Elsevier, 2016, P4.

ب –إعانات المنتجين: وتنشأ عندما يتلقّى المنتجون دعما مباشرا أو غير مباشر (كالحصول على أسعار أعلى من تكاليف العرض، أو تفضيل ضريبي، أو تحويلات الميزانية الحكومية المباشرة، أو دفع أسعار المدخلات إلى ما دون تكاليف العرض) مما يزيد من الربحية، عندما لا يتم تمرير هذا الدعم إلى أسعار أقل للمستهلك (على سبيل المثال، لأن الأسعار تتحدد في الأسواق العالمية). و لأغراض العرض، فإن دعم المنتجين يدرج في الإعانات المالية قبل الضرائب، على الرغم من أنها صغيرة جدا من الناحية النسبية[1].

تكون الإعانات في معظم البلدان المتقدمة على شكل دعم للمنتجين الذي غالباً ما يتخذ شكل مدفوعات مباشرة أو دعم للبحث والتطوير. بالنسبة للبلدان النامية، تذهب معظم الإعانات إلى المستهلكين من خلال ضوابط الأسعار التي تُبقي أسعار المستخدمين النهائيين أقل من مستوى السوق أو أقل من إجمالي تكلفة الإنتاج.[2]

وقد أشارت دراسة لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (الأوبك) سنة 2011، إلى أن معظم دعم الطاقة في الدول الأعضاء متأتي من الدعم قبل الضرائب والذي مثّل نسبة 64% من اجمالي حجم دعم الطاقة، مقابل انخفاض الدعم الضريبي إلى نسبة 36 %. على عكس دعم الطاقة العالمي الذي يمثل الدعم الضريبي فيه ثلاث أرباع هيكله، كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم(01–02): هيكل دعم الطاقة بالعالم و مجموعة دول الأوبك لسنة 2011

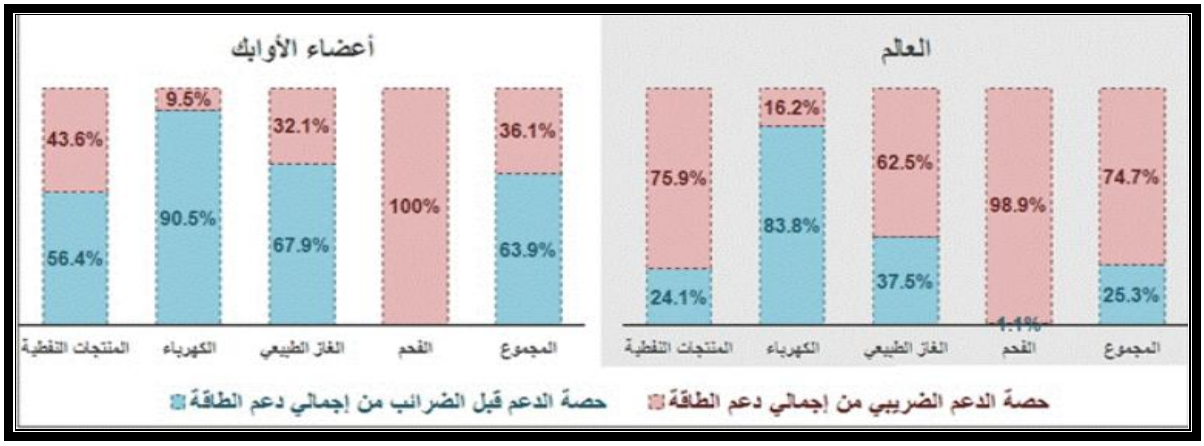

المصدر: **"سياسات دعم الطاقة في الدول الأعضاء وانعكاساتها على الاقتصادات الوطنية"**، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول(الأوبك)، أبريل 2015، ص 6.

❖ **أسعار الطاقة الفعالة**

يتكون السعر الاستهلاكي الفعّال لمنتَج الطاقة، (والذي تقاس عليه الإعانات بعد الضريبة)، من تكلفة العرض، الضريبة البيغوفية (Pigouvian Tax) و ضريبة الاستهلاك العامة.

[1] David Coady, Ian Parry, Louis Sears & Baoping Shang, **« How Large Are Global Fossil Fuel Subsidies ? »**, Elsevier, 2016, P2-3.
[2]Abdallah Shehata Khattab**,** op-cit,p7.

أ- تكلفة العرض: وتقاس بالسّعر المرجعي الدولي للمنتج النهائي، حيث يعكس التكلفة التي يتحملها المستوردون أو العائدات التي يتنازل عنها المصدّرون، يصنف الغاز الطبيعي كسلعة قابلة للتداول لأنه ينقل على شكل مسال عبر أنابيب ويحسب السّعر المرجعيّ للدعم بالسعر الدولي المعدل لاحتساب تكاليف التوزيع والنقل، غير أن الكهرباء يعد سلعة غير متداولة لمحدودية دمج شبكات الكهرباء عبر الحدود، وهنا تكون تكلفة العرض هي تكلفة الإنتاج المحلّي مع تقييم التكاليف بأسعار مرجعيّة دوليّة، أي يصبح السعر المرجعيّ هنا هو سعر استرداد منتِجها المحليّ لما تحمّله من تكاليف بما فيها عائد طبيعي على رأس المال.[1]

ب- الضريبة البيغوفية: وهي الضريبة المتولدة عن استخدام منتجات الطاقة و المتعلقة بانبعاثات ثاني أكسيد الكاربون (CO_2)، و بالوفيات المبكرة الناتجة عن تلوث الهواء من جراء احتراق الوقود.

ت- ضرائب الاستهلاك: هو خضوع منتجات الطاقة لنفس معدل ضريبة القيمة المضافة أو ضريبة المبيعات العامة التي تطبق على السلع الاستهلاكية ، ولا تنطبق هذه الضرائب إلا على الاستهلاك النهائي، كالبنزين و استهلاك الكهرباء السكنية، و ليس الاستهلاك الوسيط كوقود الشاحنات و الكهرباء الصناعية لتجنب تشويه خيارات مدخلات للشركات[2].

III. 3مبادئ و أهداف دعم الطاقة

III. 3-1مبادئ دعم الطاقة (نظام الدعم الفعال)

عند التخطيط للدعم أو اصلاح البرامج القائمة يتعين على صناع سياسات تطبيق عدة مبادئ أساسية، حيث يجب أن تكون برامج الدعم:

***جيدة الاستهداف:** بمعنى يوجّه الدعم لمستحقيه من الفئات المستهدفة والمستحقة حقا للدعم، على ألّا يتعارض هذا مع باقي المستهدفات.

***ذات كفاءة عالية:** محفّزا للموردين لبلوغ كفاءة الامداد بالطاقة، والمستهلكين على حدّ السّواء لبلوغ كفاءة استخدام هذه الطاقة. دون تشوه السوق وتدنيه.

***مؤسّسة تأسيسا صحيحا:** يجب تقديم التبرير الكافي والوافي لجميع التكاليف المصاحبة للدعم، وأيضا المنافع المرجوة منه.

***عمليّة:** ينبغي أن تكون برامج الدعم ذات تكاليف معقولة وفي حدود المستطاع.

***شفّافة:** يصرَّح بكل المعلومات المتعلقة بالدعم من حيث إنفاق الحكومة عليه وعن الفئات المستحقّة له.

***محددّة زمنيا:** يجب تحديد النهاية المتوقعة لفترة الدعم، لتفادي الاعتماد الزائد لكل من المنتجين والمستهلكين على الدعم مما يولد تكاليف إضافية لم تكن في الحسبان. [3]

III. 3-2 أهداف دعم الطاقة

[1] **"إصلاح دعم الطاقة، مذكرة موجزة"**، مرجع سابق، ص1.

[2] David Coady, Ian Parry, Louis Sears & Baoping Shang, Op-cit, p3-2.

[3] ماهر عزيز، **"قضايا استهلاك الطاقة في مصر"**، المكتبة الأكاديمية، ISSO 9002 ، طبعة 2010، ص 85.

ترتكز أهداف الإعانات الطاقوية أساسا على تعزيز التنمية الاقتصادية، الرعاية الاجتماعية فضلا على أهداف سياسية خصوصا في عالمنا العربي، أهم هذه الأهداف الآتي:

أ–توسيع فرص الحصول على الطاقة: حسب برنامج الأمم المتحدة للبيئة فإن 1.6 مليار شخص في العالم النامي يفتقرون للكهرباء، من بينهم 62 مليون شخص في العالم العربي، وما زال أزيد من مليارين شخص في العالم يستعملون الوقود التقليدي للتدفئة والطهي ، مما يزيد من حدّة الفقر و يجعل توسيع فرص حصول الأسر على الكهرباء والوقود من التحديات الرئيسية لأغلب دول العالم، فيتمّ دعم المنتجات البترولية والكهرباء، وتوسيع البنى التحتية الضرورية مثل شبكات الكهرباء في المناطق الريفية إمّا بدعم المنتجين لتحفيز الاستثمار في بنى تحتية جديدة، أو بدعم المستهلكين بتقليل تكاليف التوصيل المنزلي الأولي للشبكات.

ب–حماية الفقراء: من أولويات الحكومات حماية الأسر ذات الدخل المنخفض، لدى نجدها تنتهج سياسات تدعّم بها هذه الفئات لحمايتها من أسعار الوقود المرتفعة متبعة في ذلك طرقا مختلفة، إما بطريقة مباشرة على نطاق واسع مستهدفة أنواع الوقود الخاصة بالفقراء، أو بطريقة غير مباشرة بدعم وقود الديزل المستخدم في قطاع النقل العام والذي يعتبر وسيلة رئيسية لتنقل الأسر المنخفضة الدخل، كما يستعمل من قبل المزارعين والمناطق الريفية. بينما نجد دولا أخرى تستند إلى دعم المنتجين الذي يساعد على خفض تكاليف الإنتاج لتوفير وقود أرخص للفئة منخفضة الدخل.

ت– تعزيز التنمية الصناعية: إنّ حرص الدول على توفير السلع والمنتوجات بأسعار معقولة، وحماية صناعاتها المحلية من المنافسة الأجنبية، وتشجيع التصدير وحماية عمالتها، يجعل من دعمها للمنتجين والصناعات ذات الاستهلاك الواسع للطاقة أساسا منطقيا، و ذلك بتوفير منتجات بترولية مدعمة للشركات التي تمثل الطاقة فيها عنصرا وسيطيا هاما في تكلفتها كمصانع الاسمنت و الأسمدة و البتروكيماويات، و محطّة توليد الكهرباء. وهذا في حد ذاته يمثل خطّة لتعزيز الصناعات الأكثر قيمة مضافة تنتهجها أغلبية الدول المنتجة للغاز والنفط لتحقيق التنمية الصناعية والاقتصادية.

ث– تيسير الاستهلاك: تتدخل حكومات الدول وعلى وجه الخصوص النامية منها بدعم منتجات الطاقة لمواجهة تقلبات أسعارها في الأسواق الدولية، وهذا لأجل تيسير استهلاك، حيث تدعم الأسعار المحلية عندما ترتفع أسعار الأسواق الدولية، وتزيد من الضرائب حين تنخفض أسعار السوق الدولية. ومبررة هذا التدخل بعدم تمكن كل من المستهلكين والمنتجين في هذه الدول تيسير استهلاكهم وتعديله وفق الصدمات المفاجئة لأسعار الطاقة باللجوء لأسواق رأس المال أو التأمين الذاتي.

ج– تفادي ضغوط التضخم: باعتبار الطاقة عنصرا هاما من سلّة المستهلك، فإن أي زيادة في أسعارها تؤدي إلى زيادة في مؤشر أسعار الاستهلاك، كما أنّ ارتفاع أسعار الوقود من شأنه أن يرفع من تكاليف الصناعات التي يتحملها المستهلكين، وعليه فإذا استجابت الأجور الاسمية للزيادة في تكاليف المعيشة، فإن ارتفاع أسعار الطاقة سيحدث آثارا تضخمية في غاية الجديّة خصوصا إذا كانت الدولة تعاني أصلا من ضغوط تضخمية.

ح- اعتبارات سياسية: يُعدّ دعم الطاقة شكلا من أشكال مشاركة المواطنين لموارد الثروة الطبيعية لبلدهم، فهو يحدّ من سخط الشعب، ويزيد من ولائه لبلده. كما أنه في الدول المنتجة للنفط و الغاز يعتبر العديد من المواطنين الأسعار المنخفضة للطاقة بمثابة حق مكتسب لهم.[1]

وسواء هدفت السياسات الحكومية إلى انشاء دعم الطاقة، أو الاحتفاظ به، أو خفضه أو الغائه، فإنه يتعين عليها مراعاة ما يلي:

*ما هي الأهداف المرجوة من الدعم؟

*ما هي الأنشطة التي يجب دعمها؟

*من يجب دعمه؟

*ما هي آلية الدعم التي يجب استخدامها؟

يتطلب الإجابة على هذه الأسئلة حسابا تفصيليا، قد يكون أحيانا من الصعب تنفيذه، غير أن مجرد التمعن في السؤال يساعد صناع السياسات على اتخاذ القرار. و الشكل الآتي يبين قائمة الأسئلة و الخطوات الواجب اتباعها[2].

[1] بسام فتوح و لور االقطيري، "**دعم الطاقة في العالم العربي**"، تقرير التنمية الإنسانية العربية، سلسلة أوراق بحثية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية، 2012، ص ص 13-16.

[2] Bacon Robert & al, **« Subsidies in the Energy Sector: An overview »**, the World Bank Group Energy Sector Strategy, Washington, July 2010, p.11

الشكل رقم (01-03): خطوات تقييم سياسة دعم الطاقة

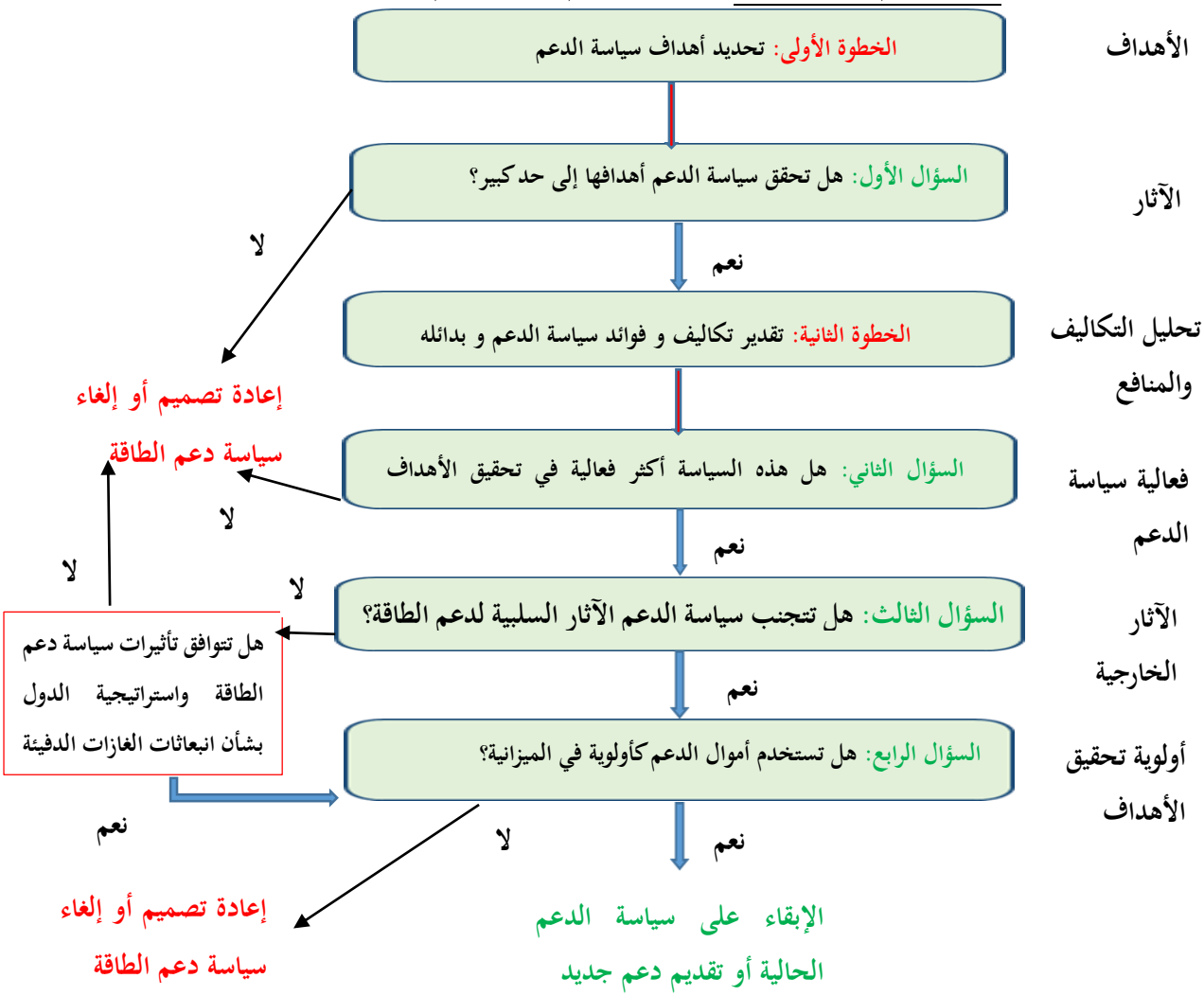

Source: Bacon Robert & al, « **Subsidies in the Energy Sector: An overview** », op-cit, p80.

تتمثل **أول خطوة** في تقييم سياسة دعم الطاقة في تحديد الأهداف المرجوة من هذا الدعم والمجملة في الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، كحماية الفقراء من ارتفاع تكاليف الوقود والكهرباء، تعزيز أمن الطاقة، تصحيح الآثار الخارجية والرفع من النمو الصناعي. يليها طرح **التساؤل الأول** ما إن حقق دعم الطاقة هذه الأهداف، إن كان الجواب(**لا**) إما يعاد تصميم سياسة دعم جديدة أو يخفّض الدعم تدريجيا أو تلغى سياسة الدعم الحالية لتحرر الأسعار. وإن كانت الإجابة (**نعم**) تواصل الحكومة سياستها وتنتقل إلى:

ثاني خطوة والتي تقدر فيها جميع تكاليف ومنافع سياسة دعم الطاقة، وتدرس البدائل التي تراها متاحة. مما يسوق إلى **السؤال الثاني** وهو: هل سياسة الدعم الحالية أكثر فعالية في تحقيق تلك الأهداف خاصة من الناحية الاجتماعية؟ فالإجابة على هذا السؤال ب (**نعم**) تقود إلى التساؤل الموالي، وإن كانت (**لا**) فعلى الحكومة إعادة تصميم أو إلغاء دعم الطاقة. **السؤال الثالث** في هذه الخطوة يعنى بالآثار الناجمة عن سياسة دعم الطاقة ان تتوافق مع استراتيجية الدول بشأن انبعاثات الغازات الدفيئة، فإن كان كذلك يُطرح السؤال الموالي، و إلّا يعاد تصميم سياسة الدعم أو إلغاؤها. وأما عن

السؤال الرابع فيصاغ على النحو التالي: هل تستخدم أموال الدعم كأولوية في الميزانية؟ أي هل يحقق الدعم أقصى المنافع للمجتمع؟ فإن كانت الإجابة (**نعم**) يعني أن سياسة الدعم المطبقة ذات فعالية و كفاءة اقتصادية و اجتماعية مما يجعل الحكومة تبقي عليها، و إن كانت الإجابة (**لا**) فيتم إعادة تصميم سياسة أخرى للدعم لتقليل التكاليف أو التخلص التدريجي منها أو إلغاؤها.[1]

III. 4 تسعير دعم الطاقة ومصادر تمويله

III.4-1طرق تسعير دعم الطاقة

تتجسّد السيّاسات الحكومية في عدة أنواع من مدفوعات نقدية مباشرة مثل: الإعفاءات الضريبية، الائتمان المدعوم أو التأمين أو القواعد المستهدفة التي تجعل فرص الأعمال مربحة إلى حد ما لقطاعات معينة من المجتمع. وهذا ما يترتب عليه آثارا من الحكومة إلى المنتجين، ومن الحكومة إلى المستهلكين، أو بين المنتجين والمستهلكين.

كون الدعم معقّدا ضمنيّا كان أم صريحا لارتباطه بعدة عوامل اجتماعية، اقتصادية وسياسية، يجعل قياسه صعبا. كما أّن جهود قياسه لا تتوقّف على تكلفة الدعم المقدّم فقط، ولكن على كيفية تأثيره على الوضع التنافسي للمستفيد وعلى عوامل مثل الرفاه الاجتماعي والجودة البيئية. وتستخدم المنظمات الدولية الرئيسية في هذا المجال (وكالة الطاقة الدولية **IEA**، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، و صندوق النقد الدوليIMF) ثلاثة أساليب مختلفة: **فجوة الأسعار، تكلفة الفرصة البديلة** و **المخزون** (أو **الجرد**). تعتمد فيها على التنظيم ومصدر الطاقة و البلد و تغطي المنظمات الثلاث النفط و الغاز الطبيعي و الفحم. فتغطّي الوكالة الدولية للطاقة **IEA** و صندوق النقد الدولي IMF الكهرباء. بينما تقدّر و كالة الطاقة الدولية إعانات الوقود الأحفوري فقط على مستوى الاستهلاك النهائي و قياسها من خلال نهج الفجوة السعرية Price -Gap Approach. ويصدر صندوق النقد الدولي مجموعتين من تقديرات الدعم، و هما "**ما قبل الضرائب**" و "**ما بعد الضرائب**". و يستثني الضرائب المفروضة على المستهلكين، مثل ضريبة القيمة المضافة و ضريبة المبيعات العامة في جدولة الإعانات قبل الضرائب، فيجمع صندوق النقد الدولي بين التقديرات التي تم الحصول عليها من خلال قياسات الفجوة السعرية للدعم من نفقات الميزانية و ضرائب المنتجين في بلدان منظمة التعاون و التنمية في الميدان الاقتصادي فيما يتعلق بالمنتجات النفطية و الفحم (معتمدا على بياناتOECD ل 176 دولة)، و التكاليف الخفية في قطاع الطاقة في 40 دولة، بما في ذلك الطاقة الكهرومائية و الطاقة النووية حيثما وجدت (بناءً على مزيج من مصادر صندوق النقد الدولي و البنك الدولي). [2]

III. 4-1-1نهج الفجوة السعرية The Price -Gap Approach

تُمثّل الفجوة السعرية مقدار انخفاض سعر المستخدم النهائي عن السعر المرجعي، حيث يشير وجوده إلى وجود دعم. فتكون الإعانات المقدرة صريحة بالنسبة للبلدان المستوردة للمنتج وتمثل صافي المصروفات الناتجة من البيع المحلي للطاقة

[1] Bacon Robert & al, **« Subsidies in the Energy Sector :An overview »**, op-cit p p 80-83.
[2]Masami Kojima &Doug Koplow, **« Fossil Fuel Subsidies :Approaches and Valuation »**,Policy ResearchWorkingPaper 7220, Energy and Extractives Global Practice Group, World Bank Group,March 2015, p29.

المستوردة بأسعار منخفضة ومنظّمة. بينما تكون ضمنية بالنسبة للبلدان المنتجة للمنتج وبالتالي لا تدفع الأسعار العالمية وليس لها أي تأثير مالي مباشر. فهي تمثل تكلفة الفرصة البديلة لتسعير الطاقة المحلية أقل من مستويات السوق. أما في البلدان التي تنتج جزءًا من استهلاكها و تستورد الباقي، تمثّل التقديرات مزيجًا من تكلفة الفرصة البديلة و النفقات المباشرة[1]. كما عُرّف هذا النهج بالفرق بين السعر الملحوظ للسلعة أو الخدمة في الاقتصاد مقابل ما ينبغي أن يكون عليه هذا السعر من دون البرامج الحكومية[2]. ففي الحالات التي تكون فيها المنتجات غير متداولة كالكهرباء مثلا يقاس الدعم باستخدام الفجوة السعرية في تحديد السعر المرجعي على أساس السعر الذي يستعيد من خلاله المنتِج المحلي التكلفة التي تحملها، بما في ذلك العائد المعتاد على رأس المال وتكلفة التوزيع. وتستعمل الدول المصدرة للمنتجات النفطية هذا المنهج لرصد الدعم الضمني على الاستهلاك. غير أنه لا يرصد دعم الإنتاج في حالة عدم كفاءة موردي منتجات الطاقة الذين يحققون خسائر بالأسعار المرجعية.[3]

وتستخدم وكالة الطاقة الدولية **IEA** نهج الفجوة السعرية لتقدير إعانات استهلاك الوقود الأحفوري للبلدان النامية. فإذا كان الفرق بين السعر المرجعي والسعر الذي يدفعه المستعملون النهائيون موجبا، فإن الوقود الأحفوري الخاص مدعوما. حيث يساوي السعر المرجعي سعر تعادل الواردات (سعر الوقود في أقرب مركز دولي، مع تكاليف النقل ولتوزيع، وضريبة القيمة المضافة) للبلدان المستوردة للوقود، في حين يساوي سعر تكافؤ الصادرات (سعر الوقود في أقرب مركز دولي، مطروحا منه تكاليف النقل و التوزيع و ضريبة القيمة المضافة) للمصدرين. غير أن العديد من البلدان المصدرة للطاقة ومنظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) لا يتفقان مع هذه المنهجية. حيث يرون السعر المرجعي لبلد مصدّر للطاقة ينبغي أن يكون تكلفة إنتاج الوقود الأحفوري، و ليس سعر السوق الدولية.[4]

و تحسب الفجوة السعرية لنوع معين من الطاقة بإيجاد الفرق بين سعر المستهلك و السعر المرجعي، و من ثم نُقدّر حجم الدعم لهذه الطاقة كما يلي:[5]

$$\Delta P = P_c - P_r$$

$$S = \Delta P \times E$$

P_r: السعر المرجعي (The reference price) الذي يوافق السعر الفعال (The efficient price).

P_c: سعر المستهلك النهائي.

ΔP: الفجوة السعرية.

[1] **« Trackingfossil fuel subsidies in APEC economies**Toward a sustainedsubsidyreform **»,** International Energy Agency**IEA**, 2017, p 19.

[2] Doug Koplow, **« MeasuringEnergy Subsidies Using the Price-Gap Approach :Whatdoesitleave out »**, IISD(International Institute for SustainableDevelopment), August 2009, p2.

[3] بينيدكت كليمنتس و آخرون، مصدر سبق ذكره، ص 6.

[4] Ambrus Bàràny & Dalia Grigonyté, op-cit, p4.

[5] Zhujun Jiang & Boqiang Lin, **« The perverse fossil fuel subsidies in Chinad The scale and effects »**, Energy Strategy Revews (Elsevier), 2014, p 2.

E : الطاقة المستهلكة.

S : حجم دعم الطاقة.

تعتمد منهجية الفجوة السعرية على عدد من الافتراضات أهمها:

***تحديد التكلفة المناسبة:** تتميز تكاليف الطاقة بكثرة تغيرها حيث لا تتداول جميع السلع على نطاق واسع، كما تتعدد مقاييس التكلفة و تختلف من متوسط التكلفة، التكلفة الحدية و تكلفة الفرصة البديلة. فتفضّل الدول المصدرة للنفط استخدام تكلفة الإنتاج كمعيار.

***تحديد السعر المناسب:** عادة ما يستخدم السعر المعروض في الأسواق العالمية كمقياس لتكلفة الفرصة البديلة، غير أن الأسعار الدولية معرّضة للتقلّب والتشوّه نتيجة عوامل متنوعة.

***عدم شمولية تقديرات الفجوة السعرية على دعم المنتجين:** تعد الاعانات المبنية فقط على الفجوة السعرية مقلّلة من مستوى الدعم خاصة للدول المتقدمة، و هذا لأنها لا تشمل دعم المنتجين. كما يجب مراعات عنصران هامّان في تفسير تحويلات السوق للمستهلكين، و دعم أسعار السوق للمنتجين خلال السنة الواحدة، و هما: تقلب سعر الدولار الذي يُقيَّم به النفط و المنتجات النفطية، و أيضا قيمة الدولار بالنسبة للعملات الأخرى.[1]

III.4-1-2 نهج تكلفة الفرصة البديلة Alternative opportunity approach

يقدر هذا المنهج دعم الطاقة بتحديد و احتساب كل التكاليف الحقيقية التي تضم التكاليف المحاسبية، المالية و الضمنية، لأن تكاليف الدعم المحتسبة انطلاقا من المبالغ التي تدفعها الدول المستوردة لمنتجات الطاقة، أو تلك التكاليف الحدية اللازمة لإنتاج البترول في الدول المصدرة لنفس المنتجات، وإيجاد الفرق بين تلك التكاليف و سعر البيع للمستهلك النهائي فقط، لا تمثل سوى التكاليف الظاهرية و تخفي وراءها التكاليف الضمنية و التي تمثل تكاليف الفرص البديلة لمنتجات الطاقة التي كان بالإمكان استثمارها في بدائل اقتصادية مربحة عوضا عن تقديمها للمستهلك النهائي بأقل من تكاليفها الحقيقية. لكن الصعوبة التي تواجه تقدير دعم الطاقة بهذا المنهج تجعلها مستحيلة التطبيق حيث لا تدرج أي دولة تكاليفها الاقتصادية ضمن ميزانيتها و هذا لصعوبة تحديد تكاليف الدعم الضمنية.[2]

III. 4-1-3 نهج الجرد أو المخزون The Inventoty Approch

يهدف نهج الجرد إلى تحديد، توثيق وقياس مجموعة واسعة من التدخلات الحكومية في أسواق الطاقة، باستخدام مزيج من آليات تقديم الدعم. تتمثل في شقين: **أولهما** مساعدة المسؤولين الحكوميين والمواطنين على فهم الحجم الإجمالي للإنفاق العام والسياسات التي تعزز مسارات طاقة معينة، و**ثانيها** المساعدة في تحديد أهم نقاط التأثير للإصلاح. و يغطي المخزون بشكل مثالي جميع النفقات المباشرة من قبل الحكومة ، والإيرادات المفقودة بسبب الضرائب المستهدفة والامتيازات

[1] « **ANALYSIS OF THE SCOPE OF ENERGY SUBSIDIES AND SUGGESTIONS FOR THE G-20 INITIATIVE »,** IEA, OPEC, OECD, WORLD BANK JOINT REPORT, Canada, 2010, p 14.

[2] فتح الله رجب فتح الله سلامة، مرجع سابق، ص ص17-18.

المالية الأخرى ، و العديد من أشكال أخرى من الدعم ، بما في ذلك توفير الائتمان والتأمين دون السوق ، ودعم أسعار السوق للمنتجين ، وتحويلات السوق إلى المستهلكين[1].

أمّا عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) فتتبنى نهجا مختلفا لتقدير مدى دعم الاستهلاك والإنتاج معا في دوله الأعضاء، يعتمد على المخزون لتقدير قيمة دعم الوقود الأحفوري. حيث تحدد هذه الطريقة جميع التدابير الحكومية (الإعانات المالية والإعفاءات الضريبية) التي تدعم إنتاج الوقود الأحفوري أو استهلاكه، و تحسب و تضيف قيمة جميع هذه التدابير على أساس ميزانية الحكومة[2]. فقد تم نشر أول جرد سنة 2011 لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية اعتمدت فيه على دعم المنتج، دعم المستهلك و دعم الخدمات العامة، وتم تصنيف ثلثي التدابير المحددة على أنها نفقات ضريبية تترجم كأفضليات نسبية للنظام الضريبي الخاص بكل بلد، و منه بما أن المعاملة الضريبية تختلف من بلد لآخر، فإنه لا يمكن مقارنة قيمة هذا النوع من الدعم بين البلدان.[3]

فيما يلي نوضّح من خلال الجدول التالي، مختلف الطرق التي تستعملها الهيئات الدولية الرئيسية لاحتساب قيمة دعم الوقود الأحفوري:

الجدول رقم(01-03) :الهيئات الدولية و طرق حسابها لدعم الوقود

المنظمة	OECD	IEA	IMF
تعريفها	منظمة اقتصادية تضم 34 اقتصادا متطورا	منظمة حكومية دولية تضم 29 بلدا تهدف إلى تعزيز أمن الطاقة، التنمية الاقتصادية و حماية البيئة.	منظمة دولية تضم 189 بلدا تسعى للحفاظ على استقرار النظام المالي.
تطلعاتها	-آلية دعم الحكومة، المنتجين و المستهلكين. -تستخدم منهج الجرد Inventory approach	-تقارن بين السياسات الحكومية التي تخفض السعر المحلي للنفط و الغاز عن سعر السوق الدولي(تقدير الفجوة السعرية لإعانات الاستهلاك للوقود الأحفوري).	تعتمد على العديد من مصادر البيانات منIEAو OECD و تضع تقديراتها الخاصة لتكلفة العوامل الخارجية مثل تلوث الهواء و تغير المناخ.
الدول التي تغطيها	41 دولة متطورة (دول OECD و دول BRICS * و أندونيسيا).	40 دولة نامية	كل الدول
مفهومها لدعم الوقود	" نطاق السياسات التي تم جردها واسع ومختلف عن بعض مفاهيم الإعانات. يشمل كل من التحويلات النقدية المباشرة للميزانية والنفقات الضريبية التي توفر فائدة أو استحقاقًا لإنتاج الوقود الأحفوري أو استهلاكه بالنسبة إلى العوامل الداخلية"	"تحدد دعم الطاقة على أنه إجراء يقلل من تكلفة إنتاج الطاقة أو يرفع السعر الذي يتلقاه منتجو الطاقة أو يخفض السعر الذي يدفعه مستهلكو الطاقة، و اعتمدت هذا التعريف على نطاق واسع".	"تركز على المفهوم الواسع لإعانات دعم الطاقة في مرحلة ما بعد الضريبة و التي تظهر عندما تكون أسعار المستهلك أقل من تكاليف الإمداد زائد الضرائب المطبقة على جميع السلع الاستهلاكية لزيادة إيرادات الحكومة"..

[1] Masami Kojima &Doug Koplow, **« Fossil Fuel Subsidies :Approaches and Valuation »,** Word Bank Group, Energy and Extractives Global Practice Group, March2015, pp 23-24.
[2] Sarabje et Hayer**,** Op-cit p9.
[3] Ilip Savatic , **« Fossil fuel Subsidy reform :lessons from the Indonesia case », IDDRI ,° Study n°06 , 16october2016,pp15-16**

ماذا تعني؟	إن الأساس في الجرد قائمة من 800 سياسة حكومية فردية في البلدان الغنية بشكل عام التي تغطيها. فهي لم تصمم لتضم جميع الإعانات و لا تنظر إلى دعم المستهلك بمنظور وكالة الطاقة الدولية.	يشمل منهج "الفجوة السعرية" للوكالة الدولية للطاقة الذرية بشكل أساسي الإعانات المقدمة للمستهلكين، بدلاً من أن يتجه إلى المنتج في الدول النامية ، حيث تكون هذه الأنواع أكثر انتشارًا. وهناك تداخل قليل جدًا مع نهج جرد لمنظمة OECD في عدد قليل من البلدان مثل الهند و المكسيك.	تشمل دراسة IMFالتخفيض في أسعار الطاقة بسبب عدم مراعاة التأثيرات البيئية إلى جانب دعم المنتجين والمستهلكين. وهو يعتمد على العديد من مصادر البيانات بما في ذلكIEA ومنظمة OECD.
كمية الدعم	من 160 إلى 200 مليار دولار في السنة بين 2010 و 2014	325مليار دولار سنة 2015	5.3 تريليون دولار عام 2015

Source: Jocelyn Timperley, **«Explainer: The challenge of defining fossil fuel subsidies»,** Carbon Breif,12/06/2017,04:51,https://www.carbonbrief.org/explainer-the-challenge-of-defining-fossil-fuel-subsidies#definition

كما يلخص الجدول التالي أهم الاختلافات بين نهجي الفجوة السعرية وتكلفة الفرصة البديلة:

الجدول رقم(01-04): مقارنة بين نهج الفجوة السعرية و نهج تكلفة الفرصة البديلة في قياس دعم الطاقة

	نهج الفجوة السعرية	نهج تكلفة الفرصة البديلة
المفهوم	تحدد التكلفة المالية بالفرق بين السعر المستحق على المستهلك النهائي و السعر المرجعي الذي تتحمله الدولة	تحدد التكاليف الاقتصادية الحقيقية المتمثلة في التكاليف المالية و الظاهرة و الضمنية
التكاليف المحاسبية (الظاهرة)	تمثل السعر المرجعي المحدد على أساس سعر الشراء لمنتجات الطاقة مع احتساب مصاريف النقل والجمارك للدول المستوردة لمنتجات الطاقة، أو تحديد التكاليف الحدية لإنتاج واستخراج الطاقة بالنسبة للدول المصدرة.	تتمثل في نفس أسلوب الفجوة السعرية أي إما بالسعر المرجعي أو التكاليف الحدية لإنتاج الطاقة.
التكاليف الضمنية	لا تحتسب التكاليف الضمنية وفق هذا المنهج.	و تتمثل التكاليف الاقتصادية في الأرباح الممكن أن تجنيها الحكومة في حالة بيعها للمنتجات النفطية بالأسعار العالمية (تكلفة الفرصة البديلة).
حجم الدعم	حجم الدعم=السعر المرجعي أو التكاليف الحدية لإنتاج الطاقة – سعر البيع للمستخدم النهائي. يظهر الدعم أقل من قيمته الحقيقية في الميزانية العامة	حجم الدعم = (التكاليف الظاهرة+ التكاليف الضمنية) –سعر البيع. يظهر الدعم بقيمته الحقيقية في الموازنة العامة.

المصدر: فتح الله رجب فتح الله سلامة، مرجع سابق، ص18.

* و تبقى طريقة احتساب الدعم بتطبيق نهج الفجوة السعرية الأكثر شيوعا خاصة في الدول النامية، و ذلك لصعوبة تقدير التكاليف الحقيقية، إضافة إلى سهولة مفهومه و تحليله و اعتبار غالبية دعم الطاقة المقدّم في شكل إعانات للاستخدام النهائي[1].

III.4-2 تصنيفات مصادر الطاقة

صنفت مصادر الطاقة على النحو الآتي:

[1] Boqiang Lin& Zhujun Jiang, op-cit, pp 275-276.

*** حسب استعمالاتها: موارد طاقة أولية وثانوية (Primary & Secondary Energy Resources):**

المصادر الأولية للطاقة هي الموارد المتواجدة في الطبيعة في شكلها الخام، ويكتشف ويستخرج هذا النوع ليعالج ثمّ يحوّل ويصبح متاحا لاستخدام المستهلك في شكله النهائي، وهذا ما يعرف بالمصادر الثانوية كمثل لطاقة الكهربائية أو الطاقة الحرارية أو الطاقة الكيميائية على شكل هيدروجين أو وقود أحفوري...إلخ.

*** حسب مدة استنفاذها: موارد طاقة متجددة وغير متجددة (Renewable & No -renewable Energy Resources):**

مصادر الطاقة المتجددة هي تلك الموارد المستخدمة للإنتاج مرارا و تكرارا دون أن تتأثر امدادها بمعدل استهلاكها فهي مصادر لا تستنفذ مهما استغلت لأنها تتجدد باستمرار مثل: الطاقة الشمسية، المائية، الريحية، طاقة الكتلة الحيوية طاقة المد و الجزر ....إلخ.

أما عن موارد الطاقة غير المتجددة فهي تلك المصادر التي تستنفذ خلال فترة زمنية محددة من استخدامها، ومن شأن استغلالها المفرط أن يخلق أزمة طاقة تتمثل في عدم تلبية العرض للطلب المتنامي عليها. ومن أمثلة هذه الموارد:النفط، الفحم والغاز الطبيعي.

***حسب تطور استخدامها : موارد طاقة تقليدية و غير تقليدية (Conventional &Non- conventional Energy Resources)** : تتمثل المصادر التقليدية للطاقة في تلك المصادر التي مازالت تستغل منذ فترة زمنية طويلة بطريقة تقليدية كالوقود الأحفوري مثل الفحم و الغاز و البترول.

بينما تستخدم موارد الطاقة غير التقليدية كالطاقة الشمسية، طاقة الرياح وطاقة النفايات الزراعية على نطاق واسع غير أنها مكلفة مقارنة بالمصادر التقليدية غير أنها متجددة وخالية من التلوث.

***حسب الاستخدام التجاري: موارد الطاقة التجارية و غير التجارية (Commercial & Non-commercial Energy Resources) :**

تصنف أشكال الطاقة الثانوية القابلة للاستخدام كالكهرباء، البنزين والديزل كموارد طاقة تجارية، حيث يعتمد اقتصاد كل بلد على قدرته على تحويل الطاقة الخام الطبيعية. وتسمى الطاقات المشتقة من الطبيعة و المستخدمة دون المرور عبر منفذ تجاري بموارد غير التجارية مثل الخشب و بقايا الحيوانات.[1]

***مصادر أخرى من أصول مختلفة:**

يمكن أن تصنف موارد الطاقة حسب أصولها المختلفة إلى: طاقة نووية، طاقة الوقود الأحفوري، طاقة كهرومائية، طاقة الرياح، طاقة المدّ والجزر، طاقة شمسية، طاقة حرارية، طاقة الكتلة الحيوية.

[1] Navani J.P& Sapra Sonal, **« Non-Conventional Energy Resources For (UPTU&UTU) »**, S Chand & Company PVT .LTD, New Delhi, 2015, pp3-4.

* يمكن الحصول على الوقود الأحفوري من تحلل النباتات المتراكمة في الأرض على مدى آلاف و آلاف السنين، بحيث يُنتج هذا الوقود طاقة حرارية عندما يحرق[1]. ويستخدم بشتى أنواعه في المجالات الممثلة في الشكل التالي:

الجدول رقم (01-05) : أنواع الوقود الأحفوري و استخداماته

الصنف	الوقود	استخداماته
النفط Oil	البنزين **Gasoline**	السيارات (الخفيفة و المتوسطة بما فيها الدراجات النارية)، الطيران، النقل البحري، استخدام محدود في توليد الكهرباء على نطاق ضيق للغاية.
	الإيثانول **Biothanol**	السيارات الممزوجة بالبنزين.
	الكيروسين **Kerosene**	التدفئة، الطبخ، الإضاءة و الطيران.
	الديزل **Diesel**	السيارات (الخدمة المتوسطة و الثقيلة)، السكك الحديدية، النقل البحري، الطيران، المعدات الثقيلة، توليد الكهرباء و الري.
	وقود الديزل الحيوي **Biodiesel**	السيارات و الطيران (ممزوجان عادة بوقود الديزل البترولي)، توليد الكهرباء و المعدات الثقيلة.
	زيت الوقود **Fuel Oil**	توليد الكهرباء، التطبيقات الصناعية، البحرية، وسائل النقل.
الغاز الطبيعي Natural Gaz	الغاز الطبيعي **Natural Gaz**	توليد الكهرباء، التطبيقات الصناعية، الفضاء و تسخين المساحات و الماء، الطهي، التبريد، السيارات و النقل البحري.
	غاز البترول المسال **LPG**	الطبخ، التدفئة، الإضاءة، التبريد والسيارات.
الفحم Coal	الفحم البني **Lignite**	توليد الكهرباء، التدفئة الصناعية، تدفئة المساحات و الطبخ.

Source : Nazami Kojima, **« Identifying and Quanifying Energy Subsidies », ESMAP**, World Bank Group, 2017,p 5.

III.4-3 معلمات الطاقة

للحفاظ على موارد الطاقة يجب مراقبة نمو الطاقة واستهلاكها، و ضرورة تبني الدولة تدابير لتحقيق أقصى قدر من التنمية الاقتصادية بتدنية مستوى استهلاك الطاقة، و ذلك بقياس معايير الطاقة باستخدام الناتج المحلي الإجمالي و الذي يعبر عن قيمة جميع السلع و الخدمات الجاهزة في فترة معينة[2].

III.4-3-1 كثافة الطاقة

الحفاظ على الطاقة هي زيادة كمية العمل دون تغيير كمية الطاقة المستخدمة، وغالبا ما تقاس بما يعرف "كثافة الطاقة" و التي تمثل مقدار استهلاك الطاقة لكل وحدة عمل، و تعنى بكفاءة الطاقة التكنولوجية، سلوك المستهلك الموفر للطاقة، و التغييرات في الهيكل الصناعي و نمط الحياة[3]. ويمكن حساب كثافة الطاقة بإيجاد نسبة استهلاك الطاقة والناتج المحلي الإجمالي أي:

[1]G.S Sawhney, **« Non- Conventional Energy Resources »,** PHI Learning Private Limited, New Delhi, 2012, p 3-4.
[2] G.S Sawhney, op-cit, p 11.
[3] Shigeru Suehiro, **« Energy intensity of GDP as an Index of Of Energy Conservation »**,IEEJ, August 2007, p p1-2.

$$\text{كثافة الطاقة} = \frac{\text{استهلاك الطاقة}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي GDP}}$$

تعتبر هذه النسبة مقياسا ومؤشرا هامّا للكفاءة في استخدام الطاقة لتنمية الاقتصاد الوطني، حيث تشير القيمة العالية لكثافة الطاقة إلى استخدام أكبر من موارد الطاقة لتحويلها إلى ناتج محلي إجمالي. والعكس صحيح حيث إذا انخفض مؤشر كثافة الطاقة فهذا يترجم بانخفاض السعر أو التكلفة في تحويل موارد الطاقة إلى الناتج المحلي الإجمالي.

من بين العوامل المؤثرة على كثافة الطاقة ما يلي:

-الكفاءة في استخدام الطاقة في الأجهزة والمباني بالتصميم المناسب وتوفير العزل الحراري.

-الاقتصاد في استعمال الوقود للمركبات.

-وتيرة السفر والمسافات الجغرافية الكبيرة يزيد من استهلاك الطاقة.

-الوسائل الاقتصادية ونمط النقل.

-توافر نظام النقل الجماعي وقدرته والاستفادة منه.

-جهود الحفاظ على الطاقة.

-الاقتصاد في استهلاك الطاقة عند اعتدال الطقس ودرجة الحرارة.

ويوضح الشكل أدناه انخفاض إجمالي استهلاك الطاقة الأولية في جميع أنحاء العالم باستثناء العالم العربي الذي ارتفعت معدلات الكثافة فيه لاستخدام الطاقة. وهذا يعزى لسببين رئيسيين و هما انخفاض أسعار الطاقة و التركيز على الصناعات كثيفة الاستهلاك للطاقة، مما يعطي الحجّة لهذه البلدان على الإبقاء على الأسعار المنخفضة للطاقة و يكسبها ميزة تنافسية بين الدول العالم. غير أن حماية هذه الشركات من الضغوط التنافسية يجعلها تعزف عن ترشيد استخدامها للطاقة.[1]

الشكل رقم (01-05): متوسط المعدل المركب لاستخدام الطاقة (كجم من مكافئ النفط) لكل 1000 دولار أمريكي ناتج محلي إجمالي(تعادل قوة شرائية 2005ثابت) لسنة 2008.

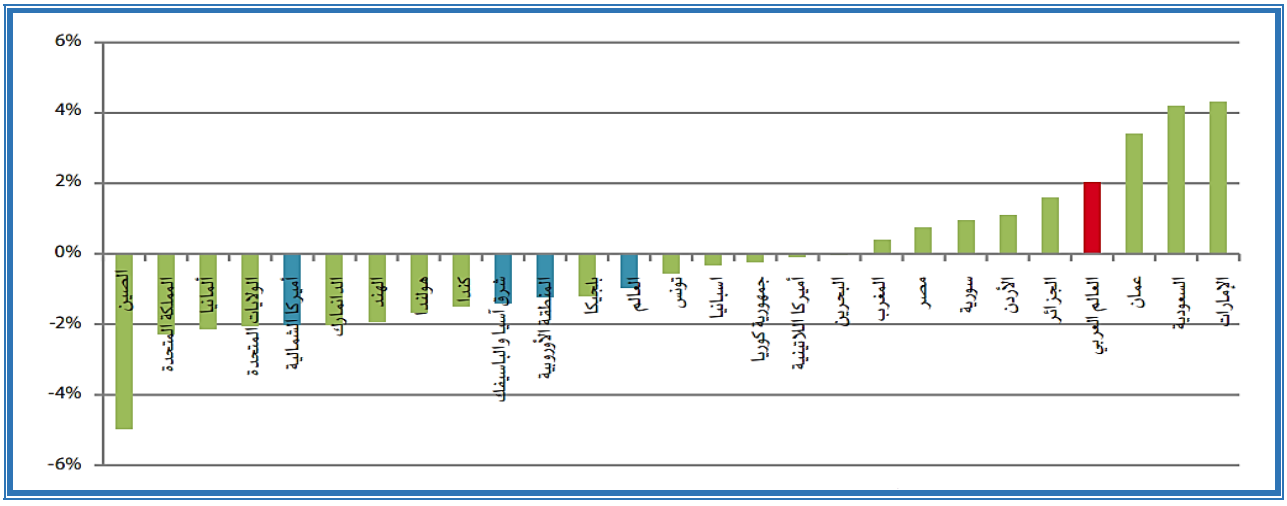

[1] بسام فتوح و لورا القطيري، مصدر سابق، ص ص 25-26.

المصدر: بسام فتوح و لورا القطيري، مصدر سابق، ص 25.

III.4-3-2 كفاءة الطاقة

تتحقق الكفاءة الاقتصادية متى كان العمل الاقتصادي فعّالا، أي عندما تُنفّذ جميع الأنشطة التي تولّد فوائد أكثر من تكاليفها، وتُلغى تلك التي تتجاوز تكلفتها منفعتها الخاصة بها[1].

ومن المعايير العملية لتحديد الكفاءة ما يلي:

*تحليل كل من تكلفة دعم الطاقة والعائد، مع الأخذ بالاعتبار ما إن كانت التكاليف المالية، الإدارية، الاجتماعية والبيئية تفوق فوائدها.

*مدى الوفاء بالأهداف المعلنة لسياسة الدعم المقدمة خصوصا للفئة الضعيفة من المجتمع، غير أن جلّ المستفيدين منها من الطبقات الوسطى والأعلى دخلا.

*تقييم السياسات البديلة الممكنة والملبيّة لنفس أهداف السياسة المعلنة بمزيد من الكفاءة أي:

1- باستهداف أكثر.

2- بتكاليف مالية وإدارية أقل.

3- بأقل ضرر بيئي.[2]

ومن المؤشرات الرئيسية التي يقاس من خلالها اثر دعم المواد البترولية على كفاءة الطاقة:

***مؤشر نصيب الفرد من الطاقة**: ويعكس نسبة استخدام الطاقة إلى استهلاك الطاقة الأولية قبل تحويلها على أنواع وقود المستخدم النهائي الأخرى، أي ما يعادل:

(الإنتاج الأصلي + الواردات و التغيرات على المخزون) –(الصادرات + كميات الوقود المورد إلى السفن و الطائرات العاملة في أنشطة النقل الدولية).

***مؤشر كثافة الطاقة**: ويعد مؤشرا هاما لقياس كفاءة الطاقة فهو يصف العلاقة الرياضية بين كمية الطاقة المستهلكة في نشاط ما وبين الخدمة أو المنفعة المنتجة اقتصاديا و بيئيا من هذا النشاط و خاصة الأنشطة كثيفة الاستخدام للطاقة.

***مؤشر نصيب الفرد من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون**: ويمثل متوسط نصيب الفرد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون نتيجة انتاج او استهلاك الطاقة.[3]

و منه أصبحت زيادة كفاءة الطاقة الاستراتيجية ضرورة حتمية ومنطقية من الناحية الاقتصادية و البيئية لتوفير الطاقة للتنمية الاقتصادية المستدامة، و تجنب تشويه النظام المناخي.[4]حيث أوجب البنك الدولي على صنّاع سياسات الطاقة في

---

[1] James.A.Gwartney& Al, **« Economics : Private And Public Choice »**, Cengage Learning , 2014,p93.

[2] Ivetta Gerasemchuk and All, **«Guidebook to Reviews of Fossil Fuel Subsidies »**, International Institute for Sustainable Development, 2017. P 21.

[3] طارق محمد صفوت قابل، مرجع سابق الذكر، ص ص 143-152.

[4] Eberhard Jochem & Zhou Dadi & All, « **Realizing the Potential of Energy Efficiency,** Targets, Policies, and Measures for G8 Countries », Unated Nation Fondation, Washington, 2007, p5.

جميع أنحاء العالم اتخاذ كفاءة الطاقة "الوقود الأول" لتلبية الطلب المتزايد على الطاقة بطريقة نظيفة و رخيصة، و تعداد مزاياها، كما هو موضح في الشكل التالي[1]:

الشكل رقم (01-06) : فوائد كفاءة الطاقة

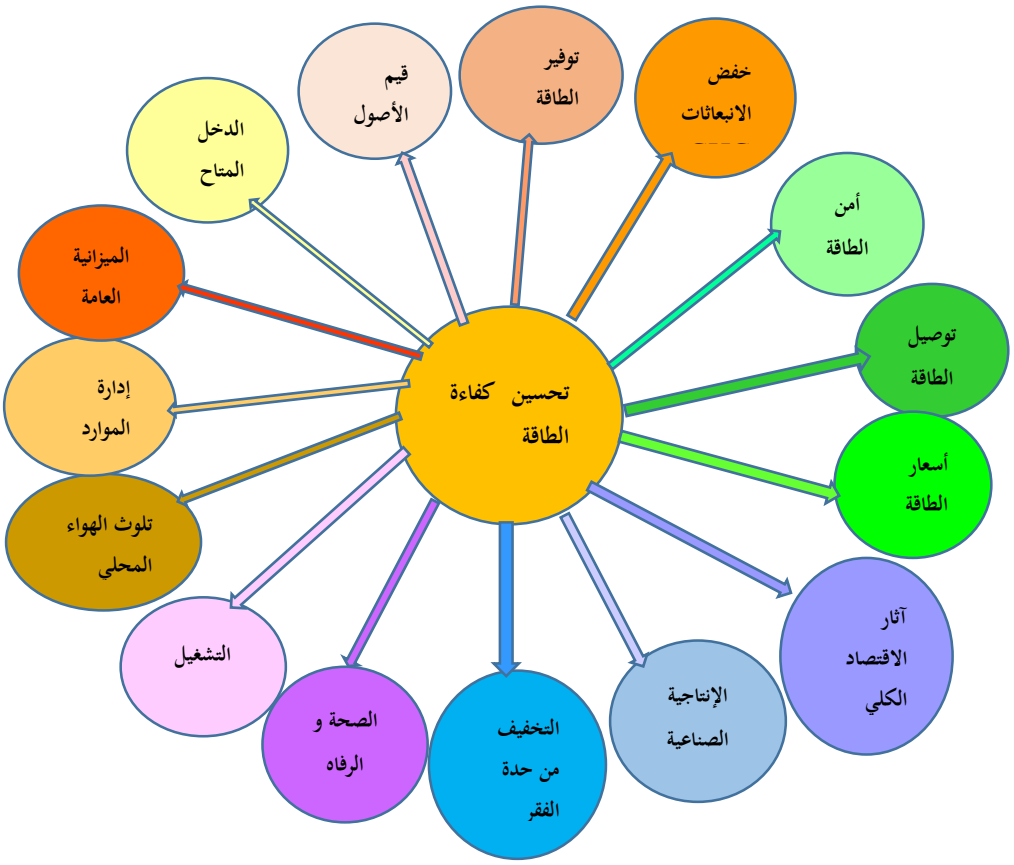

Source : Jas Singh, op-cit, p 2.

كما يعتبر التسعير المناسب للطاقة عاملا رئيسيا في سياسة كفاءة الطاقة، حيث أُثبت تجريبيا أن دعم الطاقة يحدث تشوهات سعرية كبيرة، مما يخفّض من كفاءة الطاقة و بالمقابل فإن الرفع من أسعار الطاقة يحسن من كفاءتها بوتيرة أكبر[2]. كما أن زيادة استهلاك الطاقة الناجم عن الدعم يخفّض من الأسعار للمستهلكين و من التكاليف للمنتجين مما يقلّل من حوافز استخدام الطاقة بكفاءة.[3] و كمثال يوضح الشكل أدناه أن مستوى كفاءة قطاع الكهرباء في الدول العربية يقل بكثير عن المتوسط العالمي. بل و أن أهم البلدان العربية المنتجة للطاقة هي أقلّهم كفاءة في توليد الكهرباء المحلية مثل الامارات العربية المتحدة و المملكة العربية السعودية، بل و هي أقلّ من مثيلاتها من الدول النامية كبلدان أمريكا اللاتينية. [4]

---

[1] Jas Singh, **«Why Energy Efficiency Matters And How To Scale It Up »**, Live Wire, World Bank Group, p 1.

[2] نورزات ميلسليفا و بريت سامبورسكي، **"المؤشر العربي لطاقة المستقبلAfex-كفاءة الطاقة"**، المركز الاقليمي للطاقة المتجددة و كفاءة الطاقة Rcreee، 2013، ص 26.

[3] Jennifer Ellis, **« The Effects of Fossil-Fuel Subsidy Reform: A review of modelling and empirical studies »**, International Institude For Sustainable Devolepment **iisd**, 2010, p 37.

[4] بسام فتوح و لورا القطيري، مصدر سابق، ص26.

الشكل رقم (01-07): كفاءة الطاقة في توليد الكهرباء (%) لسنة 2009

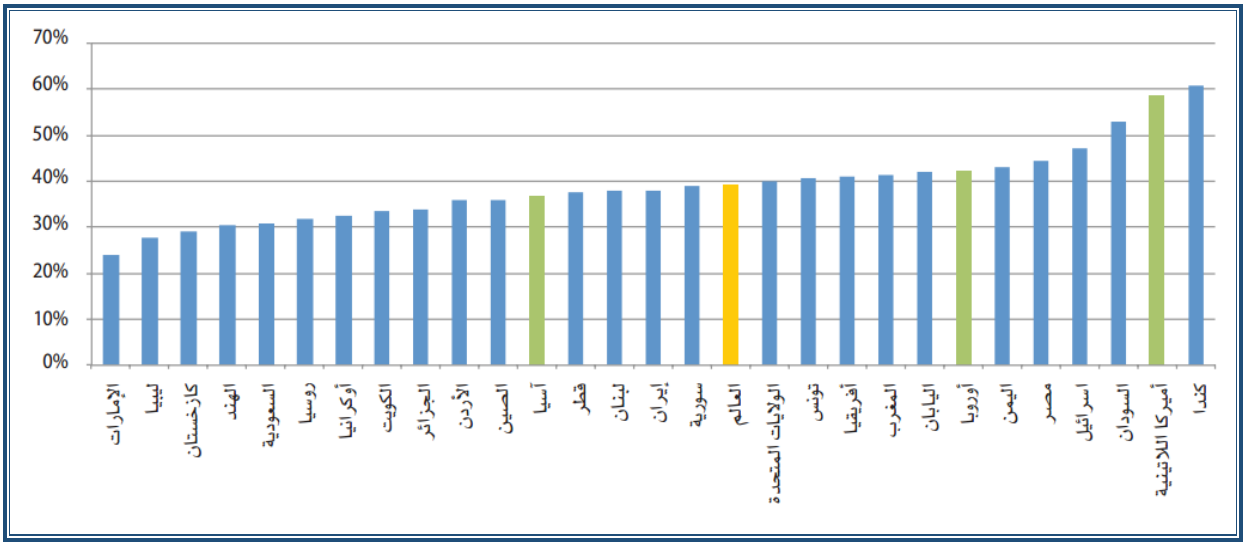

المصدر: بسام فتوح و لورا القطيري، مصدر سابق، ص 26.

III.4-3-3 مرونة الطاقة

تعرف مرونة الطاقة على أنها النمو في متطلبات الطاقة من الناتج المحلي الإجمالي وحسب العلاقة التالية:

$$\text{مرونة الطاقة} = \frac{\text{النمو في متطلبات الطاقة}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي GDP}}$$

من خلال العلاقة أعلاه يتضّح وجود علاقة عكسية بين مرونة الطاقة و الناتج المحلي الإجمالي، فانخفاض مرونة الطاقة تؤدي إلى ارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي، و العكس صحيح. و تتراوح قيمة مرونة الطاقة في الدول المتقدمة بين 0.8 و1.0 [1].

III. 4-3-4إنتاجية الطاقة

تعبّر إنتاجية الطاقة عن النشاط الاقتصادي لكل وحدة من الطاقة المستهلكة، وهي مؤشّر هامّ يقاس لمعرفة وإدارة التوازن بين النمو الاقتصادي واستهلاك الطاقة المحلي، فهو يعكس مستوى التنويع الهيكلي بين الأنشطة كثيفة الاستهلاك للطاقة وغير كثيفة الاستخدام للطاقة وكفاءة الطاقة الاجمالية للاقتصاد.

باعتبار النمو الاقتصادي الحالي قائم على النفط، وأمام انخفاض أسعار الطاقة والنمو القوي في زيادة إنتاج السلع الأساسية ذات القيمة المضافة المنخفضة والكثيفة للطاقة نتيجة الدعم، يصبح تحسين إنتاجية الطاقة تحديّا كبيرا يزيد من حجم المخاطر المالية والاقتصادية وعرضة للتقلبات في أسواق الطاقة العالمية. ومنه فإن التغيير الهيكلي والتنويع الاقتصادي للأنشطة ذات قيمة مضافة وكفاءة أعلى، سيرفع من دخل الفرد ويغيّر من مستوى وتكوين الطاقة المحلية طويلة الأجل والطلب الاقتصادي. [2]

[1] G.S Sawhney, op-cit, p p 11-12.
[2] **"Growth Through Diversification and Energy Efficiency: Energy Productivity in Saudi Arabia",** KAPSARC-UNESCWA, November 2017 , P 5-6.

III.4-4مصادر تمويل دعم الطاقة

تختلف وتتنوع مصادر تمويل دعم الطاقة على حسب الجهة المتحملة لهذا الدعم، فقد تبيع الشركات المملوكة للدولة منتجاتها من الطاقة بأقل من تكلفتها فتتحمل بذلك تكلفة كامل الدعم. وفي حالة تقديم الحكومة لهذا الدعم بتحويلات مباشر لمستحقيه، بتمويل إما بزيادة الضرائب أو الإقراض او من خلال تمويل تضخمي كما ذكر آنفا، فإن هذا الدعم يصرح عنه في الموازنة العامة للدولة. وقد لا تظهر قيمة الدعم في ميزانية الدولة ويكون ضمنيا في حالة تحمل شركات الدولة أعباء هذا الدعم وموليه إما بزيادة خسائر التشغيل، أو من خلال انخفاض أرباح تلك الشركات، أو بتخفيض حصص الضرائب المدفوعة للحكومة أو تراكم متأخرات مستحقات الموردين أو تتحمل الحالات مجتمعة. على العموم تختلف طرق تمويل وتسجيل دعم الطاقة من بلد لآخر، فمثلا تسجل كل من إندونيسيا وماليزيا و الأردن دعم الوقود كليا في الموازنة العامة، بينما أنغولا لا تسجل أي دعم في ميزانيتها [1].

كما يمكن تمويل الدعم من خلال نظام الدعم الذاتي أو الإعانات التبادلية Cross subsidies، والذي يحدث في مجموعة واسعة من الأسواق حين تحدد الشركات الحكومية أسعار المنتجات بأقل من تكلفتها لفئة معينة من المستهلكين في المقابل تفرض أسعارا مرتفعة لنفس المنتجات على فئة أخرى من المستهلكين، لتكون بذلك قد موّلت دعمها للفئة الأولى من الفائض الذي جنته من بيعها للفئة الثانية. و بالتالي هذا **التمييز السعري** يخلق نطاقا أوسع لمفهوم الدعم التبادلي حيث يتمّ بيع المنتوج نفسه بالضبط بأسعار مختلفة و لمستهلكين مختلفين.[2]

[1] **"اصلاح دعم الطاقة: الدروس المستفادة و الانعكاسات"**، صندوق النقد الدولي، 28يناير 2013، ص7.

[2]Reinder Van Dijk, **"Should we be cross about cross-subsidies? Experience from the financial services sector"**, Agenda Advancing economics in business, OXERA compelling economics, March 2017, p1.

خاتمة الفصل:

على ضوء ما عرضناه في فصلنا الأوّل، نخلص إلى أنّ الدعم الحكومي يعتبر آلية تتدخّل من خلالها الدولة في الاقتصاد متى فشلت السوق في توفير مختلف السلع والخدمات للفئات الهشّة بأسعار أقّل من تكلفتها مطبّقة للمبدئي الكفاءة والانصاف. وذلك لتحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية. فيتّخذ الدعم الحكومي عدّة أشكال مباشرة وغير مباشرة تهدف من خلالها الدولة إلى حماية المستهلك وتحفيز المنتج.

وأمّا عن دعم الطاقة فهو يعبّر عمّا تُقدّمه الدولة من دعم لمختلف أنواع الوقود الأساسية والكهرباء، كوسيلة لحماية دخل المواطنين من تقلبات الأسعار وتيسير استهلاكهم لهذه السلع لدفع عجلة النمو الاقتصادي والاجتماعي. غير أن ارتباطه بعدّة عوامل اجتماعية، اقتصادية وسياسية، وكون معظمه ضمنيّا يجعل قياسه صعبا. تختلف بشأن طرق قياسه مختلف المنظمات الدولية، وأُعتبر نهج الفجوة السعرية الأكثر استعمالا خاصة لدى الدول النامية.

ويزيد دعم الطاقة من معدلات الاستهلاك للمنتجات الطاقوية، ما يستوجب ضرورة الحفاظ على موارد هذا الدعم بتحسين معايير ومؤشرات الطاقة من كثافة، كفاءة، مرونة وإنتاجية.

الفصل الثاني: تقييم آثار دعم الطاقة على النمو الاقتصادي

مقدمة الفصل:

ارتأينا أن نخصّص هذا الفصل لأثر دعم الطاقة على النمو الاقتصادي، الذي يعد أهم مؤشر لقياس مدى تقدم وتطوّر الدول، والذي يتحقق ما إن توفرت مجموعة من العناصر الأساسية من موارد مالية، طبيعية وبشرية إضافة إلى التكنولوجية المتقدمة. ويشهد التطور التاريخي لمفهوم النمو الاقتصادي ظهور عدة نظريات اختلفت بشأنها آراء عدة اقتصاديين.

ثم نسلط الضوء على مختلف آثار سياسات الدعم الحمائية على النمو الاقتصادي في مختلف دول العالم من نامية إلى متقدمة، وهذا في شتى الميادين باعتبار التزايد في حجم الدعم العالمي، خاصة دعم الطاقة الذي أصبح يمثل نسبا كبيرة من معدلات الناتج المحلي الإجمالي لعدة دول ذات الوفرة من الموارد الطبيعية.

ومن خلال تبيان تلك الآثار، نحاول الالمام بالإجراءات والتجارب التي خاضتها بعض الدول لإصلاح منظومة دعم منتجاتها الطاقويّة، وأهم التوصيات التي وضعتها المنظمات العالمية لنجاح سياسة التسعير.

I. ماهية النمو الاقتصادي

يعتبر النمو الاقتصادي من أسمى الأهداف التي تسعى إلى بلوغها السياسة الاقتصادية لأيّ دولة. تنبع أهميته الكبيرة من زيادة الناتج الداخلي الاجمالي ومتوسط الدخل الفردي ما يعكس تحسّن مستوى معيشة ورفاهية الفرد و المجتمع ككل. وشهدت نظرية النمو الاقتصادي على مرّ العقود عدة تطورات، سنتطرق إليها بالتفصيل.

I.1مفهوم النمو الاقتصادي

يُعنى بمصطلح النمو العملية التي تتم من الداخل، و اختلف أبرز علماء الاقتصاد و المفكرون في إعطاء تعريف موحّد للنمو الاقتصادي كونه عملية ذاتية تخضع لمتغيرات متداخلة و معقّدة اقتصاديّا، سياسيّا و اجتماعيّا، ترافقها تحولات مستمرة في وسائل الإنتاج و التطور التقني و المعرفي[1]. وهذا ما جعله مؤشّرا هامّا يعكس مدى تقدّم وكفاءة اقتصاديات دول العالم، ومن بين التعاريف الواردة للنمو الاقتصادي نذكر ما يلي:

- François **Perroux** عرّف النمو الاقتصادي على أنه الزيادة المستمرة لفترة أو عدة فترات طويلة لمؤشر بعدي لبلد ما بمعنى الناتج الإجمالي الصافي بالقيمة الحقيقية.[2]
- أما عن Edward **Shapiro**، فاعتبر النمو الاقتصادي متغيّرا كميّا يقيس التغيرات الكمية للطاقات الإنتاجية المتاحة في الاقتصاد، وكلّما زاد استغلال هذه الطاقات زادت كمية السلع و الخدمات التي تلبي احتياجات المجتمع، وأفضل مقياس له هو الناتج المحلي الإجمالي (GDP)[3].
- و هو بالنسبة ل Samuelson **Nordhaus** العامل الأساسي الذي يحدّد النجاح الاقتصادي للدّول في المدى الطويل.[4]
- بينما ذكر Simon **Kuznets** في كتابه المعنون ب" **النمو و الهياكل الاقتصادية**" أن النمو الاقتصادي للدّول يقاس بمعدل الزيادة المستمرة على المدى الطويل في عدد السكان و الدخل الفردي معا [5] .
- كما يعبر النمو الاقتصادي عن الزيادة في الناتج الإجمالي المحلي أو إجمالي الدخل الوطني المحققة لزيادة في متوسط الدخل الفردي من الدخل الحقيقي.[6]
- ويعني النمو الاقتصادي مقدار الزيادة في الإنتاج المحلي في المدى الطويل أي نمو في حجم الإنتاج الكلي الخام خلال فترة زمنية محددة فهو ظاهرة مستمرة تدريجية و تراكمية.[7]

مما سبق ذكره من تعاريف للنمو الاقتصادي، يمكن استنتاج ما يلي:

---

[1] مايح شبيب الشمري، حسين علي الشامي، "**الحوكمة والنمو الاقتصادي**"، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2019م/1440هـ، ص 82.

[2] PERROUX. F, **« Les théories de la croissance »** ,Edition DUNOD, Paris, 2004, p 254.

[3] Edward Shapiro, **« Macroeconomic Analysis »**, 3ed, Harcourt, Brace, USA, 1974,p 25.

[4] P.A. samuelson, W.D.Nordhaus, « **Economics International »**, 17 th, edition, New York, Mc Graw Hill, 2001, p.568.

[5] Simon KUZNETS, **« Economc Growth and Structure »,** New York, w ww Norton and company, Inc, 1965,p148.

[6] محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، علي عبد الوهاب نجا، "**التنمية الاقتصادية: دراسات نظرية و تطبيقية**"، الدار الجامعية، الإسكندرية 2006، ص07.

[7] Jacques lacaillon, **la croissance économique**, édition cujas, paris, 1972, p10.

*لا بد من أن تتعدّى الزيادة في معدل نمو الناتج الداخلي الخام تلك المحققة في معدّل نمو السكان لتتحقق الزيادة في متوسط دخل الفرد حيث:

معدّل النمو الاقتصادي= معدّل الزيادة في الناتج الداخلي الخام – معدّل نمو السكان[1]

*يجب أن يفوق معدل النمو معدل النمو السكاني لتتحقق زيادة في دخل الفرد الحقيقي أي:

معدل النمو الاقتصادي الحقيقي =	معدل الزيادة في دخل الفرد –	معدل النمو السكاني

* يعكس النمو الاقتصادي الزيادة الحقيقية في الناتج والدخل الفردي معا وليست النقدية أي تستبعد الزيادة الناجمة من التضخم ومنه:

معدل النمو الاقتصادي الحقيقي =	معدل الزيادة في دخل الفرد –	معدل التضخم

*أن تكون الزيادة في دخل الفرد الحقيقي على المدى الطويل.[2]

I.2.النمو الاقتصادي والتنمية:

فرّق الاقتصاديون بين مفهومي النمو الاقتصادي والتنمية، وأُثير جدلا كبيرا حولهما، فالنمو الاقتصادي يشير إلى الزيادة الكمية في متوسط الدخل الفردي الحقيقي، والنمو السريع والقصير الأجل لا يعني بالضرورة تنمية اقتصادية حقيقية أي حدوث تغيير هيكلي في الاقتصاد يحسن مستوى معيشة المجتمع. فالتنمية هي خطة متشابكة تهدف إلى تغيير جوهري في البنيان الاقتصادي والذي يرفع معدل الإنتاجية بقدر كفاءة استخدام الموارد الوطنية والعالمية والمستوى التكنولوجي المتاح. و هذا يعتمد على مستوى الاقتصاد فكلّما كان أكثر تخلفا، كلّما بَعُدَ بلوغ مستوى تنمية اقتصادية حقيقية[3]. و يمكن للنمو أن يكون وقتيا و غير مستمر و شرطا ضروريا لكن غير كافي لعملية التنمية، فالتنمية الاقتصادية جوانب إنمائية أخرى لا تقتصر على متوسط دخل الفردي فقط بل تتعدى إلى تحسين مستوى التعليم، الصحة و الخدمات الضرورية الأخرى. فالنّمو في صورته الكميّة لا يعني التنمية، و يمكن أن نحقق نموا بدون تنمية لكن العكس غير صحيح.[4]

I.3.عناصر النمو الاقتصادي (مصادره):

لكي يتحقق النمو الاقتصادي، سواء كان قصير أو طويل الأجل لابدّ من توفّر العناصر الآتية الذكر:

***تراكم رأس المال:**

و يقصد به وسائل الإنتاج المناسبة كما و نوعا، فرأس المال يعتمد أساسا على الادخار الذي يتشكّل من الفرق بين الدخل و الانفاق[5]. فالمصانع والآلات والعتاد تزيد من رصيد رأس المال المادي والذي يعمل على التوسّع في مستويات

---

[1] البنك العالمي، " **تقرير النمو: استراتيجيات النمو المستدام و التنمية غير الإقصائية** "، اللجنة الدولية حول النمو و التنمية ، واشنطن، 2008.

[2] محمد ناجي حسن خليفة،" **النمو الاقتصادي النظرية و المفهوم**" ، دار القاهرة ، مصر ، 2001 ص5-6.

[3] محمود علي الشرقاوي، "**النمو الاقتصادي وتحديات الواقع**"، دار غيداء للنشر و التوزيع، الأردن، الطبعة الأولى 2016م/1437هـ، ص ص 46-47.

[4] مايح شبيب الشمري، حسين علي الشامي، مرجع سابق، ص ص82-83.

[5] محمود علي الشرقاوي، مرجع سابق، ص 48.

الإنتاج الممكن تحقيقها بالتراكم الرأسمالي الذي يقود إلى استثمارات أخرى في البنى التحتية. كما أن الاستثمار في رأس المال البشري يُسهم في زيادة إنتاجية الفرد، وبالتالي زيادة معدلات النمو للاقتصاد الوطني.

***الموارد الطبيعية والبشرية:**

تلعب كل من الموارد الطبيعية والبشرية دورا مهما في عملية النمو الاقتصادي، فالكرة الأرضية بسطحها و غلافها الجوي و ما تحويه من موارد طبيعية متجددة و غير متجددة، و موارد بشرية ذات كفاءة و خبرة لها القدرة على التعامل مع طرق ووسائل الإنتاج الحديثة.

***التكنولوجيا:**

وهي معرفة السبل الكفيلة بتحويل الخامات إلى سلع و خدمات، و يبرز دور التكنولوجيا في اختراع أنواع جديدة من السلع و الخدمات أو تطوير الموجود منها، فعناصر الإنتاج بحاجة لعدة أنواع من التكنولوجيا.[1] و يمكن تعريف التكنولوجيا على أنها مجموعة من المعارف و الخبرات المتراكمة و المتاحة و الوسائل المادية و التنظيمية و الإدارية التي يستخدمها الانسان في أداء عمل أو وظيفة ما لإشباع الحاجات المادية و المعنوية على مستوى الفرد و المجتمع. كما تصنّف التكنولوجيا إلى ثلاث أنواع أساسية وهي التكنولوجيا المحايدة، التكنولوجيا الموفرة للعمل، والتكنولوجيا الموفرة لرأس المال. على العموم فإن التكنولوجيا المتطوّرة أساس لاستمرار النّمو الذي يتطلب وجود تعديلات مؤسسية وإيديولوجيا. [2]

I.4. خصائص النمو الاقتصادي:

للنمو الاقتصادي ستة خصائص تخص الدول المتقدمة كما حدّدها الاقتصادي Simon **Kuznets**، و هي كالآتي:

***المعدلات المرتفعة لنصيب الفرد من الناتج والنمو السكاني:**

مرت الدول المتقدمة منذ سنة 1770 إلى حد الآن بعدة مراحل لمعدلات نمو مرتفعة لكل من متوسط نصيب الفرد من الناتج و معدل النمو السكاني، حيث بلغ متوسط معدّلات النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج مدة 200 سنة تقريبا نحو 2% و 1 % بالنسبة للنمو السكاني، و 3 % بالنسبة لنمو الناتج الوطني الإجمالي (GDP).

***المعدلات المرتفعة للإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج:**

حسب الدراسات السابقة للبنك الدولي فإن إجمالي الإنتاجية لعناصر الإنتاج تعتبر محددا أساسيا لنمو الدول النامية حيث أن الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج (TEP) توضح الكفاءة في استخدام أقل المدخلات المستخدمة في دالة الإنتاج، و غالبا ما يقاس نمو الإنتاجية بشكل منفصل عن النمو في مدخلات عناصر الإنتاج الكلية.

***المعدلات المرتفعة في التحول الهيكلي في الاقتصاد:**

يتمثل التحول الهيكلي في التغير التدريجي من الأنشطة الزراعية إلى تلك غير الزراعية، والتحول من القطاع الصناعي إلى القطاع الخدمي، و ما يصحب هذا التحول من تغيرات جوهرية في حجم الوحدات الإنتاجية و كذا التحول المهني من

---

[1] محمود علي الشرقاوي، مرجع سابق، ص ص 47-48.

[2] مايح شبيب الشمري، حسين علي الشامي،ص ص92.

الأنشطة الزراعية و الريفية إلى الأنشطة الصناعية و الخدمية و التي تتسم بالحداثة و التكنولوجية المتطورة نسبة للقوى العاملة فيها.

***المعدلات المرتفعة للتحول الإيديولوجي والاجتماعي:**

تظهر تغيّرات في الاتجاهات والمؤسسات والإيديولوجيات كنتيجة حتمية للتغير في الهيكل الاقتصادي، وهو ما يعرف بعملية التحديث، وقد وضع **ميردال** عدة نقاط مصاحبة لهذا التحول وهي كالآتي ذكره:

-الرشادة من خلال تحديث طرق التفكير، الإنتاج، الاستهلاك، العمل والتوزيع في مختلف الأنشطة الاقتصادية.

-التخطيط الاقتصادي للتعجيل بعملية التنمية والنمو الاقتصادي.

- التوازن الاقتصادي والاجتماعي والمساواة، أي التوزيع العادل للدخل والثروة لتحسين المستوى المعيشي وتقليل الفروقات الاجتماعية.

-تحسين الاتجاهات والمؤسسات من أجل زيادة كفاءة وفعالية العمال، وتشجيع المنافسة الفعالة، وغرس المثل العليا لتحديث العمالة كالكفاءة، الذكاء، النزاهة، الأمانة، الانضباط، احترام الوقت، القيادة والتعاون ...إلخ.

*** الامتداد الاقتصادي الدولي:**

تعكس سيطرة الدول الغنية عبر التاريخ على المنتجات الأولية، المواد الخام، اليد العاملة الرخيصة، والتسويق المربح لمنتجاتها الصناعية، وهذا بفضل التكنولوجيا الحديثة خاصة في ميدان المواصلات والاتصالات في ظل العولمة.

***الانتشار المحدود للنمو الاقتصادي:**

على الرغم من الزيادة الضخمة في الناتج العالمي عبر القرنين الماضيين، إلا أن التوسع في النمو الاقتصادي الحديث ما زال يعادل أقل من ربع سكان العالم و الذين يتمتعون بأكثر من 80 % من الناتج العالمي.[1]

II.نظريات النمو الاقتصادي

لقد كان الفضل الكبير لمجموعة من الاقتصاديين في ترك بصمات بارزة على تطور نظرية النّمو الاقتصادي، و التي تشير نموذجيا لنمو الإنتاج المرجو عند مستوى التشغيل الكامل و المتأتي نتيجة النمو في الطلب الكلي[2].

II.1 نظريات النمو في الفكر التقليدي:

وفقًا للاقتصاديين الكلاسيك، يعتمد النمو الاقتصادي على الهياكل الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية إضافة إلى المدخلات الرئيسية والمتمثلة في الأرض، العمالة، رأس المال والتكنولوجيا. فخلال الفترة من 1870 إلى 1929، ساد القلق بخصوص استدامة النمو الاقتصادي. فاعتمدت النظرية الكلاسيكية للنمو على وجود نشاط اقتصادي يولد فائضاً. حيث توقف نجاح عملية النمو على إعادة استثمار هذا الفائض الذي مثل المصدر الرئيسي لإيرادات الحكومة.وتميز الاقتصاد الكلاسيكي في شرح الروابط بين القطاعات الثلاثة لأي اقتصاد: الزراعة، التصنيع والتجارة[3].

---

[1] مايح شبيب الشمري، حسين علي الشامي، ص ص93-95.

[2] محمد صالح تركي القريشي، " **اقتصاد التنمية**"، مكتبة الجامعة، الشارقة، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2010، ص71.

[3] Víctor Lanza, **« The Classical Approach to Capital Accumulation, Classical Theory of Economic Growth »**, UMEA UNIVERSET, Autumn 2012, p50.

بالرغم من قدم وجود المشكلة الاقتصادية إلّا أنّ صدور كتاب "ثروة الأمم" عام 1770 لآدم سميث (1723-1790 Adam Smith) اعُتبِر بداية النظريات العلمية الاقتصادية. ولتحقيق نمو اقتصادي اشترط سميث التوسع في رأس المال المتأتي من نمو الإنتاج المصحوب بدوره بالزيادة في العمالة الإجمالية، وبالتالي ارتفاع رأس المال مدفوع الأجر وغير المأجور لكل عامل. وأن "تقسيم الديناميكي للعمل" القائم عل الابتكار و ريادة الأعمال ممّا يُحسِّن من إنتاجية العامل لاعتبار العمل الإنتاجي جزء من القوى العاملة وهو يساهم في تراكم رأس المال وبالتالي النمو الاقتصادي[1] .كما توقع أدم سميث فكرة المعرفة التكنولوجية التي سوف تصبح سلعة عامة غير تنافسية و لا غنى لأحد عن استعمالها التي تبنتها نظرية النمو الجديدة في ما بعد.[2]

بينما رأى مالتوس (Robert Malthus 1766-1834) بأن الحلّ للأزمة الاقتصادية هو زيادة الإنفاق الحكومي من خلال زيادة الضرائب على الطبقات الغنية. ووفقا له ينبغي على المجتمع أن يستهلك ولا يدخر، لأن الادخار يخفض من الطلب بالتالي الأرباح. كما يمكن لأي بلد أن يحافظ على نموه من خلال خفض الأسعار، و لكن في ظل الطلب المرن مع ضرورة الاهتمام بالقطاعين الزراعي و الصناعي على حد السواء لأنهما مكملين لبعضهما البعض.[3] كما اعتبر الإنفاق الحكومي، وخاصّة خلال الأزمة الاقتصادية، عاملاً من عوامل النجاح الاقتصادي، و أنّ من شأن تراكم رأس المال توليد زيادة الأجور، بالتالي تحسين الظروف المعيشية في المدى القصير وزيادة معدل النمو السكاني.وعلى المدى الطويل، تؤدي هذه الزيادة إلى خفض مستويات المعيشة بسبب الطبيعة الثابتة لعامل الأرض وتناقص العوائد في الزراعة (تناقص الغلة).[4]

كما قدّم شومبيتر (Joseph Alois Schumpeter1883- 1950) مساهمة مهمة في نظرية النمو من خلال عمله "نظرية التنمية الاقتصادية"، الذي نشر عام 1911. تلخّصت في بفكرة اعتماد النمو طويل المدى على الابتكارات إما على شكل زيادة إنتاجية عوامل الإنتاج، أو إدخال منتجات جديدة، أو ابتكارات تنظيمية لجعل مزيج للرفع من كفاءة مزيج عوامل الانتاج. وقد يكون النمو المدفوع بالابتكار مفرطًا (غير كاف) في ظل سياسة عدم التدخل.[5]فتمركزت أفكار المدرسة الكلاسيكية في النقاط التالية:

*الإنتاج دالة لعوامل الأرض، العمل ورأس المال، وأن الأرض هي العنصر الوحيد والثابت الذي يخضع لمبدأ تناقص الغلة.

* ضرورة وجود تنظيم اجتماعي، حكومة مستقرة ومؤسسات تمويلة منظمة لعملية النمو.

* توسيع حجم السوق مع عدم تدخل الحكومة فيه.

[1] Víctor Lanza, **op-cit p19.**

[2] محمد صالح تركي القريشي، مرجع سبق ذكره، ص78.

[3] Víctor Lanza, op-cit, pp4-27.

[4] Víctor Lanza, op-cit, p 39

[5]Philippe Aghio &Agnès Festré, **« Schumpeterian growth theory, Schumpeter, and growth policy design », Springer-Verlag Berlin Heidelberg ,2016, pp29-30.**

وفي ظلّ الكساد العالمي الذي اجتاح الاقتصاد العالمي بعد عام 1929، ظهرت نظرية كينز من خلال كتابه " النظرية العامة في التوظيف و الفائدة و النقود" سنة 1936[1]. والذي دعا إلى ضرورة تدخل الدولة باستخدام تدابير مثل: التخفيضات الضريبية أو الزيادات في الإنفاق الحكومي. للحفاظ على الطلب الفعّال عند مستوى التوظيف الكامل.
واتخاذ من الاستثمار العامل الرئيسي للنمو الاقتصادي الذي يزيد من الدخل (التأثير المضاعف) أو يزيد مع نمو الدخل(التأثير المعجل)[2].

عموما اتفق معظم الاقتصاديين النيوكلاسيك مع الكلاسيك في التأكيد على أهمية التراكم الرأسمالي والتركيز على تقسيم العمل وحرية التجارة في عملية النمو.

II.2نظريات ونماذج النمو في الفكر الحديث

تمثّلت إضافة الاقتصاديين هارود دومار(Evsey Domar & Roy Harrod) لنظرية جون كينز في اتخاذ الاستثمار عاملا في خلق القدرات الإنتاجية وزيادة معدّل نمو الناتج المحلي الإجمالي (المعبّر عنه ب $\Delta Y / Y=S/C$) إمّا برفع نسبة الادخار في الدخل أو تخفيض معامل رأس المال على الناتج، و هذا في الظلّ غياب تدخّل الحكومة، و يكون تكوين رأس المال شرطًا ضروريًا للنمو الاقتصادي المستدام قبل حدوث نمو في الإنتاج ، و لكي يستمر هذا النمو ، من الضروري إحداث تغييرات اجتماعية ومؤسسية وسلوكية.[3]

وكامتداد لنموذج نموHarrod-Domar، صمّم سولوRobert.M. Solow (1956) نموذجا يبيّن تفاعل النمو في مخزون رأس المال، نمو القوى العاملة والتقدم التكنولوجي في الاقتصاد. تمثّلت خطوته الأولى في تحديد العرض والطلب على البضائع وعلاقتها بتراكم رأس المال.[4] وأثبت أن عوائد رأس المال ليست ثابتة ومتناقصة، حيث لا يمكن زيادة الإنتاج لكل عامل إلى أجل غير مسمى من خلال زيادة عدد الآلات التي يعمل عليها، ولتحقيق نمو مستدام من زيادة رأس المال، ينبغي أن تزداد مدخرات الأسر الممولة لرأس المال بنفس النسبة، كما يجب زيادة الدخل الذي يتم الحصول عليه من هذه المدخرات بشكل متناسب. لأنه بسبب تناقص العوائد على رأس المال، فإن الدخل والمدخرات تنمو بمعدل أقل من رأس المال نفسه مما يجعل النمو غير المحدود مستحيلاً. غير أنه بالرغم من أن العائدات الهامشية المتناقصة لرأس المال غير القادرة على الحفاظ على النمو الاقتصادي في المدى الطويل، إلّا أنّها تظلّ واحدة من أهم مصادر النمو على المدى القصير إلى المتوسط.

فخلصت النظرية Solow إلى أن التقدّم التقني خارجي ومحرك للنمو على المدى الطويل لأنه يجعل العمل أكثر كفاءة باستيعاب الكثير من الآلات. وأنّ النمو السكاني خارجي أيضا، لكن لا يستجيب للتغيرات على مستوى المعيشة.

---

[1]Keynes .J.M, **"The General Theory of Employment, Interest, and Money"**, New York: Macmillan Cambridge University Press, 1936.
[2]Ilkhom SHARIPOV,**« CONTEMPORARY ECONOMIC GROWTH MODELS AND THEORIES: A LITERATURE REVIEW »,** *CES Working Papers* – Volume VII, Issue 3,2015, p763.
[3] Todaro, M.P. and S.C. Smith, **"Economic Development"**, Addison-Wesley ,11th edition, 2010, p 114.
[4] Víctor Lanza, op-cit,p34

وفقًا لهذه النظرية أيضا، يجب نقل الاستثمار الدولي من الدّول ذات رأس المال المرتفع (الغنيّة) إلى الدّول ذات العائد ونصيب الفرد من رأس المال المنخفض (الفقيرة)، و هذا للتقليل من التفاوت في الدخل بين المنطقتين .[1]

وبنى Solow نموذجه على معادلتين: **دالة إنتاج** تصف كيفية تحديد المدخلات لإنتاج مخرجات تضمّ رأس المال K، والعمالة L، و تأخذ الدالة نموذج Cobb-Douglas .

$$Y_t=F\ (L_t,\ K_t) =A\ K_t^{\alpha}\ L_t^{1-\alpha} \quad (1)$$

حيث:

Y_t: الإنتاج الكلي. K_t : رأس المال. L_t : العمالة. A : الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج.

α: مرونة الإنتاج بالنسبة لرأس المال. و$\alpha-1$: مرونة الإنتاج بالنسبة للعمل. α عدد يتراوح بين 0 و1

يلاحظ أن دالة الإنتاج هذه تظهر عوائد ثابتة للحجم، فإذا تمّ مضاعفة جميع المدخلات بنسبة معينة، يتضاعف الإنتاج بنفس النّسبة. مع شرط الإنتاجيّة الحديّة الموجبة لعوامل الإنتاج وقانون تناقص الغلّة.

وأمّا عن المعادلة الثانية لنموذج سولو، فهي تخصّ **تراكم رأس المال** وتعبّر عن شرط التوازن في سوق السلع و هو تساوي إجمالي الاستثمار مع الادخار الذي يمثل نسبة محدّدة من إجمالي الإنتاج، و هي كالآتي:

$$k' = sY - dk \quad (2)$$

حيث تمثّل:

'k : صافي الاستثمار، و هو التغير في رصيد رأس المال.

s: الميل الحدي للادخار.

d: معدل اهتلاك رأس المال.

و باعتبار دالة الانتاج f(K,L) دالة متجانسة، من الأسهل حساب تطور ناتج الفرد، و الذي يمكن كتابته كالتالي:

$$y \equiv \frac{Y}{L} = F\left(\frac{K}{L}, 1\right) \equiv f(k) \quad (3)$$

حيث: $k \equiv \frac{K}{L}$

الدالة f ذات مردود متناقص و منه يمكن كتابة تراكم رأس المال للفرد بالشكل التالي:

$$k' = s\ .\ f(k) - (\delta + n).k \quad (4)$$

حيث: δ معدل التدني أو التقادم « Dépréciation » لرأس المال، و n معدل النمو السكاني.

خواص الدالة f تجعل الاقتصاد يتقارب نحو حالة الثبات k^* حيث:

$$k^* = \frac{s\ .\ f(k^*)}{(\delta + n)} \quad (5)$$

[1] D. de la Croix et Thomas Baudin, **« La croissance économique »**, Institut de Recherches Economiques et Sociales , Université Catholique de Louvain, Belgique, 2015, p6.

عند هذه النقطة يكون معدل نمو الاقتصاد معدوما. وبالتالي، فإن نموذج النمو الكلاسيكي الجديد بدون تقدّم تقني يمكن أن يمثّل فقط نموًا متوسط الأجل، عندما يكون الاقتصاد الذي يقلّ فيه نصيب الفرد من رأس ماله عن نظير قيمة التوازن الثابت، تتلاقى مع قيمة التوازن هذه. بمجرد الوصول إلى التوازن الثابت، و يتوقف الاقتصاد عن النمو[1].

❖ يُظهر التحليل الساكن لنموذج Solow حالتين يتواجد عليها الاقتصاد خارج التوازن، والممثلة في الشكل التالي:

الشكل رقم (02-01): التحليل الساكن لنموذج Solow

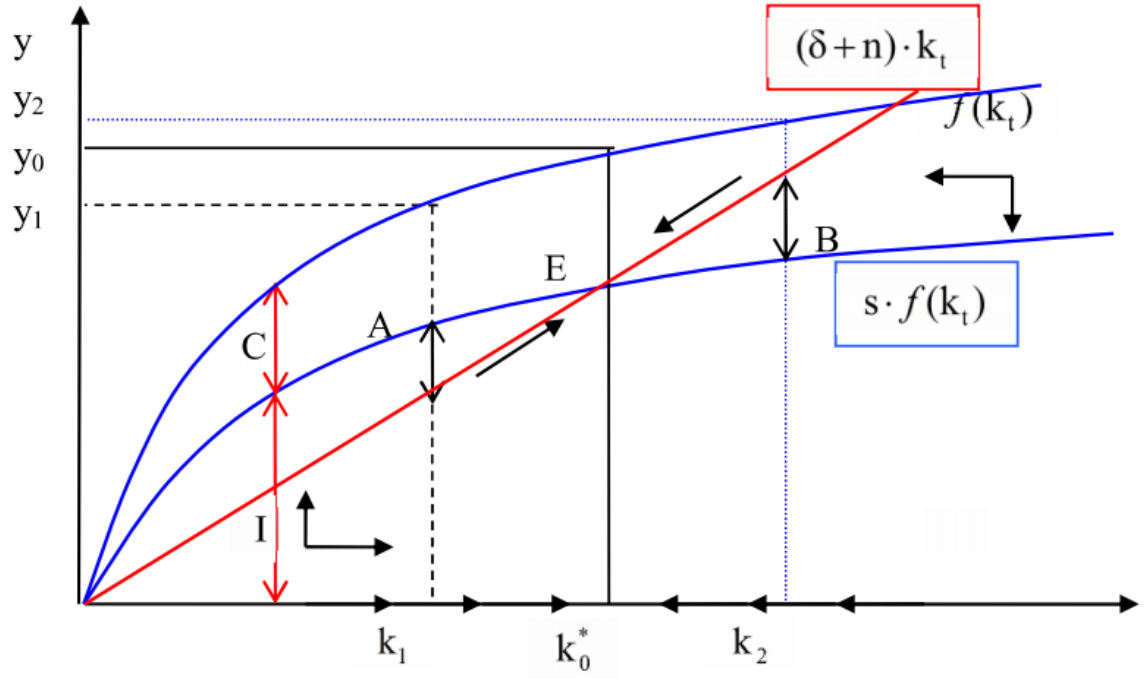

المصدر: عبد الله الحرتسي الحميد، " **النمو الاقتصادي و دوره في الحد من انتشار ظاهرة الفقر في الجزائر(الفرص و التحديات و سبل التفعيل في آفاق 2025)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف 2014، ص33.

*__الحالة الأولى__: على يسار نقطة التوازن E عند النقطة A التي توافق k_1 يكون الادخار الفردي كاف أو يفوق المطلوب، مما يؤدي إلى تزايد رأس المال الفردي نتيجة المردودية الأكبر من كلفة الاستخدام، فينتقل الدخل من y_1 إلى الدخل التوازني y_0.

* __الحالة الثانية__: عندما يكون الادخار الفردي غير كاف لتغطية النمو السكاني و التقادم $(\delta + n)$ يتراجع و ينتقل من الوضع B إلى E و بالتالي انتقال الدخل منy_2 إلى y_1.

❖ أما بالنسبة للتحليل الساكن المقارن لنموذج Solow فيبرز الأثر الإيجابي لزيادة معدل الادخار والأثر السلبي لزيادة معدل النمو السكاني على مستويات كل من رأس المال الفردي والنمو الاقتصادي. و هذا ما يوضحه الشكل الآتي: [2]

[1] Bruno Amable, **"Les Théories de la Croissance Endogène "**, Université de Paris I, mars 2000, p2.

[2] عبد الله الحرتسي الحميد، مصدر سابق، ص33.

الشكل رقم (02-02) : التحليل الساكن المقارن لنموذج Solow

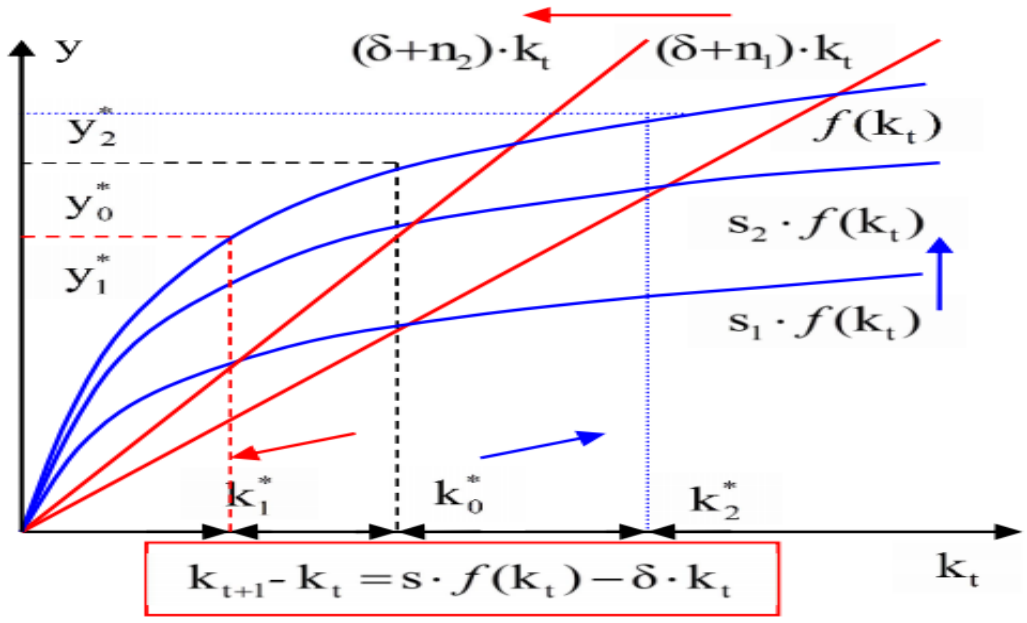

المصدر: عبد الله الحرتسي الحميد، المصدر نفسه، ص34.

أدّى تقصير النظريات النيوكلاسيكية في تسليط الضوء على مصادر النمو في الأجل الطويل إلى ظهور نظريات حديثة عرفت بنظريات النمو الداخلي (Endogenous Growth). يرى أنصارها أنّ عملية النمو هي نتيجة طبيعية للتوازن في الأجل الطويل، و أن الادخار و الاستثمار عاملان أساسيان يسهمان في تسريع عملية النمو الاقتصادي، حيث ان التباين في معدلات عوائد الاستثمار يعود للتباين في الاستثمار في رأس المال البشري من تعليم، تدريب، بحث و تطوير، إضافة إلى توافر البنى التحتية في الاقتصاد الوطني.[1] وتنقسم إلى مجموعتين:

* **المجموعة الأولى**: تتضمّن نظريات(1988) R. Lucas و P. Romer(1986) وتتميّز بإدراج عامل التعليم ورأس المال البشري في وظيفة الإنتاج. فأشارت نظرية رومر إلى أن البلدان التي تتمتع بتراكم أكبر في رأس المال البشري تحقّق معدّلات نمو اقتصادي أعلى [2] .ما يعني أن مجال البحث يؤثر على الاقتصاد بشكل مباشر من خلال تطبيق و تطوير أفكار جديدة، إضافة إلى مساهمة تطوير التجارة الدولية الحرة في زيادة النمو، لأنّ تبادل المنتجات يوسّع حدود النظام الاقتصادي وبالتالي يؤدي إلى زيادة في إجمالي رأس المال البشري. يعدّ نموذج رومر المبسّط سنة 1986 نقطة انطلاق لنظريات النّمو الداخلي الحديث، فقد اعتمد على أدوات تحليلية لتفادي تأثيرات تناقص الغلة. وقيام المؤسسة بمختلف الاستثمارات لتتحصّل على المعرفة المتراكمة والتي تعتبر سلعة اقتصادية يمكن أن يستفيد منها الاقتصاد الوطني ككل . وتعكس هذه العملية الفكرة التي جاء بها آرو (Arrow) سنة 1962.لفي سنة 1990طوّر رومر نموذجه بأكثر واقعية حيث مثّل عملية التراكم المعرفي والتطور التكنولوجي. فاعتبر التقدّم التقني عنصرا داخليا والمعرفة سلعة غير تنافسية، وأعطى تفسيرا واضحا لعملية تراكم المعرفة والتطور التكنولوجي والذي يُعدّ مصدرا للثروة وثمرة أفكار واختراعات جديدة.

---

[1] مايح شبيب الشمري، حسين علي الشامي، مرجع سبق ذكره، ص 96.

[2] Aghion, Philippe & Peter Howitt, **"A Model of Growth Through Creative Destruction"**, Econometrica 60, no. 2: 323-351. downloaded from Harvard University's DASH, march 1992, p 323.

والمخطط التالي يعطي توضيحا لنموذج رومر المطوّر[1].

الشكل رقم (02-03): نموذج رومر الجديد

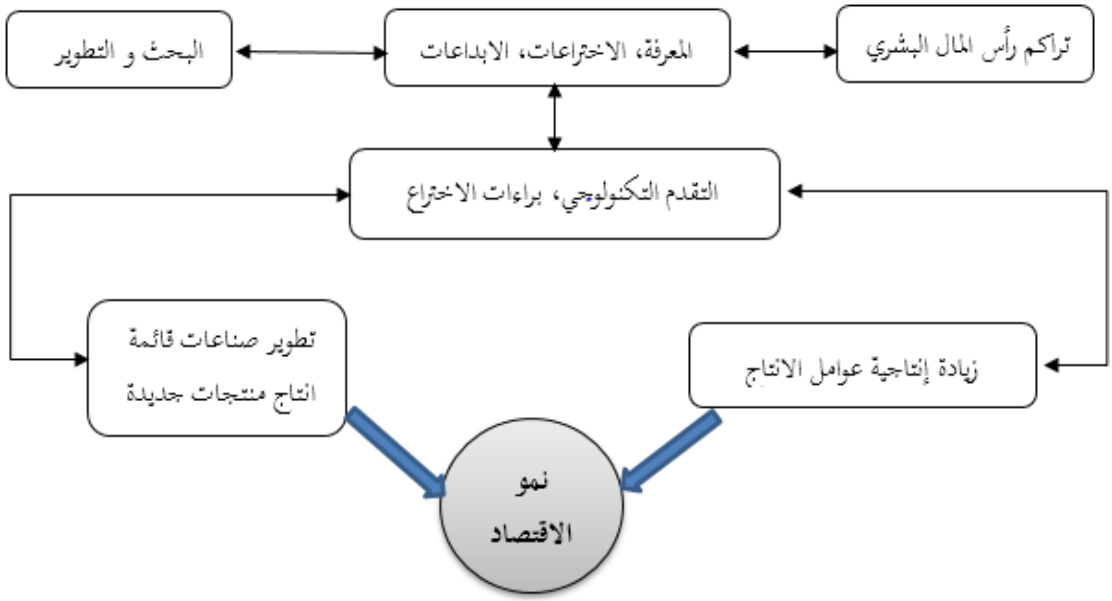

المصدر: مايح شبيب الشمري، حسين علي الشامي، ص104.

كما قسّم الاقتصاد إلى ثلاثة قطاعات وهي:

1-قطاع البحث والتطوير: تكون المعرفة فيه سلعة غير تنافسية متاحة الاستخدام أمام الباحث لخلق ابتكارات جديدة.

2-قطاع السلع الوسيطة: وهو قطاع تتواجد فيه السلع الوسيطة المنتجة عن طريق الاختراع والمشتراة من القطاع الأول إضافة إلى إنتاج سلع نهائية. كما يوجد نوع آخر من السلع الوسيطة في هذا القطاع وهي محتكرة لوجود نظام لحفظ براءة الاختراع وكلفتها يحددها المخترع.

3-قطاع السلع النهائية: قطاع يختصّ بإنتاج سلع نهائيّة انطلاقا من رأس المال البشري (الأفكار الموجهة للإنتاج)، العمل و رأس المال المادي (سلع رأسمالية)، مع استخدام مستوى معين من التكنولوجيا.

ومنه تكون دالة الإنتاج لهذه السلع كالتالي:

$$Y=L_y^{\ a}\ L_A^{\ B}\ A\ (X)^{\ 1-a-B}$$

بحيث تمثّل: L_Y كمية العمل، L_A كمية رأس المال البشري، و X معلمة و ليست من عوامل الإنتاج. ما يستنتج من هذه الدالة أنه يمكن ل (Y) أن ترتفع حتى و إن كانت كل من (X) و (L_A) و (L_y) ثابتة، بل يكفي ارتفاع كمية المدخلات الوسيطة (A) المستهلكة في القطاع الثالث. ما يضمن الابتكار استمرار ظهور سلع رأسمالية جديدة. و يكون بذلك قد

[1] مايح شبيب الشمري، حسين علي الشامي، مرجع سبق ذكره، ص ص 101-104.

أعطى نموذج رومر المطوّر أهمية تخصيص رأس المال بين الابتكار و الإنتاج لتحقيق نمو اقتصادي ذاتي مرتفع على المدى الطويل [1].

و أُعتبر أيضا نموذج روبرت لوكاس1988 Robert Lucas من أهم نماذج النمو الداخلي لاعتماده على تراكم رأس المال البشري الذي يزيد من التراكم الرأسمالي، فاعتمد في تحليله لمحدّدات النمو الاقتصادي على نموذج ايزاوا (Uzawa) سنة 1965، الذي كان من متتبعي نهج سولو بالرغم من اعتماده العنصر البشري متغيرًا في دالة الإنتاج. فقد آمن لوكاس بأنّ تراكم رأس المال البشري مخزونا لعملية التكوين الذي يؤثّر بشكل مباشر في الرّفع من نوعيّة إنتاجيّة اليد العاملة. ولم يكن من مؤيدين فرضيّة تناقص العوائد الحديّة لهذا العنصر، إذ اعتبر عوائدها ثابتة على الأقلّ عوض تناقصها إذا لم يتمّ زيادتها لاستمرار استدامة النمو الاقتصادي. وقد صيغت مجمل فرضيات هذا النموذج على النحو الآتي: -يتكوّن الاقتصاد من قطاعين انتاجيين فقط أوّلهما خاص برأس المال مادي (سلع وخدمات)، والثاني لتكوين رأس المال البشري. فأعد لوكاس نموذجه دون وقت فراغ حيث يخصّص الأفراد كل وقتهم بين العمل و المعرفة(تراكم رأس المال البشري)، وصاغه كالآتي:

$$H_i = B(1-U)\, h_i$$

حيث: H مخزون رأس المال البشري، h_i: مقدار تغير رأس المال، U : الوقت، B: معامل مقدار التغير في رأس الماء البشري. وما ميز هذه المعادلة هو ثبات غلة الحجم ل h_i كما أدمج الوفرات الخارجية الناجمة عن تأثير مستوى رأس المال البشري على النشاط الاقتصادي للوصول إلى مستويات عالية من النمو الداخل[2].

***المجموعة الثانية:** يعدّ البحث و التطوير عاملًا رئيسيًا لنظريات هذه المجموعة، حيث تصف نظريتي J.Grossman و E.Helpman تأثير ابتكارات التكنولوجيا الفائقة الذاتية على معدلات النمو الاقتصادي. فقد أظهرا أن الإعانات المقدمة للبحث والتطوير في بلد ما لديها تميّز علمي وتقني يرفع المعدّل الإجمالي للنمو الاقتصادي. تتضمّن هذه المجموعة أيضًا نظرية التقدم التكنولوجي الداخلي لـ P.Aghion و P.Howitt و التي ترى أن النمو الاقتصادي المدفوع بالتقدم التكنولوجي يضمن التنافس بين الشركات، و توليد منتجات طويلة الأجل و ضمان إنتاج فعال[3].

وبدراسة عينة من 100 دولة بين سنتي 1960و 1990، توصّل روبرت جوزيف بارو Robert.J. Barro إلى أنّ تعزيز معدّل النّمو يتأتّى من ارتفاع التعليم الأولي، متوسط العمر المتوقع، انخفاض الخصوبة، انخفاض الاستهلاك الحكومي الحفاظ بشكل أفضل على سيادة القانون ، انخفاض التضخم ، والتحسينات في شروط التجارة [4].تمثّلت أهم فرضيات نموذج بارو في:

---

[1] مايح شبيب الشمري، حسين علي الشامي، مرجع سبق ذكره، ص ص104-105.

[2] مايح شبيب الشمري، حسين علي الشامي، مرجع سبق ذكره، ص ص 101-102.

[3] Ilkhom SHARIPOV,**« CONTEMPORARY ECONOMIC GROWTH MODELS AND THEORIES: A LITERATURE REVIEW » ,** op-cit 768-771.

[4] Robert J. Barro, « **Determinants of Economic Growth: A Cross-Country Empirical Study"**, NATIONAL BUREAU OF ECONOMIC RESEARCH 5698, Cambridge, MA 02138 , August 1996, p 70.

-جمع النفقات لفائدة البنى التحتية للسنة الواحدة وليس لمخزون المنشآت.

-عدم وجود احتكار ولا منافسة والتكاليف العمومية هي استثمار عمومي.

-يتم الإنتاج وفق دالة كوب دوغلاس.

وأخذ نموذجه الشكل التالي:

$$Y = AK^{B} + L_t^{1-B} G_t \delta$$

حيث تمثّل G_t البنية التحتية وهي عاملا انتاجيا خارجيا معطى بدون تكلفة لأن تحويله يتم عن طريق نسبة الضرائب على جميع المداخيل:

$$T=t\ y$$

فتصبح دالة الإنتاج كالتالي:

$$Y=AK^{1/B}\ L^{(1-1/B)}\ T^{(1-1/a)}$$

يعكس هذا النموذج زيادة الإنتاجية في القطاع الخاص والأرباح مقابل زيادة في الضرائب مما يؤدي إلى تراكم رأس المال الخاص. غير أن هذه النظرية واجهت انتقادات بخصوص اعتمادها على فرضيات النظرية الكلاسيكية الجديدة و إهمالها لتخلّف البنى التحتية و المؤسسية[1].

أعطت النظريات الحديثة توضيحا للتراجع في معدلات النمو الاقتصادي ما بعد الحرب الناجمة من انخفاض مستوى الاستثمار، وأضافت مضامين مهمة على للسياسة الاقتصادية، حيث بدت قادرة على توضيح المشاهدات التجريبية التي تناقضت مع النظريات النيوكلاسيكية. وأوضحت أن الوفرات الخارجية الإيجابية تمنع معامل رأس المال من الارتفاع لتسمح لاستثمار أكثر في البلدان الغنية، مما يرفع من النمو الاقتصادي، وعند بلوغ الدولة مستوى من الاستثمار أعلى من البقية يمكن القول أنها تخطّت الهدف منه مثل ألمانيا و اليابان. كما تميّزت هذه النظريات بعدم اتساقها مع المنافسة التامة، فدائما في حالة الوفرات الخارجية تفشل السوق ويتدنّى الإنتاج عن مستواه الأمثل. و خير مثال على هذا نجده في البحث و التطوير(R&D) من قبل الشركات التي تشترك في بعض الخصائص مع السلع العامة، و عند اكتشاف اختراع ما لا يمكن منع الآخرين من الانتفاع منه حتى مع براءة الاختراع.[2]

III.وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي

تعتبر الموارد الطبيعية مصدرا مهما للثروة الوطنية في جميع أنحاء ا لعا لم، لكن ليست كافية للازدهار الاقتصادي والتقدّم. فقد أصبحت تلعب في الوقت الحاضر دورًا ثانويًا فقط في توليد الدخل الوطني.

اعتبرت دراسة الاقتصاديان J.D.Sachs و A.M.Warner(1995)، المعنونة ب" وفرة الموارد الطبيعية و النمو الاقتصادي" من أهم الدراسات التي توصلت لأسباب فشل الاقتصاديات ذوات وفرة الموارد الطبيعية في تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية. حيث خلصا الباحثان إلى أن تحقيق الدول لمعدلات نمو منخفضة يعزى إلى تمثيل نسبة صادراتها من الموارد الطبيعية نسبة كبيرة من مجموع الصادرات المحلية بالنسبة للناتج الداخلي الخام. ومنه استنتجا وجود ارتباط سلبي بين

[1] مايح شبيب الشمري، حسين علي الشامي، ص ص 99-103.

[2] محمد صالح تركي القريشي، مرجع سابق، ص ص 103-104.

وفرة الموارد والنمو الاقتصادي، دعّماه نظريا بوضع نموذج اقتصادي داخلي متكون من ثلاثة قطاعات: **أوّلها** قطاع الموارد الطبيعية القابل للتداول، **ثانيها** قطاع التصنيع القابل للتداول (غير المورد)، و**ثالثها** القطاع غير التجاري. فكلّما توفرت الموارد الطبيعية كلّما زاد الطلب على السلع غير القابلة للتداول، وبالتالي قلّ تخصيص العمالة و رأس المال لقطاع التصنيع، لذلك حين وفرة الموارد الطبيعية، يركّز على الإنتاج القابل للتجارة في الموارد الطبيعية بدلاً من التصنيع، و يسحب رأس المال والعمالة التي يمكن توظيفها في التصنيع إلى قطاع السلع غير المتداولة كنتيجة طبيعية، عندما يواجه الاقتصاد طفرة في الموارد (إما تحسين شروط التجارة ، أو اكتشاف الموارد)، ينكمش قطاع التصنيع و يتوسّع قطاع السلع غير المتداولة[1].و عليه أهم ما توصلا إليه الباحثان هو أنّ الاقتصاد الذي يتميز بوفرة في الموارد الطبيعية تباطؤ نموه الاقتصادي، و يسلك نموه الداخلي الخام مسلكا مختلفا عن الدول التي تفتقر إلى الموارد الطبيعية، و هذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (02-04): اتجاه نمو الداخلي الخام في الدول الغنية بالموارد الطبيعية و الدول الفقيرة

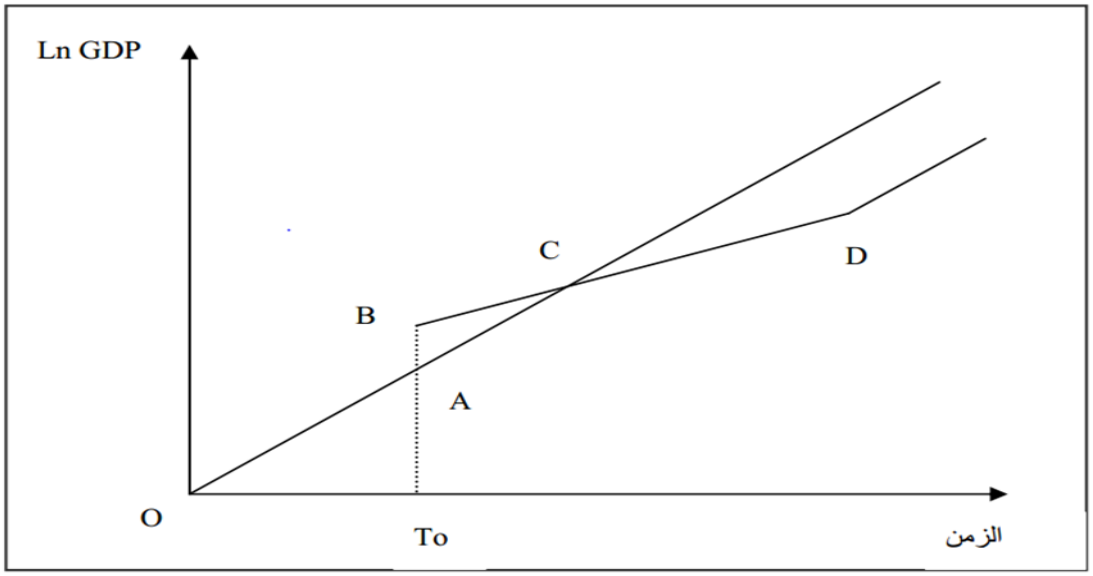

Source: Sachs J.D. &Warner A.M, " Natural Resource Abundance and Economic Growth " National Bureau of Economic Research, Working paper 5398, Cambridge , December 1995 P:Appendix B FigureB1

افترضا الباحثان زاكس و رنر وجود اقتصادين يبدأ كل منهما عند نفس مستوى و معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بحيث يتبّع لوغاريتم هذا الأخير خطا مستقيما ممثلا في الشكل السابق بين النقطتين O و A، و عند الزمن t_0 يرفع ازدهار قطاع الموارد الطبيعية لأحد الاقتصادين من مستوى معدل نمو ناتجه المحلي الإجمالي عند النقطة B، و بالتالي فإن هذا الاقتصاد سوف يحقق نموا أكبر من الاقتصاد الآخر لكن في الأجل القصير فقط، حيث سوف ينخفض نمو الاقتصاد المنتعش ابتداء من النقطة C ثم النقطة D و ذلك في المدى الطويل نتيجة زيادة الطلب على السلع خارج للتبادل التجاري كما ذكرناه سابقا[2].

[1] Sachs J.D. &Warner A.M. , **" Natural Resource Abundance and Economic Growth "** , National Bureau of Economic Research , Working paper 5398 , Cambridge , December 1995 , P:2-6.
[2] Sachs J.D. &Warner A.M, Ibid, P 40.

منذ عام 1965و النمو الاقتصادي تربطه علاقة عكسية مع وفرة الموارد الطبيعية عبر بلدان العالم، وذلك من خلال الادخار و الاستثمار. فعندما ترتفع حصة الإنتاج التي تعود إلى مالكي الموارد الطبيعية، ينخفض الطلب على رأس المال مما يؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة الحقيقية ويقلل من سرعة النمو. علاوة على ذلك. بيّنت الأدلة التجريبية على 85 دولة في الفترة الزمنية الممتدة بين سنة 1965 وسنة 1998 أن رأس المال الطبيعي قد يزاحم في المتوسط رأس المال المادي و رأس المال البشري أيضا مما يعيق النمو الاقتصادي، و أن الاعتماد الشديد على الموارد الطبيعية عبر البلدان قد يضر بالادخار و الاستثمار بشكل غير مباشر عن طريق إبطاء تطوير النظام المالي[1]. وأما عن العلاقة بين نمو الناتج الداخلي الخام للفرد ووفرة الموارد في نفس الفترة يعبّر عنها كحصة الثروة الأساسية لرأس المال الطبيعي أي نسبة رأس المال الطبيعي من إجمالي رأس المال الذي يجمع كل من رأس المال المادي، رأس المال البشري ورأس المال الطبيعي.

توصل (T. Gylfason 2001) من خلال المخطّط التالي إلى أن زيادة حصة رأس المال الطبيعي ب 10نقاط في المائة ترفع من حصة الناتج الداخلي الخام للفرد بنقطة واحدة سنويا فقط.و هذا ما يفسر تباطؤ نمو حصة الفرد من الناتج الداخلي الخام في الدول الغنية بالموارد الطبيعية و بالتالي ضعف أداء الدول المصدرة للنفط.

الشكل رقم (02-05): نمو الاقتصادي و رأس المال الطبيعي

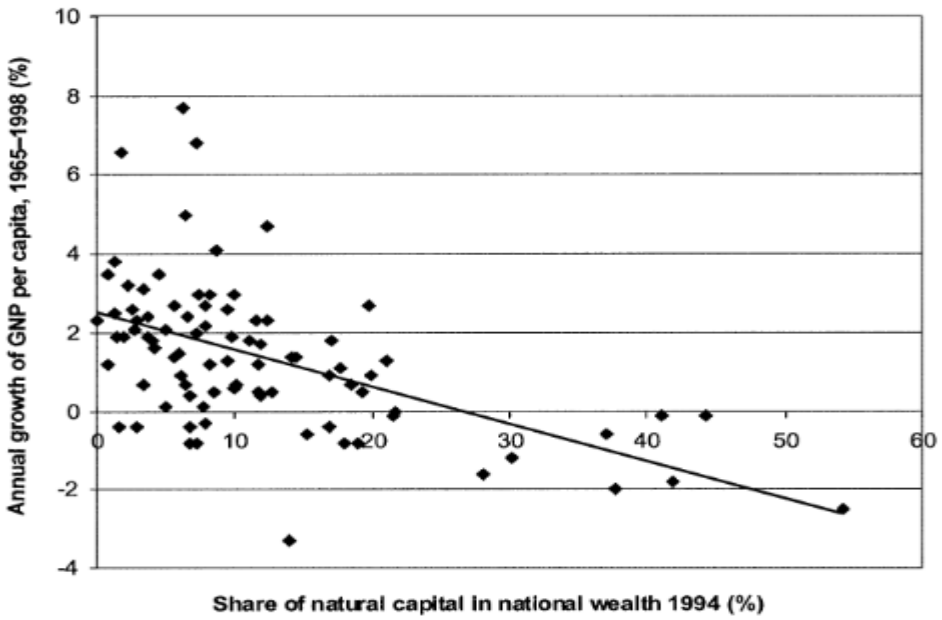

Source: T..Gylfason , "**Natural Resources ,Education, and Economic Development**" ,European Economic Review 45,2001,P849

كما أكدت الدراسات الحديثة على أن جودة المؤسسّات تلعب دورا هاما في امكانية تجنّب البلدان لعنة الموارد من عدمها[2]. حيث تجعل الجودة المؤسسيّة مساهمة الموارد الطبيعيّ ة إيجابيّة في النّمو الاقتصادي، غير أن متوسّط هذا التأثير يبقى ضئيلا.

[1] .Gylfason ,T.&.Zoega G.," **Natural Resource and Economic Growth : the Role of Investment**" , Working paper , Third Revision , June 2002 , P1.

[2] Halvor Mehlum, Karl Moene and Ragnar Torvik, **« INSTITUTIONS AND THE RESOURCE CURSE »**, Working paper, The Economic Journal, 116, 1–20 @ Royal Economic Society ,January 2006 , P 1.

في حين اعتبر آخرون أنّ الموارد الطبيعية في حد ذاتها نقمة على البلدان التي تمتلكها، حيث فشلت العديد من البلدان النامية الغنية بها في تبني سياسة التنويع باعتمادها الكلي على صناعاتها الاستخراجية، بالمقابل تمكنت دول أخرى مثل إندونيسيا وماليزيا والإمارات العربية المتحدة من الهروب من فخ امتلاك موارد طبيعية غنية عن طريق تنويع هياكل اقتصاداتها. و عليه يختلف تأثير الموارد الطبيعية وفقًا للهيئات التنظيمية والترتيبات المؤسسية في الدولة ، والطريقة التي يتم بها استخدام رأس المال الذي يتم الحصول عليه ، و اعتماد سلوكيات اقتصادية صحيّة[1].

ومن جهة أخرى فإن لإيجارات الموارد الطبيعية تأثير أقوى بكثير على النفقات العامة المرتبطة بشكل وثيق برأس المال البشري بدلاً من رأس المال المادي، وذلك من خلال خفض الإنفاق العام على التعليم والصحة. و منه يعتبر رأس المال البشري قناة أساسية تعبر من خلالها لعنة الموارد، و هذا استنتاج يلزم الأخذ به لوضع السياسات اللازمة للتخفيف من حدة الآثار التي يخلفها ريع الموارد على التعليم العام و الانفاق على الصحة[2]. ويمكن لريع النفط أن يغذي الفساد، عدم المساواة والقمع السياسي مما يعيق التقدم والنمو الاقتصادي. و هذا يتعين على حسب جودة سيادة القانون، لدى يمكن للدول الغنية بالموارد الطبيعية أن تتجنّب الفساد الكبير ما إذا كانت جودة حكم القانون أعلى[3]. و يرفع النشاط القائم على الموارد الطبيعية أحيانا من القيمة الحقيقية للعملة المحلية إلى مستويات يصعب فيها على صناعات التصدير الأخرى و الصناعات المنافسة للواردات مواجهتها، مما يُضعف انفتاح الاقتصاد على التجارة و الاستثمار الأجنبيين و يكتفي بصناعات ذات المهارات المنخفضة كالزراعة، و بالتالي الميول إلى التغاضي عن تحسين السياسات و المؤسسات اقتصادية فضلا عن التعليم الجيد[4].

من خلال ما سبق يمكن تلخيص قنوات الانتقال من وفرة الموارد إلى النمو الاقتصادي المتباطئ في أربع قنوات رئيسية كما لخصها (2001 T. Gylfason):

1.رفع وفرة الموارد الطبيعية من سعر الصرف الحقيقي، ممّا يعرّض الاقتصاد للمرض الهولندي والذي يترتب عليه تراجع صادرات الصناعات التحويلية والخدمات مقابل زيادة صادرات المواد الخام، وبالتالي يتراجع النمو الاقتصادي.

2.تثبيط نمو الاقتصاد نتيجة سعي الدول الغنية بالموارد الطبيعية وراء الريع rent-seeking الذي يولد الفساد في الاعمال التجارية، تشويه تخصيص الموارد و تقليل الكفاءة الاقتصادية و العدالة الاجتماعية.

3.الاحساس الزائف بالأمن لدي الحكومات الغنية بالموارد، مما يؤدي إلى الاغفال عن الحاجة إلى إدارة اقتصادية جيدة وجودة مؤسسيّة.

---

[1] **Rica Ivan& Călin Tănase Ladar,** « Natural Resources: An Incentive or an Obstacle to Economic Growth? »**, AGORA INTERNATIONAL JOURNAL OF ECONOMICAL SCIENCES(AIJES),Vol 12, 2018, P6.**

[2] Taner Turan &Halit Yanıkkaya, **« Natural resource rents and capital accumulation nexus:do resource rents raise public human and physical capital expenditures? »**, working paper, Society for Environmental Economics and Policy Studies, Springer ,24 January2020, P 18.

[3] Ahmed Hussein Naser, **« THE CURSE OF NATURAL RESOURCES, QUALITY OF INSTITUTIONS, AND ECONOMIC GROWTH: THE CASE OF MENA COUNTRIES »**, Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Doctor of Philosophy Degree, **ProQuest LLC, May 2020, CHAPTER 1,P1.**

[4] Thorvaldur Gylfason, **« NATURAL RESOURCES AND ECONOMIC GROWTH: FROM «DEPENDENCE TO DIVERSIFICATION »**, Centre of Economic Policy Research (CEPR), N° 4804, working paper, december 2004, P 30.

4. إهمال الاستثمار في الموارد البشرية لدى الدول التي تعتبر مواردها أهم أصولها، فهي لا تولي اهتماما للإنفاق على التعليم و بالتالي يرتبط التعليم على كل المستويات ارتباطا عكسيّا بوفرة الموارد الطبيعية في جلّ هذه الدول. [1]

III. 1 الإطار المفاهيمي للمرض الهولندي

تمت الإشارة و لأول مرة للمرض الهولندي في المجلة البريطانية "Economist" سنة 1977، حيث نعث بهذا الاسم للمشاكل الهيكلية الكبيرة التي كان يتخبط فيها الاقتصاد الهولندي منذ سبعينات القرن الماضي نتيجة الازدهار الكبير الذي حققه من العوائد النفطية خصوصا بعد اكتشاف النفط في بحر الشمال سنة 1975[2]، و الذي كانت آثاره سلبية على الصادرات التقليدية من زراعة و صناعة تحويلية التي شهدت تراجعا كبيرا مقابل تضاعف صادرات الموارد الطبيعية.[3]

و توصّل كلّ من (Ning Ding & Barry C. Field 2005) إلى أنّ الاعتماد على الموارد الطبيعية له تأثير سلبي على معدلات النمو، مما يؤكد النتائج الرئيسية لأدبيات "لعنة الموارد "في حين الطاقة المتجددة لها تأثير إيجابي على النمو[4].

لمعرفة كيفية تأثير المرض الهولندي على القطاعات الإنتاجية، قُسِّم الاقتصاد إلى ثلاثة أقسام رئيسية، هي:

*__قطاع التصدير الآخذ في الازدهار__: يقوم على تصدير الموارد الطبيعية إلى الأسواق العالمية، وهو يتّسع بانخفاض تكاليف الإنتاج أو ارتفاع الأسعار أو الكميّات المصدرة.

*__قطاع السلع القابلة للتبادل الدولي (قطاع متعثّر)__:و هو قطاع منتج للسلع القابلة للتسويق و يعتمد أساسا على نشاطي الصناعة التحولية و الزراعة، تعتمد أسعاره على الأسعار العالمية و بالتالي فهو معرض للمنافسة العالمية.

*__قطاع السلع غير التبادلية__: مشابه لقطاع الخدمات، غير خاضع للمنافسة الخارجية لاعتماده على العرض و الطلب المحليين.[5]

III. 2 طرق تأثير المرض الهولندي

تؤثر الصدمة الخارجية الإيجابية على الهيكل الإنتاجي من خلال أثر حركة الموارد (أثر انتقال الثروات) وأثر الانفاق:

أ-تأثير حركة الموارد: عندما يُكتشف النفط في دولة ما أو ترتفع أسعاره يزداد الطلب على العمالة في القطاع النفطي مما يرفع من الأجور فيه، و بالتالي تستنزف العمالة من القطاعات غير النفطية نحو القطاع النفطي، أمام انخفاض العرض على العمالة مع ثبات الطلب عليها في القطاعات المتعثرة(غير النفطية) ترتفع الأجور فترفع معها تكلفة العمل فيها، و هذا ما يخفض من هامش الربح لذى المستثمرين. و المخطط التوضيحي الآتي يبين ذلك:

---

[1] T. Gylfason, "**Natural Resources ,Education, and Economic Development**" ,European Economic Review 45,2001,P850.

[2] Marie-Pierre Arzelie, **« Dépenses publiques, ressources naturelles et croissance sectorielle : Une comparaison Afrique-Asie »**, Revue économique, Vol. 49, No. 1, JSTOR, janvier 1998, P120.

[3] يوسف علي عبد الاسدي، " **تحليل أثر المرض الهولندي على الطاقة الاستيعابية للاقتصاد العراقي**"، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد العاشر، 2014، ص ص 39-40.

[4] Ning Ding and Barry C. Field, **"Natural Resource Abundance and Economic Growth"**, Published By: University of Wisconsin Press, Land Economics, Vol. 81, No. 4, November 2005, pp. 496-502.

[5] Marie-Pierre Arzelie, Ibid p121.

الشكل رقم (02-06): أثر حركة الموارد الطبيعية

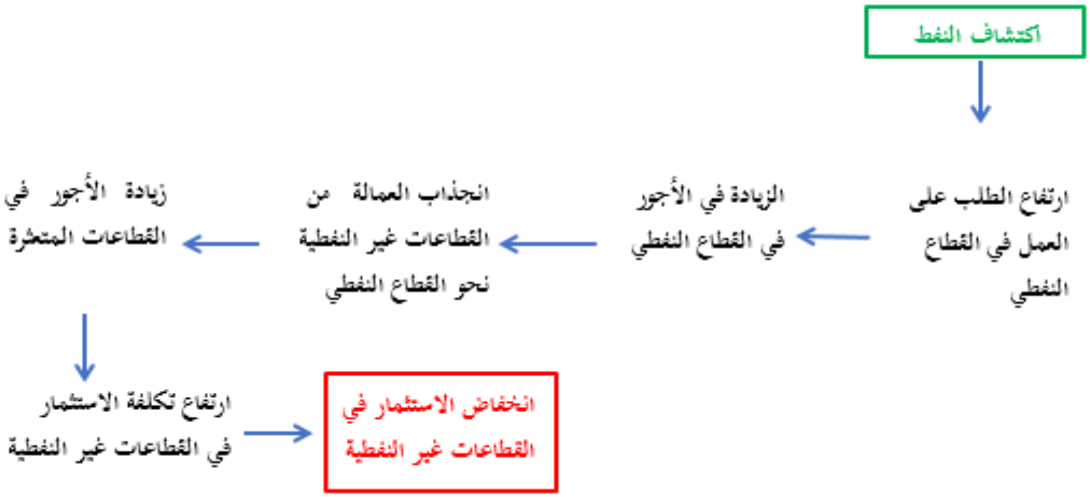

المصدر: من اعداد الباحثة

ب-تأثير الانفاق: يؤدي التوسع في قطاع تصدير الموارد الطبيعية إلى الزيادة في الدخل الوطني، مما يرفع من مستوى الدخل الحقيقي للمستفيدين من تلك العوائد، و الذين يخصصون جزءا من هذه الدخول للإنفاق على قطاع السلع و الخدمات المحلية، الأمر الذي يرفع من الطلب عليها و بسبب عدم استيعاب قطاع السلع القابلة للتداول هذه الزيادة التي تفوق عرضها، يرتفع مستوى الأسعار المحلية(التضخم)، و هذا ما يدفع إلى استيراد السلع التجارية ذات الأسعار المنخفضة مقارنة بالمحلية. فتنتقل العمالة من قطاع سلع التبادل إلى قطاع السلع غير القابلة للتبادل، ما يرتفع الأسعار ثم الأجور الحقيقية، ة بالتالي ينخفض إنتاج السلع القابلة للتبادل. و منه نجد تأثير الانفاق يغير من هيكل الأسعار النسبية المحلية و التوسع في قطاع الموارد الطبيعية يتاتى على حساب قطاعات أخرى في الاقتصاد مما يتسبب في تدهور الميزان التجاري و انكماش القطاعات المعرضة للمنافسة الدولية(القطاع الصناعي)[1]. والمخطط التالي يعطي توضيحا أكثر:

الشكل رقم(02-07): أثر الانفاق

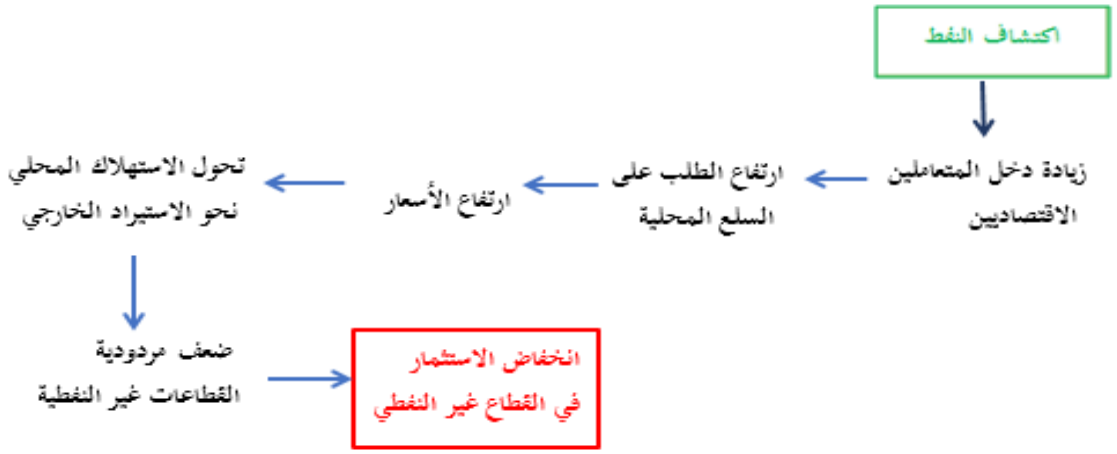

المصدر: من اعداد الباحثة

[1] Marie-Pierre Arzelie, Ibid p121.

IV.تقييم أثر سياسة دعم الطاقة على النمو الاقتصادي

كأي سياسة تنتهجها الدولة إلاّ وتُتخذ إجراءات لتقييمها ومعرفة مدى نجاعتها في تحقيق الأهداف التي وُجدت لأجلها. ولتقييم سياسة دعم الطاقة ودراسة حجم أثارها على النمو الاقتصادي ومحدداته، يجب معرفة حجم تكاليفه المالية، الاقتصادية الاجتماعية و البيئية. ودراسة تطورها لاستدراك الأخطاء وسد ثغراتها و إعادة ضبط هذه السياسة من جديد.

1.IVالتكاليف المالية

لقد ساعد انخفاض أسعار الطاقة الدولية في ستينات وسبعينات القرن الماضي الدول المصدرة خاصة النامية على تقديم منتجات الطاقة مقابل أثمان رخيصة محليا، لكن بعد ارتفاع أسعار الطاقة مع بداية الألفية الثانية، أعادت بعض الدول النظر في أسعارها المحلية لتلك المنتجات. وبالرغم من هذا لا يزال حجم الدعم العالمي للطاقة يبلغ مستواه العالي بنوعيه الصريح والضمني، ففي سنة 2011 وكما هو موضح في الشكل الآتي قُدِّر دعم الطاقة ما قبل الضرائب في العالم 480 مليون دولار أمريكي. ما يمثل 0.8 % من إجمالي الناتج المحلي وما يعادل 2 %من الايراد الضريبي العالمي[1]. منها نسبة 44%كدعم للوقود و 31% للكهرباء. بينما أغلبية النسبة المتبقية يحتكرها دعم الغاز الطبيعي ب 23%.

الشكل رقم (02-08) : دعم الطاقة (قبل الضرائب) حسب المنطقة لسنة 2011

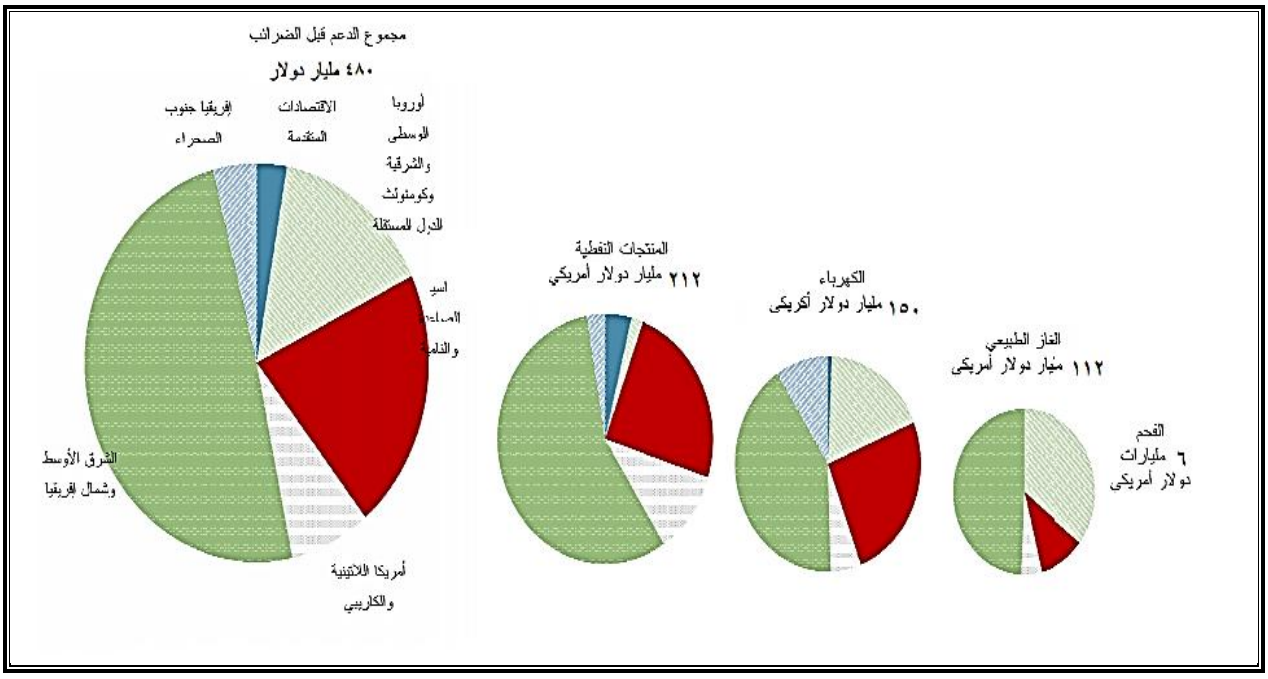

المصدر: "**اصلاح دعم الطاقة: الدروس المستفادة والانعكاسات**"، صندوق النقد الدولي، 28 يناير 2013، ص 12.

[1] ديفيد ليتتون، "**اصلاح الدعم على أسعار الطاقة: المسار المستقبلي**"، صندوق النقد الدولي، 27 مارس 2013، ص 5.

الشكل رقم (02-09): الدعم النفطي (قبل الضرائب) كنسبة من اجمالي الناتج المحلي في البلدان المستوردة و المصدرة للنفط سنة 2011

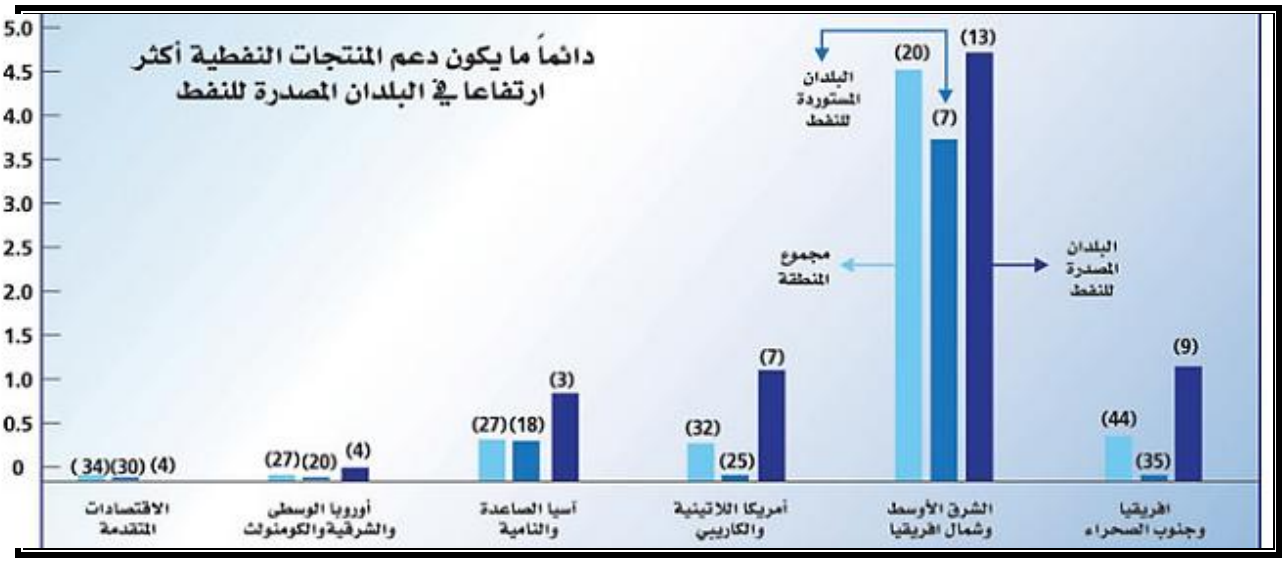

المصدر: : "**اصلاح دعم الطاقة: الدروس المستفادة والانعكاسات**"، مرجع سبق ذكره، ص13.

من خلال الشكلين السابقين نستنتج ما يلي:

* **منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا**: استحوذت على حوالي50 % من الدعم العالمي للطاقة، ما يفوق8.5%من إجمالي الناتج المحلي للمنطقة وما يعادل 22 % من مجموع الإيرادات الحكومية . مثّل فيها دعم الطاقة 5 % من اجمالي الناتج المحلي في 12 بلد مصدر للنفط من أصل 20بلدا في المنطقة، وما يقارب 4 % من اجمالي الناتج المحلي في الدول المستوردة 7 المتبقية. وارتكز الدعم في المنطقة على المنتجات النفطية، الكهرباء والغاز الطبيعي.

*__بلدان آسيا الصاعدة والنامية__: ساهمت بما يزيد عن 20% من الطاقة العالمية، ما يمثل تقريبا 1% من اجمالي الناتج المحلي لدول المنطقة. ويخصص الدعم فيها للمنتجات النفطية والكهرباء. فاق دعم الطاقة فيها 3% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي في كل من بنغلاديش، بروني، إندونيسيا وباكستان.

* **دول أوروبا الوسطى والشرقية والكومنولث**: مثّلت ما يناهز 15 % من دعم العالم للطاقة، و1.5%من إجمالي الناتج المحلي للمنطقة. ترتكز فيه على دعم الغاز الطبيعي بحوالي 37%(أعلى نسبة في العالم)و الكهرباء.

* **منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي**: ساهمت بدعم طاقوي يتجاوز نسبة 7.5% من الدعم العالمي للطاقة، ركزت هذه البلدان على تقديم دعمها للمنتجات النفطية ب 65%، وقد تجاوز الدعم 5 % من إجمالي الناتج المحلي في كلّ من الاكوادور و فينزويلا.

*__و أما عن منطقة إفريقيا جنوب الصحراء__: فقد مثّل دعمها للطاقة نسبة تقارب ل 4 % من دعم الطاقة العالمي وسجلت مقاطعة تايوان الصينية **كاقتصاد متقدم** نسبة 0.3 % من إجمالي الناتج المحلي كدعم للطاقة تمثل في دعم الكهرباء.[1]

[1] **اصلاح دعم الطاقة: الدروس المستفادة و الانعكاسات**"، مرجع سابق، ص ص 11-14.

باختصار ما يمكن قوله أنّ دعم الطاقة ما قبل الضرائب يتفشّى في أغلبية الدول النامية والصاعدة خاصّة المصدّرة للبترول، مما يكلّف أعباء مالية باهضة على الميزانية العامة لهذه الدول.

وأما عن الشق الآخر والمتمثل في دعم ما بعد الضرائب، فنجده يقارب أربعة أضعاف دعم قبل الضرائب، ما يدعو لتوخي الحذر. حيث قُدِّر بحوالي 1.9 تريليون دولار ما يعادل 2.7 % من إجمالي الناتج الإجمالي أو 8 % من الايراد الضريبي العالمي. فبلغت الاقتصادات المتقدمة نسبة 40 % من مجموع الدعم العالمي و كان أكبر حجم للدعم مقدم لثلاث دول كبرى، و هي: الولايات المتحدة الأمريكية (502 مليار دولار)، الصين (298 مليار دولار)، و روسيا (116 مليار دولار). ويُقدّم دعم كبير بعد الضرائب على الفحم تقريبا في جميع دول العالم لأن أسعاره أقل بكثير من الأسعار اللازمة لمواجهة آثارها الخارجية السلبية البيئيّة و الصحيّة. ويعزى ارتفاع دعم بعد الضرائب إلى انخفاض الضرائب المفروضة على المنتجات النفطية مقارنة بالمنتجات الأخرى. والشكلين التاليين يبينان ذلك:

الشكل رقم (02-10) : دعم الطاقة (بعد الضرائب) حسب المنطقة لسنة 2011

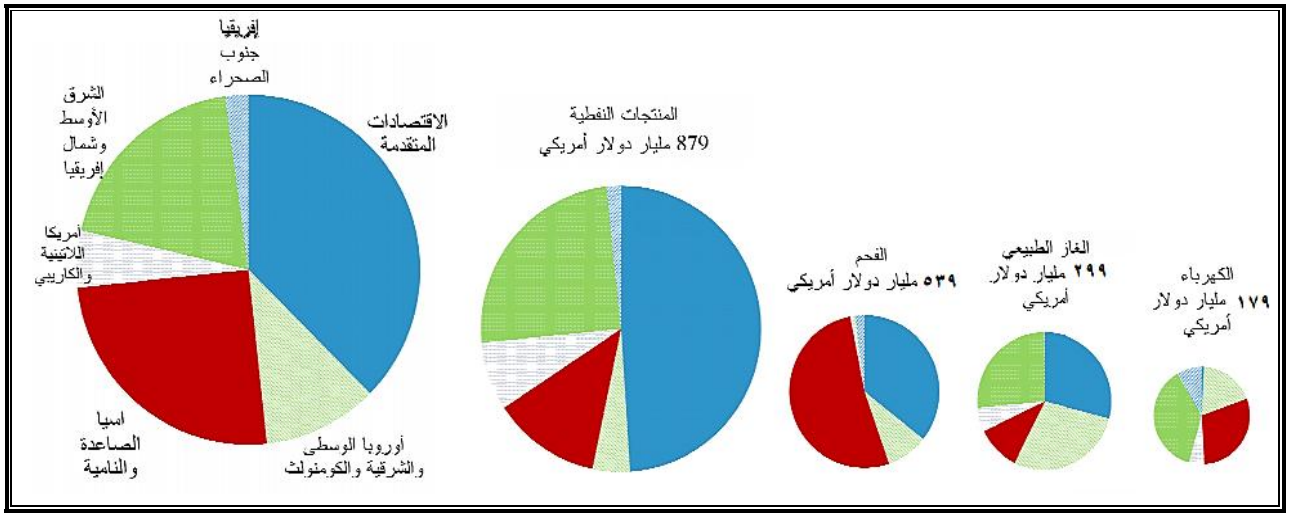

المصدر: "**اصلاح دعم الطاقة: الدروس المستفادة والانعكاسات**"، صندوق النقد الدولي، 28 يناير 2013، ص 15.

الشكل رقم (02-11) : أثر الضرائب و المؤثرات الخارجية على دعم الطاقة لسنة 2011

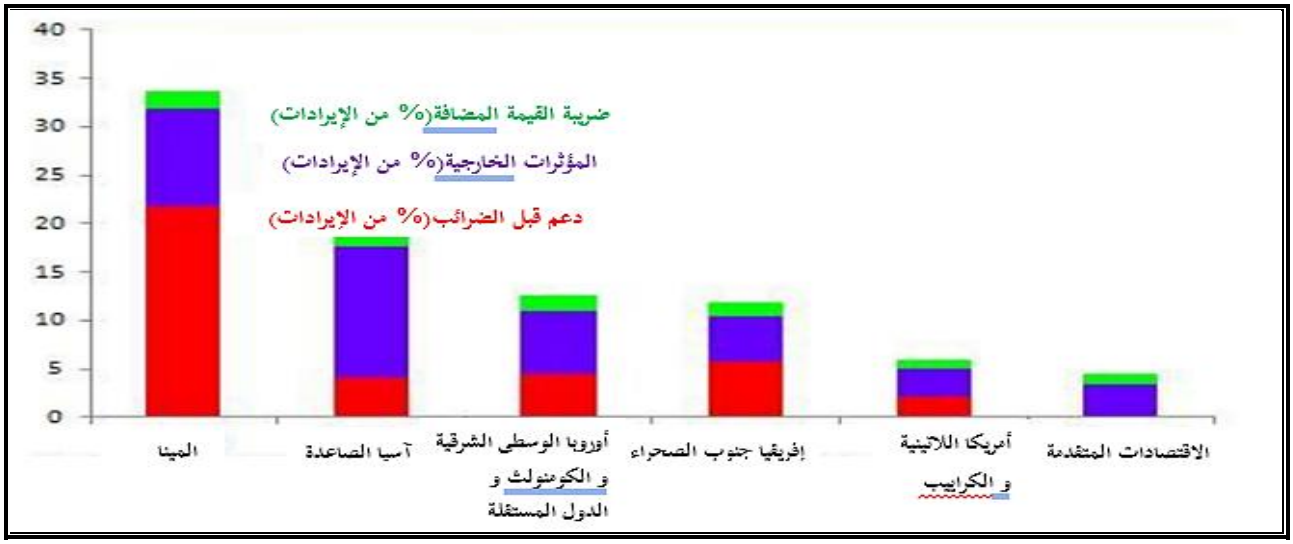

المصدر: ديفيد ليتتون، "**اصلاح الدعم على أسعار الطاقة: المسار المستقبلي**"، صندوق النقد الدولي، 27 مارس 2013، ص 8.

*و ما يزال تزايد حجم دعم الطاقة يثقل كاهل الميزانية العامة و يبقيها في حالة العجز المستمر، حيث تقدم الحكومة تعويضات لشركات النفط و الكهرباء المملوكة لها في شكل تعويضات عن الخسائر الناتجة عن ابقاءها للأسعار المحلية دون الأسعار الدولية.[1] فبالنسبة للدول العربية، أدى توسّعها في سياسات الدعم إلى أعباء مالية على موازنها، تمثلت في فاقد الايرادات التي لم تحصل عليها نتيجة التوسع في الاعفاءات و المنح الضريبية وعدم فرض الضرائب على قطاع الطاقة[2]، فقد بلغ متوسط فاقد الايرادات في الدول العربية النفطية 2.5 مليار دولار سنة 2015 بينما بلغ 0.5 في الدول غير النفطية كما هو موضح في الشكل التالي، وما يلاحظ من خلاله أيضا تراجع هذا المتوسط من سنة 2013 إلى سنة 2015 في بعض الدول النفطية و غير النفطية على حد السواء كالمملكة العربية السعودية ، الكويت و مصر ما يترجم توجهها نحو اصلاح سياساتها للدعم:

الشكل رقم (02-12) : فاقد ايرادات ضريبة استهلاك الطاقة في الدول العربية لسنة 2015

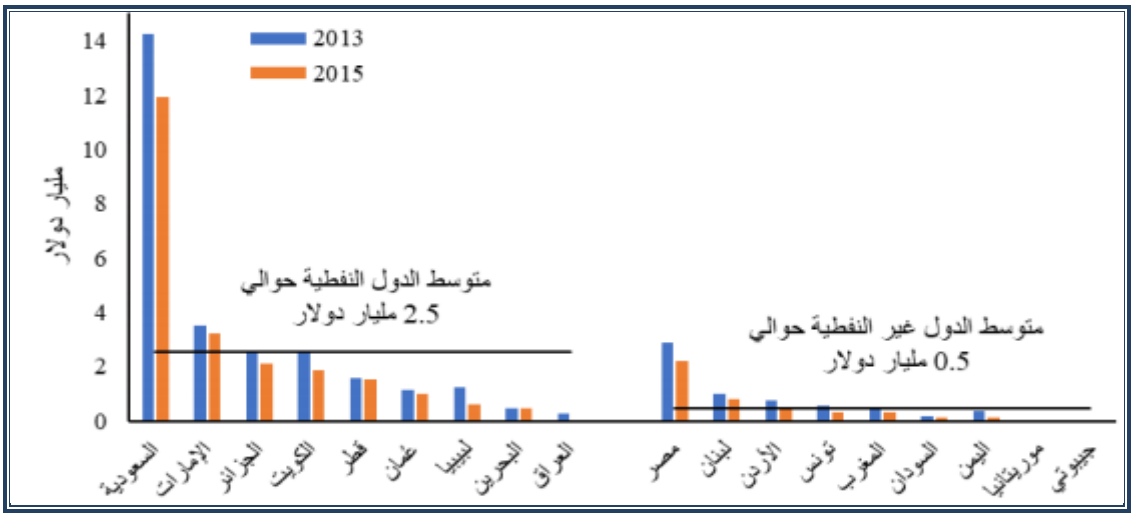

المصدر : بيانات صندوق النقد الدولي حول الدعم العالمي للطاقة، جوان 2015

IV.2التكاليف الاقتصادية

يمكن إبراز تكاليف دعم الطاقة الاقتصادية من خلال القنوات التالية:

*إعاقة الاستثمار في قطاع الطاقة وتثبيطه: حيث أن انخفاض أسعار الطاقة نتيجة الدعم يؤدي إمّا إلى تقليل أرباح المنتجين أو إلى تحملهم لخسائر مباشرة، مما يعيق توسع الشركات العامّة في إنتاج الطاقة، ويدفع بالخواص إلى العزوف عن الاستثمار في قطاع الطاقة في الأجلين القصير والطويل، السبب الذي يلحق بالعجز في القطاع وبالتالي تثبيط القطاع الاقتصادي.

*إن دعم الدول للوقود خاصة الديزل والبنزين وإبقاء أسعاره دون التكاليف الخاصّة يؤدّي لا محال إلى ارتفاع مستوى الاستهلاك، مما يسبّب خسارة في المكاسب السنوية إضافة إلى التكاليف الخارجية، وهذا ما يعبّر عنه بالتكلفة الاقتصادية لدعم أسعار الطاقة كما يوضحه الشكل أدناه:

[1] Annabelle Mourougane, **« Phasing Out Energy Subsidies in Indonesia Annabelle Mourougan »** , OECD Economics Department ,Working Papers No. 808,2010, p12.

[2] طارق إسماعيل، **"سياسات الدعم الحكومي في الدول العربية"**، صندوق النقد العربي، الدائرة الاقتصادية و الفنية، دراسات اقتصادية 44، أبو ظبي، الامارات العربية المتحدة، 2018، ص 18.

الشكل رقم (02–13): التكلفة الاقتصادية لدعم الوقود

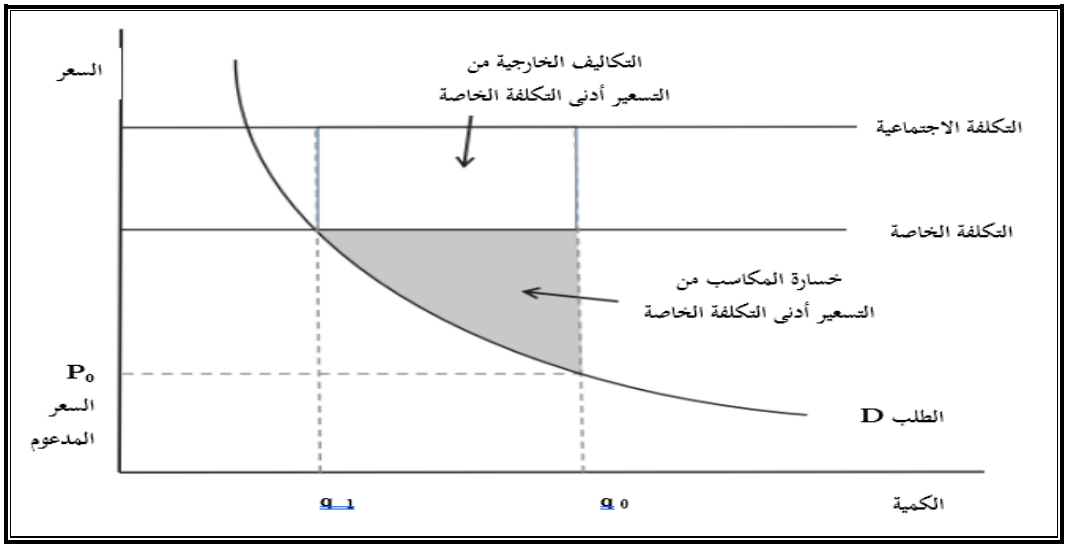

Source : Lucas W. Davis, « **The Economic Cost of Global Fuel Subsidies »,** UC Center for Energy and Environmental Economics, Berkeley, California, December 2013, p10.

الشكل رقم (02–14) : القيمة الاقتصادية لدعم استهلاك الوقود الأحفوري العالمي حسب مصدر الطاقة 2010–2018 (تريليون دولار)

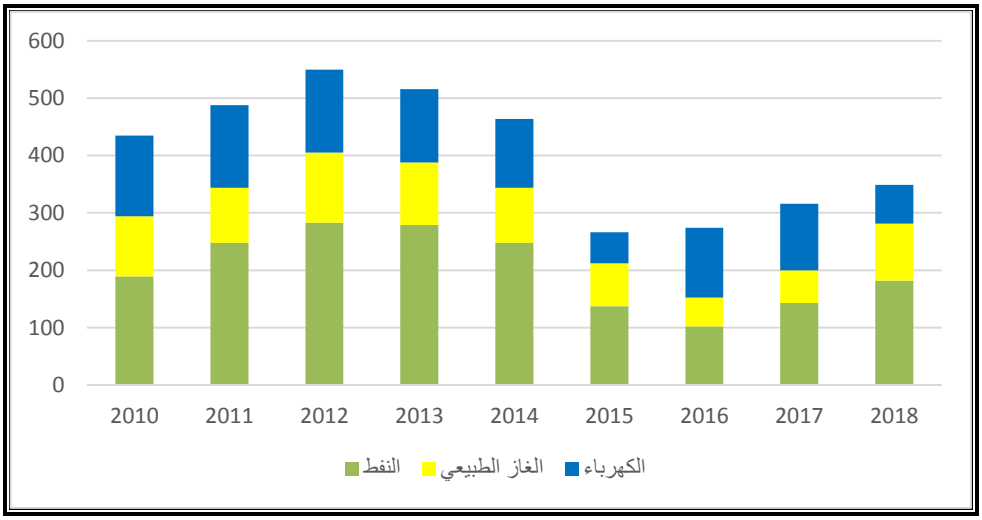

المصدر: من اعداد الباحثة انطلاقا من بينات الطاقة العالمية على الموقع:

https://www.iea.org/commentaries/fossil-fuel-consumption-subsidies-bounced-back-strongly-in-2018

الشكل رقم (02-15): نسبة تطور سعر النفط في الفترة 2021/2010

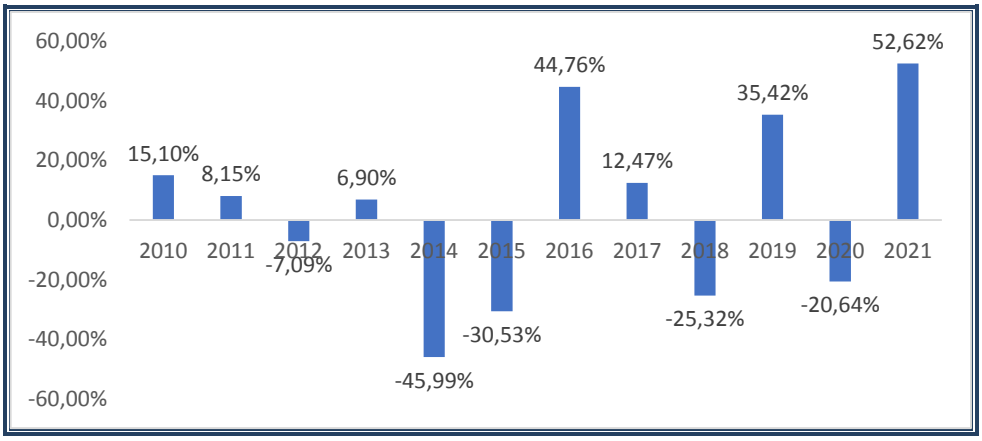

المصدر: من اعداد الطالبة انطلاقا من بيانات على الموقع:

https://www.macrotrends.net/1369/crude-oil-price-history-chart

من خلال الشكلين السابقين، يتسنى لنا أنه كلما ازدادت نسبة تطور أسعار النفط كلما ارتفعت قيمة الدعم المقدمة لاستهلاك الوقود الأحفوري، أي بصيغة أخرى هناك علاقة طردية بين الإيرادات المحصلة من أنشطة انتاج النفط وقيمة دعم الطاقة المقدّم، وبالتالي يمكن القول أنّ زيادة دعم استهلاك الوقود تقلل من إيرادات النفط والتي تعتبر عاملا مهما لرفع مستوى النمو الاقتصادي.

*مزاحمة دعم الطاقة لدعم الانفاق العام المحفّز للنّمو: يتجاوز في بعض الدول الدعم على الطاقة بكثير الدعم المقدم للبنى التحتية والصحة والتعليم، وهذا يبدو جليا في الشكلين البيانيين الآتيين في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خاصة المصدّرة منها، والتي أصبح من سماتها الانفاق على دعم الطاقة أكثر مما تنفق على القطاعات الاجتماعية كالصحة والتعليم.

الشكل رقم (02-16) : البلدان المستوردة للنفط في الشرق الأوسط و شمال افريقيا

دعم الطاقة الكلي قبل الضرائب، الانفاق الرأسمالي والاجتماعي لسنة 2011

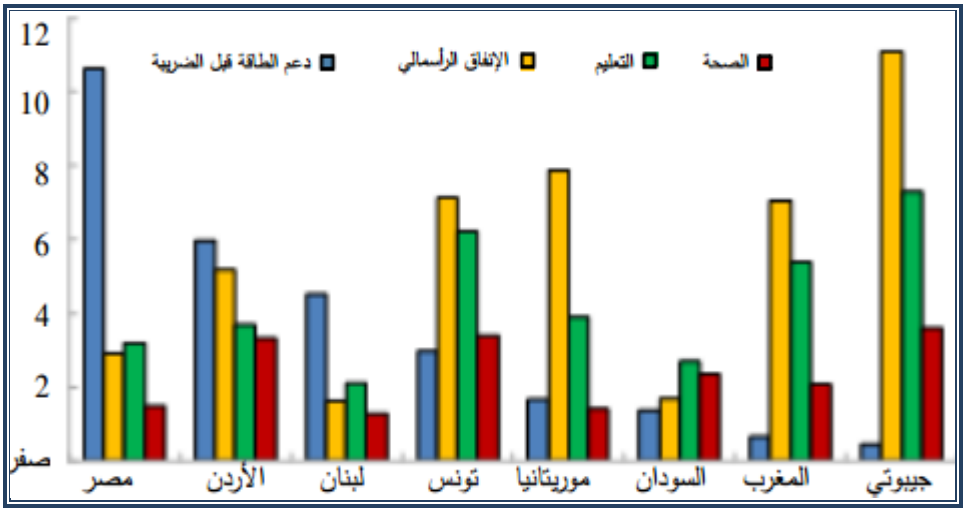

المصدر: كارلو سدرالفيتش و آخرون، "**إصلاح الدعم في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: عرض موجز للتقدم في الآونة الأخيرة وتحديات الفترة المقبلة**"، صندوق النقد الدولي، إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، جوان 2014، ص2.

الشكل رقم (02-17): البلدان المستوردة للنفط في الشرق الأوسط و شمال افريقيا
دعم الطاقة الكلي قبل الضرائب، الانفاق الرأسمالي و الاجتماعي لسنة 2011

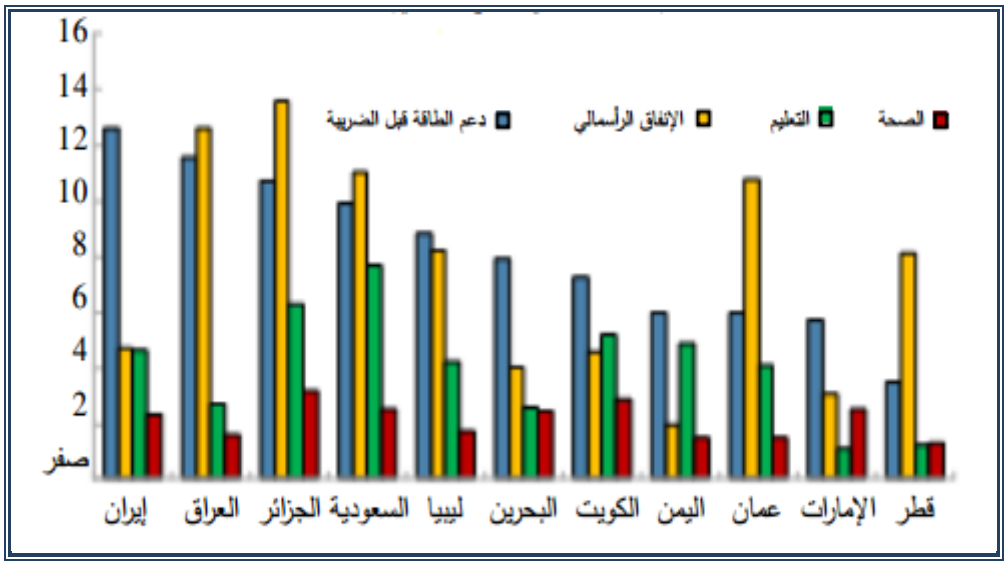

المصدر: كارلو سدرالفيتش وآخرون، صندوق النقد الدولي، مرجع سابق، ص2.

*يؤدي الاستهلاك المتزايد والمفرط للطاقة المدعومة إلى الرفع من مستوى الطلب على الواردات من المنتجات النفطية في الدول المستوردة للنفط، أو انخفاض الصادرات من هذه المنتجات في الدول المصدرة، مما يسبب اختلال في ميزان المدفوعات.

*تأثر القطاعات ذات الاستخدام الكثيف للطاقة المدعومة، من خلال تأثر تكاليف انتاجها وبالتالي أسعار السلع، مما يُضعف من قدرتها على منافسة السلع في الأسواق العالمية.[1]

*توفر منتجات الطاقة المدعومة وبأسعار قليلة مقارنة بالدول المجاورة يجعل ظاهرة التهريب تشيع من الدولة الداعمة للطاقة إلى البلدان ذات الأسعار المرتفعة، ممّا يزيد من تكاليف الموازنة في البلد الداعم ويحد من فرض الضرائب على السّلع المستهلكة محليا في البلد المتلقي للسلع المهربة. [2]

* **على العكس من ذلك** ، فإن لانخفاض أسعار الطاقة بعض التأثير الإيجابي تجاه النمو على المدى القصير بحيث :

- يقلّل الدعم من المخاطر التي تواجهها الصناعات في ظلّ تقلب أسعار الطاقة الدولية.
- توفر الإعانات الحماية للصناعات الناشئة في ظل الأوضاع الصعبة.
- يقلل دعم الوقود من تكلفة الطاقة مما يعزّز من قدرتها التنافسية.
- بما أن المستهلكون يدفعون أقل مقابل الطاقة في ظل وجود الدعم، فهذا يساهم في تعزيز الادخار المحلي[3].

IV.3التكاليف الاجتماعية

من بين الدوافع الأساسية لدعم الطاقة تحقيق الأهداف الاجتماعية والتي من أهمها جعل الطاقة في متناول الفئات منخفضة الدخل، بحيث يسمح استهلاك المنتجات النفطية ذات الأسعار المنخفضة بتحقيق ربح في الدخل المتاح (الأثر

[1] Annabelle Mourougane, op-cit, p 11.

[2] " **اصلاح دعم الطاقة: الدروس المستفادة و الانعكاسات**"، مرجع سابق، ص18.

[3] Erika Sulistiowati, op-cit, p15.

المباشر)، اضافة إلى انخفاض أسعار السلع والخدمات الأخرى و التي تعتمد مدخلات انتاجها على الوقود (الأثر غير المباشر). غير أنه في الواقع تظهر آثارا أخرى اجتماعية نتيجة تطبيق الدعم على الطاقة والتي من بينها التالي:

*يعتبر الدعم المعمّم لأسعار الطاقة الذي تطبقه أغلب دول الشرق الأوسط و شمال افريقيا غير فعّال و مجحف في حق الأسر الفقيرة، بحيث تستفيد الفئات الأعلى دخلا من دعم الطاقة، فقد يصل هذا الدعم للشريحة الفقيرة، لكن ليس بقدر ما يستفيد منه الأغنياء فهم الأكثر حظا و نصيبا، وهذا يرجع لاستهلاكهم الكبير للسلع المدعمة و المنتجات النفطية، ففي سنة 2008 كانت نسبة دعم الطاقة التي استفادت منها الشريحة الأفقر و الممثلة ل 40 %من اجمالي السكان [1] أدنى من مستوى التوزيع المتساوي للدّعم و الشكل التالي يوضح ذلك.

الشكل رقم (02-18): نسبة دعم الطاقة المستفاد منه أفقر 40 %من السكان (الأثر المباشر)

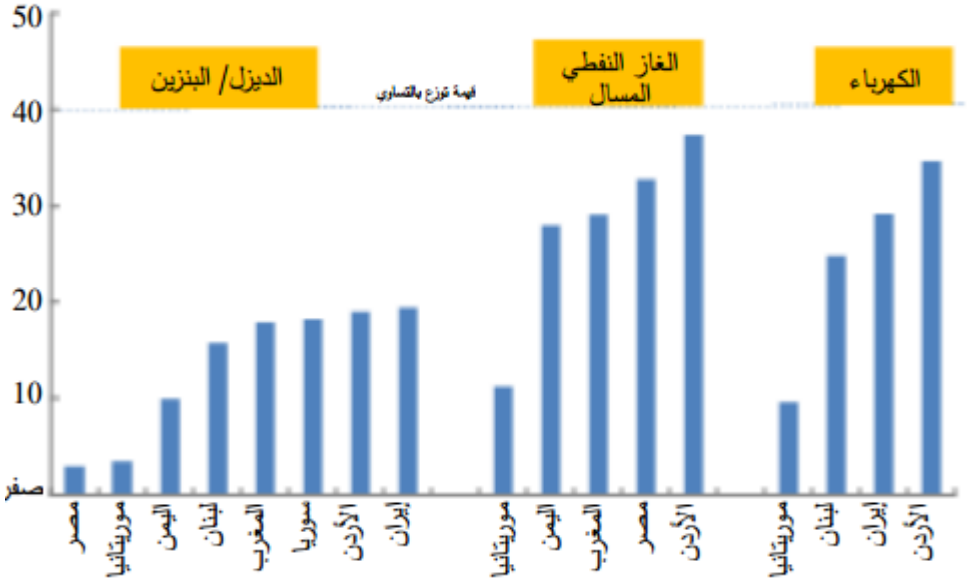

المصدر: كارلو سدرالفيتش و آخرون، صندوق النقد الدولي، مرجع سابق، ص2.

من خلال الشكل السابق، نلاحظ أن أفقر 40%من سكان مصر لم تتجاوز استفادتهم من دعم الديزل و البنزين 3 % من اجمالي الدعم الموزع، بينما في الأردن بلغت نسبة الاستفادة 20%. و منه يمكن القول أن مصر أقل دول الشرق الأوسط و شمال افريقيا عدالة في توزيع دعم الديزل و البنزين. وحققت الأردن أكثر هذه الدول عدالة في توزيع دعم الغاز النفطي المسال ب 38% ودعم الكهرباء ب 35%. و عليه نستخلص أن الآثار التوزيعية للدعم تشهد تفاوتا كبيرا في المنافع خاصة البنزين الذي يعد الأكثر تنازلية مقارنة بالمنتجات النفطية، كما لم يثبت فعالية في توزيع الدعم على كل من الغاز النفطي المسال و الكهرباء. و يعزى التزايد في منافع الدعم إلى الزيادة في الدخل[2]، لذلك نجد أن الفئات الأعلى دخلا هي الأكثر استفادة كما هو في الشكل التالي:

[1] كارلو سدرالفيتش و آخرون، صندوق النقد الدولي، مرجع سابق ص 1.

[2] " **اصلاح دعم الطاقة: الدروس المستفادة و الانعكاسات**"، مرجع سابق، ص20.

الشكل رقم (02-19): توزيع المنتجات النفطية حسب فئات الدخل نسبة من اجمالي دعم المنتجات

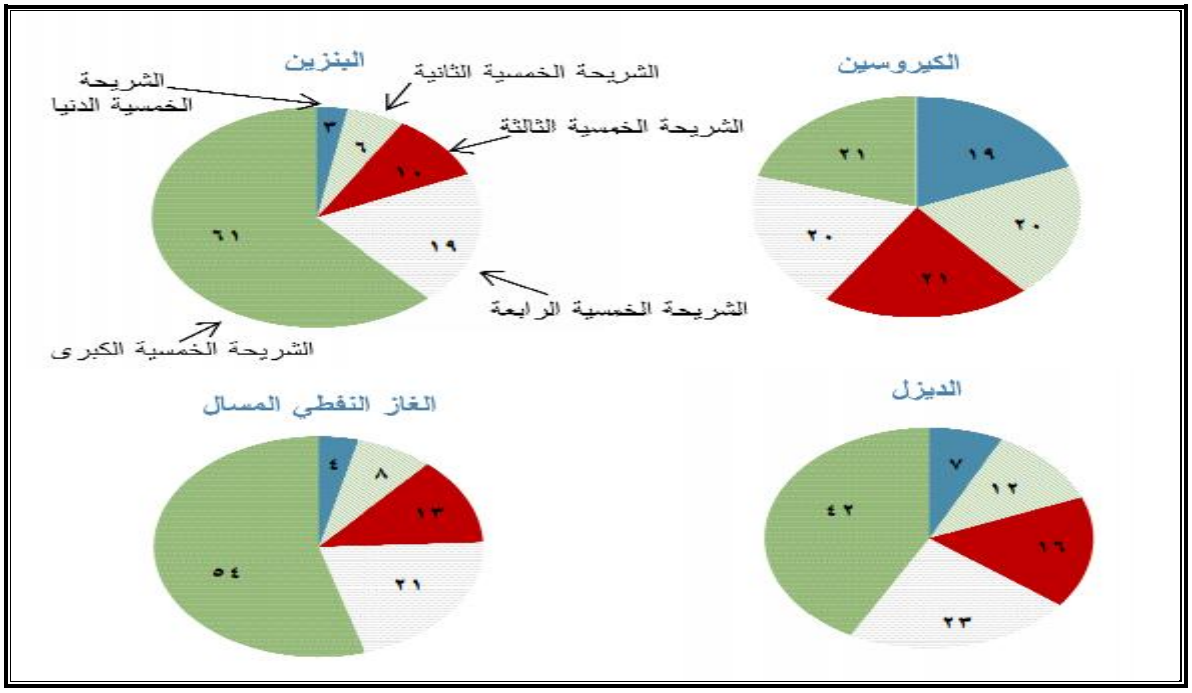

المصدر: " **اصلاح دعم الطاقة: الدروس المستفادة و الانعكاسات**"، مرجع سابق، ص20.

*قد تتأثر الأسر الفقيرة سلبيا بدعم الطاقة الذي يؤدي إلى تخفيض الموارد العامة الخاصة بدعم هذه الشريحة، وتحويل هذه الموارد عن أوجه الانفاق الأكثر نفعا للفقراء مثل الرعاية الصحية، التعليم، أو التحويلات النقدية المستهدفة.

*تستفيد المشاريع كثيفة رأس المال وواسعة الاستهلاك للطاقة من دعم الطاقة والمتحيز لها على حساب المشاريع كثيفة اليد العاملة المتمثلة من أغلب الأسر الفقيرة.

*الأضرار الصحية التي تلحقها الانبعاثات الناجمة عن إنتاج و استهلاك الوقود الأحفوري، خاصة بالطبقات الفقيرة من المجتمع بسبب خياراتهم المحدودة في أماكن عيشهم[1].

IV.4التكاليف البيئية

يؤدي دعم الطاقة الذي يُخفِّض سعر المنتجات النفطية للمستخدم النهائي إلى زيادة الاستهلاك المفرط لهذه المنتجات النفطية والغاز الطبيعي، مما يسفر عن تأثيرات بيئية غير مرغوب فيها أهمها التلوث البيئي والتغيرات المناخية كالاحتباس الحراري العالمي نتيجة تفاقم انبعاثات الغازات الدفيئ.

[1] Jennifer Ellis, op-cit p 39.

الشكل رقم(02-20): انبعاثات ثاني أكسيد الكربون العالمية المتعلقة بالطاقة للفترة 1990-2020

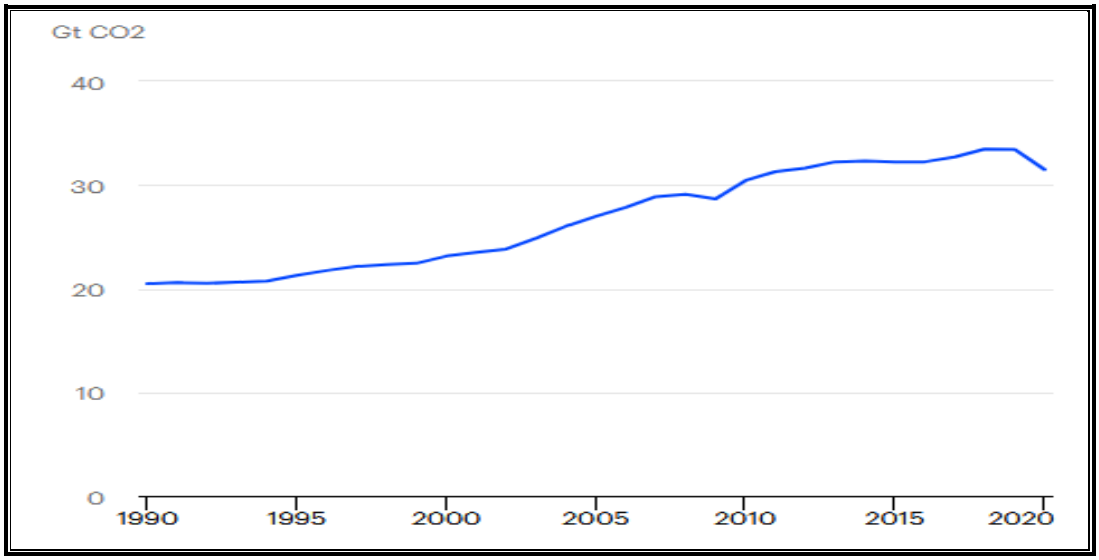

الشكل رقم (02-21): التغير في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون حسب الوقود للفترة 2000-2020($Gtco_2$)

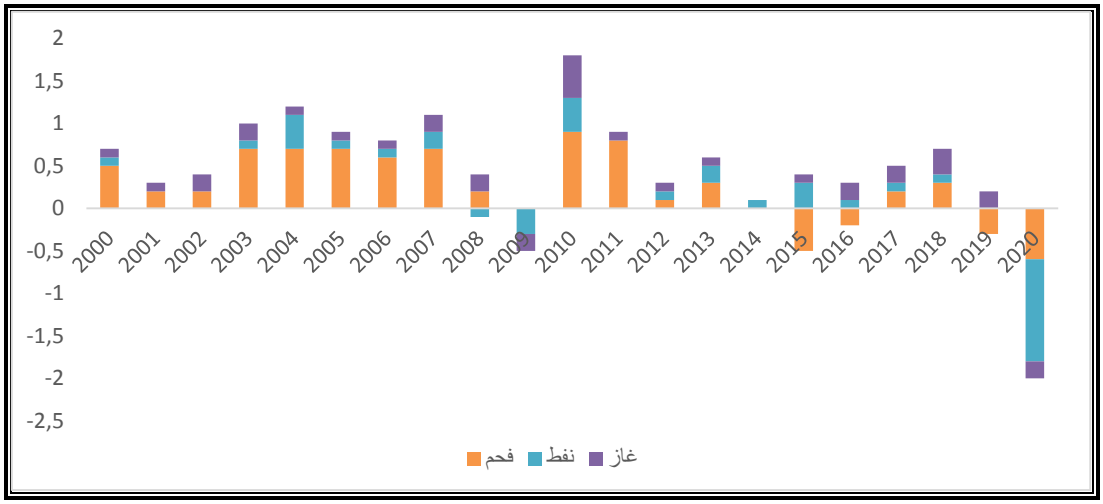

المصدر: من اعداد الطالبة انطلاقا من بينات الوكالة العالمية للطاقة على الموقع:

https://www.iea.org/data-and-statistics/charts/change-in-co2-emissions-by-fuel-1990-2020, (consulté le 02/03/2021)

من خلال الشكلين السابقين يظهر التزايد المستمر لانبعاثات ثاني أكسيد الكربون على مدار الثلاثون سنة الفارطة في كل أرجاء العالم، باستثناء سنوات تدهور سعر النفط العالمي كسنة 2009(نتيجة الأزمة العالمية 2008)، سنتي2015 و 2016(انهيار أسعار النفط سنة 2014)، سنتي 2019و 2020(وباء كورونا). و ما يلاحظ مساهمة الفحم القوية في زيادة هذه الانبعاثات الملوثة للبيئة، مما يجعل رفع الدعم على هذا النوع من الوقود من بين الأولويات في البلدان الداعمة له.

الشكل رقم (02-22): الآثار البيئية لدعم الطاقة

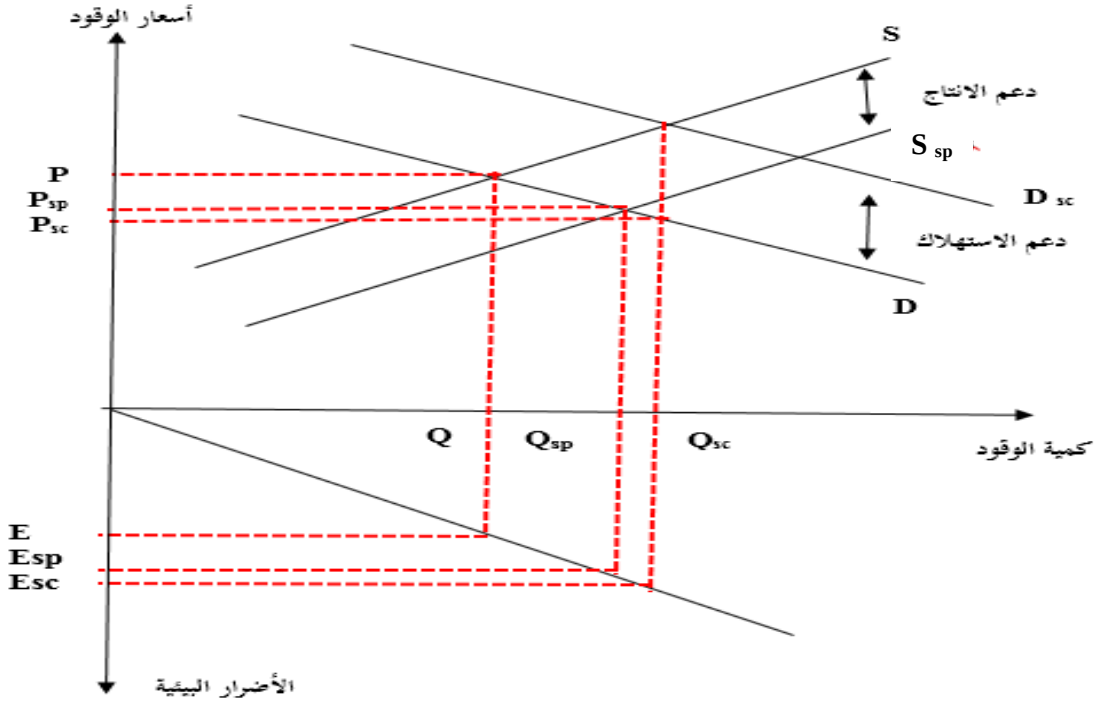

المصدر: ماهر عزيز، "**قضايا استهلاك الطاقة في مصر**"، المكتبة الأكاديمية، ISSO 9002 ، طبعة 2010، ص 79.

يمثل الشكل الموضح أعلاه التأثير السلبي للدعم المقدم سواء لإنتاج أو لاستهلاك الوقود على البيئة، حيث يترجم هذا التأثير في تلوث الهواء وتفاقم انبعاثات الغازات الدفيئة (الاحتباس الحراري). فتعمل كل وحدة دعم مقدمة للإنتاج على إزاحة منحى الامداد بالوقود أي العرض(S) نحو الأسفل (S_{sp}) مسبّبا انخفاضا في السعر من (P) إلى (P_{sp})، وارتفاعا في كمية الوقود من (Q) إلى (Q_{sp}) مما يزيد من الأضرار البيئية من (E) إلى (E_{sp}) أي بقيمة ($E-E_{sp}$). و من جهة أخرى في حالة تقديم وحدة و احدة من دعم للاستهلاك فإن منحى الطلب يرتفع عن مستواه من (D) إلى (D_{sc}) وينتج عنه انخفاض في سعر الوقود من (P) إلى (P_{sc})، و بالتالي تزداد كمية الوقود المستهلكة من (Q) إلى (Q_{sc}) ما ينجم عنه زيادة الانبعاثات بمقدار ($E-E_{sc}$). ومن خلال الشكل يتضح لنا أن دعم المستهلك ذو أثر أكبر عن دعم المنتج من حيث انخفاض سعر الوقود، زيادة الكمية المستهلكة و ارتفاع كمية الضرر البيئي. و يتوقف حجم الأثر البيئي لكل من دعم الإنتاج أو دعم الاستهلاك على شكل منحنيات الطلب، العرض و الضرر البيئي من جهة، و من جهة أخرى مدى حساسية الأسعار للمنتجات النفطية، فكلما انخفضت حساسية العرض و الطلب، كلما انخفض الأثر البيئي الناتج عن الدعم.[1]

من المنظور الواسع يتطلب دعم الطاقة تحليلا للتكلفة والعائد الاجتماعي(SCBA) لتقييم الآثار الاجتماعية الاقتصادية والبيئية لدعم الطاقة. فهو يفحص التغييرات في السياسات والترتيبات التنظيمية التي تحدّد وتقيس ثم تخصم التكاليف والفوائد المستقبلية. و يسمح بحساب القيمة الاقتصادية الصافية لخيار السياسة وتحديد مدى إمكانية تنفيذها. كما يمكّن (SCBA) من تحويل تلك الآثار على الأفراد أو الجماعات إلى نقود لتسهيل مقارنتها مع الوضع الراهن أو

[1] ماهر عزيز، مرجع سابق، ص 79.

مع السياسات الأخرى البديلة. هذا وقد لخّص برنامج الأمم المتحدة للبيئةUNEP هذه الآثار الاقتصادية، الاجتماعية و البيئية لدعم الطاقة في المخطط الآتي[1]:

الشكل رقم (23–02): الآثار الاقتصادية، الاجتماعية و البيئية لدعم الطاقة(UNEP)

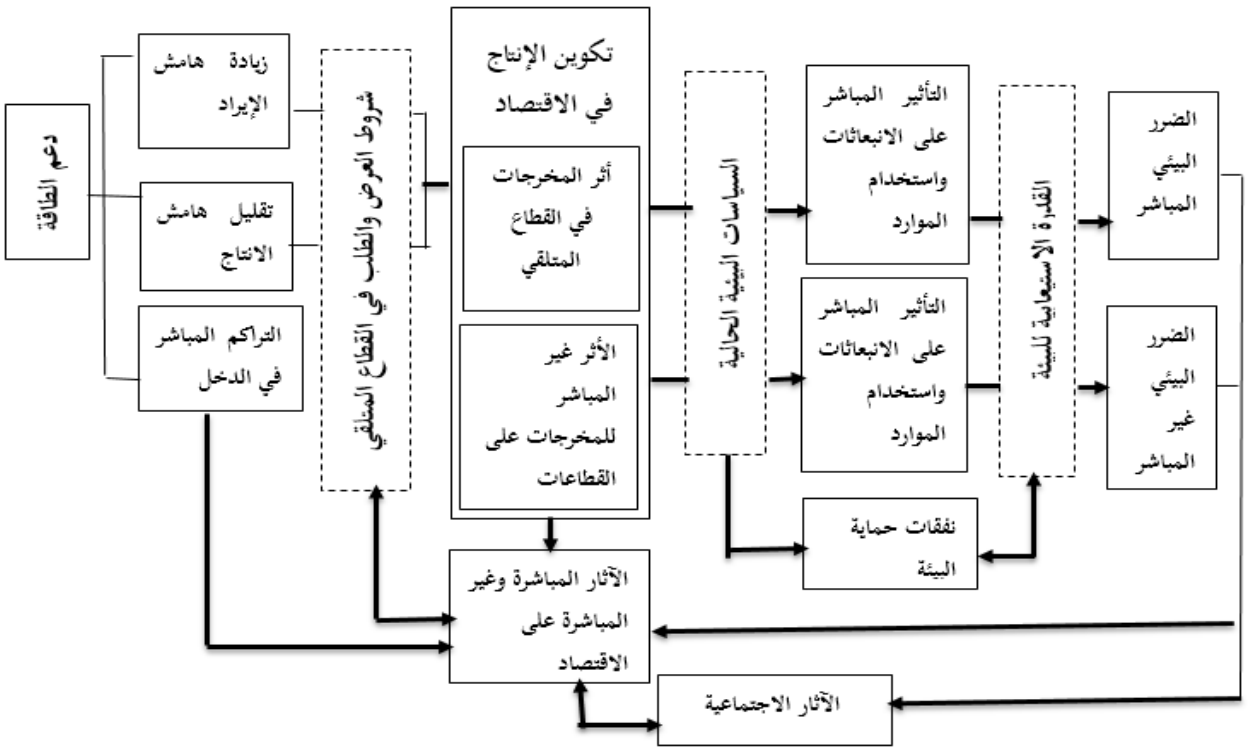

المصدر: من إعداد الطالبة انطلاقا من:

« ANALYSIS OF THE SCOPE OF ENERGY SUBSIDIES AND SUGGESTIONS FOR THE G-20 INITIATIVE », IEA, OPEC, OECD, WORLD BANK JOINT REPORT, Canada, 2010, p 09.(Adapted from UNEP 2004).

V.سبل اصلاح دعم الطاقة وترشيده

أبرز الواقع الاقتصادي العالمي مدى تطوّر حجم دعم الطاقة خصوصا في دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا. وتفاقمت مع هذا التطور الآثار السلبيّة لهذا الدعم خصوصا مع زيادة معدلات الاستهلاك المفرط للمنتجات النفطية. والتي اضمحلت في وجوده جلّ الأهداف المسطرة والمرجوة من هذا الدعم. ممّا دفع عدة دول لإعادة النظر والمضي نحو إصلاح وترشيد دعمها للطاقة.

1.V تطور الاتجاه العام لسياسات دعم الطاقة

من وجهة نظر كينز لإدارة سياسات الاقتصاد الكلي، يمكن استخدام الإعانات لزيادة الإنفاق أو الطلب الكلّي. وبالتالي فإنّ إلغاء الدعم قد يضعف النشاط الاقتصادي. لكن هذا يعتمد على رصيد الميزانية. فإذا مُوِلَّت الإعانات من خلال الضرائب، فإنّ إزالة الإعانات قد تعني تخفيض الضرائب. والذي يمكن أن يُحفِّز الاقتصاد. في الواقع، لا يتمّ تخفيض

[1] « ANALYSIS OF THE SCOPE OF ENERGY SUBSIDIES AND SUGGESTIONS FOR THE G-20 INITIATIVE », IEA, OPEC, OECD, WORLD BANK JOINT REPORT, Canada, 2010, p p 09-10.

الضرائب عند إزالة الإعانات ولا توجد بالضرورة علاقة قوية بين الإعانات والضرائب. وإذا كان الاستخدام المستمّر للدعم يوسّع من عجز الموازنة الحكومية، فمن الضروري مراجعة تكلفة للإعانات و الأخذ في الاعتبار العجز الأكبر في الميزانية الذي يرفع من أسعار الفائدة مما يضعف الأداء الاقتصادي.[1]

اتجه العديد من الدول خلال السنوات الماضية نحو ترشيد الدعم لإعادة توجيهه لمستحقيه من الفئات محدودة الدخل بهدف تحقيق العدالة الاجتماعية والاستقرار الاقتصادي، وتصحيح الاختلالات المالية. مما أسفر عن انخفاض ملحوظ في كل من حجم الدعم النقدي وغير النقدي.

وفيما يخصّ دعم الطاقة فقد شهد تصحيحا مستمرا على مدى السنوات الماضية، ففي سنة 2017 أنهت ما نسبته 38% (6دول) من الدول العربية دعمها للطاقة وحققت تقدّما، بينما تدرّجت 9 دول في إصلاحه على المدى المتوسط، وأبقت دولة واحدة فقط على دعمها للطاقة. وأمّا عن دعم الغاز الطبيعي فقد سجّلت الدول المتخلّصة من الدعم ما نسبته 19% (3 دول)، بينما أدخلت9 دول إصلاحات عليه، والتالي خفّضت من حجمه، ولازالت 4 دول مستمرة في دعمها. و بالنسبة لدعم الكهرباء أنهت 3 دول دعمها له، و أبقت 10 دول عليه، بينما تدّرجت 7 دول في إصلاحها له.[2]

تضمّن الهدف الثاني عشر من أهداف التنمية المستدامة، ضرورة ضمان أنماط للاستهلاك وانتاج مستدام، وذلك بالتخلص التدريجي للدعم غير الفعّال للوقود الأحفوري المشجّع للاستهلاك المهدر. وإزالة تشوّهات السّوق بما يوافق الظروف الوطنية، وهذا بإعادة هيكلة الضرائب والإلغاء التدريجي للإعانات الضارّة وانعكاساتها على البيئة، مع مراعاة كامل الاحتياجات والظروف الخاصّة بكل دولة، والتّقليل من الآثار السلبية والمحتملة لحماية الفئات الفقيرة والمتضرّرة. فبالرّغم من الاضطرابات الاجتماعية و العقبات السياسيّة (كحركة السترات الصفراء في فرنسا والاحتجاجات في جميع أنحاء أوربا ما أدّى إلى تعليق الزيادة الضريبية، و تفشي العنف و القتل في كل من هايتي سنة 2018 و السودان نتيجة رفع أسعار الخبز و الوقود، وكذا زيمبابوي)، إلّا أنّ أغلبية المنظّمات الحكومية و غير الحكومية و على رأسها "مجموعة العشرين"، "الأوبك"، "وكالة الطاقة الدولية "، "البنك الدولي"، "مبادرة الدعم العالمي"، و "أصدقاء إصلاح دعم الوقود الأحفوري" أجمعت سنة 2009 على ضرورة التخلص التدريجي من دعم الوقود الأحفوري و زيادة تسعيره. فباشرت الدول المنتجة للنفط إجراءات الإصلاح. بالنسبة للبنزين، رفعت من تسعيره كل من المملكة العربية السعودية، تركمانستان، قطر والامارات العربية المتحدة. والنسبة للديزل، فقد ضاعفت مصر سعرها والذي يبقى مدعوما بأكثر من الضعف. إضافة إلى كل من قطر، عمان، لبنان و ترينيداد و توباغو[3].

وقد أفضت هذه المنظمات إلى وضع بعض التوصيات من شأنها جعل سياسة تسعير الوقود أداة أكثر استدامة ومرونة للتنمية، أهمها:

---

[1] J. Atsu Amegashie, **« The Economics of Subsidies »**, University of Guelph, Canada, Cross roads ISSN 1825-7208 Vol. 6, n. 2, 2006, p12.

[2] طارق إسماعيل، مرجع سبق ذكره ، ص ص 19-20.

[3]Armin Wagner& Jan Marc Joost, **« International Fuel Prices2018/2019 »**, GIZ International Fuel prices, March 2019, p6.

أ– مبادئ التسعير:

***تغطية التكلفة:** يجب أن تغطي أسعار الوقود التكاليف الكاملة للإنتاج، الاستيراد، النقل والتكرير، بما في ذلك الاستهلاك والتكاليف الخارجية للإنتاج كالتكاليف البيئية، حفاظا على صناعة مستدامة في كل من المرحلة الابتدائية والنهائية. فتستخدم البلدان مبدأ التسعير المتزايد في البنزين أكثر منه في الديزل، كما تمثل الهوامش والرسوم والضرائب الحصة الأكبر في سعر التجزئة في أغلبية الدول بالرغم من التحدي المتزايد لتقلبات أسعار الصرف.

***ضرائب الوقود:** يجب تطبيق الضرائب على الوقود باعتبارها سهلة التحصيل ومصدرا مهما للإرادات، واستغلالها في صيانة الطرق مثلا لدعم النقل العام والابتكار التكنولوجي، أو استخدامها لتكملة الميزانية العامة كتمويل خدمات الصحة والتعليم والأمن. كما يجب أن تُفرض الضريبة على القيمة المضافة على الوقود باعتباره سلعة كباقي السلع.

***استيعاب الآثار الخارجية لقطاع النقل:** يجب أن يعكس تسعير الوقود الآثار الخارجية لقطاع النقل وذلك بإدراج كل من الانبعاثات والضوضاء والازدحام ضمن ضريبة بيئية بما يسهم في تغيير سلوك المستهلك نحو نقل أكثر استدامة.

ب–مبادئ تنظيم الأسعار:

***التغيرات في التكاليف والتضخم:** يجب أن يعكس تسعير الوقود كل من تكلفة الإنتاج، الاستيراد، النقل والمصفاة بما في ذلك التغير في معدّلات سعر الصرف والتكيّف مع معدلات التضخم. ومن أجل ضمان تسعير شفاف وغير مسيّس على الدّول توفير كامل المعلومات الخاصة والإطار القانوني المناسب للرقابة. لتنظيم الأسعار ووسيلة انتقالية يمكن تنفيذ تسعير انتقالي منظّم قانونيا، وهذا يتطلب سوقا ناضجا، وإشرافا تنظيميا قويا ووسائل إعلام.

***الحد من التأثيرات على الميزانية:** يعمل التسعير الصّحيح لأسعار الوقود أو آليّة التّسعير التلقائي على الحدّ من الآثار غير المرغوب فيها على الميزانية والحد من تأثير صدمات الأسعار الخارجية. في حالة دعم منتجات محددة يساعد توفير البطاقات الذكية على إدارة وتنظيم الاستهلاك الفردي للوقود، وبالتالي إدارة أفضل للدعم الإجمالي للوقود.

ج–مبادئ الشفافية:

* وجوب إتاحة معلومات عن المشاركين في تحديد مستويات الأسعار وتعديلها.

*الإعلان عن المعلومات المتعلّقة بمحددات التسعير وتحديثها في حالة تطبيق الآليات التلقائية.

*توفير معلومات عن مستويات الضرائب، تركيب أسعار الوقود، وصف هيكل وطريقة عمل آليات التسعير مع إتاحتها للجمهور على الويب، مما يضفي شفافية أكثر ويحسّن من مستوى الوعي العام.

د–مبادئ التنفيذ:

يجب مراقبة تطبيق و تحقيق سياسة التّسعير و الاشراف على تنفيذها، مع اتخاذ تدابير لمنع الغّشّ و التّهريب اللّذان غالبا ما ينتشران في ظلّ الفرق الهائل بين المنتجات النفطية.[1]

[1] Armin Wagner& Jan Marc Joost, op cit, p7.

V.2استراتيجية صندوق النقد الدولي المقترحة لترشيد دعم المواد البترولية

تُوِّجت عدّة دراسات لصندوق النقد الدولي استمدّها من تجارب العديد من الدول، بوضع استراتيجية رآها ناجحة لترشيد دعم المواد البترولية نذكرها في الآتي:

***وضع خطة شاملة لإصلاح قطاع الطاقة:**

لرسم خطة شاملة ومحكمة لإصلاح دعم الطاقة يستلزم:

– تحديد أهداف طويلة الأجل لتوسيع لمجال الإصلاحات وزيادة احتمالات نجاحها، وهذا كمنهج مستمّر لتسعير منتجات الطاقة وزيادة كفاءة استهلاكها وامدادها. على سبيل المثال، في إيران، سطّرت أهدافا واضحة لإصلاح دعم الوقود سنة 2010 وسبقتها حملة إعلامية مكثّفة لترسيخ فكرة حتمية تعويض الدّعم بالتحويلات النقدية لذا المواطنين لكي لا تُهدَر منتجات الطاقة بالاستهلاك المفرط والتّهريب. كما تمّ فتح حسابات مصرفيّة وإيداع التّعويضات النقديّة بها للفئات محتملة التضرّر من الإصلاح، وهذا لتنفيذ الزيادات السعرية.

–تقييم مختلف الأثار السلبية المالية والاقتصادية الكلية المحتمل وقوعها وتحديد التدابير اللازمة للتصدي لها. وهذا ما اهتدت إليه غانا سنة2005 حين أجرت تحليلا حول الفقر وأثره الاجتماعي لتحديد الفئات المستفيدة وغير المستفيدة من الدعم وإلغائه، واتّخذت من هذا التحليل حجّة للإقناع بضرورة الرفع من أسعار الوقود وإلغاء دعمه.

–التشاور مع الأطراف المعنية، كمثال نجاح كينيا في التّغلب على الصعوبات التي واجهتها إثر زيادة أسعار الكهرباء حيث أجرت مشاورات مكثّفة مع الأطراف المعنية من كبار المستهلكين، وبذل جهود أكثر لتوعية الجمهور بخصوص أهداف ومنافع الإصلاح.

*** استراتيجية الاتصال:**

تؤدي حملات الاتصال دورا فعالا في الحصول على التأييد السياسي والشعبي لعملية الإصلاح، تحاشيا لظهور اضطرابات تزعزع الاستقرار السياسي والأمني للدولة. وقد أثبتت دراسة سابقة لصندوق النقد الدولي (IMF) سنة2011 حين استعرضت فيها تجارب إصلاح الدعم أنّ احتمالات نجاح الإصلاحات تضاعفت إلى ثلاثة مرات قيمتها تقريبا في ظلّ التأييد الشعبي والاتصالات العامة المسبقة. وعلى هذه الحملات الإعلامية توضيح منافع إلغاء دعم الطاقة كتحقيق وفرات في الموازنة العامة التي كانت في عجز مستمر في وجود الدعم الضمني للطاقة، وتوظيف الإيرادات الإضافية في تمويل نفقات ذات أولوية كالتعليم، الصحة، البنية التحتية والحماية الاجتماعية. ومن بين الدول التي ساعدت الحملات الإعلامية فيها نجاح اصلاح دعم الوقود: إيران، غانا، ناميبيا والفليبين. و في إصلاح دعم الكهرباء أرمينيا وأوغندا.

***الزيادة التدريجية والملائمة للأسعار:**

يعدّ التدرّج في زيادة أسعار النفط وبتسلسل مختلف على حسب المنتجات النفطية، أضمن لنجاح عملية إصلاح الدعم، مع مراعاة مجموعة من العوامل كحجم الزيادة اللازم في الأسعار، موقف المالية العامة والسياق السياسي والاجتماعي

منه، والوقت الملائم لوضع استراتيجية اتصال فعالة مع تصميم شبكات الأمان الاجتماعي. حسب تجارب 18 دولة من أصل 23 دولة ناجحة في عملية الإصلاح استلزمت زيادة الأسعار في المتوسط حوالي خمس سنوات.

يعتبر **معدل وتوقيت الزيادة في الأسعار** عاملا ملائما لسير الاصلاح، حيث يتيح للأسر والشركات الوقت للتكيف مع هذه الزيادات، ويمنح للبلد المصلح الفرصة لإظهار مصداقيته من خلال الاستخدام الجيد لوفرات الدعم كما أعلن عنها مسبقا، والحد من أثر الإصلاح على التضخم.

و**لتسلسل الزيادة في أسعار الوقود** دورا فعالا في نجاح الإصلاح، فيمكن في البداية تعمّد الدولة رفع أسعار المنتجات النفطية التي تُقبِل عليها الفئات الأعلى دخلا، وفي الصناعة كالبنزين وكيروسين الطائرات، ومع تعزيز شبكات الأمان تلحق الزيادات في أسعار المنتجات التي تمس حتى موازنات الأسر الفقيرة، ويكون بذلك في استطاعة الحكومة تقديم تحويلات نقدية لهذه الفئة من الوفرات الموازنة التي حققتها آنفا. مثلا، بدأت البرازيل بتحرير أسعار المنتجات النفطية المستخدمة أساسا في الصناعة، ثم زيادة أسعار البنزين، وأخيرا أسعار الديزل. وشرعت البيرو في الإصلاح بزيادة أسعار البنزين عالي أوكتان.

***زيادة كفاءة الشركات المملوكة للدولة لتقليص دعم الإنتاج:**

يتحصل منتجو الطاقة على موارد كبيرة من الموازنة العامة للدولة في شكل تحويلات جارية ورأسمالية تعويضا عن القصور في الإنتاج وتحصيل الإيرادات، مما يشكل عبئا كبيرا يثقل كاهل المالية العامة. وبالتالي من شأن زيادة كفاءة هذه الشركات تعزيز مركزها المالي والتقليل من حاجتها إلى هذه التحويلات. ويمكن زيادة الكفاءة من خلال **تعزيز حوكمة** هذه الشركات، بتحسين توصيل المعلومات المتعلقة بالعمليات والتكاليف، ومن تمّ تحديد أهداف وحوافز الأداء استنادا إلى هذه المعلومات لتطبيق مبدأ المنافسة بما في ذلك القطاع الخاص. و**لتحسين إدارة الطلب** أيضا فعالية في زيادة كفاءة الشركات المملوكة للدولة، وذلك بتحويل الطلب إلى الفترات التي تكون فيها التكاليف الحدية أقل.

***عدم تسييس تسعير الطاقة:**

لقد أثبتت البلدان التي نجحت في إصلاح دعمها للطاقة ضرورة تنفيذ آلية التسعير التلقائي بعيدا عن الاعتبارات السياسية وخارجة عن سيطرة الحكومة، لأن هذا من شأنه الإقلاع عن ترشيد الدعم. فالتغيرات في الأسعار المحلية ما هي إلا انعكاس للتغيرات في الأسعار العالمية. ومن الأحسن اسناد مسؤولية تنفيذ الآلية التلقائية إلى هيئة مستقلة ضمانا لتحقيق عائدات الإصلاح كما خُطّط له، وحماية من الضغوطات السياسية. وهذا ما طبقته كل من جنوب افريقيا وتركيا.

*** الحد من الآثار السلبية الناتجة عن زيادة الأسعار:**

وضع تدابير لتخفيف الآثار الناجمة عن زيادة أسعار المنتجات البترولية ضروري للحصول على التأييد الشعبي لترشيد الدعم، خاصة بالنسبة للفئات الأكثر تضررا، وذلك **بتقديم مدفوعات نقدية أو شبه نقدية** (أذون الصرف) للفقراء وذوي الدخول المنخفضة، تحسن من قدرتهم على اقتناء السلع والخدمات على حسب احتياجاتهم. وإذا تعذر تنفيذ التحويلات النقدية، يمكن **تحسين فعالية التوجيه** مثل الوجبات المدرسية، الأشغال العامة وخفض رسوم استخدام البرامج التعليمية والصحية...إلخ.

كما يؤدي **توفير مصدر بديل للطاقة** بأقل سعر إلى التخفيف من أثر اصلاح الدعم على الفئات منخفضة الدخل. وهذا ما لجأت إليه كل من أندونيسيا واليمن حيث ساعدت الأسر على تحويل استهلاكهم من الكيروسين في الطهي إلى استخدام الغاز النفطي المسال المنخفض التكلفة.

ولتعزيز إعادة هيكلة الشركات المملوكة للدولة والحد من الأثر على العمال يجب **اتخاذ تدابير اجتماعية مؤقتة** في قطاعات محددة لتدعيم الموظفين والشركات. مثلا، وضعت حكومة إيران برنامجا خاصا للقطاع الزراعي والقطاعات كثيفة الاستخدام للطاقة والمتضررة من الإصلاح، وذلك بتقديم مساعدات مباشرة ووقود مدعّم، لكن بصفة مؤقتة فقط.[1]

***اصلاح الدعم والقدرات التنافسية:**

ينتج عن ارتفاع أسعار الطاقة زيادة تكاليف الإنتاج بدرجات متفاوتة من قطاع لآخر على حسب اختلاف كثافة استخدام الطاقة سواء المباشر أو غير المباشر. فزيادة أسعار الوقود ترفع من أسعار الكهرباء، مما يؤثر على تكاليف الصناعة التحويلية، وهذا يؤدي إلى رفع سعر الصرف الحقيقي وبالتالي ضعف القدرات التنافسية. فيمكن للوفرات المالية لإصلاح الدعم أن تعزز من القدرات التنافسية وتشجيع الاستثمار الخاص في الأجل الطويل.

***الشفافية في تنفيذ إصلاح الدعم:**

يجب على الحكومة عرض كافة المعلومات والبيانات السلبية والإيجابية على حد السواء، والكشف عن التغير في الأسعار والآثار المترتبة عنها بكل مصداقية وواقعية و هذا لأجل كسب ثقة الجمهور و تقبّله لترشيد الدعم.[2]

V.3 آليات اصلاح دعم الطاقة

اتّبعت الدول التي اعتمدت إصلاح دعم الطاقة آليات مختلفة تلخصت على النحو التالي:

***آلية صندوق تثبيت الأسعار:**

تقوم هذه الآلية على إنشاء صندوق لتثبيت أسعار المنتجات النفطية، للتخفيف من شدة آثار صدمات ارتفاع الأسعار العالمية للنفط. بحيث تحدد الحكومة سعرا مرجعيا لمنتجات النفط حسب توقعاتها لأسعار الطاقة العالمية. فتتدخل من خلال الصندوق حين ترتفع أسعار الطاقة العالمية عن الهامش المحدد بين الأسعار العالمية والمحلية. وفي حالة ما فاق السعر المرجعي للمنتجات النفطية الأسعار العالمية للطاقة تكون الحكومة قد حققت فائضا تستخدمه لتمويل التزاماتها المالية المستقبلية في حالة ما عاودت الأسعار العالمية الارتفاع. وقد تبنى هذه الآلية كل من البرازيل، الشيلي، الفليبين والبيرو.

***آلية المنهج التدريجي:**

تتمثل هذه الآلية في التدرج في إلغاء الدعم للتخفيف من عجز الموازنة العامة جرّاء تحمّلها تكاليف الدعم. وتهدف الحكومة من خلال هذه الآلية إلى التّقليل من التّفاوت في الدّخل، ترشيد الاستهلاك وتعويض المتضررين من الإصلاح. كما يجب على الحكومة أن تمهّد لهذه العملية بتوعية المجتمع وإقناعه بضرورة إلغاء الدعم. ومهما تباينت الدول في تطبيقها لآلية التدرج في الإصلاح إلا أن معظمها نجحت في ذلك مثل البرازيل، النيجر، نيجريا وتركيا.

---

[1] صندوق النقد الدولي، "**إصلاح دعم الطاقة: دروس مستفادة**"، 28 يناير 2013، ص ص 28-36.

[2] طارق محمد صفوت قابل، مرجع سابق، ص ص 192-194.

***آلية التعديل الضريبي:**

تتبنى هذه الآلية فرض ضرائب على منتجي الطاقة عندما تفوق الأسعار العالمية للطاقة الأسعار المحلية بغرض تمرير أثر هذا الارتفاع إلى أسعار منتجات الطاقة المحلية. فتعتمد هذه الآلية هامشا محددا يُفرّق بين الأسعار العالمية وتلك المحلية للطاقة، إذ ترفع من مستوى الضرائب على المنتجات الطاقة عندما يفوق الفرق بين السعرين مستوى الهامش، وتخفّض من الضرائب إذا ما حدث العكس.

***آلية التسعير التلقائي:**

تهدف آلية التسعير التلقائي إلى نقل تلك التغيرات في أسعار الطاقة العالمية إلى المنتجات النفطية المحلية. ولنجاعة هذه الآلية يجب أن تتّسم بالشفافية، المرونة والتلقائية مع الخضوع للرقابة المستمرة. ومن بين الدول التي تبنت هذه الآلية: غانا، إندونيسيا و ناميبيا.[1]

V. 4 معوقات إصلاح دعم الطاقة

تعترض اصلاح دعم المواد البترولية صعوبات وعوائق تحول دون نجاحه، ومن بين هذه العوائق ما يلي:

***نقص المعلومات عن حجم الدعم:**

باعتبار أغلبية الدول النامية لا تصرّح بحجم دعم الطاقة التي تقدمه للطاقة في الموازنة العامة (دعم ضمني)، تُخلق صعوبات في إيجاد القيمة الحقيقية للدعم وإجحاف في المعلمات الخاصة به، مما يعيق نجاح عمليات إصلاح الدعم.

***انعدام الشفافية من جهة الحكومة:**

نقص أو غياب الشفافية من جانب الدولة في تنفيذ سياساتها يُولّد لدى المواطنين غياب الثّقة في الحكومة بشأن تخصيص مدّخراتها من إصلاحها للدعم في تمويل برامج حماية الاجتماعية. مما يجعلهم يقاومون إزالة الدعم الذي يوفر لهم القدر القليل من الدولة.

***مخاوف من التأثير السلبي على الفئات الفقيرة:**

تؤثر الزيادات في أسعار السلع والخدمات الناجمة عن اصلاح دعم الطاقة بالسلب على الدخول الحقيقية للفقراء من خلال ارتفاع تكاليف الطاقة المستخدمة في كل من الطهي، التدفئة، الانارة والنقل.

***مخاوف التأثير السلبي على التضخم:**

يولد ارتفاع أسعار الطاقة الناجم عن اصلاح دعم الطاقة مخاوفا لدى الحكومة بخصوص ارتفاع معدل التضخم وضعف القدرة التنافسية للقطاعات كثيفة الاستخدام للطاقة. مما يُلزمها انتهاج سياسات اقتصادية احترازية ملائمة للحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي. فالنمو الاقتصادي المرتفع في ظل تضخم منخفض يُمهّد الأرضية لنجاح عملية الإصلاح.

[1] محمد إسماعيل، هبة عبد المنعم، **"إصلاح دعم الطاقة في الدول العربية"**، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2014، ص ص37-42.

***معارضة الفئات الأكثر استفادة من الدعم القائم:**

يمكن للفئات صاحبة المصلحة من دعم الطاقة كالقطاعات الصناعية، أن تعيق عملية الاصلاح للإبقاء على الدعم مثلما حصل في المكسيك حيث شنّت الاتحادات العمالية معارضة قوية أدّت إلى فشل اصلاح الدعم على الكهرباء [1].

*في ظلّ ظروف جائحة كورونا بدت مخاطر الإصلاح معتدلة بسبب انخفاض أسعار النفط العالمية إلى ما دون الأسعار المدارة في البلدان الداعمة للطاقة. ممّا يصنع بيئة مناسبة لتصحيح السياسة بالربط بين الأسعار المحلية للنفط و الأسعار العالمية، وهذا ما كان يصعب تحقيقه في حالة رواج أسعار الطاقة الدولية.[2]

V.5 مزايا اصلاح دعم الطاقة:

يمكن استنتاج فوائد اصلاح دعم الطاقة من خلال الأهداف المرجوة منه، ومتى تحققت هذه الأهداف نجحت عملية الإصلاح في:

-تعزيز النّمو على المدى المتوسّط والطّويل، والحدّ من الفقر وعدم المساواة من خلال إعادة تخصيص الموارد لمحرّرة للإنفاق العام الأكثر إنتاجا.

-تحسين مستوى الرفاهية للفئات الضّعيفة الدّخل بإلغاء الإعانات المصحوب بشبكة أمان اجتماعي وزيادة الإنفاق العام لصالح الفقراء.

-المساهمة في خفض عجز الميزانية وأسعار الفائدة، مما يحفّز الاستثمار في القطاع الخاص.

-تحفيز التقنيات الأكثر كفاءة والموفرة للطاقة ،مما يمكن تعزيز النمو بنسبة تصل إلى 1% في الأجل الطويل.[3]

-تشجيع الاستثمارات للأنشطة كثيفة العمالة وبالتالي التخفيف من معدلات البطالة.[4]

-السماح بالتشغيل الحر للسوق والتقليل من الضغوط على الاحتياطات الأجنبية.

-استغلال الوفرات في تحسين البنية التحتية.[5]

-تراجع حجم الطلب على المشتقات النفطية نتيجة رفع الدعم، ممّا يقلل من الآثار البيئية والصحية السلبية.

-انخفاض معدّلات الاستهلاك نتيجة ارتفاع أسعار الطاقة المحلية، مما يعزز من تصدير المنتجات النفطية وبالتالي زيادة إيرادات التصدير.

---

[1] طارق محمد صفوت قابل، مرجع سبق ذكره، ص ص195-196.

[2] Jim Krane, Ph.D.&All, **« FOSSIL FUEL SUBSIDY REFORM SINCE THEPITTSBURGH G20: A LOST DECADE? »,** Center for Energy Studies, 2020 , p 8.

[3] IMF(International Monetary Fund), **« Energy subsidies in The Middle East and North Africa : Lessons of Reform »**,March 2014, p3.

[4] محمد إسماعيل، هبة عبد المنعم، مرجع سبق ذكره، ص22.

[5] Iheagwara Andrew I& All, **« Non-Parametric Analysis on the Effects of Fuel Subsidy Removal on Small Business Performance in South-East Nigeria »**, THE INTERNATIONAL JOURNAL OF BUSINESS & MANAGEMENT, February 2014, p 83.

خاتمة الفصل:

من خلال ما تناولناه في هذا الفصل، تَوضَّح لنا أنه بقدر ما يتميّز به الدعم الحكومي ودعم الطاقة خاصة من مزايا كتوفير الحماية للفقراء، تحقيق العدالة والرفاهيّة الاجتماعية والاقتصادية، إلاّ أنّ هذه السياسة خلّفت آثارا سلبيّة شوّهت توازنات أغلبية الدول المتقدمة والنامية، وأهدرت مواردها الاقتصادية وإيراداتها المالية دون بلوغ مبتغاها الأمر الذي دفع بعدة هيئات ومنظّمات عالميّة إلى المطالبة بضرورة اصلاح وترشيد دعم الطاقة. غير أنّ هذه الإصلاحات تواجه تحديات وصعوبات من شأنها أن تعرقل نجاحها. وعليه يجب أن تتم عملية الإصلاح وفق خطة شاملة تشارك فيها جميع الأطراف الفاعلة في ظلّ شفافية تامّة، متضمّنة أهدافا دقيقة، كما يجب انتهاج التدرّج في تحرير الأسعار ومراعاة حجم الضّرر الذي قد يلحق ببعض الفئات والأنشطة، وذلك بتعزيز شبكات الضمان الاجتماعي.

تكون آثار إصلاح دعم الطاقة إيجابية على النمو الاقتصادي ما إذا استغلّت الحكومة تلك الوفرات المالية المتأتية من تخفيضات الدعم في الاستثمارات طويلة الأجل كالبنية التحتية وزيادة القدرة الإنتاجية للأنشطة الاقتصادية.

الفصل الثالث: تحليل سياسة الدعم الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر

مقدمة الفصل:

تزخر الجزائر بثروة هائلة من الموارد الطبيعية ذات الاستخدام المحلي والعالمي الواسع، أهمّها الغاز الطبيعي والبترول ما جعلها تعتمد اعتمادا كبيرا على صادراتها من منتجات تلك الموارد للتوسع في الانفاق وتقديم الدعم المعمّم والشّامل لكل شرائحها الاجتماعية لغرض تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة والرفاهية الاجتماعية.

غير أن ضعف الجهاز الإنتاجي وعدم كفاءته في استخدام الطاقة المتوفرة بأسعار رخيصة، إضافة إلى غياب تنويع الصادرات أثّر على جلّ المتغيرات الاقتصادية وزاد من هشاشة وريع الاقتصاد الجزائري المرهون بالصدمات النفطية العالمية.

هذا الوضع دفع بالحكومة إلى تراجع سياستها الانفاقية، وإعادة النظر في منظومة الدعم خاصة دعم الطاقة ومعالجة الاختلالات والثغرات التي أعاقت بلوغ أهداف تقديمه سواء من الناحية الاجتماعية، الاقتصادية أو البيئية.

I.واقع الاقتصاد الجزائري

لقد مرّ الاقتصاد الوطني بعدة مراحل غداة الاستقلال إلى يومنا هذا، من اقتصاد مغلق لاقتصاد مفتوح على الأسواق العالمية تخلّلتها عدة إصلاحات وبرامج تنموية، وللنفط مكانة هامة في الاقتصاد الجزائري، تكمن في حجم العوائد التي يدّرها سواء من حيث حجم صادراته أو من حيث ارتفاع ايراداته الجبائية نسبة إلى إجمالي ايرادات الميزانية العامة، أو مدى اسهام القطاع النفطي في تكوين الناتج المحلي الاجمالي، وكل ما ينعكس عن ذلك على باقي متغيرات الاقتصاد الكلي. ومنه يمكن اعتبار النفط المضخّة التي تضخّ الموارد المالية في شرايين الاقتصاد الجزائري، مما أضحى يُنعّت بالاقتصاد الريعي. وأبقى تطور معدلات النمو الاقتصادي والمتغيرات الاقتصادية مرهونا بأسعار النفط العالمية، وشديدة التأثر بالصدمات البترولية.

1.I تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر

يتضح لنا من خلال المنحنيين أدناه تذبذب الناتج المحلي الاجمالي في بداية التسعينات بقيم ضعيفة إلى غاية سنة 1995، حيث استرجع نموه الموجب و المستقر نسبيا ما عدا السنوات 2009-2015-2020و هذا إثر انهيار الأسعار العالمية للنفط للسنتين 2008و2014 و جائحة كورونا ابتداء من 2019.

الشكل رقم (03-01): تطور الناتج المحلي الإجمالي للجزائر (1990-2020) بالمليار دولار

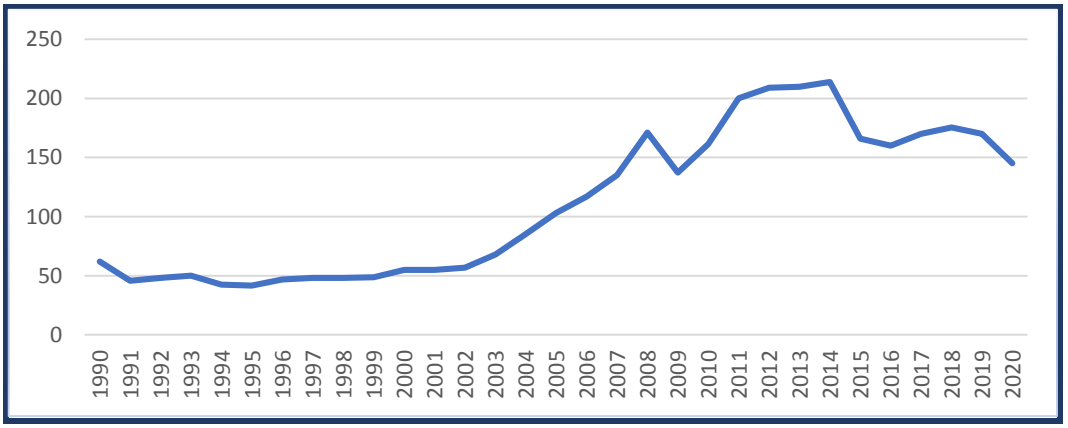

المصدر: من إعداد الباحث انطلاقا من الملحق رقم01

الشكل رقم(03-02): نسبة نمو الناتج الداخلي الخام للفترة 1990-2020

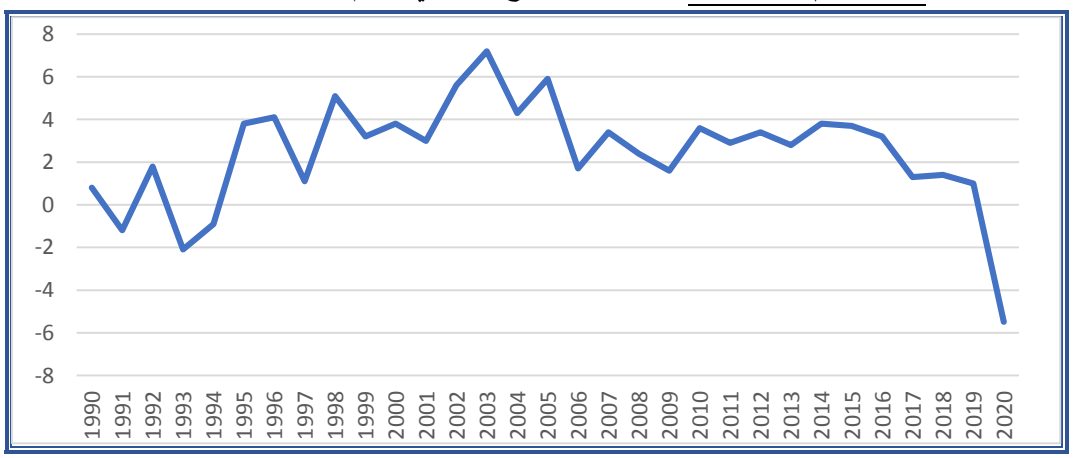

المصدر: من إعداد الباحث انطلاقا من معطيات الملحق رقم02

رغبة في التحليل أكثر لمعدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي، ارتأينا تقسيم الفترة إلى مراحل ومتوسطات معدلات النمو لكل مرحلة كما هو آتي:

***مرحلة (1990–1994)**: شهدت هذه المرحلة معدلات نمو سالبة إجمالا، فقد بلغ سنة1993معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي (-2.1%) نتيجة الركود الاقتصادي الذي عاشته الجزائر إثر أزمة انهيار أسعار النفط سنة 1986 و ما ترتب عنه من تدهور اقتصادي، شلل في كل القطاعات المنتجة، تفاقم المديونية الخارجية. مما دفع بالجزائر إلى تبني نظام اقتصاد السوق المفتوح. فأُعتبرت هذه المرحلة من أضعف مراحل النمو الاقتصادي في الجزائر حيث بلغ متوسط معدلات النمو فيها (-0.32%).

***مرحلة (1995–2000)**:تميزت بلجوء الجزائر إلى المؤسسات المالية الدولية للحصول على قروض مشروطة من صندوق النقد الدولي، و إعادة جدولة ديونها الخارجية مع نادي باريس و لندن[1]، فقد تبنّت برنامجي التثبيت و التعديل الهيكلي طيلة الفترة (1994-1998).و تمكنت من تحقيق معدلات مرتفعة نوعا ما في ناتجها المحلي الاجمالي استهلالا بسنة 1996 ب 46.9 مليار دولار ليبلغ ما قيمته 54.8 مليار دولار أمريكي سنة 2000، باستثناء سنة 1997 التي شهدت أدنى معدل نمو سنوي بلغ نسبة 1.1 % و يعزى هذا لسوء الظروف المناخية التي خفّضت من الانتاج الزراعي ب 24 %، و بلغ معدل النمو سنة 1999 3.2 % بعدما كان 5.1 %سنة 1998 نتيجة انهيار أسعار البترول سنة 1998 إلى 12.85 دولار، و ضعف القطاع الصناعي[2]. عموما تحسّن متوسط معدلات النمو لهذه المرحلة فقد ببلوغه 3.5%.

***مرحلة (2001–2004)**: خاضت الجزائر بداية هذه المرحلة تجربة جديدة تنموية انتهجت فيها النهج الكينزي حيث اعتمدت برنامج دعم الانعاش الاقتصادي لتحسين النمو الاقتصادي بتنشيط الطلب الكلي عن طريق زيادة حجم الانفاق الاستثماري للرفع من الطاقة الانتاجية وامتصاص البطالة. وفعلا عرفت هذه المرحلة تحسنا في الناتج المحلي الاجمالي يعزى أساسا إلى ارتفاع أسعار النفط العالمية، بحيث تضاعف من 3% سنة 2001إلى من نسبته7.2 % سنة 2003، وبلغ متوسط معدلات النمو في هذه المرحلة أكبر نسبة إلى حدنا الآن والتي قدرت ب 5 %.

* **مرحلة (2005–2009)**: تعتبر هذه المرحلة امتدادا للمرحلة السابقة، بحيث واصلت الجزائر خلالها برنامج دعم الانعاش الاقتصادي بالبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي. وقد كُرّست مخصّصاته لتحسين مستوى المعيشة للسّكان من خلال توفير السكن، ترقية الصّحة و التّعليم، وتطوير الهياكل القاعدية[3]. غير أن هذه الفترة عرفت انخفاضا في متوسط معدل نمو الذي بلغ 3% نتيجة انخفاض سعر النفط في الأسواق العالمية.

---

[1] بلعزوز بن علي، طيبة عبد العزيز، "**السياسة النقدية و استهداف التضخم في الجزائر خلال الفترة 1998–2006**"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد41، شتاء 2008، ص34.

[2] نادية العقون، أسماء مخاليف، "**تقلبات أسعار النفط و انعكاساتها على النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة تحليلية قياسية للفترة 1986–2017**"، مجلة الحدث للدراسات المالية و الاقتصادية، العدد 01، ديسمبر 2018، 159.

[3] هدى بن محمد، "**عرض و تحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001–2019**"، مجلة كلية السياسة و الاقتصاد، العدد الخامس، يناير 2020، ص 45.

***مرحلة (2010–2014)**: واصلت الجزائر سلسلة برامجها التنموية بتخصيص أكبر غلاف ماليّ قدر ب 286 مليار دولار لبرنامج خماسي تكميلي لاستكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها كالسكك الحديدية والطرق والمياه وانجاز مشاريع جديدة في قطاعات التعليم، الصحة، سكن و ربط شبكات الغاز الطبيعي و الكهرباء ...إلخ[1].غير أن النمو خلال هذه الفترة كان محتشما قُدّر متوسّطه ب 3.3%.

***مرحلة (2015–2019)**: لقد حُضي قطاع المنشآت القاعدية، الاقتصادية والإدارية بأكبر حصة من برنامج توطيد النمو الاقتصادي، لبلوغ معدل نمو سنوي قدره 7 %، و تحقيق التنويع الاقتصادي[2]. غير أنّ استمرار تدني أسعار النفط منذ 2014 أدّى إلى تحوّل الانفاق الحكومي من التوسّع إلى التقشّف أمام تراجع مداخيل الحكومة في نهاية سنة 2016[3]. إضافة إلى الاحتجاجات الشعبية أو ما سمي ب " الحراك الشعبي" في أواخر سنة 2019 حيث بلغ معدل النمو 1%. أمام هذه الظروف تراجع متوسط معدلات النمو السنوية لهذه الفترة إلى2.12 %.

* وأما عن سنة 2020 فقد تدنّى معدّل النّمو فيها بقوة حيث وصل إلى حد -5.48 %، والذي يعزى ذلك إلى جائحة فيروس كورونا، حيث اختلت الموازين الداخلية والخارجية وركد الاقتصاد الوطني والعالمي، فقد أدّى تراجع الطلب العالمي على المنتجات البترولية إلى انخفاض حادّ في أسعار النفط العالمي، مما خفّض من انتاج النفط الخامّ في مجموعة الأوبك، وبالتالي خفّضت الجزائر من حصة إنتاجها. ومع تعافي الأسعار تدريجيا انتعش الاقتصاد الوطني قليلا في السّداسي الثاني من سنة 2020 غير أنّ قطاعي الخدمات و البناء و الشركات كان قد ألحق بهم الضّرر من الركود الاقتصادي[4].

I.1.1النفط والناتج المحلي الاجمالي

رغم قيام الجزائر بالعديد من التغيرات الجذرية لتوجيه اقتصادها وقيامها بسلسلة من الإصلاحات الاقتصادية إلاّ أنّ الاقتصاد الجزائري لم يرقى إلى أن يتحرّر من تبعيته لقطاع المحروقات. حيث ما زال يلعب هذا القطاع دورا هاما في النمو الاقتصادي. وهذا ما يتضح من خلال تتبّع مساهمة القطاعات الأساسية في تكون الناتج المحلي الخام من خلال الشكل التالي:

[1] "**برنامج التنمية الخماسي 2010–2014** "، بيان اجتماع مجلس الوزراء.

[2] **"PLAN D'ACTION DU GOUVERNEMENT POUR LA MISE EN ŒUVRE DU PROGRAMME DU PRESIDENT DE LA REPUBLIQUE"**, Mai 2014, p p 19-20.

[3] هدى بن محمد، مرجع سابق، ص 54.

[4] **" المرصد الاقتصادي للجزائر"**، البنك الدولي، ربيع 2021.

الشكل رقم (03-03) : بنية الناتج المحلي الخام في الفترة 1993-2019

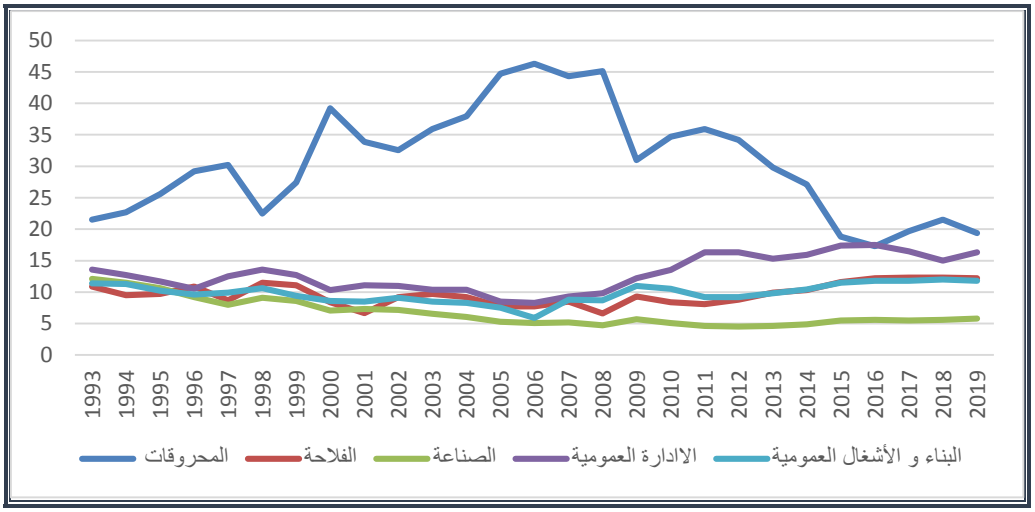

المصدر: من إعداد الباحثة انطلاقا من معطيات الملحق رقم:03

تبدو نسبة مساهمة قطاع المحروقات مستحوذة على الصّدارة في الناتج المحلي الإجمالي، مقابل تراجع مساهمة قطاعات سلع التبادل التجاري (الفلاحة و الصّناعة) التي لم تتعدّى نسبة 5 % (مقابل أكثر من15 % في الدول المجاورة)[1]، و التي حتى السنوات القريبة بقيت جدّ ضعيفة و مستقرّة عند مستويات منخفضة رغم إمكانيات البلد الزراعية. أمّا قطاعات خارج التبادل التجاري، كالخدمات والبناء و الأشغال العمومية فاستقرت نتيجة برامج الإنعاش الاقتصادي. بالرغم من البحبوحة الماليّة التي عاشها الاقتصاد الوطني نتيجة ارتفاع أسعار النّفط حيث مثّل ما يعادل 46.3 % سنة 2006 (بغضّ النظر عن التراجع في السنوات 1998 ، 2009 و 2016 المتزامن مع انخفاض أسعار البترول إلى 12.28، 60.86 و40.68 دولار للبرميل على الترتيب)، لم تسعى الجزائر إلى التنويع الاقتصادي إلاّ حينما تنخفض أسعار النفط، حيث تُظهر البيانات الانخفاض في مساهمة قطاع المحروقات بالتزامن مع ارتفاع نسب القطاعات الأخرى، وهذا لتغطية عجزها والتخلّص من اعتمادها على النفط.

2.I رصيد ميزان المدفوعات BOP

يوضّح الجدول التالي والمنحى المرافق له، الأرصدة السالبة لموازين المدفوعات في فترة التسعينات نتيجة صدمتي النفط لسنتي 1986 و1998 وما نجم عنها من انخفاض في الإيرادات وارتفاع حجم المديونية الخارجية. وابتداء من الألفية الثالثة تنفّس رصيد ميزان المدفوعات الصعداء، وتتأتى هذه السلامة من دعم المحيط الدولي المواتي في مجال أسعار المحروقات. حيث بلغ الرصيد ذروته سنة 2008 بحوالي 37 مليار دولار ببلوغ سعر البرميل 145 دولار في شهر جويلية. و مع انهيار سعر البرنت في نهاية السنة إلى 35 دولار تضرّر ميزان المدفوعات و تراجع إلى 3.86 مليار دولار سنة2009 ، إضافة إلى ارتفاع واردات سلع التجهيز و السلع نصف المصنعة منذ السداسي الأول لعام 2008 لإنجاز

[1] **« PROFIL DE PAYS : Algérie »,** op-cit,p 1.

برنامج الاستثمارات العمومية، حيث بلغت واردات المنتجات الفلاحية42.4 %، سلع التجهيز الصناعية و الفلاحية 40.9 %و المنتجات نصف المصنعة 41.5 % [1].

و في سنة 2014شهد ميزان المدفوعات أول عجز له (5.88 مليار دولار) منذ عام 1998 أي خمسة عشر سنة متتالية من الفوائض، وهذا بعد أزمة أسعار النفط لسنة 2014. فرغم التراكم المستمر لاحتياطي الصرف والذي بلغ 194 مليار دولار نهاية عام 2013، إلّا أن قلّة تنوّع صادرات السّلع خارج المحروقات وارتفاع وتيرة الواردات من السلع والخدمات كان لها الأثر البالغ على عجز ميزان المدفوعات. فقد مثّلت صادرات المحروقات ما يقارب 98 %من اجمالي الصادرات في الفترة 2000-2014، وتسارعت وتيرة ارتفاع الواردات من 11.71 مليار دولار سنة 2000 إلى 71.4 مليار دولار سنة 2014 (أكثر من ستة أضعاف). و مع استمرار انخفاض أسعار البترول العالمية طيلة سنة 2015 بلغ ميزان المدفوعات أكبر عجز له في فترة 1990-2020 ب 27.53 مليار دولار، حيث انخفضت صادرات المحروقات بنسبة 43.4 %(من 58.46 مليار دولار سنة 2014 إلى 33.08 مليار دولار سنة 2015)[2].

الجدول رقم (03-01) : تطور رصيد ميزان المدفوعات في الفترة 2020/1990 (مليار دولار)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
BOP	+1.4	+2.36	+1.2	-0.03	-4.36	-6.30	-2.10	+1.16	-1.74	-2.38	+7.57
BOP/GDP %	2.25	5.16	2.5	-0.06	-10.25	-15.10	-4.49	2.40	-3.60	-4.89	13.81
السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
BOP	+6.19	+3.65	+7.59	+9.25	+16.94	+17.73	+29.55	+36.99	+3.86	15.33	20.14
BOP/GDP %	11.29	6.43	11.19	10.84	16.41	15.15	21.88	21.63	2.81	9.5	10.07
السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020		
BOP	+12.05	+0.13	-5.88	-27.53	-26.03	-21.76	-16.71	-17.15	-16.93		
BOP/GDP %	5.76	0.06	-2.75	-16.58	-16.26	-12.79	-9.52	-10.08	-11.66		

المصدر: التقارير السنوية لبنك الجزائر، موازين مدفوعات الجزائر خلال الفترة (1990-1997)، و بيانات البنك الدولي على الموقع:
https://data.albankaldawli.org

[1] التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2008، سبتمبر 2009، ص ص 79-81.

[2] التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2015، نوفمبر 2016، ص ص 59-60.

الشكل رقم (03-04) : تطور رصيد ميزان المدفوعات في الفترة 2020/1990 (مليار دولار)

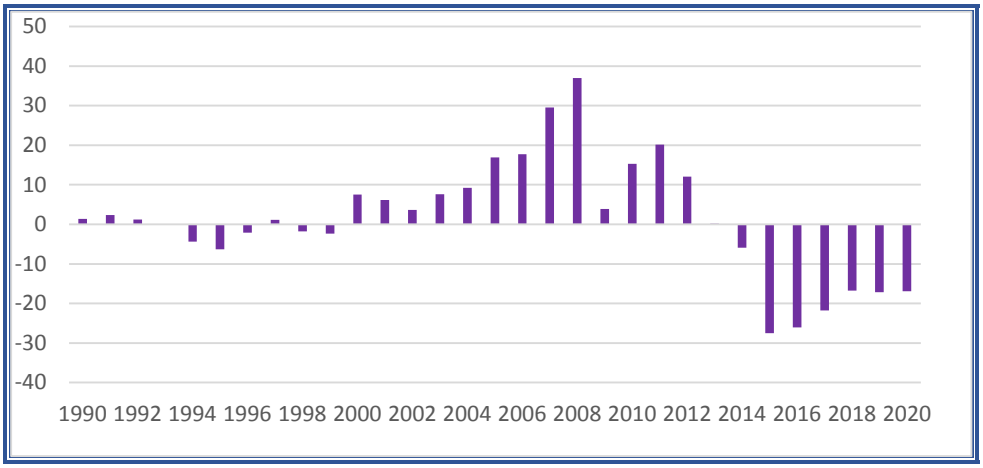

المصدر : من اعداد الطالبة استنادا لمعطيات الجدول السابق

1.2.I النفط وحجم الصادرات

يُظهر الجدول أسفله بوضوح استحواذ صادرات المحروقات باستمرار على حصة الأسد من إجمالي الصادرات الوطنية، حيث بلغت أعلى نسبة سنة 2005 قدرت ب 98.4 %، وأدنى نسبة سجلتها سنة 2019 ب 94.04 %. من جهة أخرى نلاحظ أن قيمة صادرات المحروقات تراجعت من 77.19 مليار دولار سنة 2008 إلى 44.42 مليار دولار سنة2009 بتراجع طفيف في نسبتها من اجمالي الصادرات، وهذا يعزى إلى انخفاض قيمة الصادرات الوطنية ككل نتيجة الأزمة المالية العالمية. لتتحسن مدة أربع سنوات و تتراجع سنة 2014، لكن هذه المرّة يصاحب هذا الانخفاض في القيمة انخفاضا في نسبتها إلى مجموع الصادرات بسبب انهيار أسعار النفط العالمية، من 97.22% سنة 2014 إلى 94.04% سنة 2019. و في ما يخص احتياطات الجزائر من العملة الصعبة فنجدها تتأثر بتطور الصادرات باعتبارها مموّلا لها، فهي تتوافق معها ارتفاعا و انخفاضا، و هذا في ظلّ عدم فعاليّة باقي القطاعات.

الجدول رقم (03-02) : تطور حجم صادرات المحروقات و احتياطي العملة في الجزائر

السنوات	صادرات المحروقات (مليار دولار) (1)	%(1) إلى إجمالي الصادرات	الاحتياطات من العملة الأجنبية (مليار دولار)
2001	18.53	97.06	17.96
2002	18.11	96.79	23.11
2003	23.99	98.03	32.92
2004	31.55	97.92	43.11
2005	45.59	98.4	56.18
2006	53.61	97.93	77.78
2007	59.61	98.38	110.18
2008	77.19	98.21	143.10
2009	44.42	98.29	148.91
2010	56.12	98.3	162.22
2011	71.661	98.31	182.22
2012	70.583	98.39	190.66
2013	63.816	98.37	194

2014	58.462	97.22	178.93
2015	30.081	95.7	144.13
2016	27.918	95.25	114.138
2017	33.202	96.04	97.332
2018	39.897	94.60	79.882
2019	*32.929	*94.04	**53

المصدر: -من اعداد الباحثة اعتمادا على: التقارير السنوية لبنك الجزائر للسنوات 2003-2008-2015 -2018.

- *النشرة الاحصائية الثلاثية لبنك الجزائر، رقم 49، ماري 2020.

-**وكالة الأنباء الجزائرية على الموقع: https://www.aps.dz

I.3 النفط والميزانية العامة

تُبيّن معطيات الجدول أدناه مدى هيمنة حصّة الإيرادات البترولية على إجمالي الايرادات تزامنا مع فترات انتعاش أسعار النفط العالمية، لتنخفض مساهمتها حين تتدهور أسعار المحروقات وتغرق الميزانية العامة في عجوزات دائمة. حقّق التوسع في الانفاق فوائض طيلة الفترة 2001-2008، نتيجة ارتفاع أسعار البترول من 23.12 دولار سنة 2001 إلى 94.1 دولار سنة 2008، والذي أثر على زيادة الايرادات من 1505.5مليار دينار إلى 5191.5 مليار دينار في نفس الفترة. بعد ظهور الأزمة العالمية لسنة 2008 تراجعت أسعار النفط إلى 60.86 دولار سنة 2009 لتنخفض الايرادات الكليّة 3676 مليار دينار، ومع استمرار التزايد في الانفاق العام بوتيرة تفوق تلك الخاصّة بالإيرادات العامّة للدولة، سجلت الميزانيّة العامّة عجزا في رصيدها قُدّر ب 570.3 مليار دينار بعد فائض 999.5 مليار دينار ابتداء من سنة 2009 ما أخلّ بالتّوازن الدّاخلي والخارجي للاقتصاد الوطني وجعله رهينة تقلبات أسعار النفط ودائم الهشاشة. بدلا من إدارة العوائد الماليّة بكفاءة واستغلالها في تنمية وتطوير البنى التحتيّة لجلب الاستثمار، تغذية صناديق الايرادات، والتّخفيف من الدّيون العامّة.

الجدول رقم (03-03) : تطور رصيد الموازنة طبقا لتطور أسعار النفط

السنوات	الايرادات العامة (مليار دج)	النفقات العامة (مليار دج)	رصيد الموازنة (مليار دج)	الايرادات البترولية (مليار دج) (2)	%(2) إلى إجمالي الايرادات	سعر البترول (الدولار)*
2001	1505.5	1321	184.5	1001.4	60.1	23.12
2002	1603.2	1550.6	52.6	1007.9	62.9	24.36
2003	1966.6	1752.7	213.9	1350	68.6	28.1
2004	2229.7	1891.8	337.9	1570.7	70.4	36.05
2005	3082.6	2052	1030.6	2352.7	76.32	50.59
2006	3639.8	2453	1186.8	2799	76.89	61
2007	3687.8	3108.5	579.3	2796.8	75.8	69.04
2008	5190.5	4191	999.5	4088.6	80	94.1
2009	3673	4246.3	-570.3	2412.7	65.6	60.86
2010	4392.9	4466.9	-74	2905	66.1	77.38
2011	5790.1	5853.6	-63.5	3979.7	68.7	107.46

109.45	66	4184.3	-718.8	7058.1	6339.3	2012
105.87	61.7	3678.1	-66.6	6024.1	5957.5	2013
96.29	59	3388.4	-1257.3	6995.7	5738.4	2014
49.49	46.5	2373.5	-2553.3	7656.3	5103	2015
40.76	34.9	1781.1	-2187.4	7297.5	5110.1	2016
52.51	36	2177	-1234.8	7282.7	6047.9	2017
69.78	42.8	2887.1	-974.9	7726.3	6751.4	2018
64.4	38.4	2518.5	-1139	7725.5	6586.5	2019
40	27.93	1394.4	-2381.5	7372.7	4991.2	2020

المصدر: – من اعداد الباحثة اعتمادا على: التقارير السنوية لبنك الجزائر للسنوات 2003-2008-2015- 2018-2021.

-*بينات على الموقع: https://www.statista.com

I. 4 معدّل التّضخّم INF

يبيّن الجدول أدناه تطور معدّل التّضخّم طيلة الفترة 1990-2020.

الجدول رقم (03-04) : تطور معدل التضخم في الجزائر للفترة 2020/1990 (%)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
INF	16.65	25.89	31.67	20.54	29.05	29.78	18.68	5.7	5.0	2.6	0.3
السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
INF	4.2	1.4	2.6	3.54	1.63	2.53	3.7	4.9	5.7	3.9	4.52
السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020		
INF	8.89	3.26	2.92	4.78	6.4	5.6	4.27	1.95	2.42		

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء، التقارير السنوية لبنك الجزائر، بيانات البنك الدولي على الموقع: https://data.albankaldawli.org

الشكل رقم (03-05) : تطور معدل التضخم في الجزائر للفترة 2020/1990 (%)

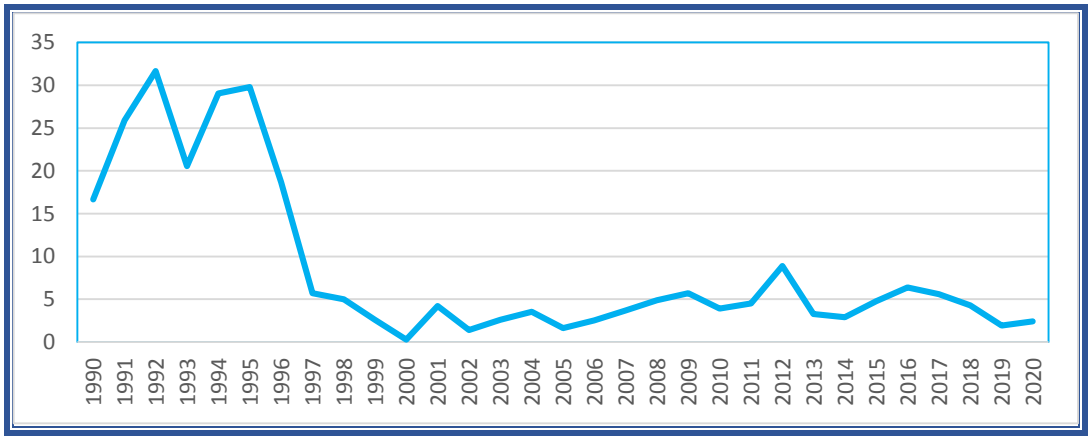

المصدر: من اعداد الباحثة استنادا لمعطيات الجدول السابق.

لقد عرف التضخم معدلات مرتفعة في النصف الأول من التسعينات بلغت أقصاها سنة 1992 بمعدل 31.67 %، نتيجة توجّه الجزائر نحو اقتصاد السّوق وتحريرها لأسعار السلع ذات الاستهلاك الواسع، ورُفع الدعم الحكومي تنفيذا لشروط صندوق النقد الدولي، إضافة إلى تخفيض العملة الوطنية. وفي سنة 1997 تراجع معدل التضخم ليبلغ 5.7 %، تزامنا مع تطبيق الجزائر لبرنامج التعديل الهيكلي الذي كانت من أولويات أهدافه بلوغ استقرار في

الأسعار، واقتراب معدل التضخم من الصفر سنة 2000 (0.3 %)، ليرتفع قليلا في فترة الإنعاش الاقتصادي وبرنامج دعم النمو بانتهاج الجزائر للسياسة التوسعية آنذاك، مع ذلك ظلّت معدلات التضخم منخفضة ومتذبذبة طيلة الفترة (2000-2020) باستثناء سنوات: 2009 (5.7 %)، 2012 (8.89 %)، و 2016(6.4 %)، حيث قُدّر متوسط هذه الفترة ب 3.78%.

5.I معدل البطالة U

استنادا للشكل والمنحنى التاليين، يَبرز لنا تطور معدلات البطالة في فترة التسعينات بوتيرة متصاعدة خصوصا بعد سنة 1994 أي بعد تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي، بالرغم من تحقيق معدلات نمو مرتفعة، إلاّ أن خوصصة وإعادة هيكلة العديد من المؤسسات العمومية أو غلقها أدّى إلى تسريح الكثير من العمال، ممّا أسهم في ارتفاع نسب البطالة لتبلغ 29 % سنة 1999، إضافة إلى ارتفاع معدل النمو السكاني. ابتداء من سنة 2000 كان لرواج أسعار النفط العالمية وزيادة إيرادات الدولة، وسلسة من البرامج الإصلاحية المطبقّة الأثر الإيجابي على معدّلات البطالة، حيث تراجعت من 27.3 %سنة 2001 إلى 9.8 %سنة 2013. ليرتفع قليلا سنة 2014 بمعدل 10.6 %ويحافظ على معدلات في حدود أقصاها 11.7 % سنتي 2017 و2019، ليبلغ 14.2% سنة 2020 نتيجة الركود الاقتصاد. تبقى سياسة التشغيل المنتهجة في الجزائر غير كافية، فأزيد من نصف العمّال لا يتقاضون أجورا عادلة وغير مُؤمَّنين اجتماعيا. فيمكن اعتبار مكافحة الدولة للبطالة ظرفية تعتمد على الانفاق الحكومي رهين الريع النفطي وتقلبات الأسواق العالمية[1]. ويُعزى التّحسّن في معدّلات البطالة في الفترة 1990-2018 إلى التّحسّن في عمالة الخدمات و التجارة من 50%إلى 58.9 %، حيث تضاعفت حصة خدمات السوق فيها من 13% سنة 2010إلى 26 % عام 2018. مقابل تراجع بمقدار النصف في قطاع الزراعة من 20.1 % سنة 1990 إلى 10.4 %، مع انخفاض في القطاع الصناعي من 15.5 %إلى 13.5 % في نفس الفترة. في حين تميزت الفترة 2001-2014 بارتفاع في نسبة العمالة في القطاع غير الرسمي بما يزيد عن 40 %[2] .

الجدول رقم(03-05) : تطور معدل البطالة في الجزائر للفترة 1990/2020 (%)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
U	19.7	21.2	23.8	23.15	24.3	28.1	25.9	28	28	29	29
السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
U	27.3	25.7	23.7	17.7	15.3	12.3	11.8	11.3	11.8	12.3	10
السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020		
U	11	9.8	10.6	11.2	10.5	11.7	11.7	11.4	14.2		

المصدر: تقارير بنك الجزائر السنوية، أطلس بيانات العالم على الموقع: https://ar.knoema.com

[1] جمال لطرش، "**التنمية المستدامة في الجزائر بين الواقع والتحديات**"، مجلة نماء للاقتصاد و التجارة، المجلد رقم (2)، أفريل2018، ص ص 310-311.

[2] « **STEPS-AlGERIE, Transformation structurelle, emploi, production et société** », Nation Unies, 2019, p 2.

الشكل رقم (03-06) : تطور معدل البطالة في الجزائر للفترة 1990/2020 (%)

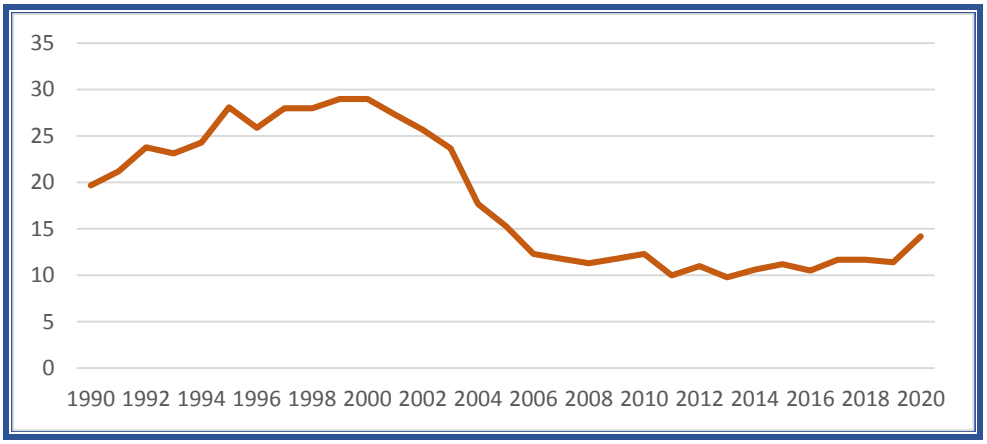

المصدر: من اعداد الباحثة استنادا لمعطيات الجدول السابق.

II.امكانيات الجزائر البترولية

تطمح كل دولة نفطية إلى أن تكون دولة ذات قوّة وثقل بين الدول المصدرة للمحروقات، لتكسب مكانة فعّالة في السوق العالمية، وهذا يتأتّى بما تمتلكه من ثروات نفطية، وما تقدّمه للمتعاملين الاقتصاديين من مزايا تجعلها تنفرد وتؤثّر بها في السّوق. ومن بين هذه الامكانيات التي تختصّ بها الجزائر: حجم الاحتياطات المؤكدة من النّفط والغاز الطبيعي و القدرة الانتاجيّة والتصديريّة لهما.

II.1تطور احتياطي النّفط الخامّ والغاز الطبيعي

تزخر الجزائر بموارد هامة من النفط والغاز الطبيعي، ومن مميّزات النفط الجزائري، كثافته النوعية العالية التي تعكس نقاوته من الكبريت، وتجعله من أفضل النفوط العالمية جودة وأغلاها سعرا، ما يدفعها إلى رفع حجم احتياطاتها النفطية لمواكبة حجم الطلب المحلي والعالمي على هذه السلع من جهة، ومن جهة أخرى لصيانة مصالح الأجيال القادمة، بإضافة استكشافات جديدة إلى تلك الاحتياطات. ومن خلال المنحنيين أدناه نلاحظ تذبذبا في حجم احتياطات النفط من 9.2 مليار برميل سنة 1990، ليستقر عند 12.2 مليار برميل منذ سنة 2005 إلى عهدنا هذا. والمثل بالنسبة للاحتياطات المؤكدة للغاز الطبيعي التي شهدت ارتفاعا في حجمها من 3228 مليار م^3 سنة 1990، إلى 4523 مليار م^3 سنة2001، ويستقرّ عند حجم 4504 مليار م^3 منذ سنة 2005. و هذا بفضل فتح فرص الاستثمار الأجنبي للتنقيب عن النفط، حيث أبرمت شركة السوناطراك قرابة 50 عقد شراكة مع شركات أجنبية حققت بها 56 استكشافا نفطيا، بحيث يحتوي "حاسي مسعود" لوحده على 71 % من اجمالي الاحتياطي المؤكد للنفط في الجزائر[1]. كما وقعت الشركة عقدا بمبلغ 400مليون دولار مع شركة Maire Tecnimont الإيطالية لتطوير مشروع" بئر السبع" مع إقامة محطة لمعالجة النفط على بعد 40 كم من "حاسي مسعود" مدته 40 شهرا شُرع فيه سنة 2018 و رفع إنتاجه إلى مستوى 40 برميل في اليوم، و يتضمن محطتين الأولى لضخّ الغاز و الثانيّة لحقن المياه في الآبار، إضافة

[1] عن الوكالة الأمريكية للإعلام حول الطاقة EIA على الموقع: https://www.eco-algeria.com

إلى ربط 33 بئرا لتجميع الإنتاج من الخام. كما وقعت شركة سوناطراك عقد شراكة مع شركة SAFIR SARPI لتطوير حقول النفط في "توات" غرب البلاد، و الذي يتوقع أن يضيف انتاج 6000 برميل في اليوم.[1]

الشكل رقم(03-07): تطور الاحتياطي المؤكد للنفط الخام في الجزائر من البترول في الفترة 2019/1990 (مليار برميل)

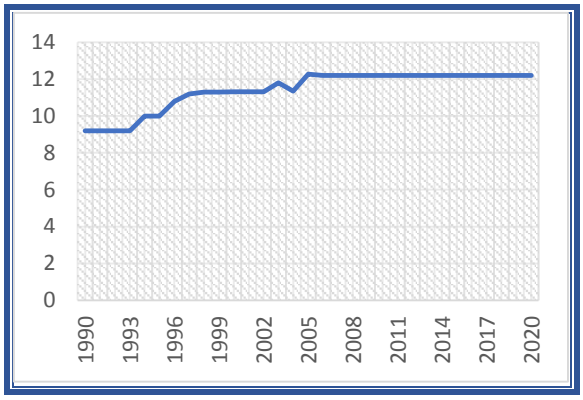

الشكل رقم(03-08): تطور الاحتياطي المؤكد للغاز الطبيعي في الجزائر من البترول في الفترة 1990 /2019(مليار م^3)

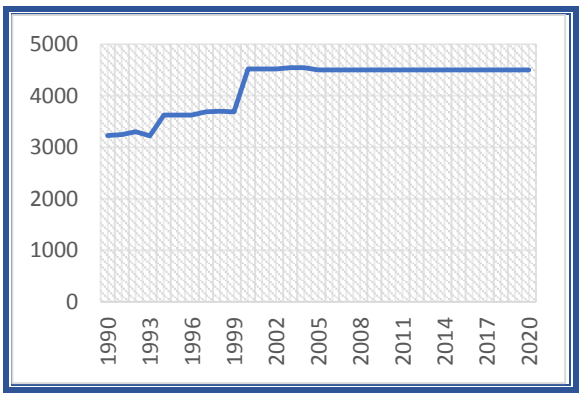

المصدر: من اعداد الباحثة انطلاقا من معطيات الملحقين رقم: 04 و 05

II. 2 تطور انتاج النفط والغاز الطبيعي

تعتبر الجزائر منتجا رئيسيا للنفط الخام والغاز الطبيعي في إفريقيا، وهي عضو في منظمة الدّول المصدّرة للنّفط (أوبك) منذ عام 1969، وتعتمد على إنتاجها من النفط والغاز الطبيعي للاستهلاك المحلي المدعوم بشدّة. من خلال استقرائنا للمنحنيين البيانيين أدناه، تميّزت فترة التسعينات بإنتاج منخفض نتيجة انهيار أسعار البترول لاندلا ع حرب الخليج الثانية بين العراق والكويت سنة 1991 والأزمة النفطية سنة 1998 التي أثّرت على حجم الاستهلاك العالمي. وبالتالي اختلال قوى الطلب والعرض في السوق العالمية. وبرفع منظمة الأوبك من حجم امداداتها تراجعت أسعار البترول إلى حدود 12.3دولار للبرميل الواحد، ممّا أثّر سلبا على الدول المنتجة للبترول التي انخفض معدّل نموها. مع بداية سنة 1999 تحسّنت أسعار النفط بخفض منظمة الأوبك حجم المعروض[2]. و ببلوغ أسعار النفط 28.2 دولار للبرميل سنة 2003، رفعت الجزائر من طاقتها الانتاجية من 729,9 إلى 942,4 برميل في اليوم، إلى 1371.6 برميل يومي سنة2007، و يعزى هذا لارتفاع حجم الطلب العالمي على النفط و توسّع الجزائر في اكتشاف آبار جديدة بعد أن فسحت المجال للاستثمار الأجنبي بإصدار القانون 07/05 الخاص بقطاع المحروقات و المؤرخ في 28 أفريل 2005 المعدل و المتمم[3]، و ما قدّمه من تحفيزات أهمها رفع الاحتكار في استغلال منشآت نقل المحروقات. غير أنّه وبسبب ظهور الأزمة العالمية لسنة 2008 بدأ انتاج الجزائر من النفط يتراجع بتراجع أسعاره العالمية حيث بلغ 1356 برميل في اليوم، وتوالي تقلّبات أسعار النفط و الأزمات العالمية من أزمة سنة 2014 و ظهور جائحة كورونا

[1] تقرير الأمين العام السنوي، العدد 47، الفصل الثاني: التطورات العالمية والعربية في استكشاف واحتياطي وانتاج مصادر الطاقة، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (الأوبك)، 2020، ص 98.

[2] تقرير الأمين العام لمنظمة الأوبك، العدد 28، سنة 2001.

[3] من الموقع: https://legal-doctrine.com

سنة 2020، لم تعرف مستويات الطاقة الانتاجية في الجزائر إلا انخفاضات و تراجع مستمر حيث بلغ حجم الانتاج من النفط الخام 888 برميل في اليوم سنة 2020، و شهد العالم في مطلع هذه السنة اضطرابات في الصناعة البترولية و النشاطات التجاريّة بسبب إغلاق الحدود بين الدّول و فرض الحجر. الأمر الذي ساهم في انخفاض الطلب العالمي على النفط وبالتالي تراجع أسعارها. وأما عن الغاز الطبيعي فقد صُنّفت الجزائر ثالث أعلى الدول العربية انتاجا للغاز الطبيعي بعد دولة قطر والمملكة العربية السعودية سنة 2019 بما يقارب 91 مليار م^3. و من خلال المنحنى البياني أدناه ، نستنتج أن القدرة الانتاجية للجزائر عرفت تزايدا مستمرّا طيلة الفترة 1990-2018 ، حيث بلغت أعلى قدر سنة 2005 ب 89.235 مليار م^3 ، و سنة 2018 ب 97.5 مليار م^3، و يرجع ذلك إلى قانون سنة1991 للمحروقات والذي نصّ على توسيع التنقيب واكتشافات الغاز الطبيعي، فكّ النّزاع القائم بخصوص عقود الشراكة بين المستثمرين الأجانب و شركة سوناطراك[1]. إضافة إلى ارتفاع الطلب العالمي على الغاز الطبيعي، كما دعّم الموقع الاستراتيجي للجزائر زيادة الطلب على غازها الطبيعي المسوق تصنيفها كأول دولة عربية ضمن دول الأوبك من قيمة صادراتها للغاز الطبيعي بالأنابيب، وثانيها من حيث حجم الصادرات من الغاز الطبيعي المسوق بالناقلات بعد قطر. فقربها من السوق الأوروبية جعلها أهم مصدر لفرنسا، إيطالي اسبانيا وتركيا [2].

الشكل رقم(03-09) : تطور انتاج النفط الخام في الجزائر الفترة 2020/1990 (مليار برميل)

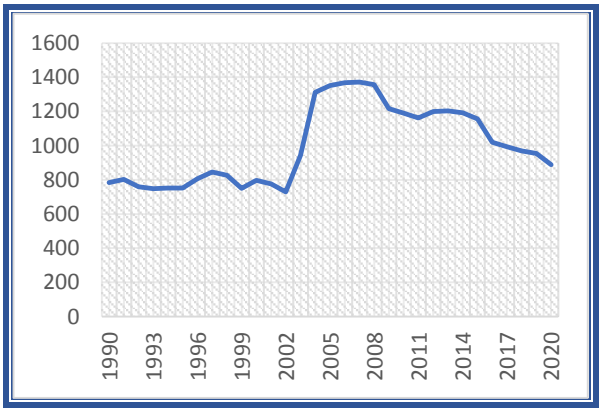

الشكل رقم(03-10) : تطور انتاج للغاز الطبيعي المسوق في الجزائر الفترة2020/1990(مليار م^3)

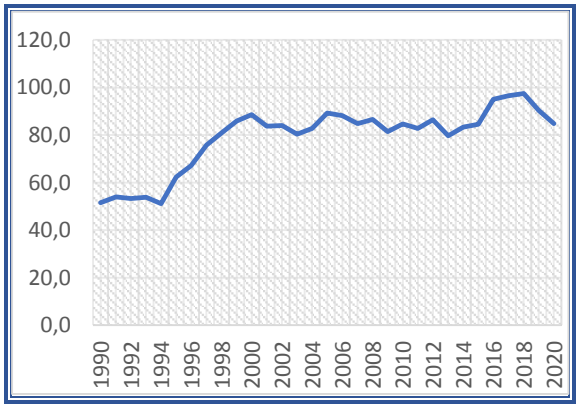

المصدر: من اعداد الطالبة انطلاقا من معطيات الملحقين رقم: 06 و07

III. واقع سياسات الدعم في الجزائر

تمثّل سياسات الدعم الاجتماعي إحدى السياسات المالية التي تستعملها الدولة كوجه من أوجه تدخلها في الاقتصاد لتحقيق الرفاهيّة الاجتماعية من خلال إعادة توزيع الدخل، الحدّ من فوارق الطبقات وعدم المساواة وتوفير مستوى معيشي لائق يحمي المواطنين من الفقر والهشاشة. لدى اعتمدت الجزائر منذ عهد الاقتصاد الموجّه على موروثها القائم على تنفيذ هذا التدخل. فقد ارتبط مفهوم الدعم الاجتماعي في الجزائر بقيام الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية غداة الاستقلال. ومسّ هذا الدعم جلّ القطاعات المتعلقة بالخدمات الاجتماعية من صحة، سكن، تعليم وطاقة.

[1] وكالة الأنباء الجزائرية على الموقع: https://www.aps.dz

[2] تقرير الأمين العام لمنظمة الأوبك، العدد 47، مرجع سابق، ص ص98-102.

وأضحت مخصصّات الدعم الاجتماعي من البنود الثّابتة في المالية العالمة مُعنوَنة ب**التدخلات العمومية** ابتداء من سنة 1984 بموجب المادة 24 من قانون 84-17 الصادر في جويلية 1984 [1].

III.1 أشكال الدعم الحكومي وحجمه في الجزائر حسب السلع والخدمات

تتعدّد وتتنوّع أشكال الدّعم المطبّق في الجزائر حسب الشرائح المستفيدة منه إن كانت مستهلكة أو منتجة، وعلى حسب الشركات والمؤسّسات إنتاجية كانت أو خدماتية. وذلك إما على شكل:

أ- دعم صريح (Subvention Explicite): وهو الدّعم المعلن أو المباشر، و يكون ظاهرا في الموازنة العامة للدولة و مسجّلا كبند من بنود النفقات العامّة سواء كان عينيا أو نقديا، و بالتالي يمكن حسابه و مراقبة تطوره و أسباب تزايده فيمكن اقتراح وسائل لترشيده، كإحلال سلع مكان سلع أخرى مدعمة[2]. ويصنّف إلى صنفين:

* **دعم صريح مباشر**: ينقسم بدوره إلى أبواب في أجزاء نفقات الميزانية:

-في نفقات التشغيل تحت أسم "التدخلات العامة"، "الإعانات التشغيلية "و " تكاليف الموظفين".

-في نفقات التجهيز كالتحويلات المحميّة مثل الصندوق الوطني للإسكان.

* **دعم صريح غير مباشر**: وتتواجد على شكل:

-الفرق بين متوسّط تكلفة الوحدة ومتوسط سعر البيع للسلع ذات الاستهلاك الواسع مثل: الحليب، الحبوب، الزيت الطحين، الخبز، والسكر.

- الإعفاءات الضريبية، ولا سيما: ذات الطبيعة المالية مثل الضريبة على القيمة المضافة للمنتجات الغذائية والأدوية بما في ذلك الإعفاءات المخصّصة للزراعة الهادفة إلى تشجيع انخفاض الأسعار. والاعانات المرتبطة بمنتجات الطاقة كالكهرباء، الغاز الطبيعي والوقود. و تلك المخصصة لتعبئة الأراضي الأساسية المخصصة لبرامج الإسكان.[3]

ب-دعم ضمني (Subvention Implicite): أو غير المباشر، لا يظهر في بنود الموازنة العامة ويصعب تتبّعه من سنة لأخرى، تغطّي من خلاله الدولة بعض تكاليف المواد الأساسية من منتجات بترولية، كهرباء وغاز طبيعي. حيث تقدّمه الدولة نتيجة تحديد أسعار جبرية لبعض السلع والخدمات عند مستوى أدنى من تكلفتها الاقتصادية. كما يمكن أن يكون على شكل إعفاءات ضريبية تمنحا الدولة و تتخلى على جزء من إيراداتها العامة تحفيزا للاستثمارات و للحد من انعدام التوازن الإقليمي داخل الاقتصاد الوطني[4]

وللتوضيح أكثر، المخطط التالي يبين مختلف أشكال الدعم المطبقة في الجزائر:

---

[1] Art 24, « **Journal Officiel de La République Algérienne** , chapitre 3 » , 10 juillet 1984, p 704.

[2] محمود أحمد محمود أمين، **كفاءة و عدالة سياسة الدعم الحكومي في مصر(دراسة مقارنة)**"، رسالة ماجستير، جامعة عين شمس، كلية التجارة ، قسم الاقتصاد، مصر، 2009، ص28.

[3] HAMZA Atika, " **Les transferts sociaux et la politique de l'équilibre des finances de l'Etat »,** Mémoire de fin d'études pour l'obtention du diplôme de troisième cycle spécialisé en Finances publiques, Institut d'Economie Douanière et Fiscale, 2017/2018, p p 28-29.

[4] حمود أحمد محمود أمين، المرجع نفسه، ص ص 29-30.

الشكل رقم (03-11) : أشكال الدعم في الجزائر

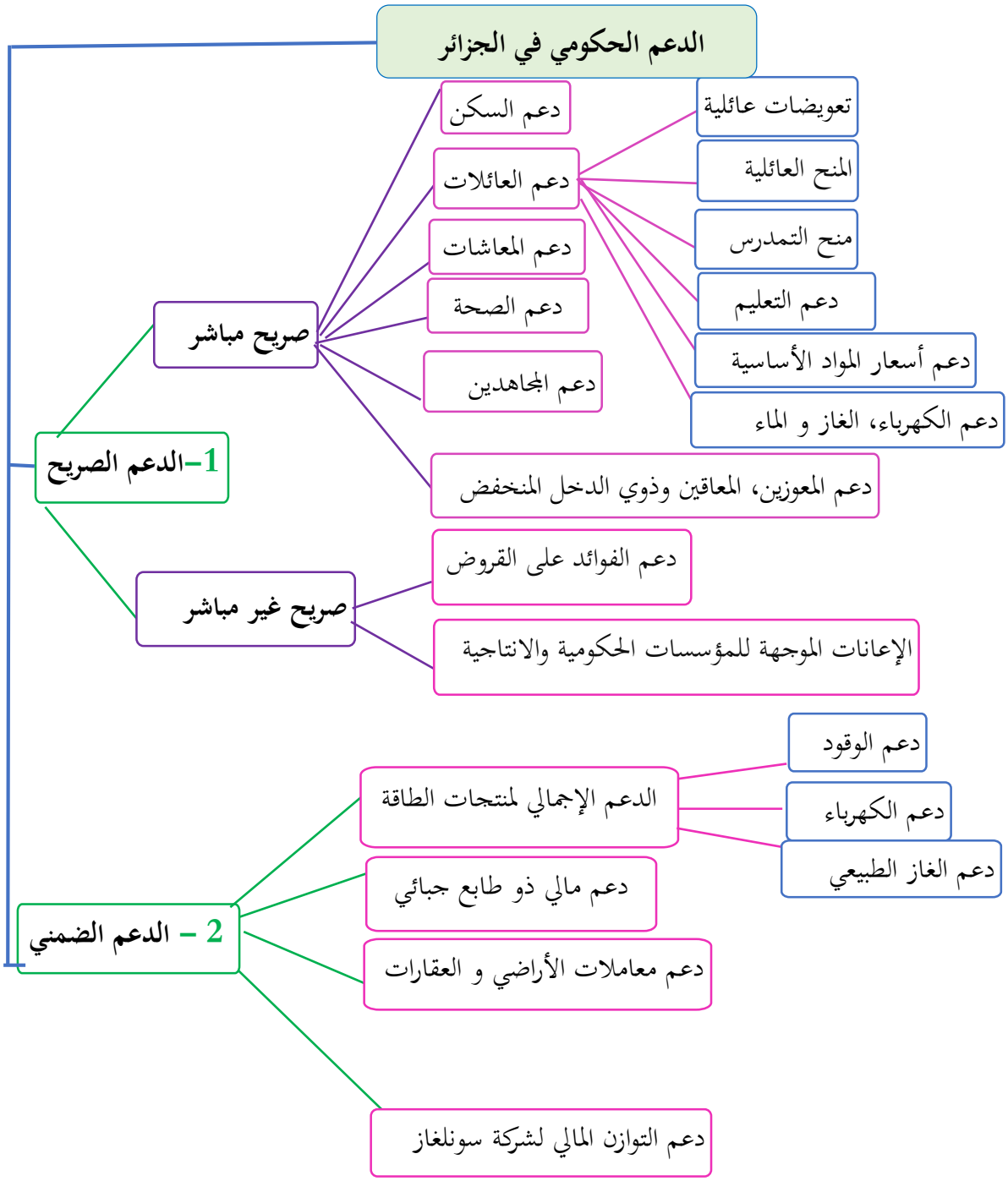

المصدر: من إعداد الباحثة انطلاقا من الملحق رقم:

فيما يلي، سنحلل بنود الدعم الحكومي على حدى بشقيه الصريح و الضمني:

III.2 الدعم الحكومي الصريح

التحويلات الاجتماعية أو الدّعم الصريح هي تحويلات للموارد (نقدية أو عينية) ذات طبيعة غير قائمة على الاشتراكات (بدون مساهمة) ، ممولة من الأموال العامة ، مباشرة ومنتظمة لفائدة الفقراء من الأفراد أو الأسر ، بهدف

تقليل عجز استهلاكهم الغذائي، و حمايتهم من الصدمات خاصّة الاقتصادية والمناخية، و أحيانا لتعزيز قدرتهم الإنتاجية[1].

III. 1.2 أنواع الدعم الحكومي الصريح

كما هو موضح في الشكل أعلاه، تشمل التحويلات الاجتماعية في الجزائر على البنود التالية الذكر:

دعم السكن-دعم العائلات-دعم المعاشات-دعم الصحة-دعم المجاهدين-دعم المعوزين المعاقين وذوي الدخل الضعيف. وتستمر الدولة في تخصيص ميزانيات كبيرة للتحويلات الاجتماعية بالرغم من الأزمة الاقتصادية والمالية التي تعاني منها البلاد منذ انخفاض أسعار النفط في عام 2014، وهذا حفاظا من جهتها على التزاماتها اتجاه شعبها لحماية الفئات الهشة منه. ونتطرق بالتفصيل لهذه البنود:

III.2-1-1دعم الحصول على السّكن

لقد كان للنمو الديمغرافي والنزوح الريفي نحو المناطق الحضرية في الجزائر الأثر البالغ في زيادة وتيرة الطلب على السّكن خصوصا في مرحلة التسعينات (العشرية السوداء) وبداية الألفية الثالثة. فقد بذلت منذ سنة 2000 جهودا كبيرة وتبّنت سياسة توسّعيّة للإسكان الاجتماعي للقضاء على السكن العشوائي والبيوت القصديرية التي تفشّت بشكل كبير. و اعتمدت الدولة في تقديمها تلك المساعدات على خمس وسائل هي كالتالي[2]:

- دعم أسعار الأراضي.
- منح لخدمة الأراضي.
- الإعانات المباشرة لبناء مساكن الايجار الاجتماعي.
- إعانات الشراء الايجاري: حيث يدفع المستفيدون 75% من ثمن المسكن خلال مدة 20 سنة بدون فوائد.
- تخفيض ضريبة القيمة المضافة لبناء المساكن العامة.

وقد منحت الحكومة السكنات في صيغ مختلفة على حسب الفئة المستهدفة و قيمة دخلها أهمها[3]:

***السكن العمومي الايجاري** (LPL): وتخصّص له ميزانية خاصة به من قبل مقاولين مكلّفين من طرف دواوين الترقيّة والتسيير العقاري. ويوجّه هذا النوع من السكن لفائدة أصحاب الدخل الضعيف من الطبقة الاجتماعية الأكثر حرمانا وفقرا، والساكنين في أماكن هشّة وغير صحيّة.

***السكن الموجه للبيع بالإيجار** (LV): وهي سكنات منجزة بأموال عمومية أو مصادر بنكية أو أي تمويلات أخرى، تباع بعد انقضاء فترة الإيجار المحددة في العقد المبرم.

* **السكن الترقوي العمومي**(LPP): وهو صيغة جديدة لدعم الدولة للسّكن، موجّه للأفراد التي تفوق مداخيلهم الشهرية هم وأزواجهم (6) مرات الحد الأدنى للأجر الوطني المضمون، و (12) الحد الأدنى للأجر.

---

[1] Nicholas Freeland & Cécile Cherrier, **« Les transferts sociaux dans la lutte contre la faim »** , Commission européenne ,Brussels, Luxembourg, Avril 2012, p 11

[2] **« STEPS-AlGERIE, Transformation structurelle, emploi, production et société »**, Nations Unies, Commission économique pour l'Afrique, 2019, p31.

[3] وزارة السكن و العمران و المدينة على الموقع: https://www.mhuv.gov.dz

***السكن الترقوي المدعم**(LPA): هو سكن جديد منجز من طرف المرقي العقاري موجّه لذوي الدخل المتوسط، والذي يستفيد من هذا السّكن بتركيب مالي متكون من مساهمته الشخصية، قرض بنكي مدعّم الفائدة ومساعدة مباشرة من الصندوق الوطني للسّكن.

وتتمثل الإعانة المباشرة التي تمنحها الدولة لاقتناء سكن ترقوي مدعّم في:

700.000 دج عندما يكون الدّخل أقلّ من أو يساوي أربعة (04) مرات الأجر الوطني الأدنى المضمون.

400.000 دج عندما يتجاوز الدخل أربعة (4) مرات الأجر الوطني الأدنى المضمون، وأقل من أو يساوي (06) مرات الأجر الوطني الأدنى المضمون.

* **البناء الريفي**(HR) يندرج هذا النوع من السّكن ضمن سياسة التنمية الريفية الهادفة للحدّ من النزوح الريفي للسّكان. ويتمثّل في تشجيع الأسر لإنجاز سكن لائق في محيطهم الريفي في إطار البناء الذاتي.وعلى المستفيد من هذا السكن أن يمتلك قطعة أرض في الريف الذي يزاول نشاطه فيه، وأن يشارك في تنفيذ وإنجاز الأشغال. و يقدر مبلغ الإعانة بـ1.000.000دج بالنسبة لولايات الجنوب العشرة (أدرار، تمنراست، إليزي، تندوف الأغواط، بسكرة، بشار، ورقلة، الوادي وغرداية.700.000 دج بالنسبة لباقي الولايات.

وأتاح البرنامج التنموي الخماسي 2010-2014 انجاز أكثر1.2 مليون وحدة سكنية. وتمثلت إنجازات البرنامج الخماسي 2015-2019 فيما يفوق 1.5 مليون وحدة سكنية. ومع نهاية سنة 2020 تمكنت الدولة من بناء 508 201 وحدة سكنية موزعة على النحو التالي:

-السّكن العمومي الايجاري: 950 47 وحدة سكنية.

-السّكن الترقوي المدعم: 461 13وحدة سكنية.

-سكن البيع بالإيجار: 928 69 وحدة سكنية .

-السكن الترقوي العمومي:053 3 وحدة سكنية.

السكن الريفي: 116 67وحدة سكنية.

III. 2-1-2 دعم العائلات

تهدف الدولة من خلال منحها لدعم العائلات إلى تحسين الظروف المعيشيّة للأسر من خلال تقديم إعانات مختلفة تشمل: تعويضات عائلية- دعم للتربية -دعم أسعار المواد الأساسية ذات الاستهلاك الواسع مثل الحبوب الزيت، الحليب والسكر- ودعم الحصول على الكهرباء، الغاز و الماء.

أ -التعويضات العائلية (Les prestations familiales): وتشمل كل من المنح العائلية و منحة التّمدرس حسب ما نصّ عليه المرسوم رقم 08/94 المؤرخ 26 ماي 1994 في المادة 22 من قانون المالية التكميلي لعام 1994 اعتبارًا من 1 جويلية 1994، و تُغطَّى هذه الاعانات بالكامل من ميزانية الدولة. منذ ذلك التاريخ، كما أُوكل للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي منذ هذه السنة مهام تسيير وإدارة تلك المنح نيابة عن الدولة. وتمثل التعويضات العائلية دخلا إضافيا مساعدا للعمّال الأجراء المتكفلين بالعائلات يرضي الحاجيات الخاصة لأطفالهم.

✓ **المنح العائليّة** (Les allocations familiales): المستفيد المباشر أو الكفيل في بعض الحالات من المنح العائلية هو كل من استوفوا شروط الحق فيها، وهم:

*الأطفال الناتجون عن علاقة زواج أو هؤلاء اللذين كانت لأحد الزوجين علاقة زواج سابق.

* الأحفاد والحواشي (الإخوة والأخوات، أبناء وبنات الإخوة والأخوات).

* الأطفال المكفولين.

و يحدّد سنّ الاستفادة من المنح العائلية كما يلي:

*17 سنة في جميع الحالات.

* 21 سنة بالنسبة لـ:

- الطفل الموجود في فترة تربّص، إذا لم تتجاوز المنحة التي يتقاضاها نصف الأجر الوطني الأدنى المضمون.
- الطفل الذي يتردد بصفة منتظمة على مؤسسة تربوية للتعليم الأساسي، المتوسط، التقني أو المهني.
- الطفل غير القادر على العمل أو مزاولة دراساته، نتيجة عجز أو مرض مزمن.
- البنت التي تُعوّض أم العائلة المتوفاة في التكفل بأحد إخوتها.

ويقدّم مبلغ المنح العائليّة كالآتي:

بالنسبة للمستفيدين من المنح العائلية الذين يقل أو يساوي أجرهم أو دخلهم الشهري الخاضع لاشتراك الضمان الاجتماعي عن 15000 دج:

- ابتداء من الطفل الأول إلى الخامس : 600 دج للطفل الواحد.
- ابتداء من الطفل السادس: 300 دج للطفل الواحد.
- بالنسبة للمستفيدين من المنح العائلية الذين يفوق أجرهم أو دخلهم الشهري الخاضع لاشتراك الضمان الاجتماعي عن 15000 دج، فيُقدّر المبلغ بـ 300 دج للطفل الواحد.

✓ **منحة التّمدرس** (Prime de scolarité):

ويتم دفعها لفائدة الأطفال البالغين أكثر من 6 سنوات وأقل من 17 سنة أو 21 سنة (بالنسبة للأطفال الذين يتابعون دراستهم) ابتداء من الفاتح من سبتمبر من السنة الجارية.

تقدّم منحة التّمدرس:

*بالنسبة للمستفيدين من منحة التمدرس الذين يقلّ أو يساوي أجرهم أو دخلهم الشهري الخاضع لاشتراك الضمان الاجتماعي عن 15000 دج :

- من الطفل الأول إلى الخامس: 800 دج للطفل الواحد مرة واحدة في السنة.
- ابتداء من الطفل السادس: 400 دج للطفل الواحد مرة واحدة في السنة.

* بالنسبة للمستفيدين من منحة التّمدرس الذين يفوق أجرهم أو دخلهم الشهري الخاضع لاشتراك الضمان الاجتماعي عن 15000 د.ج، فيقدّر المبلغ بـ 400 د.ج للطفل الواحد مرة واحدة في السنة.[1]

ب–دعم التّعليم

لقد حضي قطاع التّربية والتّعليم في الجزائر باهتمام بالغ الأهمية، فقد جعل الدستور الجزائري (المادة 53) من التّعليم حقّا مضمونا ومجانيّا لكل طفل في سنّ التّمدرس إلى أن يبلغ من العمر 16 سنة. وهو من صلاحيات الدولة وحدها حيث ترصد له جزءا كبيرا من ميزانيتها. وبالمقابل لا تتحمّل العائلات نفقات تمدرس أبنائها ما عدا ما يتعلق بالكتب المدرسية التي تباع بسعر مدعم من الدولة. كما يستفيد التلاميذ من منحة خاصة بالدّخول المدرسي[2]. و التي تطورت من 2000دج لى 3000دج سنة 2009 ثم إلى 5000دج سنة 2019، ويستفيد منها حوالي 3ملايين تلميذ[3]. فمجانية التعليم تشمل جميع المؤسسّات التّابعة للقطاع العمومي للتربية الوطنية، في جميع المستويات من الابتدائي إلى الجامعي. كما تدعم الدولة التلاميذ المعوزين بالكتب، الأدوات المدرسية، التغذية ، الإيواء، النّقل والصّحّة المدرسية[4]. فقد كلّفت مجانيّة التّعليم ل 8 ملايين تلميذ حوالي 700 ألف موظّف و 26 ألف مؤسّسة مدرسية بميزانية سنوية تقارب 800 مليار دج سنويا (أكثر من 696 مليار للتسيير و 93 مليار دج للتجهيز). دون أن تنسى التكفّل بالرّعاية الصّحيّة لأكثر من 7 ملايين تلميذ من خلال توفير 1322 وحدة صحيّة مدرسيّة لمتابعة الحالة الصحية لهم ابتداء من الفصل الأول من كل سنة دراسية لتشخيص الأمراض ومعالجتها [5]. على العموم، تعزّز إعانات التعليم الوصول إلى نظام التعليم العامّ، و يتم توجيه معظمها إلى نظام التعليم العالي[6]. على شكل خدمات جامعية من إيواء، إطعام، علاج، نقل مقابل ثمن رمزي و منح التّكوين في الخارج[7]. وهذا ما يعكس مدى أهمية هذا القطاع في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ت– دعم أسعار الموّاد الأساسيّة

تقوم الدولة من خلال تطبيق السياسة السعرية بتوفير السلع الأساسية ذات الاستهلاك الواسع بأثمان منخفضة مدعومة وملائمة للقدرة الشرائية لمحدودي الدخل. وتكون بذلك ميزانية الدولة قد تحمّلت الفرق بين سعر السّوق الدولي

---

[1] "**الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية CNAS**"، المنح العائلية، على الموقع: https://cnas.dz

[2] " **وزارة التربية الوطنية**"، على الموقع: https://www.education.gov.dz

[3] Gouvernement Algéien,**« Objectifs du Millénaire pour le développement, Rapport National 2000-2015 »**, Juin 2016, p 51. Et, Algérie Presse Service, **« Réunion du Gouvernement : augmentation de la prime de solidarité scolaire »,** sur le site : https://www.aps.dz/societe/93905-reunion-du-gouvernement-augmentation-de-la-prime-de-solidarite-scolaire, consulté le :28/08/2021 à 06 :45.

[4] المادة13: القانون رقم 08–04 المؤرخ في 23 يناير2008، الجريدة الرسمية العدد04، 19 محرم 1429هـ، 27يناير 2008، ص 10.

[5] سعديت صايب، "**مجانية التعليم في الجزائر.. جهود تبذل وأرقام وحقائق تتكلم**.."، مقال منشور بجريدة الفجر، الصادرة بتاريخ:2015/09/19على الموقع: https://www.djazairess.com/alfadjr/314724، اطلع عليه يوم: 2021/08/27.

[6] "**SUBSIDY REFORM IN ALGERIA**", INTERNATIONAL MONETARY FUND, 2016,p 29.

[7] طارق اسماعيل، "**سياسات الدعم الحكومي في الدول العربية**"، مرجع سابق ، ص 34.

والسعر النهائي لتلك السلع. فيمثّل دعم الأسعار نسبة معتبرة من دعم العائلات بلغت أقصاها سنة2011ب 57 %، وما نسبته 13.5% من إجمالي التحويلات الاجتماعية.

تسعى الجزائر من جهة إلى دعم دخل المزارعين من خلال المساعدة المباشرة وتثبيت الأسعار في الأسواق المحلية لتحديث الزّراعة وإعادة توجيهها نحو المناطق ذات الإمكانات الطبيعية المنخفضة لزيادة وتنويع الانتاج الزراعي. فاعتماد الدولة على السّلع الاستهلاكيّة الغذائيّة المستوردة أصبح يهدّد أمنها الغذائي. ومن جهة أخرى تُدعّم الجزائر المنتجات الاستهلاكية واسعة النطاق سواء المستوردة أو المدخلات اللازمة لإنتاجها، مثل **الحبوب** كالقمح اللّين و الصّلب و الشّعير لضمان للمستهلكين سعر محدد للخبز، وشراء محصول المزارعين المحليّين بأسعار مغرية مقارنة بأسعار الاستيراد، **مسحوق الحليب** الذي يمنح من طرف الديوان الوطني للحليب(ONIL) كإعانة لبيعه بسعر مقنّن بعد تحويله إلى أكياس حليب مدعومة، **زيت الطعام و السكر** بحيث يتم دعم واردات الزيت الخام الموجه للطهي، و السكر الأبيض و البني بإلغاء الرسوم الجمركية و الضريبة على القيمة المضافة ومن تمّ تحديد سعرهما السّوقي[1].و تهدف الدولة من خلال دعمها لأسعار هذه السلع إلى حماية القوّة الشرائيّة للفئات الاجتماعية المحرومة، إضافة إلى تقليل مخاطر سوء التغذية[2].

ث– دعم الكهرباء، الغاز والماء

تقدّم الدّولة دعما من خلال ميزانيتها العامة لمصالح تحلية مياه البحر كتعويض نقدي للفرق بين تعريفة توزيع مياه الشّرب وبين تكلفتها. كما توجّه الدّعم إلى مستهلكي غاز الطبخ و الكهرباء، مخصّصة تخفيضا تفضيليا لفواتير الكهرباء في عشر ولايات في الجنوب من أسر و عمّال في الزراعة (ورقلة ، تندوف ، أدرار ، بشار ، بسكرة ، الواد ، إليزي ، الأغواط ، غرداية و تمنراست)، وثلاث ولايات في المرتفعات (الجلفة ، النعامة ، البيض) بنسبة 65٪[3]. فتستفيد الولايات الجنوبية من خصم 50% على استهلاك الطاقة أقصاه 10500 كيلو واط/السنة. كما تستفيد الأنشطة الاقتصادية الأخرى من خصم قدره10% على استهلاك للطاقّة حدّه الأقصى 200000كيلو واط/ السنة[4].

III.2–1–3 دعم المعاشات

نظام المعاشات الموظفين في الجزائر هو نظام إلزامي قائم على الاشتراكات، يتميز بانخفاض مستوى متوسط المعاش ونسب تغطية كبار الّسن. وضمان:

* معاش تقاعدي لصالح الموظفين بعد 32 سنة من العمل. حيث حدد سن التقاعد القانوني للرجال 60 سنة مع إنقاص خمس سنوات للمجاهدين. وللنساء 55 سنة، مع تخفيض سنة واحدة لكل طفل للنساء اللائي ربّين طفلاً أو أكثر لمدة تسع سنوات على الأقلّ، بحدّ أقصاه ثلاثة أطفال.
* منح تقاعد تدفع للعمّال الذين أتموا 05 سنوات عمل على أن يكون المؤمن عليه قد بلغ سنّ الستّين.
* منح تُصرَف للأشخاص المسؤولين فعلا من المؤمَّنين عليهم و التي تربطهم بهم إمّا علاقة الزّواج أو علاقة أسريّة.

[1] طارق إسماعيل، المرجع نفسه ، ص 33.

[2] Gouvernement Algéien,**« Objectifs du Millénaire pour le développement, Rapport National 2000-2015 »,** op-cit p p 26-27.

[3] HAMZA Atika, op-cit ,p 43.

[4] طارق إسماعيل، مرجع سابق، ص 31.

يُموَّل الصندوق الوطني للتقاعدCNR من المساهمات التي يدفعها أرباب العمل و الموظفون، ميزانية الدولة، و من الصّناديق الاحتياطية[1].كما نصّت عليه المادّتين 1 و 3 من المرسوم التنفيذي رقم 07-58 المؤرخ في 12 محرم 1428 الموافق 31 يناير 2007 ، و المتضمّنة لإنشاء تنظيم وتشغيل صندوق الاحتياطي الوطني للمعاشاتFNRR، الذي أُوكلت إليه إدارة الموارد المالية من أجل تكوين احتياطيات تهدف إلى المساهمة في استمرارية واستدامة نظام المعاشات الوطني وفقاً للقوانين والأنظمة المعمول بها[2]. وبالرّغم من تضاعف قيمة دعم معاش المتقاعدين في الفترة 2010-2020 من 144 مليار دج إلى 288 مليار دج، إلّا أنّ مستوى معيشة المتقاعدين الجزائريين يبقى متدنٍ مقارنةً بالسّكان العاملين، حيث يمثّل متوسّط التقاعد أقل من 65٪ من متوسّط راتب العامل. إضافة إلى التّباين في مبالغ المعاشات حتى ضمن تشريعات النّظام ، فالحدّ الأدنى لمعاشات المستفيدين من سنّ التقاعد عند 60 عامًا يقتصر على 75٪ من الحدّ الأدنى للأجر الوطني المضمون(المقدر ب 18000دج منذ سنة 2012)SNMG ، والحد الأقصى15مرة منSNMG [3].

وأمام ارتفاع الأسعار، ناشد الاتحاد الوطني للعمّال المتقاعدين FNTRالسّلطات العامّة على مواصلة دعم CNR حتى استعادة موارده المالية، وذلك بمواصلة تخصيص معدّل إعادة تقييم يعادل معدّلات التضخّم التي أعلنها مكتب الإحصاء الوطني (ONS) في نهاية عام 2017، لتحسين القوة الشرائية للمعاشات الصغيرة من خلال استعادة الحدّ الأدنى للمعاشات إلى 100٪ من SNMG ودعا إلى خفض IRG للمعاشات التي تقلّ قيمتها عن 40.000دج[4].

III. 2-1-4 دعم الرعاية الصحية

توفّر الدّولة الرّعاية الصّحيّة المجانيّة لكافة المواطنين على مستوى التراب الوطني. فتنفّذ جميع وسائل التّشخيص والعلاج والاستشفاء للمرضى في جميع هياكل الصّحة العامّة. وتعمل على إزالة اللّامساواة في الحصول على الخدمات الصّحيّة، وتنظّم التّكامل بين القطاع الصّحيّ العامّ والخاص. كما تتّخذ تدابير الوقاية من الأمراض المعدية وغير المعدية ومكافحتها من أجل تحسين الحالة الصّحيّة للسّكان، فكل فرد يتمتّع بالحق في الحماية والوقاية والرّعاية والدّعم الذي تتطلّبه حالته الصّحيّة في جميع مراحل حياته، ولا يجوز التّمييز في الحصول عليها، لا من حيث الأصل ولا الدين، ولا العمر، ولا الجنس، ولا الوضع الاجتماعي والأسري، ولا الحالة الصّحيّة أو نوع الإعاقة، خاصّة في حالات الطوارئ[5]. و لإتاحة التّمويل الصّحيّ و تعبئة مستدامة لموارد الوقاية والرعاية الطبية ذات الأولوية أُوكل لهيئات الضمان الاجتماعي

[1] Djamila MENDIL, « **Le niveau de vie des retraités algériens et l'inégalité des retraites »**, Conference paper, Séminaire scientifique de la Caisse des Dépots, Bordeaux, France, 2014 , p p 2-3.
[2] **«JOURNAL OFFICIEL DE LA REPUBLIQUE ALGERIENNE N° 10 »**, 19 Moharram1428 ,7 février 2007, p9.
[3] Djamila MENDIL, op-cit, p 17.
[4]« **La fédération des retraités demande la poursuite de la subvention de la CNR » ,**Algérie Presse Service , Publié le : mercredi, 02 mai 2018 à 13 :28, consulté le : 04septembre2021 à 00 :45, sur le site : https://www.aps.dz.
[5] Art :13-15-16 et 21, **« Loi n° 18-11 du 18 Chaoual 1439 correspondant au 2 juillet 2018 relative à la santé »,** JOURNAL OFFICIEL DE LA REPUBLIQUE ALGERIENNE N° 46, 16 Dhou El Kaâda 1439, 29 juillet 2018, p5.

المساهمة في تكاليف تشغيل المؤسّسات الصّحيّة بنسبة يحدّدها قانون الماليّة[1]. ليتمّ إنشاء نظام تمويل على أساس نسبة 60٪ تتحملها ميزانية الدولة و40٪ مستحقة الدفع. بواسطة الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء CNAS. غير أنّ في الواقع ، تنفيذ عملية التّمويل الصّحيّ أصبح مدعوما بنسبة 82٪ من ميزانية الدّولة و 18٪ يدفعهاCNAS، بينما من المفترض أن يغطّي تمويل الموازنة تكاليف غير المساهمين أي العاطلون عن العمل وغير المُنضَمّون إلى أي صندوق، و هذا ابتداء من سنة 2006 نتيجة الزيادات في رواتب موظفي المستشفيات[2]. حيث بلغت مخصّصات دعم الصّحة 354 مليار دج عام 2020 ما يمثّل 19 %، مقابل 67 مليار دج سنة 2006.

III. 2-1-5 دعم المجاهدين

يحظى المجاهدين في الجزائر بعدّة امتيازات ماليّة و خدماتيّة، حيث تعتبر الدولة: "حقوق المجاهدين و ذوي حقوق الشهداء دينا على المجتمع، و يقع على الدولة مسؤولية الوفاء به و تحمل ما يترتب عن ذلك من أعباء و التزامات"[3]. و إضافة على المبالغ التي يتقاضونها ذوو حقوق الشهيد و ذوو حقوق المجاهدين كمنح تعويضيّة على الأضرار الماديّة و المعنويّة التي لحقت بهم[4]، فإنهم يستفيدوا هم و أراملهم و أزواجهم و أولادهم القصّر و المعوّقين بدون تحديد في السّن من[5]:

-مجانيّة العلاج في جميع مؤسّسات الدولة من الأمراض والعاهات المصابين بها. وتركيب وترميم الأعضاء الاصطناعية.

-التكفّل التام من طرف الدولة بالعلاج بالمحطات المعدنية التابعة لها، والعلاج بالخارج في حالة الأمراض المستعصية.

-مجانيّة النّقل البري، البحري والجوي، العمومي والخاص أو التخفيف من تكلفته.

- الاستفادة من الأولويّة في التّكوين، التّشغيل والتّرقيّة.

-التّرقيّة الخاصة بإضافة صنفين في السّلم الاداري، والاعفاء في المسابقات المهنية داخل المؤسّسات العموميّة في حالة توفّر فيهم الشروط المطلوبة.

-دفع الدّولة للأعباء الماليّة الخاصة بتقاعد المجاهد وذوي حقوق الشهيد للصّندوق الوطني للتّقاعد.

-تخصيص نسبة20 %من كل حصّة سكنية أو أراضي للبناء لصالح المجاهدين وذوي الحقوق الذين أثبتوا عدم استفادتهم من قبل مسكن أو أرض للبناء. إضافة إلى ضمان حصولهم على أراضي فلاحية.

-الاستفادة من قروض لإنشاء مشاريع استثمارية اقتصادية، فلاحية أو خدماتية، بتخفيض بنسبة 50% من الفوائد.

---

[1] المادة 165من المرسوم عدد 03-94 المؤرخ في 1994/12/31 المتعلق بقانون المالية لعام 1995. و التي عدّلت بموجب الأمر رقم 96-17 الذي ينص على وجوب تغطية تكاليف الرعاية والإقامة في هياكل الصحة العامة على أساس الاتفاقات المبرمة بين مؤسسات الضمان الاجتماعي ومؤسسات الصحة العامة المعنية."

[2] HAMZA Atika, op-cit ,p 44-46.

[3] المادة 3 من قانون المجاهد و الشهيد، ص 5.

[4] المادة 27 من قانون المجاهد و الشهيد، ص 18.

[5] المواد 36-37-38-39-41-43-44-45-46 من قانون المجاهد و الشهيد، ص ص22-25.

III. 2-1-6 دعم المعوزين، المعاقين وذوي الدخول الضعيفة

أولت الدولة أهميّة لنظام الحماية الاجتماعية بوضع استراتيجية تكفل بها فئة معينة من المجتمع والمتمثّلة في المعوّقين وذوي الاحتياجات الخاصة، وتضمن لهم من خلالها مستوى معيشة لائق، وذلك ب:

*استفادة الأشخاص المعوّقون سمعيا و ذهنيا و حركيا و بصريا، و ذوو العاهات و المرضى بداء عضال، و المصابون بمرض مزمن و معجز من مجانية النقل الحضري و /أو تخفيض بنسبة 50 % من تسعيرات النّقل بالسّكك الحديدية و النّقل البريّ و النّقل الجوي الداخلي[1].

*منحة جزافية للتّضامن الموجّهة للجهات الهشّة من المجتمع، تصرف على مستوى جميع مكاتب الجزائر (الذي أصبح عددها 4000 مكتب عوضا 700) يستفيد منها: الأشخاص المسنّين أكثر من 65سنة وليس لديهم دخل أو منحة أو تقاعد، المعاقين أقلّ من 100%، المعاقين 100 %سمعيا أو بصريا، الأرامل والمطلّقات ربّات البيوت وأصحاب الأمراض المزمنة. وعددهم 985ألف مستفيد، قيمة المنحة 3000دج وللمعاقين بنسبة 100 % 10آلاف دج. كما يستفيدون من التّغطية الاجتماعية (بطاقة الشّفاء) و كل المزايا المتوفرة على مستوى صندوق التضامن الاجتماعي حيث تأخذ الوكالة على عاتقها مبالغ الاشتراكات الشّهريّة التي تُسدَّد إلى CNAS. هذه الاتفاقية جاءت في إطار الاستراتيجية الجديدة التي تبنّتها وزارة التّضامن الوطني والأسرة و قضايا المرأة، التي ترتكز أساسا على رقمنة و عصرنة تسيير البرامج الاجتماعية عوض التّسيير التقليدي[2].

وأما عن الدّعم الصريح غير المباشر والذي ذكرناها سابقا، فتتمثل في:

- ✓ **دعم الفوائد على القروض**

كآلية للدعم تحمّل الدّولة فوائد القروض لتوفير الإقراض الميسّر لتمويل الأسر الفقيرة ودعم الإسكان، والإنتاج الزراعي،[3].كما تستفيد جميع المؤسّسات الوطنية من قروض استثمارية ذات معدّلات فائدة مخفّضة، و كذا البرامج الحكومية التي تستهدف أنشطة أو مناطق محدّدة[4]. فتتكفّل الخزينة بالفوائد المتعلّقة بمدّة تأجيل الدّفع، وتخفيض نسب فوائد القروض الممنوحة من البنوك والمؤسّسات الماليّة للمؤسّسات والهيئات العمومية في إطار تمويل برنامج إعادة هيكلتها وتطويرها التي يوافق عليها قانون مجلس مساهمات الدولة[5].

- ✓ **الاعانات الموجهة للمؤسسات الحكومية الخدمية والانتاجية**

---

[1] المادة 2 من مرسوم تنفيذي رقم 06 - 144مؤرخ في 27ربيع الأوّل142هـ الـوافق 26أبـريل2006، الجريدة الرسمية العدد 28، الأحد 2 ربيع الثاني1427هالموافق ل 30أبريل 2006، ص 3.

[2] محمد الهادي عوايجية، مدير وكالة التنمية الاجتماعية، وزارة التضامن، قناة النهار، 29 /12/ 2020، اطلع عليه يوم: 2021/09/08 على الساعة 11:10.

[3] طارق اسماعيل، مرجع سابق، ص 15.

[4] **« Mécanismes de subventions»** ,Ministère des finances**,** Direction Générale des Politiques Publics**,** 2015**,**document interne daté le 04 janvier 2015, P. 03.

[5] المادة 73 من الأمر رقم 10-01 المؤرخ في 16 رمضان 1431هـ الموافق ل 26 أوت 2010 و المتضمن لقانون المالية التكميلي لسنة 2010، ص الجريدة الرسمية العدد 49، ص 20.

توجّه الجزائر دعما نقديّا لشركة الطيران الجزائرية Air Algérie فتتحمّل ميزانية الدولة الفرق بين التّسعيرة الحقيقيّة للتّذكرة وتلك المفروضة و الخاصّة بالرحلات الدّاخليّة من و إلى الجنوب. كما تستفيد الشركة الجزائرية للمياه ADE من تغطية الميزانية العامة للفرق القائم في تسعيرة الماء الناتجة بين التسعير الحقيقي و التسعير الاداري التي تحدده الدولة[1].

III. 2.2حجم الدعم الصريح في الموازنة العامة ومن الناتج المحلي الاجمالي للفترة 2000-2021

التزام الدولة بتحسين الظروف المعيشية الاجتماعية والاقتصادية للمواطنين، جعلها تحرص على تخصيص حصص معتبرة من ميزانياتها طيلة الفترة 2021/2000 للتّحويلات الاجتماعية. فمن الشكل أدناه، نلاحظ أنها تراوحت ما بين 20.4 %(سنة 2018) كأدنى نسبة، و33.5% (سنة 2011) كأقصى نسبة من الموازنة العامة بمتوسط 24 %. كما مثّلت ما نسبته 6.1 % سنة 2005، وبلغت 14.2 % سنة 2011 من الناتج المحلي الاجمالي بمتوسط 9.1 %. وهذا بالرغم من العجز الموازني المستمر منذ سنة 2009. مما يدل على أنّ تمويل الدّعم الصريح متأتي من صادرات المحروقات والتي بلغت ذروتها في هذه المرحلة سنة 2011 بملغ 71.661 مليار دولار. وما نستنتجه أيضا أن دعم الدّولة الصريح بصفة عامة لم يتراجع إلى نسب ضئيلة طيلة الفترة بالرغم من الأزمات العالمية الحادة التي شهدتها الفترة (2008 و2014) وانعكاساتها على الموازين الداخلية والخارجية للجزائر.

الشكل رقم (03-12) : الدعم الصريح كنسبة من الموازنة العامة و من الناتج المحلي الاجمالي للفترة 2000-2021

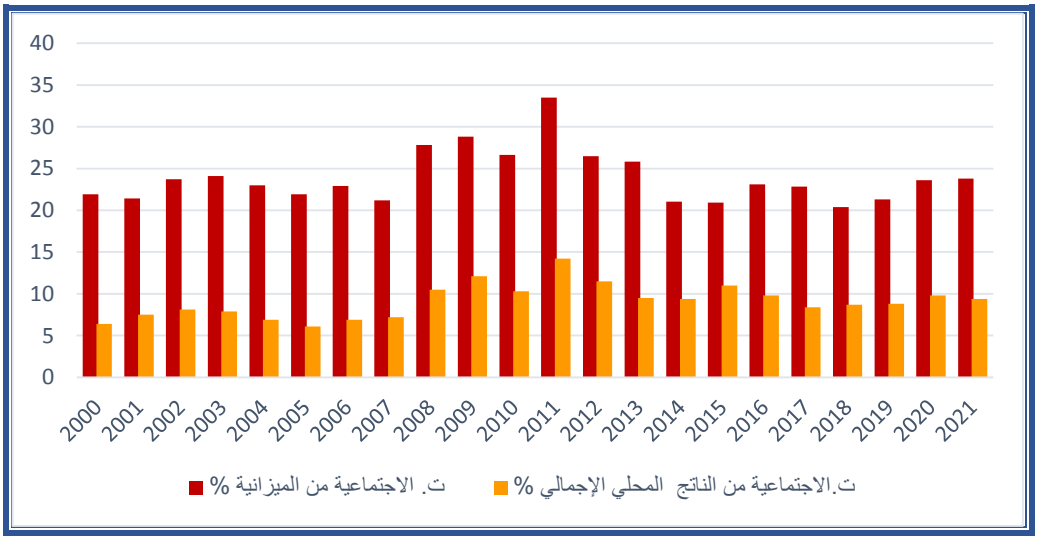

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الملحق رقم 08

[1] HAMZA Atika, op-cit ,p.62

الشكل رقم (03-13) : حجم التحويلات الاجتماعية في الجزائر للفترة 2000-2020 (مليار دينار جزائري)

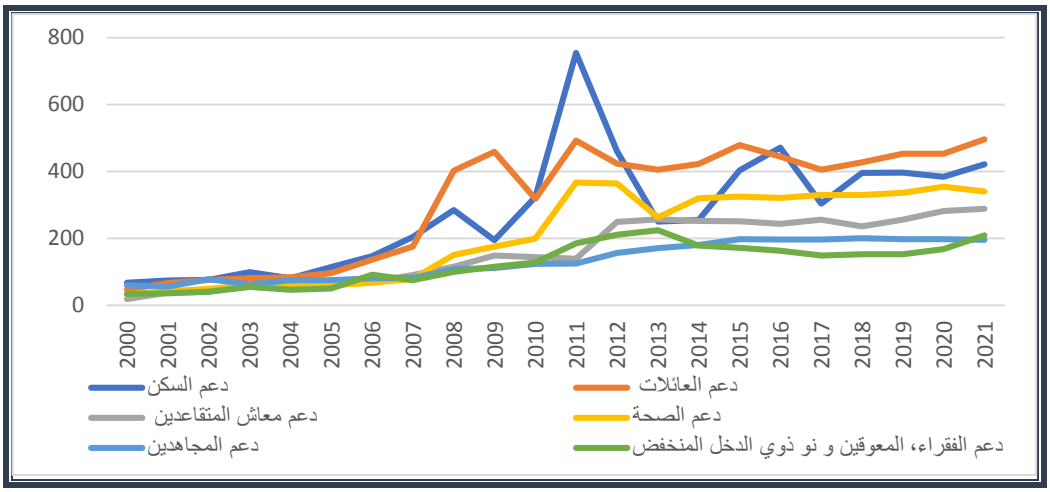

المصدر: من إعداد الباحثة انطلاقا من معطيات الملحق رقم08

الشكل أعلاه، يكشف عن حجم الدعم الصريح المتنامي من 262 مليار دج سنة 2000، إلى 2065مليار دج سنة 2011، والراجع إلى زيادة كل من دعم السكن، الدعم المقدم للعائلات (خاصّة دعم أسعار المواد الأساسية بعد أزمة الزيت والسكر سنة2011) ودعم الصّحّة حيث مثّلوا لوحدهم 78 % من اجمالي حجم التحويلات للسنة. لتتذبذب في الفترة 2021/2012 ما بين 26.5 % و23.8 %. فالدولة تعمد تقديم الدعم الصريح لضمان العيش الكريم لأفراد المجتمع وفي المقام الأول توجهه للأسر بما يقدر ب 26 %، ثم للإسكان ب 23%, تدعم قطاع الصّحة ب17 % لتليها باقي التحويلات، و هذا في الفترة 2021/2000 كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم(03-14): توزيع حجم التحويلات الاجتماعية في الموازنة العامة في الفترة 2021/2000

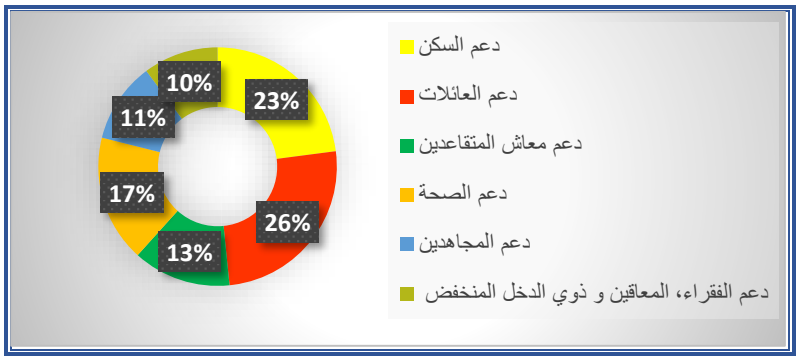

المصدر: من إعداد الباحثة انطلاقا من الملحق رقم 08

شهد الإنفاق العام زيادة مهّمة، لا سيما منذ عام 2011 كانت تكاليف الإعانات خصوصا الغذاء، الطاقة والإسكان محرّكًا رئيسيًا له. حيث بلغ أعلى مستوى له أي45.8 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2015 مع الانخفاض الحادّ في أسعار النفط في عام 2014 و استمرار هذه الصدمة ألحق تدهورًا سريعًا في الموارد المالية الأموال العامة

والحساب الجاري، مما أظهر عجزا في الموازنة بنسبة -15.3٪ في عام 2015، وانخفض على التوالي إلى -13.2٪ في عام 2016 و -8.8٪ في عام 2017[1].

III.3 الدعم الحكومي الضمني

يمثل الدعم الضمني الفرق بين متوسط تكلفة الوحدة ومتوسط سعر البيع لمنتجات معينة من جهة، ومن ناحية أخرى فهو يمثل تنازل الدولة عن بعض الرسوم والضرائب الداخلية و الخارجية، أو إعادة شراء الديون المرتبطة بالاختلالات المالية لكيانات اقتصادية معينة[2]. لا يصرح عن هذا الدعم ضمن بنود الموازنة العامة، غير أنه يساهم في عجزها. ويتعلق الدعم الضمني بصفة كبيرة بمنتجات الطاقة، كالوقود (البنزين والديزل وما إلى ذلك والغاز الطبيعي المخّصص لمحطات الطاقة لإنتاج الكهرباء) والمباع مباشرة للمستخدمين مثل الصناعات وللأسر. وتنبذ منظمة التجارة العالمية OMC معادية لهذا النوع من الدعم لأنها ترى أن من شأنه أن يعطل المنافسة بين مختلف البلدان.

III. 3 -1أشكال الدعم الضمني في الجزائر

يتخذ الدعم الضمني في الجزائر الأشكال التالية الذكر:

III. 3-1-1 دعم منتجات الطاقة

تدعم الجزائر مواد الطاقة بكل أنواع الوقود من ديزل وبنزين، غاز طبيعي سواء الخاص بالاستهلاك العائلي او تلك المستعمل لتوليد الكهرباء، و يحسب بتقدير الفرق بين السعر السوقي المحلي المحدد من طرف السلطات العامة و بين السعر عند التصدير[3].

III. 3-1-2دعم ذو طابع جبائي

ويمثل تلك الاعفاءات الضريبية التي تشمل جميع الامتيازات والاعانات الممنوحة من طرف الدولة، وتمس 16 نشاطا اقتصاديا واجتماعيا إضافة إلى نظام الوكالات الخاصة بتشجيع الاستثمار والتوظيف المختلفة مثل:

*قرض ANGEM : وهو قرض مصغّر يمنح لفئة المواطنين الذين هم من دون مدخول أو لديهم مدخول غير منتظم، مخصص لخلق نشاطات جديدة بما في ذلك الأنشطة الممارسة منزليا، قصد شراء المعدات و المواد الأولية للشروع في العمل.

*قرض ANSEJ: وهو قرض موجه للشباب البطالين الذين تتراوح أعمارهم بين19 -35 سنة، والحائزين على مؤهل مهني له علاقة بالعمل المراد تمويله، و لديهم القدرة على توفير مساهمة ذاتية محددة قصد تمويل المشروع.

*قرض CNAC: وهو قرض استثماري مدته 08 سنوات أو أكثر، يسمح بتمويل المشاريع التي يقدمها الشباب البطال لإنشاء مؤسسات صغيرة و متوسطة[4].

[1] « **STEPS-AlGERIE, Transformation structurelle, emploi, production et société », op-cit, p 1**

[2] « **La note de présentation du projet de la loi de finances pour 2014 »**, p 17.

[3] IMF Country Report No 16/128, **"ALGERIA SELECTED ISSUES",** May 2016, p.28

[4] البنك الوطني الجزائري BNA، على الموقع: https://www.bna.dz

III. 3-1-3 دعم معاملات الأراضي والعقارات

يعنى هذا النوع من الدعم بكل العمليات المتعلقة بالبيع والعقار المخصّص لبرامج الاسكان العمومي المدعم والتّخفيض في تكلفة الأراضي.

III.3-1-4 دعم الشركة الوطنية لتوزيع الغاز والكهرباء SONELGAZ

يخفّض الدعم الذي تقدمه الحكومة لأسعار الغاز والكهرباء من سعر الغاز إلى أقل من 20مرة، وسعر الكهرباء إلى 10مرات مقارنة بالأسعار العالمية[1].

III 3-2حجم الدعم الضمني في الجزائر

بما أن الدولة لا تصرح بمبالغ الدعم الضمني في ميزانيتها، فمن الصعب إيجاد مبالغ بنوده معلنة. حيث لم نرصد سوى تلك الخاصة بالسنوات المقدمة أدناه ضمن تقارير عرض مشروع قانون المالية (السنوات 2012-2013-2014)، وتقرير صندوق النقد الدولي (سنة 2015). يبرز تطور الدعم الضمني في الفترة 2012-2015، مدى كبر حجم الدعم الضمني الذي تقدمه الحكومة، حيث مثّل ما يقارب 19% و20 %من الناتج المحلي الاجمالي سنتي 2012 و2013 على الترتيب. لتتراجع هذه النسبة إلى 11.6 % و8.1 % سنتي 2014 و2015. كما حظي دعم الطاقة بنسبة مهمّة من إجمالي الدعم الضمني المقدم خلال الفترة، فمثّل ما نسبته 95 % من إجمالي مخصصات الدعم الضمني سنة 2015، و 65 % عام 2013، بينما بلغ أكبر نسبة له من الناتج المحلي الاجمالي سنة 2013 و هي 12.5%، لتتراجع إلى نصف النسبة سنة 2014 (6.3 %)، و هذا يعزى لأزمة النفط العالمية سنة 2014 و تراجع أسعار البترول مما يُؤكّد اعتماد الدولة على الموارد المتأتية من الايرادات البترولية لتغطية تكلفة الدعم وخصوصا دعم الطاقة الذي سرعان ما عاود الارتفاع سنة 2015 حيث بلغ 7.7 % من الناتج.

الشكل رقم (03-15) : تطور الدعم الضمني في الجزائر خلال الفترة 2012/2015(مليار دينار جزائري)

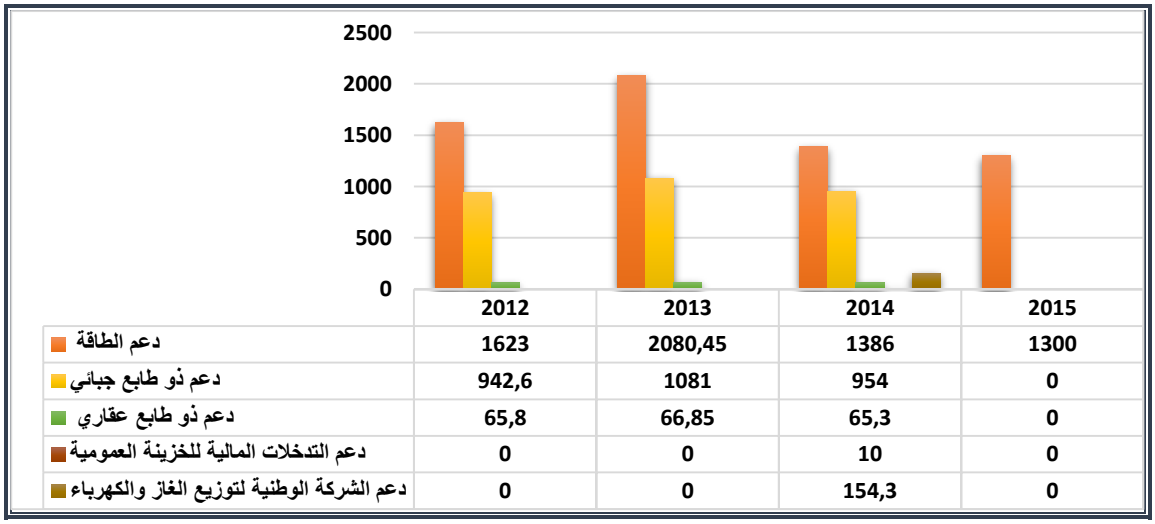

	2012	2013	2014	2015
دعم الطاقة	1623	2080,45	1386	1300
دعم ذو طابع جبائي	942,6	1081	954	0
دعم ذو طابع عقاري	65,8	66,85	65,3	0
دعم التدخلات المالية للخزينة العمومية	0	0	10	0
دعم الشركة الوطنية لتوزيع الغاز والكهرباء	0	0	154,3	0

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على معطيات الملحق رقم09

[1] **" دعم الحكومة الجزائرية لأسعار الوقود و الكهرباء مكلف و غير فعال"**، يومية الرائد، الصادرة بتاريخ 2012/01/21.

الشكل رقم (03-16) : تطور نسبة الدعم الضمني ودعم الطاقة من الناتج في الجزائر خلال الفترة 2015/2012

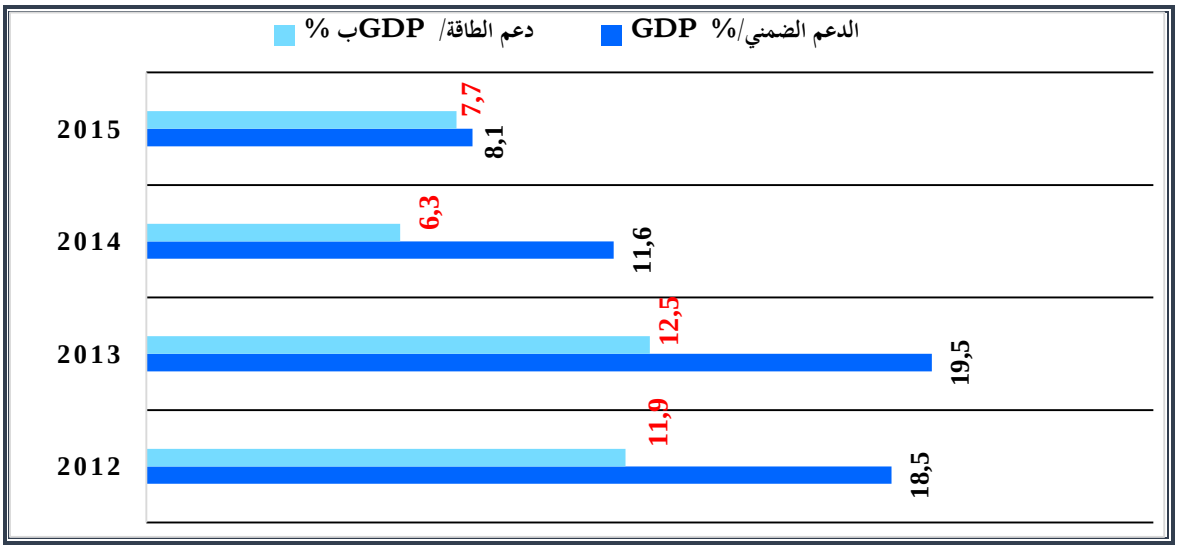

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على معطيات الملحق رقم:

تبذل الدولة جهودا كبيرة لدعم الأسر والاقتصاد، حيث مثّل الدعم خلال الفترة 2012-2015 حصة عالية قدرت بمتوسط 27 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي. استوعب الدعم الضمني أغلبها، خاصة دعم منتجات الطاقة الذي مثّل60٪ من الموارد التي تخصّصها السلطات العامة للإعانات غير المدرجة في ميزانية الدولة (الدعم الضمني).[1] و يوضح الشكل التالي ذلك، ففي الفترة 2015/2012 فاق الدعم الضمني الدعم الصريح بكثير، حيث بلغت نسبة دعم أسعار المنتجات الأساسية الضمنية 67 % من إجمالي الدعم الحكومي المقدم سنة 2013.

الشكل رقم (03-17) : الدعم الضمني و الدعم الصريح في الجزائر خلال الفترة 2012-2015

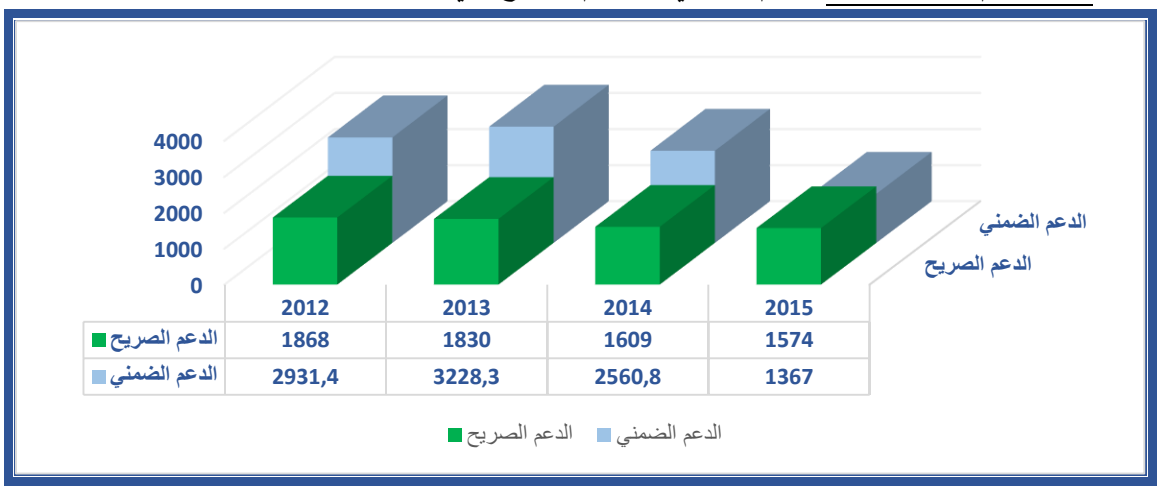

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على معطيات الملحقين رقم: 08 و 09

[1] MINISTERE DES FINANCES, "**A propos de la politique des subventions",** Interview avec Monsieur Abderrahmane Raouya, Ministre des Finances, a rappelé, au cours de l'entretien accordé à la chaine trois « l'invité de la rédaction » du dimanche 02 juillet 2018.

IV. الجزائر واستهلاك الطاقة

إن غياب ضمانات كفيلة باستدامة أنماط العرض والطلب يجعل من قطاع الطاقة في الجزائر هشّا رغم أهميته في دعم النمو الاقتصادي والاجتماعي والتّنمية على المدى الطويل. وتنتج هذه الهشاشة من تحدّيات أهمها :

-عدم اتخاذ تدابير فعالة لضبط الطلب على الطاقة.

-عدم تنوع مزيج الطاقة.

- صعوبة الحصول على الطاقة ميسورة التكلفة و المستدامة و الحديثة[1].

1.IV تطور الاستهلاك الوطني للطاقة في الجزائر

يتكوّن هيكل الاستهلاك الوطني للطاقة في الجزائر من أربعة مجمّعات رئيسية، و هي[2]:

*استهلاك الوحدات الصناعية الطّاقوية لمنتجات الطاقة خاصة في محطّات توليد الكهرباء ووحدات تمييع الغاز الطبيعي.

*الاستهلاك غير الطاقوي من بيتروكيماويات، اسمنت، الاسفلت والزيوت.

*الاستهلاك النهائي والذي يشمل الاستهلاك في كل من الصناعة، النقل، الادارات والعائلات...إلخ.

*الضياع والتسربات أثناء النقل والتوزيع.

شهد الاستهلاك الوطني للطاقة نموا تصاعديا مستمرا طيلة الفترة 1990-2019، حيث بلغ 24.6 مليون طن مكافئ برميل نفط (ط.م.ن) سنة 1990، ليصل إلى ما يقدر ب 43.3 مليون (ط.م.ن) سنة 2010، ثم يتبع اتجاهه التّصاعديّ بنسبة حادّة قدرها 59 % بلغ من خلالها ما يقارب 67 مليون (ط.م.ن) سنة 2019. وعزى هذا النمو إلى تطور الاستهلاك النهائي أوّلا، وكذا ارتفاع استهلاك الصناعات الطاقوية من محطات توليد الكهرباء ومصانع تمييع الغاز. فقد شكّل الاستهلاك النهائي للطاقة ما نسبته 57 % من الاستهلاك الوطني سنة 1990ب 14.2 مليون (ط.م.ن) واستهلاك الصناعات الطاقوية النسبة 26 % المقدّرة ب 6.4 مليون (ط.م.ن)، لتبلغ نسبة الاستهلاك النهائي للطاقة 75 % من إجمالي الاستهلاك الوطني سنة 2021 ما يعادل 50.1 مليون (ط.م.ن) وما يفوق ثلاث أضعاف الاستهلاك النهائي لسنة 1990، وأمّا عن استهلاك الصّناعة الطاقوية فتراجعت لتمثل نسبة 12 % ب 8.2 مليون (ك.م.ن).

من خلال الشكل البياني الآتي، يتجلى لنا أن منحى الاستهلاك النهائي للطاقة يأخذ نفس مسار منحى الاستهلاك الوطني للطاقة الذي عرف نموا بطيء في مرحلة العشرية السوداء مصاحبا لركود الاقتصادي في الفترة (1990-2000)، ليتسارع مع بداية عام 2000 تماشيا مع برامج الانعاش الاقتصادي وتوطيد النمو.

---

[1] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، " **الهشاشة في مجال الطاقة في المنطقة العربية** "، الأسكوا ESCWA، الأمم المتحدة، جانفي 2019، ص 51.

[2] وزارة الطاقة والمناجم" **الورقة القطرية، مؤتمر الطاقة العربي العاشر**"، أبو ظبي، 2014، ص 12.

الشكل رقم (03-18) : تطور الاستهلاك الوطني للطاقة ومجمّعاته في الجزائر للفترة 1990-2021 (K Tep)

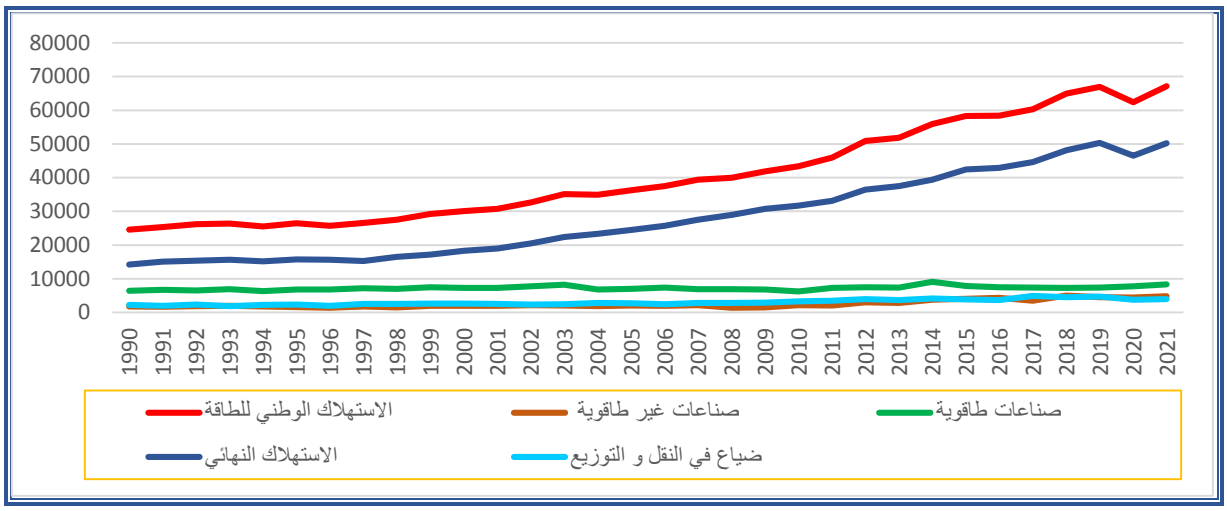

المصدر: من اعداد الباحثة انطلاقا من معطيات الملحق رقم 10

ومن الشكلين أدناه، يتضح لنا أن نمو الاستهلاك الوطني للطاقة متأتي من الزيادة في استهلاك الغاز الطبيعي بالدرجة الأولى من حيث شكل الطاقة، حيث ظلّ مهيمنا على ما نسبته 37 % من هيكل الاستهلاك الوطني للطاقة لتليه المنتجات البترولية ب 28 % والكهرباء ب 27 %، وهذا خلال الفترة 2001-2021. ما يعزى إلى التزايد في الطلب على كل من أشكال الطاقة المدعومة من وقود، غاز الطبيعي وكهرباء، وإلى توسيع شبكتي توزيع الغاز الطبيعي و الكهرباء.

الشكل رقم (03-19) : الاستهلاك الوطني حسب شكل الطاقة خلال الفترة 2001-2021 (K Tep)

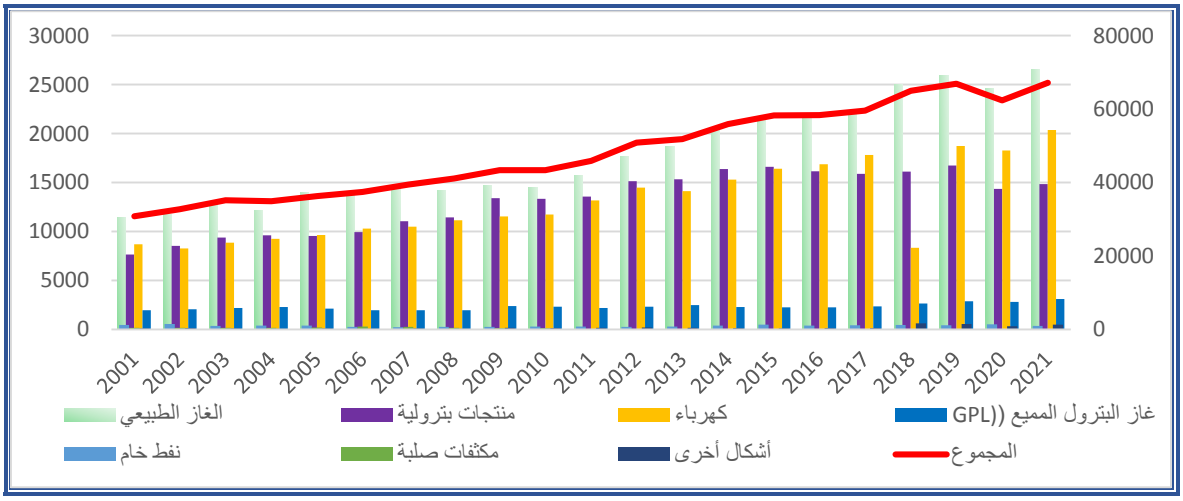

المصدر: من اعداد الباحثة انطلاقا من معطيات الملحق رقم 11

الشكل رقم (03-20) : الاستهلاك الوطني حسب شكل الطاقة طيلة الفترة 2001-2021(%)

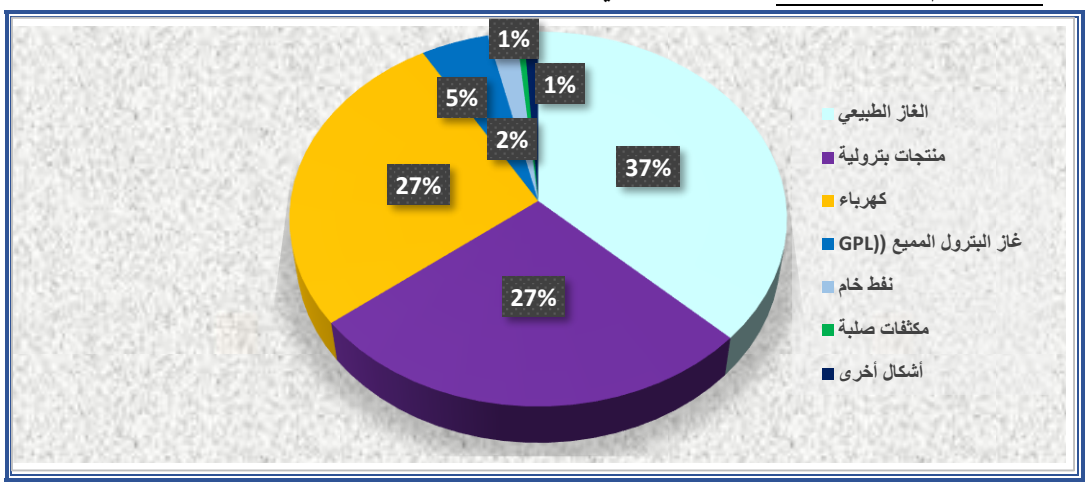

المصدر: من اعداد الباحثة انطلاقا من معطيات الملحق رقم 11.

2.IV تطور الاستهلاك النهائي في الجزائر

شهد الاستهلاك النهائي للطاقة في الجزائر تطورا كبيرا بمعدلات نمو سنوية بلغت أقصاها 9 % سنة 2003. بمتوسط معدّل نمو يقدّر ب 4.5 % في الفترة 1990-2021. ويمكننا أن نحلّل هذا التطور حسب المصادر وحسب القطاعات كالآتي:

أ-حسب المصدر:

يوضح الشكل التالي أهم ثلاث مصادر مهيكلة للاستهلاك النهائي للطاقة، والتي تزخر بها الجزائر وتدعّمها بشكل كبير، وتتمثّل في المنتجات البترولية (بنزين، ديزل، كيروزين، شحوم، زفت، زيوت محركات....)، كهرباء وغاز طبيعي. فخلال الفترة (1990-2021) تم استهلاك ما يقارب 900 مليون (ط.م.ن)، مثّل منه استهلاك المنتجات البترولية 328 مليون (ط.م.ن) (41% من مجموع الاستهلاك النهائي للفترة)، الكهرباء 257مليون (ط.م.ن) (31 %) و 240 مليون (ط.م.ن) كاستهلاك للغاز الطبيعي(28 %). هذا وقد حافظ التزايد المطرد لاستهلاك المصادر الثلاث على نفس الترتيب إلى غاية سنة 2013 حيث فاق استهلاك الغاز الطبيعي استهلاك الكهرباء ليفوق أيضا استهلاك المنتجات البترولية ابتداء من سنة 2018، ما يترجم تغيّر نمط الاستهلاك في الجزائر والتوجه نحو الاعتماد على الغاز الطبيعي في توليد الكهرباء وكذا استعماله كوقود. حيث ارتفع الاستهلاك في شكل الغاز الطبيعي خلال العقد الأخير من 8 مليون (ط.م.ن) سنة 2010 إلى18 مليون (ط.م.ن) سنة 2021 بزيادة قدرها 124 % مقابل الزيادة في استهلاك الكهرباء ب 78 %، و12% كزيادة في استهلاك المنتجات البترولية لنفس الفترة.

الشكل رقم (03-21) : الاستهلاك النهائي للطاقة حسب المصدر في الجزائر خلال الفترة 1990-2021 (K Tep)

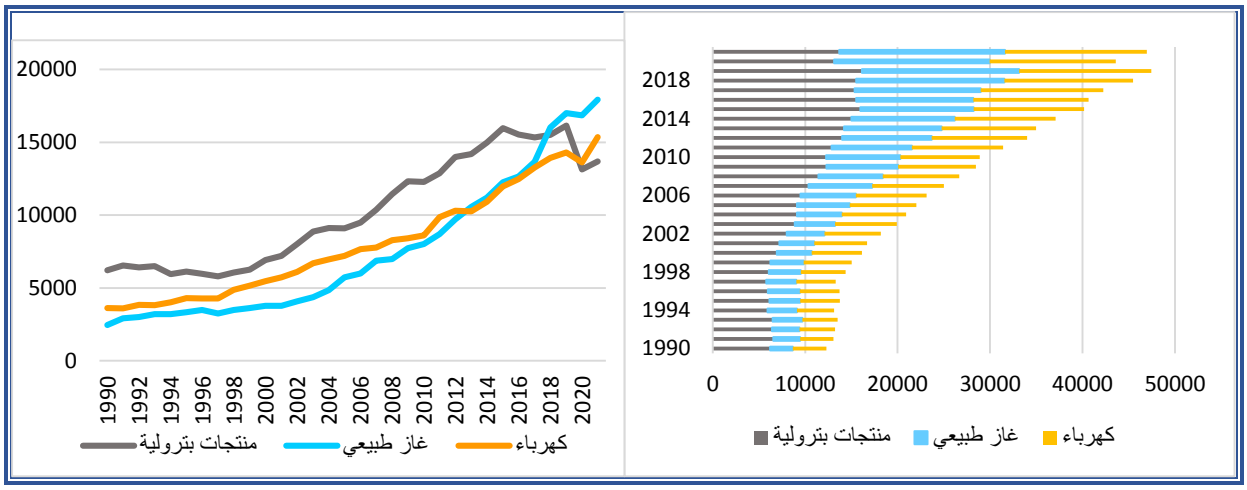

المصدر: من اعداد الباحثة انطلاقا من معطيات الملحق رقم 12

ب-حسب القطاع:

يبرز الشكل الآتي التقسيم القطاعي للاستهلاك النهائي للطاقة، فقد مثّل قطاع العائلات نسبة 46 % من إجمالي الاستهلاك النهائي ما يعادل 411 مليون (ط.م.ن)، يليه قطاع النقل بنسبة 31 % والمقدّر ب 277 مليون (ط.م.ن)، ثم قطاع الصناعة والأشغال العمومية بنسبة 23 % ما يمثل 211 مليون (ط.م.ن) (ويقارب نصف استهلاك قطاع العائلات). وهذا ما يعكس واقع وهشاشة الاقتصاد الوطني من ضعف الصناعة فيه واعتماده على الاستهلاك وتصدير المحروقات.

الشكل رقم (03-22) : هيكل الاستهلاك النهائي للطاقة المدعمة في الجزائر حسب القطاع خلال الفترة 1990/2021(TEP 10^3 و %)

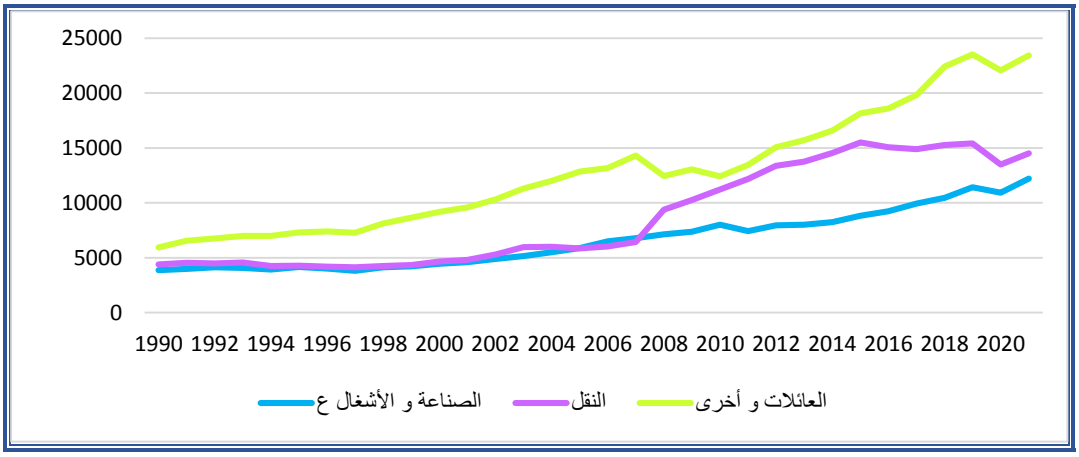

المصدر: من اعداد الباحثة انطلاقا من معطيات الملحق رقم 12

IV .3 المخطط الوطني لاستهلاك الطاقة

اعتمدت وزارة الطاقة والمناجم مخططا وطنيا هامّا يرمي إلى تزويد وتوفير كل من المنتجات البترولية، الكهرباء والغاز الطبيعي لمستهلكي الطاقة في الجزائر، وذلك على النحو التالي:

***توزيع المواد البترولية:**

أُنشِأت شركة نفطال في 06-04- 1981، وشرعت في الخدمة سنة 1982حيث تخصّصت في تكرير وتوزيع المنتجات البترولية، وفي عام 1998 أصبحت شركة مساهمة تابعة كليا لشركة سوناطراك مهامّها الأساسيّة: توزيع وتجارة الوقود بأنواعه في السوق المحلية، تعبئة غاز البترول المسال GPLو تشكيل الزفت[1]. وتتولى هذه الشّركة توفير احتياجات المواطنين من المواد البترولية تماشيا مع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية، وما تقتضيه متطلبات السّوق النفطية، حيث تستحوذ على ما نسبته 90 % من السوق الوطنية تاركة البقيّة للخواص. مما يوجب عليها تحديث منشآتها التخزينيّة والتوزيعيّة وإعادة تنظيم نشاطاتها للتصدي للمنافسة[2]. مع نهاية سنة 2018 بلغ عدد المحطات العاملة في التراب الوطني 2495 محطة بزيادة قدرها 55 محطة مقارنة بسنة 2017، و877 منفذ لبيع غاز البترول المسال GPL/c ما يمثل نسبة 35 %كتغطية نظيفة من الشبكة لهذا الوقود[3].

***مخطط استهلاك الكهرباء:**

بموجب القانون 02-01 المؤرخ في 5 فبراير سنة 2002، فُتحت نشاطات إنتاج الكهرباء على المنافسة، لتحديد القواعد المطبقة على النّشاطات المتعلقة بإنتاج، نقل، توزيع و تسويق كل من الكهرباء و الغاز الطبيعي[4]. و أُوكلت مهام ضبط و تنظيم سوق الكهرباء و الغاز إلى لجنة ضبط الكهرباء و الغاز، و التي عرّفتها المادة 2 من القانون 02-01 على أنها:" هيئة مكلّفة بضمان احترام التّنظيم التقني، الاقتصادي و البيئي، و حماية المستهلكين و شفافية إبرام الصفقات و عدم التمييز بين المتعاملين "[5]. و ذلك باعتبارها أداة الدولة لتطبيق سياستها الطاقوية، حيث فُوّض لها القانون اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنظيم السوق لضمان تدفق عاد، بأدنى ثمن و حجم أقّل من الكهرباء و التي يتمّ إنتاجها انطلاقا من موارد طاقوية متجدّدة أو من منظومات الإنتاج المشترك[6].

بالرغم من جائحة كورونا، تمكّن مجمع سونلغاز من رفع طاقته الاجمالية لتوليد الكهرباء إلى 23 جيغاواط سنة 2020 مقابل 22 جيغاواط سنة 2019، وهذا بعد فتح محطات جديدة لتوليد الكهرباء عام 2019. غير أن الإنتاج

---

[1] سمير بن محاد، " **استهلاك الطاقة في الجزائر: دراسة تحليلية و قياسية**"، رسالة ماجستير، فرع اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009، ص 47.

[2] وزارة الطاقة والمناجم، " **ورقة قطرية: مؤتمر الطاقة العربي العاشر**"، أبو ظبي، 27-29 أكتوبر 2014، ص 12.

[3] Ministère de l'Energie, **« Bilan Des Réalisations Du Secteur De L'Energie, Année 2018 »** , pp 26-27.

[4] المادة 1 من القانون رقم 02-01 المؤرخ في 5 فبراير 2002، الجريدة الرسمية، العدد 8، 6 فبراير 2002، ص5.

[5] المادة 2، نفس المرجع، ص 5.

[6] المادة 26، المرجع نفسه، ص9.

خلال سنة 2020 انخفض بنسبة 3 % من 76تيراواط ساعي سنة 2019 إلى 74 تيراواط ساعي سنة 2020 وصاحب هذا تعزيز شبكة الكهرباء بإنجاز أكثر من 4200كم من خطوط الكهرباء و الذي بلغ 623 368 كم سنة 2018[1]و 785 وحدة لتوزيع الكهرباء.كما تمكّنت شركة سونلغاز خلال نفس السّنة من توصيل ما يقارب 370ألف منزل جديد بالكهرباء، ممّا سمح من بلوغ 10.4 مليون مشارك للكهرباء.[2]

***مخطّط التّوزيع العمومي للغاز الطبيعي:**

تبنّت الجزائر منذ الاستقلال استراتيجية تقوم على نموذج لإنتاج واستهلاك الطاقة من مصادر نظيفة أقلّ تلوّثا في الأجل القصير والمتوسّط، فاعتمدت جلّ محطّات توليد الكهرباء على الغاز الطبيعي الذي أصبح يستخدم مباشرة كوقود محلّي إضافة إلى غاز البترول المسال، وسيرغاز كوقود للمركبات، سعيا منها لخفض غازات الاحتباس الحراري. فحدّدت الجزائر نموذجا للاستهلاك الوطني للطاقة ضمن خطّة طويلة الأجل في مطلع الثمانينات لاستخدام الطاقة وتطويرها لضمان توافق مستدام بين الطلب وموارد الطاقة، ويقوم النموذج أساسا على:

-تغطية احتياجات الاستهلاك.

-الترويج والاستخدام الأمثل لمصادر الطاقة المختلفة حسب توافرها.

-ترشيد استخدام الطّاقة ومحاربة الهدر في استهلاكها.

-تنفيذ برنامج متماسك لإنتاج وتوزيع الطاقة.

-ضمان وسلامة أعمال إنتاج ونقل وتوزيع الطاقة.

-تطبيق نظام أسعار مناسب[3].

ولإنجاح الدولة هذا النموذج، شرعت إلى:

-إنشاء مراكز تحويل السيارات لتعمل بغاز البترول المسال.

-إنشاء محطات لتوزيع غاز البترول المسال والمباع بأسعار جذابة.

-تهيئة محطات لتوزيع الغاز الطبيعي المضغوط، واقتناء حافلات تعمل به[4].

وقد أنجزت شركة سونلغاز سنة 2020: 450 كم من خطوط أنابيب الغاز و التي بلغت 328 129 كم مع نهاية عام 2018[5]، و 49 وحدة توزيع للغاز الطبيعي، كما زوّدت 362 ألف منزل بهذا الغاز ليصل عدد المشتركين 6.4 مليون زبون. بالنسبة لغاز البترول المميّع، تمّ تهيئة نصف عدد المحطّات على مستوى التّراب الوطني لتزويد السيارات

[1] Ministère de l'Energie, **« Bilan Des Réalisations Du Secteur De L'Energie Année 2018 », op-cit 34.**

[2] Ministère De L'Energie, **« SYNTHESE DU BILAN DES REALISATIONS 2020 DU SECTEUR DE L'ENERGIE »,** Janvier 2021, p7.

[3] Projet national ALG/98/G31, Elaboration de la stratégie et du plan d' action national des changements climatiques « **COMMUNICATION NATIONALE INITIALE** », MINISTERE DE L' AMENAGEMENT DU TERRITOIRE ET DE L' ENVIRONNEMENT DIRECTION GENERALE DE L' ENVIRONNEMENT, Mars 2001, pp 21-22**.**

[4] وزارة الطاقة والمناجم، " **ورقة قطرية: مؤتمر الطاقة العربي العاشر**"، مرجع سابق، ص ص 13-14.

[5] Ministère de l'Energie, **« Bilan Des Réalisations Du Secteur De L'Energie année 2018 », op-cit 37.**

بهذا الوقود لتتجاوز الحضيرة الوطنية 850 ألف سيارة تعمل بغاز البترول المسال بعد إضافة 100 ألف سيارة سنة 2020. و يعزى هذا الإقبال لسياسة الجزائر في خفض سعر هذا الوقود النظيف إلى 9 دينار جزائري للتر الواحد، إضافة إلى التّحفيزات التي تقدّمها لتركيب قارورة سير غاز بتحمّل الدّولة لنصف التكلفة و المقدرة ب 70 ألف دينار جزائري[1].

V . دعم الطاقة في الجزائر

يمثّل دعم الطاقة حصّة بالغة الأهمية من الدّعم الضمني فقد استحوذ سنة 2015 على ما يفوق 95 % من اجمالي الدّعم الضمني المقدّم، ومثّل ما يقدّر ب 12.5 % من الناتج المحلي الاجمالي. بالرّغم من انتعاش الأسعار الدولية للمنتجات البترولية لم تُعدّل الجزائر من أسعار منتجاتها البترولية في سوقها المحليّة إلّا مع مطلع عام 2016.

V.1بنية دعم الطاقة في الجزائر

تشير بيانات دعم الطاقة المتسلسلة زمنيا للجزائر والمحسوبة بطريقة الفجوة السعرية في الشكلين أدناه إلى تذبذب وتغير مستويات دعم الطاقة خلال الفترة 2020/1990 إلى حدّ كبير مع تغير أسعار النفط. حيث يمثّل دعم الوقود (بنزين، ديزل وغاز البترول المسالLPG)أعلى نسبة من اجمالي الدعم للفترة بنسبة 52 %، ثم يليه دعم الكهرباء بنسبة 25 % والنسبة المتبقية لدعم للغاز الطبيعي بنسبة 23 %. كما بلغ مجموع دعم الطاقة ذروته سنة 2019 ب 25مليار دولار أمريكي، ومثّل ما نسبته 14.6% من الناتج المحلي الإجمالي منها: 13.6 مليار دولار دعم للوقود بأنواعه،8.1 مليار دولار دعم للكهرباء و3.5 مليار دولار قيمة دعم الغاز الطبيعي. ما نلاحظه أنه يلي كل أزمة (أزمتي النفط لسنتي 2008و 2014 وكذلك أزمة جائحة كورونا2019) تراجع في حجم دعم الطاقة المقدم. ليعاود الارتفاع بانتعاش أسعار البترول. وبالرغم من هذا إلّا أنّ الجزائر ظلّت تحتلّ المراتب الأولى دوليا من حيث حجم دعمها المقدم للطاقة، فقد احتلّت المرتبة السادسة عالميّا بعد إيران، الصين، الهند، المملكة العربية السعودية وروسيا). (الوكالة الدولية لدعم الطاقة 2020)، و نفس المرتبة عربيا بعد الكويت، السعودية، قطر، ليبيا و الامارات العربية من حيث البلدان التي يشكل دعمها للطاقة ما بين 40 %و 85 % من مستويات الأسعار العالمية للنفط و الكهرباء[2].

---

[1] " **مرسوم جديد لتنظيم عملية فتح محطات الوقود**"، مقابلة مع السيد" **رشيد نديل**" رئيس سلطة ضبط المحروقات، يومية البلاد، 2022/11/30، أطلع عليه يوم 2023/02/25 على الساعة 01:00، على الموقع: http://www.elbilad.net.

[2] محمد إسماعيل، هبة عبد المنعم، " **إصلاح دعم الطاقة في الدول العربية**"، دراسات اقتصادية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الامارات العربية المتحدة، 2014، ص4.

الشكل رقم (03-23) : دعم الطاقة في الجزائر باعتماد نهج الفجوة السعرية للفترة 1990-2020(مليون دولار أمريكي)

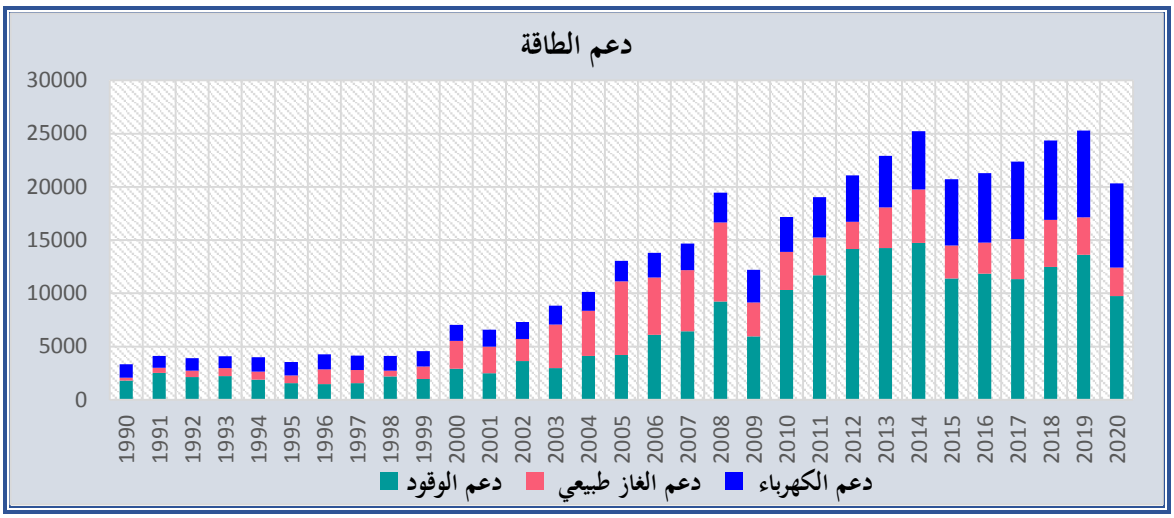

المصدر: من اعداد الباحثة انطلاقا من بيانات الملحق رقم13

الشكل رقم (03-24) : بنية دعم الطاقة في الجزائر(%)

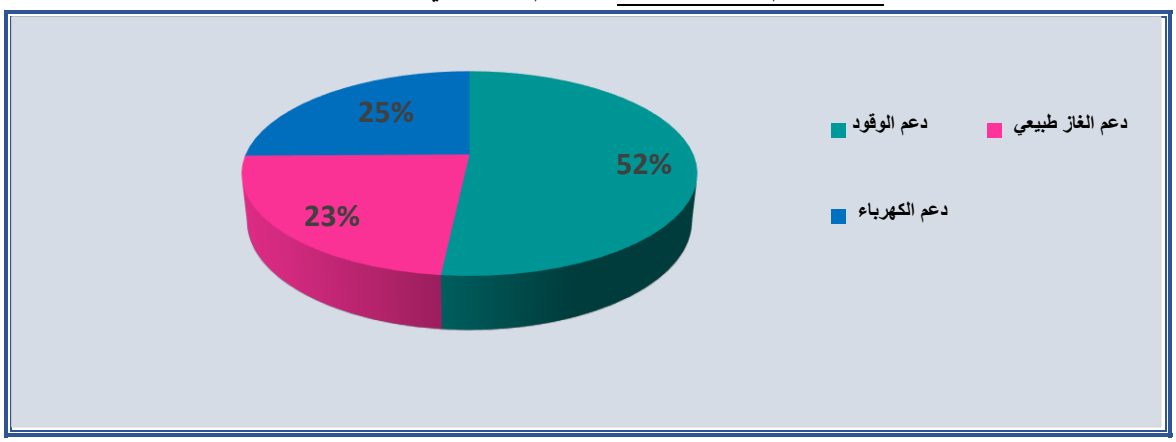

المصدر: من اعداد الباحثة انطلاقا من بيانات الملحق رقم13

الشكلان المواليان يحلّلان مكونات دعم الوقود في الجزائر في الفترة 2020/1990، حيث مثّل دعم الديزل نسبة 55 %من إجمالي دعم الوقود في الجزائر للفترة 1990-2020، إلى جانب البنزين بنسبة 24 % وغاز البترول المسال ب 21%. وبلغ دعم الديزل أقصاه سنة 2014 ب 9.15 مليار دولار ما يعادل نسبة62 % من حجم دعم الوقود و4.3 % من الناتج المحلي الإجمالي، ليبدأ في التّراجع ابتداء من سنة 2015 إلى أن يبلغ ما يقارب النصف عام 2020 ويصل إلى 4.9 مليار دولار، وهذا إثر أزمة البترول لسنة 2014 وجائحة كوفيد 19 سنة 2019.

الشكل رقم (03-25): دعم الوقود في الجزائر باعتماد نهج الفجوة السعرية للفترة 1990-2020(مليون دولار أمريكي)

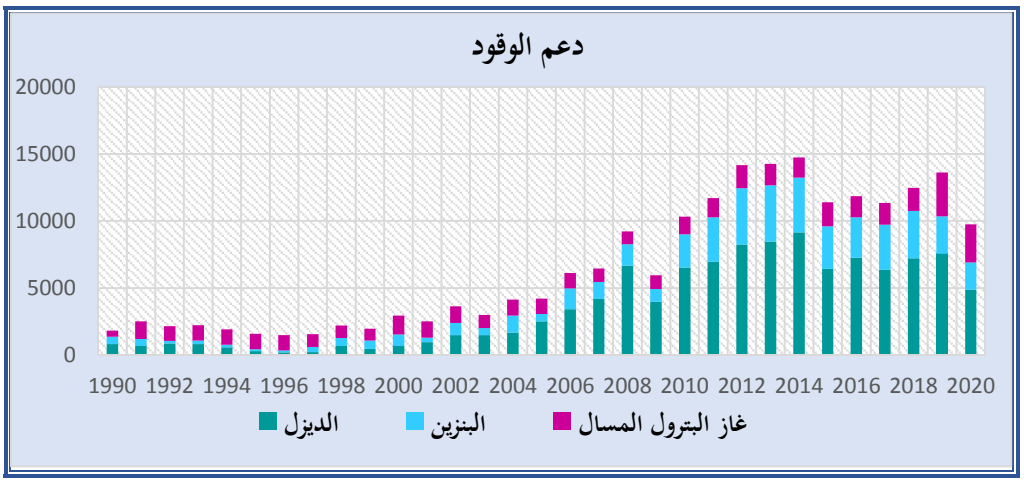

المصدر: من اعداد الباحثة انطلاقا من بيانات الملحق رقم **13**

الشكل رقم (03-26): بنية دعم الوقود في الجزائر(%)

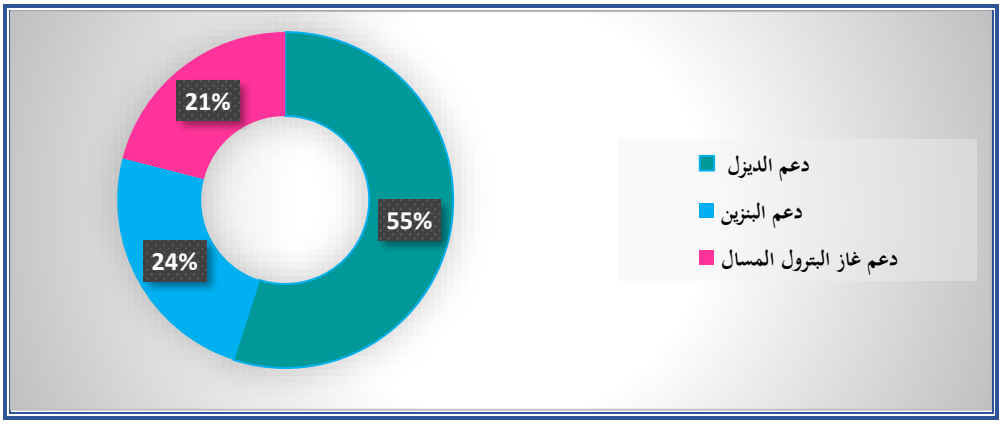

المصدر: من اعداد الباحثة انطلاقا من بيانات الملحق رقم 13

V. 2 آليات تسعير دعم الطاقة في الجزائر

في ظل التحول الاقتصادي الهائل من تقدّم تكنولوجي لقطاع المحروقات و احتكار الشركات الأجنبية له ، والأزمة النفطية التي شهدها العالم في منتصف الثمانينيات، نتجت ضغوط المالية على الجزائر، إضافة إلى عدم فاعلية القوانين في مواكبة الوضع الاقتصادي ومتغيرات السوق العالمية للنفط، وُضع المشرّع الجزائري أمام حتميّة جذب الاستثمار الأجنبي للقطاع وفتحه للمنافسة، و من هذا المنطلق صدر قانون المحروقات بموجب القانون 07-05المؤرخ في 28/4/ 2005و المتمّم بالأمر 11/06 ، فأُوكل مهمّة تسييره إلى هيئة مستقلّة ذات مهامّ رقابية، تنظيمية، استشارية، عقابية سمّاها المشرّع ب "سلطة ضبط المحروقات". وبذلك تولّت مسؤولية تعديل أسعار الطاقة في الجزائر كل من سلطة ضبط المحروقات (ARH) ولجنة ضبط الكهرباء والغاز (CREG) بهدف تغطية تكلفة التوريد قدر الإمكان. فأُعطَت ل (ARH) مهام تحديد الأسعار الهيدروكربونية من نفط خام، المكثّفات، سعر بيع الغاز الطبيعي لمنتجي الكهرباء، و

موزعي الغاز المخصّص للاستهلاك الوطني[1].و أمّا(CREG) ، فوفقا للمرسوم التنفيذي رقم 05-182 المؤرّخ عام 2005 والمتعلّق بضبط التعريفات و مكافأة نشاطات نقل و توزيع و تسويق الكهرباء و الغاز أصبحت تحدّد تعريفة تموين المستخدم النهائي بالغاز الطبيعي و الكهرباء. و في إطار مقرّرات كان آخرها بداية سنة 2013، تقوم لجنة ضبط الغاز الطبيعي و كذا المواد البترولية **برفع هامش ربح توزيع المواد البترولية دون المساس بأسعار الاستهلاك النهائي**[2].

لم تعطي سياسة التسعير هذه تسعيرا حقيقيا يعكس التّكلفة الاقتصادية إلاّ في السّنوات الأخيرة وذلك مراعاة للدعم الحكومي المشجّع لاستهلاك هذه المواد لأسباب اقتصادية أو اجتماعية[3]. فقد بقت كل من أسعار الوقود والغاز الطبيعي والكهرباء مجمّدة إلى غاية سنة 2016. حيث عدّلت (CREG) تعريفات الغاز والكهرباء وطبقت (ARH) زيادات على أسعار الوقود.

ينقسم تسعير المواد الطاقوية في الجزائر إلى قسمين: أوّلهما حرّ خاضع لقوى العرض والطلب وثانيهما مقنّن خاصّ بالوقود، غاز البترول المميّع، الغاز الطبيعي والكهرباء.

- **أليات تسعير دعم المنتجات البترولية:**

حسب المادة 9 من الأمر رقم 10/06المؤرخ في 29/ 6/ 2006و المعدّل والمتمّم للقانون 2005/4/28: " تُعدّ أسعار بيع **المنتجات البترولية** في السوق الوطنية بحساب سعر البترول الخام عند دخول المصفاة كل سنة على أساس معدّل سعر البترول الخام للتصدير للسّنوات العشر الأخيرة المسجلة والمنشورة من قبل الوزارة المكلّفة بالمحروقات. وتوزّع التسويّة الناجمة عن سعر البترول الخام عند دخول المصفاة و المستعمل في تحديد سعر البيع دون الرّسوم حسب منهجية و مدة يتم تحديدهما عن طريق التنظيم."[4]و بمقتضى القانون 2005/1/28 حدّد المرسوم التنفيذي رقم 08-289 المؤرخ في 2008/9/20منهجية تسوية سعر البترول الخام عند دخوله المصفاة و المستعمل في تحديد سعر بيع المنتجات البترولية في السوق الوطنية، و التي تطبّق أحكامه على المنتجات البترولية الموضحة في المادة 2 [5]كالآتي :

***الوقود** (المنتجات بترولية سائلة في حالتها العادية)، ويشمل:

1-البنزين العادي برصاص أو بدون رصاص.

2-البنزين الممتاز برصاص أو بدون رصاص.

3-غاز أويل.

4-الفويل أويل.

وكذا غاز البترول المميع كوقود.

* **غاز البترول المميع التجاري**، ويشمل:

[1] Autorité De Régulation Des Hydrocarbures (ARH) sur le site : https://www.arh.gov.dz

[2] وزارة الطاقة والمناجم، " **ورقة قطرية: مؤتمر الطاقة العربي العاشر**"، مرجع سابق، ص14.

[3] وزارة الطاقة والمناجم، " **ورقة قطرية: مؤتمر الطاقة العربي العاشر**"، مرجع سابق، ص14 .

[4]"**الجريد الرسمية**"، العدد 48،الصادرة بتاريخ20 يوليو 2006، ص 4.

[5] "**الجريدة الرسمية**"، العدد 54، الصادرة بتاريخ 21 سبتمبر 2008 ص4.

1-البوتان التجاري سائبا.

2-البروبان التجاري سائبا.

3-البوتان المعبأ ذو وزن يساوي أو أكبر من 13 كغ.

4-البروبان المعبأ ذو وزن يساوي أو أكبر من 35 كغ.

وقد تضمّن المرسوم التنفيذي رقم 07-60 المؤرخ في 11 فبراير2007 تحديدا ل[1]:

-أسعار البيع عند دخول النفط الخام المصفاة بمبلغ11.006,06 دج/للطن الواحد، وباقي المصافي (الجزائر العاصمة، سكيكدة، أرزيو وحاسي مسعود) بمبلغ 12.043,39دج/ للطن الواحد. ويمكن مراجعة هذا السّعر طبقا لأحكام عقد خدمة ذات الأخطار (حسب المرسوم الرئاسي رقم 03-366المؤرخ في 2003/10/2والمتعلق بالمنافسة).

- أسعار البيع عند الخروج من المصفاة وحدود الربح عند التوزيع.

-أسعار البيع المنتوجات البترولية الموجهة للاستهلاك في السوق الوطنية.

وقد حدّد المرسوم التنفيذي أسعار المنتوجات المكرّرة عند خروجها من المصافي والموجهة للسوق الوطنية، وحدود ربح توزيعها بالجملة، وكذا أسعار البيع في مختلف مراحل التوزيع وفق الجدولين التاليين:

الجدول رقم (03-06): أسعار المنتجات البترولية المكرّرة و الموجّهة للسّوق الوطنية عند خروجها من المصفاة و حدود ربح توزيعها بالجملة(دج/طن، بدون رسوم)

المنتجات	السعر عند الخروج من المصفاة	حدود توزيع الربح بالجملة
البوتان الموضب	3.380	9.308
البروبان الموضب	3.380	6.767
غاز البترول المميع سائبا	2362	3.152
غاز البترول المميع وقودا	5.815	6.169
البنزين الممتاز	22.372	2.102
البنزين العادي	20.691	2.463
البنزين بدون رصاص	19.503	3.933
غاز أويل	11.416	2.236
فيول ثقيل	8.955	1.428

المصدر: " **الجريدة الرسمية**"، العدد 11، الصادرة بتاريخ 15 فبراير 2007، ص6.

الجدول رقم (03-07) :أسعار بيع المنتجات البترولية في مختلف مراحل التوزيع(دج/ وحدة الكيل)

المنتجات	وحدة الكيل	سعر البيع على السائب		سعر البيع في محطة التوزيع
		إلى معيدي البيع	إلى المستهلكين والمستعملين	
غاز البترول المميع سائبا	كيلو غرام	-	5,90	-

[1] المادتين 2و 3 ،" **الجريدة الرسمية**"، العدد 11، الصادرة بتاريخ 15 فبراير 2007، ص ص5-6.

غاز البترول المميع وقودا	هكتو غرام	650,00	725,00	900 ,00
البنزين الممتاز	هكتو غرام	2.150,00	2.190,00	2.300,00
البنزين العادي	هكتو غرام	1.970,00	2.010,00	2.120,00
البنزين بدون رصاص	هكتو غرام	2.085,00	2.110,00	2.260,00
غاز أويل	هكتو غرام	1.245,00	1.275,00	1.370,00
فيول ثقيل	هكتو غرام	-	1.000,00	-

المصدر: " **الجريدة الرسمية**"، العدد 11، الصادرة بتاريخ 15 فبراير 2007، ص7.

و أما بالنسبة لغازات البترول المميعة و المعبأة فحدد أسعار بيعها في مختلف مراحل التوزيع طبقا للجدول التالي:

الجدول رقم (03-08) :أسعار بيع غاز البترول المميع الموضب في مختلف مراحل التوزيع

المنتجات	وحدة الكيل	سعر البيع على السائب(دج/وك)		سعر البيع إلى المستهلكين
		سعر الخروج من مركز التعبئة(دج)	سعر البيع إلى تجار التجزئة(دج)	
البوتان الموضب	حمولة 13 كغ	161 ,50	176,50	200,00
البروبان الموضب	حمولة 35 كغ	360,00	390,00	400,00

المصدر: " **الجريدة الرسمية**"، العدد 11، الصادرة بتاريخ 15 فبراير 2007، ص7.

➢ أليات تسعير دعم الغاز الطبيعي:

باعتبار الجزائر من أكبر منتجي ومصدّري الغاز الطبيعي في العالم، فهي تستخدم دعم هذا المورد كأداة لتعزيز قطاع الطاقة وزيادة الانتاجية وتشجيع الاستثمار ومن تمّ تعزيز النمو الاقتصادي والاقتصاد الوطني. وذلك بتوفير تسهيلات ودعم الشركات المنتجة للغاز الطبيعي بتطوير البنية التحتية اللازمة لتنقيب واستخراج الغاز الطبيعي وتصديره.

هذا وقد حدّد المرسوم التنفيذي رقم 05-128 المؤرخ في 2005/04/24 أسعار البيع الداخلي للغاز الطبيعي كالتالي:

*780 دج/1000م^3: كسعر بيع الغاز الطبيعي خارج الرسوم الموجّهة لإنتاج الكهرباء والتّوزيع العمومي للغاز لأجل سدّ حاجات السّوق المحليّة.

*1560دج/1000م^3 : كسعر بيع الغاز الطبيعي خارج الرسوم للصّناعيين بما في ذلك الاستهلاك الذاتي لوحدات التّمييع و معالجة الغاز و حاجات وحدات التّكرير و نشاطات النقل بواسطة الأنابيب، و كذا عند توليد الكهرباء من قبل منتج لا يملك شبكة نقل الغاز أو الكهرباء[1].

كما حدد المشرّع كيفيات وإجراءات تضبط سعر بيع الغاز **دون رسوم** من قبل المنتج في السوق الوطنية، بإعادة تقويم هذا السّعر بداية يناير من كل سنة خلال فترة أربع سنوات الموالية لسنة حساب سعر البيع، وهذا بتطبيق الصيغة التالية:

[1] المواد 2، 3، 4، المرسوم التنفيذي رقم 05/-128، "**الجريدة الرسمية**"، العدد 29، الصادرة بتاريخ 24 أفريل 2005 ، ص 17.

إذا كان: $\frac{د(ن)}{د(أ)} < 1$

فإنّ: سعر البيع (ن)= سعر البيع(أ) * [$\frac{د(ن)}{د(أ)}$] * $(1.05)^{ن-أ}$

و إذا كان: $\frac{د(ن)}{د(أ)} > 1$

فإنّ: سعر البيع (ن)= سعر البيع(أ) * $(1.05)^{ن-أ}$

بحيث يكون:

سعر البيع (ن): سعر البيع المقوّم لسنة (ن)بالدينار/1000م^3.

سعر البيع (أ): سعر البيع في السنة الأولى (أ)بالدينار/1000م^3.

د(ن): سعر بيع الدولار الأمريكي مقابل الدينار الجزائر، يُحسب بتحديد السعر الصادر عن بنك الجزائر في أول يوم عمل للسنة (ن).

د(أ): سعر بيع الدولار الأمريكي مقابل الدينار الجزائر، يُحسب بتحديد السعر الصادر عن بنك الجزائر في أول يوم عمل للسنة (أ) .

ن: السنة ن للتطبيق.

د : السنة الأولى لتطبيق هذا المرسوم بالنسبة للفترة الأولى على مدى خمس سنوات، و بعد ذلك السنة الأولى لإعادة التقويم[1].

كما حدّد المرسوم التنفيذي رقم 21-68 المؤرخ في 2021/02/11[2] منهجية تحديد تعريفة **تمييع الغاز الطبيعي** و كذا تعريفة فصل الغازات البترولية المميعة، حيث جاء في مضمون المادين 3 و4 أن سلطة ضبط المحروقات تقوم سنويا بحساب تعريفة تمييع الغاز الطبيعي و فصل الغازات البترولية المميّعة على مستوى التراب الوطني **دون رسوم الاستهلاك** و التي تساوي التّكلفة الاقتصادية لتمييع الغاز الطبيعي، و تبليغها للمنتجين بموجب مقرّر مع مراجعات المعايير التالية:

1-كمية غاز التموين مع الكميّة المتعلقة بالاستهلاك الذاتي للغاز.

2- تكاليف الاستثمار.

3-أعباء الاستغلال (الاستهلاك الذاتي للغاز، الأعباء المتعلقة بالموظفين، المواد الاستهلاكية المغطية لخسائر سوائل التبريد والمياه العذبة، الصيانة المستمرة وقطع الغيار والمراجعات الدورية، التأمينات، أعباء تحميل الغاز الطبيعي المميع خاصة القاطرات وسفن الدعم، تكاليف رأس المال خاصة النفقات المالية، الضرائب والرسوم المتعلقة بالنشاط).

[1] المادة 2، المرسوم التنفيذي رقم 10-21 المؤرخ في 12 يناير 2010، "**الجريدة الرسمية**"، العدد 4، الصادرة بتاريخ 17يناير 2010، ص ص 10-11.

[2] "**الجريدة الرسمية**"، العدد 12، الصادرة بتاريخ 17 فبراير 2021، ص 22.

4-معدل الخصم.

وأمّا عن مشتركي الغاز الطبيعي فقد تطوّر عددهم خلال الفترة 1990-2019، بحيث تزايد من 850ألف سنة 1990إلى ما يفوق 6ملايين مشترك سنة 2019، مثّل مشتركو التوتر المنخفض منهم أكبر نسبة اشتراك (99.8%)، لتليهم فئة التوتر المتوسط ثم ذوي الاشتراك المرتفع. بذلك تكون شركة "سونلغاز" قد وصلت إلى معدّل اختراق في الغاز الطبيعي بنسبة 65 %[1]. والشكل التالي يبين ذلك:

الشكل رقم (03-27) : نسبة مشتركي الغاز الطبيعي حسب التوتر للفترة 1990-2019

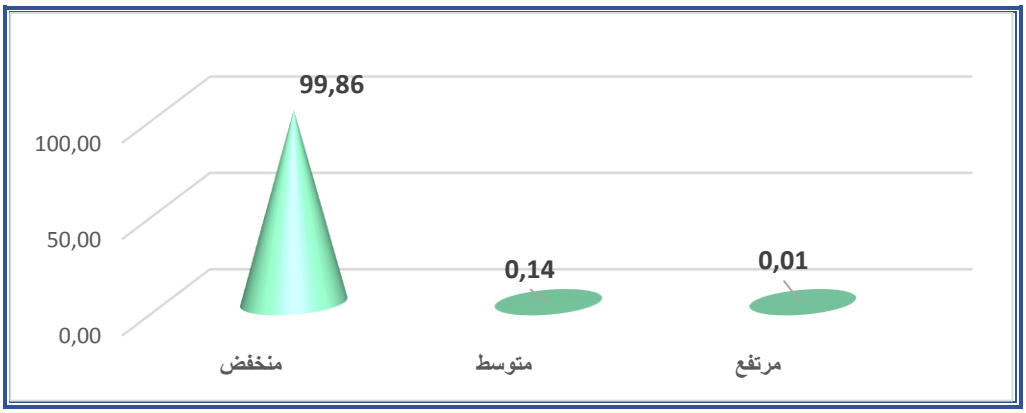

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على بينات الملحق رقم 14

➢ **أليات تسعير دعم الكهرباء في الجزائر:**

يحظى قطاع الكهرباء بأهمية عظمى في الجزائر باعتباره أهم القطاعات الحيوية للاقتصاد الوطني، دافعا أساسيّا لعجلة النمو الاقتصادي ، داعما لمختلف الأنشطة و محسّنا لمستوى معيشة الأفراد ، ممّا يحفز استمرار التنمية الاقتصادية و الاجتماعية. و تعمل الدولة الجزائرية جاهدة على تلبية الطلب المتسارع على الطاقة الكهربائية باعتبار الكهرباء أضحت سلعة في غاية الأهمية لا يمكن الاستغناء عنها بحكم تطور النمط المعيشي، ضف إلى ذلك النمو السكاني المتزايد. وقد تولّت الشّركة الوطنيّة للكهرباء و الغاز "سونلغاز" مسؤوليّة تلبيّة متطلبات الجزائر بأسرها على عاتقها منذ سنة 1969، حيث ساهمت في رفع تحدّي إعادة الهيكلة و التكيّف مع السّياق الاقتصادي الجديد و المضيّ نحو المنافسة بصدور القانون الرئاسيّ رقم 02-01 الصادر في 5 فبراير 2002 المتعلّق بالكهرباء وتوزيع الغاز عبر خطوط الأنابيب .و الذي نصّ في مادته 165 على تحويل الشّركة الجزائرية للكهرباء والغاز والتي تحتفظ باسم سونلغاز من "شركة ذات أسهم " إلى" شركة قابضة للشركات المساهمة"، و تمارس بحكم هذا القانون نشاطات إنتاج، نقل، و توزيع الكهرباء و نقل و توزيع الغاز، و تبقى الدولة المساهم صاحب الأغلبية في سونلغاز ش، ذ، أ [2].

وبصدور المرسوم الرئاسي رقم 11-212 المؤرخ في 06/02/ 2011 المتضمن للقانون الأساسي المعدّل و المتمّم للقانون الرئاسي رقم 02-195 المؤرخ في 2002/06/01، اتّخذت شركة "سونلغاز" القابضة شكل "**مجمّع سونلغاز**" و الذي يتألّفّ من الشركة القابضة "سونلغاز" و الشركات الفرعيّة التابعة لها(39 شركة)، و لا سيما منها

[1] Ministère De L'Energie et Des Mines, « **Bilan Energitique National 2021** » , p 4.

[2] المادة 165 من القانون رقم 02-01 المؤرخ في 5 فبراير 2002، الجريدة الرسمية، العدد 8، 6 فبراير 2002، ص25.

المكلّفة بممارسة نشاطات إنتاج الطاقة الكهربائية، نقلها وتوزيعها، ونقل الغاز و توزيعه، كما تتولّى الشّركة القابضة حيازة، اكتساب، و تسيير كل سهم، أو أخذ حصص، أو تحقيق كل عملية مالية أخرى لها علاقة مع هدفها الاجتماعي[1].

و كما ذكرا آنفا، أُنشِأت لجنة ضبط الكهرباء و الغاز لترقى بالقطاع بكل استقلالية و شفافية، لتشجيع المنافسة و حماية المستهلكين، ضبط النشاطات غير التنافسية، تحديد مقاييس الأداء، و مساعدة الدولة لتحقيق أهدافها المسطّرة في سياستها الطاقوية[2]. كما أعطى القانون الرئاسي رقم 02-01 لسنة 2002 لجنة الضّبط صلاحية تحديد التعريفات خارج الضريبة للكهرباء التي تُطبّق على الزّبائن غير المؤهلين على أساس منهجية و مقاييس محدّدة عن طريق التّنظيم على أن تدمج في هذه التعريفات:

-تكلفة إنتاج الكهرباء، و التي تحدّد بالنسبة لمتوسّط سعر الكيلو وات / ساعة المتداول في سوق إنتاج الكهرباء طيلة فترة مرجعية يحدّدها التّنظيم.إضافة إلى تكاليف خاصّة بكل من نقل، توزيع، تسويق و تنويع الكهرباء، و كذا التكاليف الدائمة للمنظومة الكهربائية.[3]

بما أن الكهرباء أصبحت سلعة أساسية وحيوية للحياة اليومية لا يمكن الاستغناء عليها ولا إسبدالها أو تعويضها بسلعة أخرى، فأنّ الطّلب عليها في تزايد مستمر، و ذلك بتطور مشتركي الكهرباء من ثلاث ملايين مشترك سنة 1990 إلى ما يفوق عشر ملايين مشترك سنة 2020 مثّل منهم 88 % للقطاع المنزلي، ما يعكس نسبة 99.7 % لمشتركي التوتر المنخفض، و تكون بذلك "شركة سونلغاز" قد واجهت التحدّي بكهربة التراب الوطني بنسبة 99 %[4].و الشكل التالي يعطي توضيحا لذلك :

الشكل رقم (03-28): نسبة مشتركي الكهرباء حسب القطاع و حسب التوتر

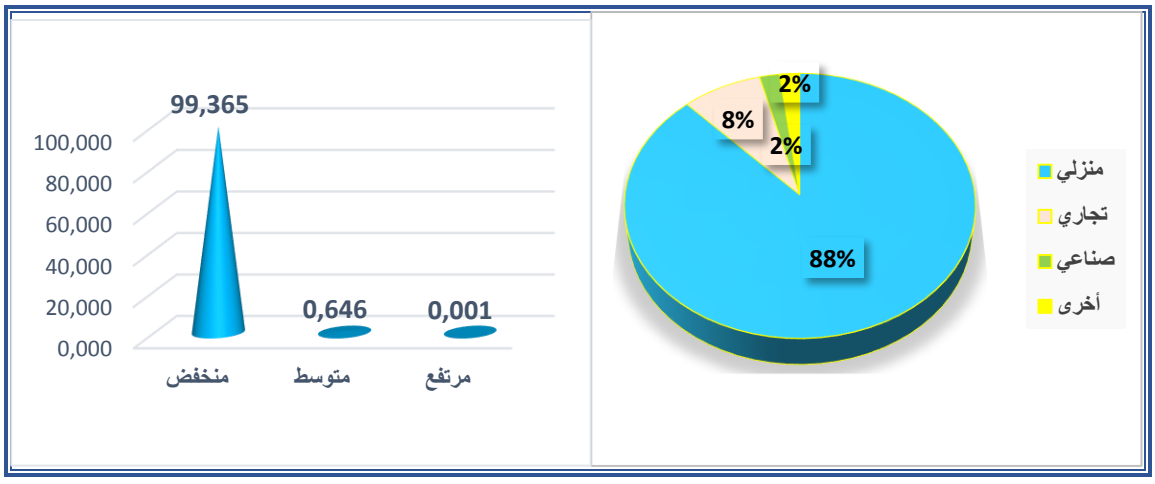

[1] المادتين 2 و 3،"**المرسوم الرئاسي رقم 11-212**"،المؤرخ في 02 يوليو 2011، الجريدة الرسمية، العدد 32، ل 8يونيو 2011 الموافق ل 6 رجب 1432هـ.

[2] زحاف عدة، قدال زين الدين،" **سوق الكهرباء في الجزائر بين التحرير و الضبط الاقتصادي**"، مجلة المالية و الأسواق، المجلد 7، العدد 3، 2020، ص 271.

[3] المادتين 97، 98 ، من القانون رقم 02-01 المؤرخ في 5 فبراير 2002، المصدر نفسه.

[4] Ministère De L'Energie et Des Mines, « **Bilan Energitique National 2021** » , op-cit, p 4.

المصدر: من إعداد الطالبة إعتمادا على بينات الملحقين 15 و 16

بالنّسبة لنظام التسعير في الجزائر، أو ما يسمّى بنظام التعريفة الكهربائية، فهو يقوم على مبادئ هي[1]:

- **تلبية الطلب** بما يغطّي احتياجات الزبائن.
- **تقليل التكاليف** للارتقاء إلى الاستخدام الأمثل للكهرباء في كل من الانتاج، النقل و التوزيع.
- **المساواة في المعاملة** بين المستهلكين ، فعلى كل مستهلك أن يدفع الثّمن المتكوّن من سعر التّكلفة الحقيقي المحسوب.
- **استقرار هيكل الأسعار** كي تتحقق القرارت المتخذة و المعتمدة على تجهيزات معتبرة ذات فترة حياة طويلة.
- **الالتزام بتوازن الميزانية** من خلال تغطية الايرادات للنفقات المترتّبة على فرض التعريفات كنفقات شراء الوقود و أجور الموظفين.

تأخذ صيغة التعريفة في الجزائر هيكلا موحدا يتكون من [2]:

- **حدّ ثابت**: و يمثل تكاليف التسيير التقني و التجاري من صيانة التوصيل بالشبكة، و مراقبة العدّدات و الفوترة و الاقتطاع.
- **فوترة للقدرة**: و تنقسم إلى قسمين:
  - القدرة موضوعة تحت التصرف: هي الاستطاعة التي توفرها مديرية توزيع الكهرباء للزبون.
  - القدرة المستهلكة تمثل أقصى قدرة يطلبها المستهلك في الشهر و لايجب أن تتعدّى القدرة الموضوعة تحت التصرف.
- **فوترة الطاقة**: و تنقسم إلى :
  - طاقة فعّالة: و هي الطاقة المستهلكة في مختلف المراكز الساعية.
  - طاقة رديّة غير فعّالة: و هي الطاقة المفقودة يولدها التيار في خطوط النقل الكهربائي، فهي تخفض مبلغ الفاتورة عندما تفوق الطاقة الفعالة ب 50 %، و ترفع منه في حالة ما كانت أقل من الطاقة المستهلكة ب 50 %.
- **قائمة التعريفات**: باختلاف فترات الطاقة الفعالة تنتج ثلاث مستويات للتعريفات، و هي:

***تعريفات الضغط العالي**: تقدم تعريفتين:

-تعريفة 31 لثلاث مراكز ساعية.

-تعريفة 32 لمركز ساعي وحيد.

***تعريفات الضغط المتوسط**: و يعرض أربع تعريفات :

-تعريفة 41لثلاث مراكز ساعية.

---

[1]عبد الغني دادان، "**الاتجاه الحديث للمنافسة وفق لأسلوب تخفيض التكاليف**"، دراسة حالة المؤسسة الوطنية للكهرباء و الغاز، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر.

[2] الموقع الالكتروني للشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء و الغاز:http://www.sdc.dz/sdcara/spip.php?article9

-تعريفة 42 لمركزين ساعيين.

-تعريفة 43 لمركزين ساعيين.

-تعريفة 44 لمركز ساعي و حيد.

***تعريفات الضغط المنخفض**: يصنف مشتركي هذا الضّغط إلى صنفين:

أ- مشتركي الضغط المنخفض غير منزلي: يقدم أربع تعريفات:

-تعريفة 51 لثلاث مراكز ساعية.

-تعريفة 52 لثلاث مراكز ساعية.

-تعريفة 53 لثلاث مراكز ساعية.

-تعريفة 1-54 لمركز ساعي وحيد، تخص هذه التعريفة مستهلكي 83.33كيلوواط ساعي في الشهر(ما يعادل1000كيلو واط ساعي في السنة).

-تعريفة 2-54 لمركز ساعي وحيد، و تتعلق بالأسر المستهلكة لطاقة ما بين 83.33 كيلو واط ساعي و 333.33 كيلو واط ساعي في الشهر (ما يفوق 1001كيلو واط ساعي و يقل عن 4000 كيلو واط ساعي في السنة).

-تعريفة 3-54 لمركز ساعي وحيد، تنطبق على مستهلكي الكهرباء بكميات تفوق 333.33 كيلو واط ساعي في الشهر (الأكثر من 4000 كيلو واط ساعي).

ب- مشتركي الضغط المنخفض منزلي: يقدم أربع تعريفات:

-تعريفة 51 لثلاث مراكز ساعية.

-تعريفة 52 لثلاث مراكز ساعية.

-تعريفة 53 لثلاث مراكز ساعية.

-تعريفة 1-54 لمركز ساعي وحيد، تخص الزبائن المستهلكين ل 41.6 كيلو واط ساعي من الطاقة في الشهر (ما يقدر ب 500 كيلو واط ساعي في السنة)

-تعريفة 2-54 لمركز ساعي وحيد، موجهة للفئة التي تفوق طاقتهم المستهلكة 41.5 كيلو واط ساعي في الشهر و تقل أو تساوي 83.33 كيلو واط ساعي في الشهر(ما بين 501 و 1000 كيلو واط ساعي).

-تعريفة 3-54 لمركز ساعي وحيد، تعني من كانت طاقته الاستهلاكية أكبر من 83.33 كيلو واط ساعي في الشهر و أقل أو يساوي 333.33 كيلو واط ساعي في الشهر(ما بين 1001و 4000 كيلو واط ساعي في السنة).

-تعريفة 4-54 لمركز ساعي وحيد، تعني المستهلكين الذين تفو طاقتهم المستهلكة 333.33 كيلو واط ساعي في الشهر (أكبر من 4000 كيلو واط ساعي في السنة).

الجدول رقم (03-09): التعريفات الكهربائية المطبقة في الجزائر 2016

أسعار التعريفة في الجزائر												
		رمز التعريفة	اتاوة ثابتة دج/شهر	سعر القدرة س دج/كيلوواط/ شهر		سعر الطاقة الفعالة سنتيم دج/كيلوواط ساعة					سعر الطاقة الردية س دج/كيلوفار ساعة	
				الموضوعة تحت التصرف	المستهلكة	ساعات الذروة	الساعات الكاملة	ساعات الليل	ساعات خارج الذروة	ساعات النهار	مركز وحيد	إسترداد	علاوة
تعريفات الضغط العالي		31	505 412.28	37.93	189.46	660.85	136.62	59.03	-	-	-	31,01	6,2
		32	505 412.28	100.94	505.38	-	-	-	-	-	136.94	31,01	6,2
تعريفات الضغط المتوسط		41	38 673.35	25.85	116.15	872.02	193.76	102.04	-	-	-	45,53	9,11
		42	515.65	38.7	180.58	872..2	-	-	180.64	-	-	45,53	9,11
		43	515.65	38.7	154.56	-	-	102.4	-	428.3	-	45,53	9,11
		44	515.65	38.7	180.58	-	-	-	-	-	375.62	45,53	9,11
تعريفات الضغط المنخفض	غير منزلي	51	286.44	29.85	-	811.47	216.45	120.5	-	-	-	-	-
		52	66.4	29.85	-	811.47	-	-	178.07	-	-	-	-
		53	66.4	14.81	-	-	-	120.5	-	486.95	-	-	-
		54-1	-	4.37	-	-	-	-	-	-	417.89	-	-
		54-2	-	4.37	-	-	-	-	-	-	481.20	-	-
		54-3	-	4.37	-	-	-	-	-	-	547.96	-	-
	منزلي	51	286.44	29.85	-	811.47	216.45	120.5	-	-	-	-	-
		52	66.4	29.85	-	811.47	-	-	178.07	-	-	-	-
		53	66.4	14.81	-	-	-	120.5	-	486.95	-	-	-
		54-1	-	4.37	-	-	-	-	-	-	177.87	-	-
		54-2	-	4.37	-	-	-	-	-	-	417.89	-	-
		54-3	-	4.37	-	-	-	-	-	-	481.20	-	-
		54-4	-	4.37	-	-	-	-	-	-	547.96	-	-

المصدر: الاتحاد العربي للكهرباء، تعريفات الكهرباء في الوطن العربي، 2018، ص 19.

في ما يخصّ دعم الدولة للكهرباء، فإنّ التعريفة المتوسطة المطبقة حاليًا هي4.01دج للكيلوواط ساعي و هي تقلّ عن سعر التكلفة للكهرباء المقدر ب 5.4دج للكيلوواط ساعي. و تحدّد هذه التعريفة حسب أربعة أشطر مراعية الحفاظ على القدرة الشرائية لذوي الدخل الضعيف، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (03-10): تسعيرة الأشطر حسب الاستهلاك

الأشطر	الاستهلاك (كيلو واط ساعي/السنة)	التسعيرة(دج/كيلو واط ساعي)
الشطر الأول	500	1.77
الشطر الثاني	1000-501	4.17
الشطر الثالث	4000-1001	4.18
الشطر الرابع	أكثر من 4000	5.47

المصدر: وزارة الطاقة، "**الجلسة العلنية العامة لمجلس الأمة المبرمجة ليوم 18 فيفري 2021**"، ص4.

و أمّا عن تكلفة الإنتاج، فتختلف حسب المحطّة، نوع المحطة و الوقود المستعمل لذلك. فالمحطات الكهربائية التي تستعمل الديزل كوقود، يبلغ سعر التكلفة فيها أكثر من 16 دج للكيلوواط ساعي، و ذلك حسب سعر شراء الديزل المدعّم من "شركة نفطال". و أمّا عن دعم الدولة للكهرباء، فإن أكثر من ٪98من إنتاج الكهرباء مصدره

الغاز الطبيعي، مع العلم أن "شركة سوناطراك" تمنح سعر تفاضلي "لشركة سونلغاز" والمقدّر بـ 10,78سنتيم دج/وحدة حرارية، و هو أقل بعشر 10مرات مقارنة بالسّعر الدولي للغاز، وهذا ما يمثّل دعم غير مباشر لسعر الكهرباء من طرف الدولة.إضافة إلى دعم الدولة لفواتير الكهرباء في المناطق الجنوبية من البلاد. (ذُكِرت سابقا)

V.3 الفجوة السعرية لمنتجات الطاقة

تحدّد الدّول غير المدعّمة لمواد الطاقة أسعار الوقود، الغاز الطبيعي و الكهرباء على أساس تكلفة النفط الخام، ثم تكاليف إنتاج وتوزيع الوقود ، إضافة إلى الضرائب المفروضة عليها، و التي تختلف اختلافا كبيرا من بلد لآخر. ما ينتج تفاوت في أسعار هذه السلع ذات الاستهلاك الواسع. و أما عن الدول المدعمة كالجزائر، فتبقى أسعار تلك المنتجات دون تكلفتها الحقيقية بالرغم من تقلّبات الأسعار في الأسواق العالمية. فمن خلال الجدول الآتي، يتبيّ لنا تطوّر أسعار منتجات الطاقة في الجزائر للفترة 1990-2020، و التي لم تتعدّى 0.45 دولارا ، بينما الكهرباء و الغاز الطبيعي فكانت أسعارهما دون 0.05 دولارا طيلة الفترة:

الشكل رقم(03-29) : تطور أسعار الطاقة في الجزائر ما بين 1990 و 2021 بالدولار أمريكي

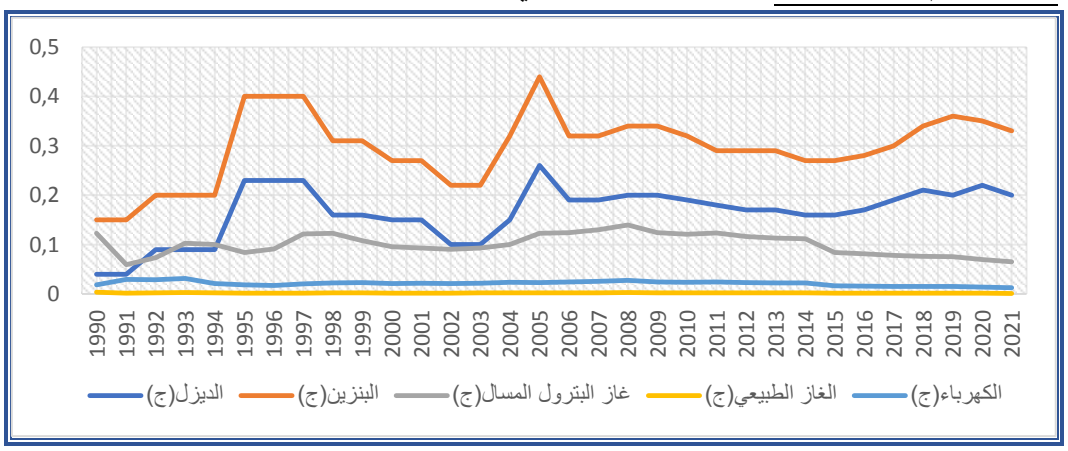

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الملحق رقم 17

➢ **فجوة أسعار المنتجات البترولية:**

الأشكال البيانية المبينة أدناه توضح فجوة الأسعار بين السوق المحلية و الأسواق العالمية لكل من الديزل، البنزين و غاز البترول المسال، و هذا ما يعكس حجم دعم الوقود المقدم في الجزائر.

الشكل رقم (03-30): الفجوة السعرية للديزل، البنزين و غاز البترول المسال ($/L)

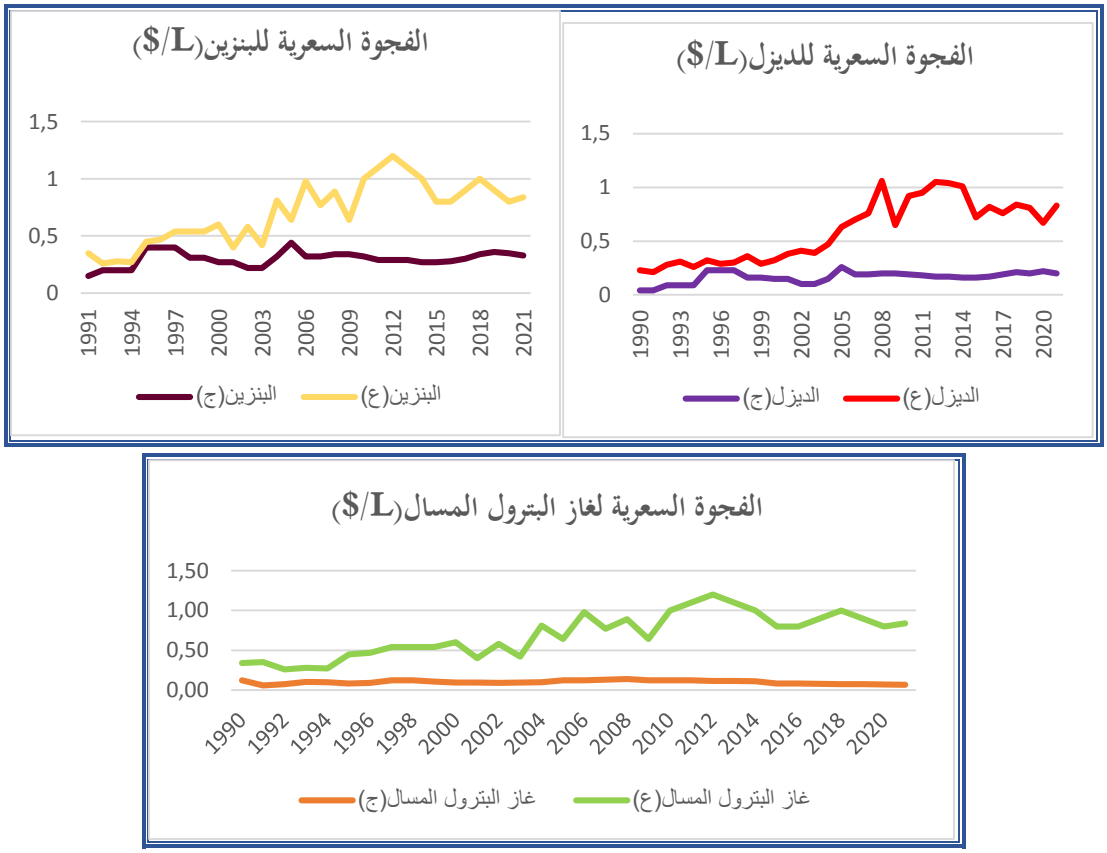

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الملحق رقم 17

من خلال البيانات أعلاه، يمكننا استخلاص بعض الملاحظات والتحليلات:

1- بالنسبة للديزل:

طيلة الفترة 1990 وحتى 2021كانت أسعار الديزل في الجزائر أقل بكثير من أسعار الديزل في العالم بمتوسط يبلغ 0.16 دولار. ما يسبّب فجوة سعرية كبيرة، ما يعكس الدعم الكبير الذي تقدّمه الحكومة الجزائرية للقطاع النفطي والطاقوي. فقد حقّقت أسعار الديزل في الجزائر أعلى سعرا سنة 2005 مقداره 0.37 دولارا للتر الواحد، وارتفعت بشكل طفيف في السنوات الأخيرة ابتداء من سنة 2016 خاصة في عام 2020 حيث بلغ سعر الديزل 0.22دولار، بزيادة تقارب 37% عن متوسط الأسعار في الأعوام السابقة. ويعزى هذا للتعديلات التي أُدخلت على أسعار الوقود. ما يمكنه القول أنّ الجزائر كانت تتحمّل تكاليف عالية لدعم الديزل لمدة طويلة، حيث كان السعر العالمي للديزل يزيد تدريجيًا طيلة الفترة، بينما بقي سعر الديزل في الجزائر شبه ثابت بفضل الدعم الحكومي.

2- بالنسبة للبنزين:

يتّضح لنا أن منحى أسعار البنزين في السوق المحلية يأخذ نفس منحى أسعار الديزل في الجزائر حيث كانت أسعار البنزين في الجزائر دائمًا أقلّ من الأسعار العالمية خلال فترة الدراسة، وهذا يشير إلى أن الجزائر تقدم دعمًا لأسعار البنزين في السوق المحلية. يمكن القول أيضًا أنّ الدعم الذي تقدّمه الجزائر لأسعار البنزين زاد مع مرور الوقت

حيث ارتفعت الفجوة بين السعرين العالمي والمحلي للبنزين من 0.19 دولار للتر في عام 1990إلى حوالي0.51 دولار للتر سنة 2021، إضافة إلى أنّ أسعار البنزين في الجزائر لم تتغير بشكل كبير خلال فترة الدراسة، على الرغم من ارتفاع الأسعار العالمية في بعض الأحيان. فهذا الدعم يُبقي الأسعار المحلية منخفضة ومستقرة لاستفادة المواطنين الجزائريين منه خاصّة في النقل.

3-بالنسبة لغاز البترول المسال:

من خلال تحليل بيانات المنحنى الخاّص بغاز البترول المسال في الفترة 1990-2020، يمكننا معرفة كيف تغيّر سعر غاز البترول المسال في الجزائر مقارنة بالأسعار العالمية، حيث نلاحظ أن السعر المحلي تراوح بين 0.06 و0.14 دولار للتر من عام 1990 إلى 2021. بالمقارنة، كانت أسعار غاز البترول المسال في العالم تتراوح بين 0.26 و1.2 دولار للتر خلال نفس الفترة. فنجد الفارق تراوح بين 0.2 و1.06دولار للتر خلال الفترة. الأمر الذي يوحي بانفراج الفجوة السعرية بتزايد دعم لغاز البترول المسال في الجزائر، حيث يُباع بأسعار أقلّ بكثير من سعره الفعلي في الأسواق العالمية. بشكل عام، يمكن القول أنّ منحى سعر غاز البترول المسال يعكس شبه ثبات تسعيره في الجزائر على مدى ثلاث العقود الماضية، على الرغم من تقلّبات أسعاره في الأسواق العالمية.

➢ **فجوة أسعار الغاز الطبيعي:**

بالنسبة لتسعير الغاز الطبيعي، يوضح المنحنى البياني الآتي تغيّر الفجوة بين السعرين طيلة الفترة 1990-2021، فقد عرف سعر الغاز الطبيعي العالمي تدبدبا بين الأعوام، مع تراجعات في بعض الأحيان، في حين أظهر سعر الغاز الجزائري نمطًا أكثر استقرارًا على مدى الفترة. كان في المتوسط أقلّ من أسعار الغاز الطبيعي العالمي في معظم السنوات الأخرى خاصّة في العقد الثاني من الفترة. ما يجعلنا نستنتج أن تقلّبات سعر الغاز العالمي لم تؤثّر بشكل كبير على أسعار الغاز في الجزائر. كما يمكن ملاحظة أنّ الفترة من عام 2014 حتى عام 2020 شهدت انخفاضاً تدريجياً في أسعار الغاز العالمي، بينما تراجعت أسعار الغاز المحليّ بمعدل أقلّ.

الشكل رقم(03-31) : الفجوة السعرية للغاز الطبيعي($/KWh)

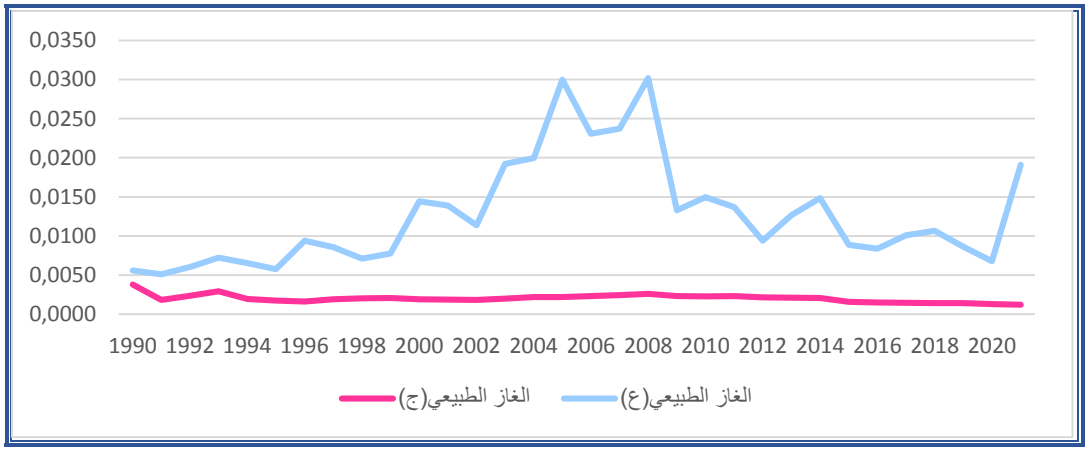

المصدر: من إعداد الطالبة انطلاقا من بيانات الملحق رقم 17

➢ **فجوة أسعار الكهرباء:**

من خلال المنحى أدناه، يمكننا ملاحظة وجود اختلاف واضح في سعر الكهرباء في الجزائر مقارنة بالأسواق العالمية. تراوح سعر الكهرباء في الجزائر في الفترة 1990-2021 بين 0.013 و0.031 دولار للكيلوواط ساعي بينما تراوح في الأسواق العالمية بين 0.094 و0.139 دولار للكيلوواط ساعي، مما أدّى إلى اتساع الفجوة بين السعرين. ويعزى هذا لدعم الدولة للّطاقة ودورها في توفير تكلفة الإنتاج وتشغيل محطات الطاقة الكهربائية في البلاد. مما يقلّل من تكلفة الكهرباء للمستهلكين بشكل عام، إضافة إلى وفرة الموارد الطبيعية التي تزخر بها الجزائر والمولّدة للطاقة الكهربائية من غاز طبيعي ونفط، ما يجعلها أقل من الأسواق العالمية.

الشكل رقم (03-32) : الفجوة السعرية للكهرباء ($/KWh)

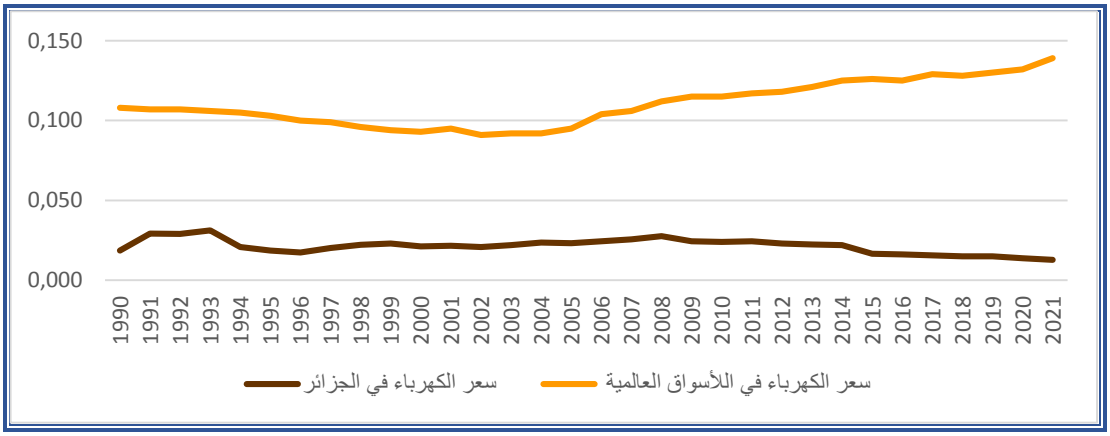

المصدر: من إعداد الطالبة انطلاقا من بيانات الملحق رقم 17

VI. تقييم استراتيجية سياسة دعم الطاقة في الجزائر

ترمي استراتيجية الطاقة في الجزائر من خلال تقديمها لدعم الطاقة إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمّها توفير مختلف أنواع الطاقة من وقود، غاز طبيعي وكهرباء بأثمان معقولة، خاصة في المناطق المعزولة والنائية، وذلك لتحسين مستوى معيشة مواطنيها. كما تسعى الجزائر إلى تطوير البنى التحتية لقطاع الطاقة الحيوي وتحديثها لترقية الاستثمار وخلق فرص عمل جديدة، وبالتالي المساهمة في تعزيز النمو الاقتصادي. غير أنّ النتائج الملموسة على أرض الواقع لا توحي بذلك فرغم تحقيق سياسة الدعم لبعض الأهداف الاقتصادية، إلّا أنّه ومن دون قصد ظهرت وتعدّدت أثارا سلبية اجتماعية اقتصادية وبيئية جرّاء هذا الدّعم، بل وفاقت تلك الإيجابية، والمتمثلة في:

-توفير الطاقة اللازمة للمواطنين، الشركات والصناعات بأسعار منخفضة مقارنة بالأسعار العالمية.

- تشجيع النمو الاقتصادي وتنمية الصناعات المرتبطة بالطاقة في البلاد.

-توفير فرص عمل مباشرة وغير مباشرة في قطاعات الطاقة والصناعات المرتبطة بها.

-تحسين قدرة البلاد على توفير الكهرباء والوقود والغاز الطبيعي لتلبية الاحتياجات الداخلية وتصديرها للأسواق الخارجية.

وفيما يلي، سنتناول بالتفصيل الآثار السلبية المترتبة على تطبيق برامج دعم الطاقة في الجزائر من عدّة نواحي.

VI. 1 التقييم من المنظور الاجتماعي

يعدّ تحقيق الرفاه الاجتماعي والعدالة في توزيع الدخل من أسمى الأهداف التي تسعى إليها الدولة من خلال تقديمها لدعم الطاقة، غير أن اتّسامه بالمعمّم الشامل لمختلف الشرائح الاجتماعية دون تمييز، يجعل الفئات الأعلى دخلا الأكثر استفادة من هذا الدعم بحكم استهلاكها الكبير للمنتجات الطاقوية. وهذا ما يؤدي إلى تفاقم التفاوت في توزيع الدخل وتوسع فجوة اللاّعدالة الاجتماعية.

- **من حيث التفاوت في استهلاك الوقود:**

بالنسبة للدعم المقدم للوقود من ديزل، بنزين سير غاز، تحظى الفئة الأعلى دخلا بما يقارب نصف هذا الدعم (48 % سنة 2011)، كونها تحوي ذوي الأجور المرتفعة ورجال الأعمال وأصحاب الشّركات لاقتنائهم لمختلف المركبات والآلات لمزاولة أعمالهم وللاستعمال الخاص، فيتزايد انفاقها الاستهلاكي على هذه السلع إلى ما يُناهِز نصف من إجمالي الانفاق الاستهلاكي، بينما الفئة المستهدفة والأقّل دخلا فتستفيد من عشر ما تستهلكه تلك الخمسية (كما هو موضح في الشكل رقم –أ)، الأمر الذي يجعل دعم الطاقة غير فعّال في الجزائر.

ويظل دعم الوقود غير معروف من وجهة نظر حجمه وطبيعة المستفيدين منه. مثلا، في عام 2017 سُعِّر البنزين الخالي من الرصاص 38.08 دج/اللتر (0.28 يورو)، وفي أوروبا قارب1 يورو بعض الشيء، ما يسمح للحد الأدنى للأجور(SNMG) في فرنسا بشراء 1300 لتر من البنزين. بينما في الجزائر، على الرغم من السعر الرخيص للبنزين، فإن (SNMG) يسمح فقط بشراء 509.5 لترًا. ما يجعل السؤال يطرح نفسه: في أي بلد يعتبر البنزين الخالي من الرّصاص أرخص؟ هل الجزائر أم دول أوروبا؟[1]

- **من حيث التفاوت في استهلاك الكهرباء وغاز المدينة:**

بالرغم من السعر التفاضلي الذي تمنحه شركة سونلغاز للزبائن ذوي الاستهلاك المنخفض (1.77 دج /الكيلو واط ساعي)، إلا أنّه يبقي إنفاق الشريحة الغنية في البلاد على استهلاك كل من الكهرباء و الغاز أعلى بكثير منه لدى الفئة الفقيرة (37 %مقابل 8 %)، كما يدليه الشكل البياني رقم –ب.

[1] Ahmed Bouyacoub, **« La réforme des subventions et transferts sociaux »**, Le Quotidien d'Oran, publié le :03/05/2018, consulté le : 13/09/2021.

الشكل رقم (03-33) : نسب الانفاق الاستهلاكي على كل من الكهرباء، غاز المدينة و الوقود المدعم حسب الشرائح المستفيدة لسنة 2011

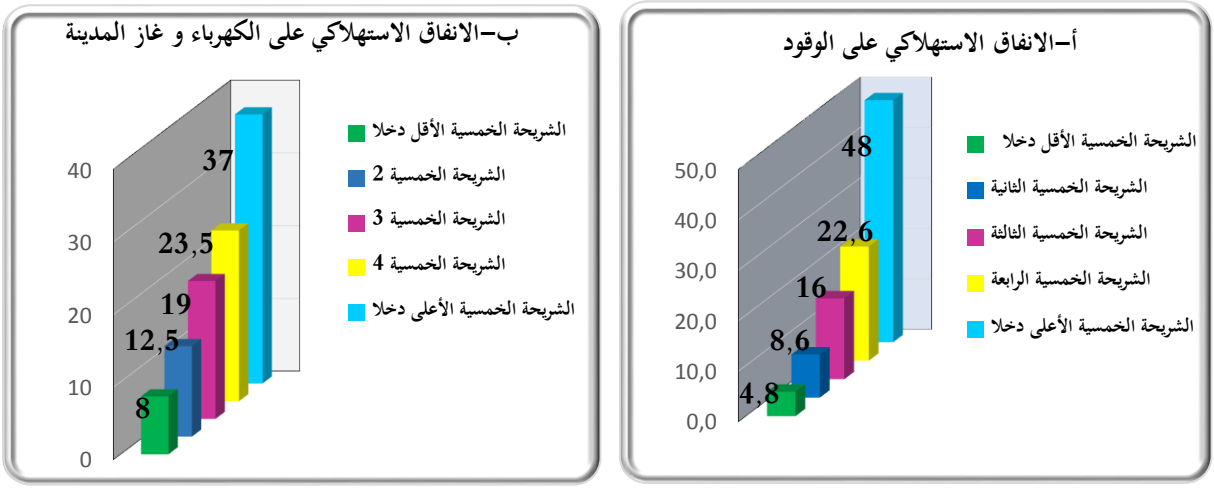

المصدر: من اعداد الطالبة استنادا إلى الملحقين رقم18 و 19

يعزى عدم تكافئ الفرص في الاستفادة من الدعم المقدم لكل أنواع المنتجات الطاقوية لسوء توزيع الدخل والذي يتجلى من خلال التفاوت الكبير بين الشرائح، خاصة الأعلى و الأقل دخلا، في اقتناء وسائل النقل، أجهزة الإلكترونية و كهرو منزلية. والشكل التالي يعطي توضيحا أكثر لذلك.

الشكل رقم (03-34): نسب الانفاق الاستهلاكي على الأجهزة الالكترونية، الكهرو منزلية و السيارات لسنة 2011

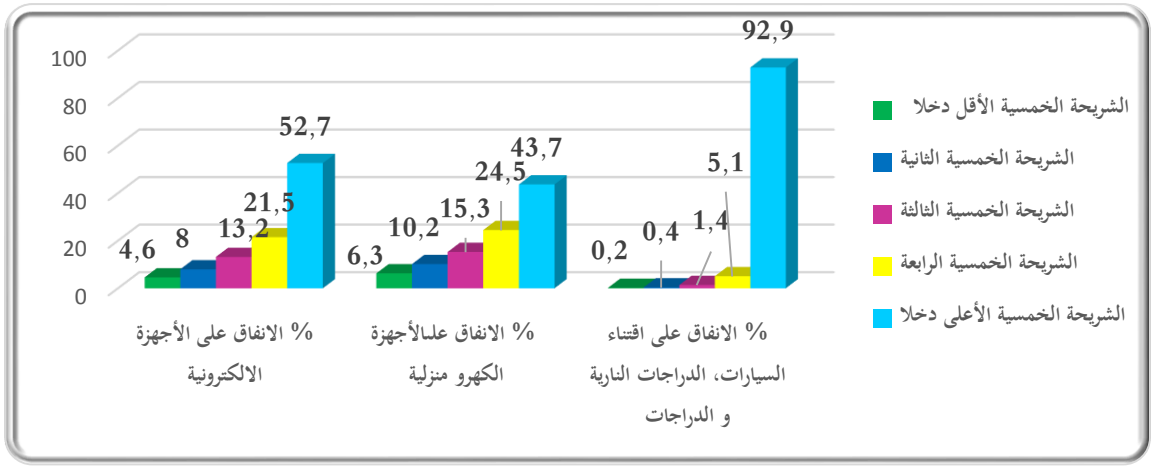

المصدر: من اعداد الطالبة استنادا إلى الملحق رقم20

- **من حيث التفاوت الإقليمي:**

يعتبر النمو السكاني المتسارع في الجزائر والنزوح الريفي دافعا لتمركز أغلبية السّكان في المدن والمناطق الصناعية. ممّا أعطى الحظ الأوفر للمناطق الحضرية بالاستفادة من جلّ الكهرباء والغاز المدعّم (92.5 %)، وما يقارب 66 % من الوقود، وهذا بحكم تغيّر نمط العيش وظهور بوادر العولمة في هذه المناطق والذي يرفع من الطلب على هذه السلع و

بالتالي الاستهلاك المفرط لها. بينما تحظى الأماكن الريفية الاستفادة بحصة 65 % من غازي البوتان والبروبان المدعمين لتلبيّة ما يقتضيه الاستقرار في الريف وممارسة مختلف الأنشطة الزراعية والفلاحية. والشكل التالي يبّين ذلك.

الشكل رقم(03-35): نسب الانفاق الاستهلاكي على الوقود، الكهرباء وغاز المدينة، غاز البروبان وغاز البوتان حسب التوزيع الاقليمي لسنة2011

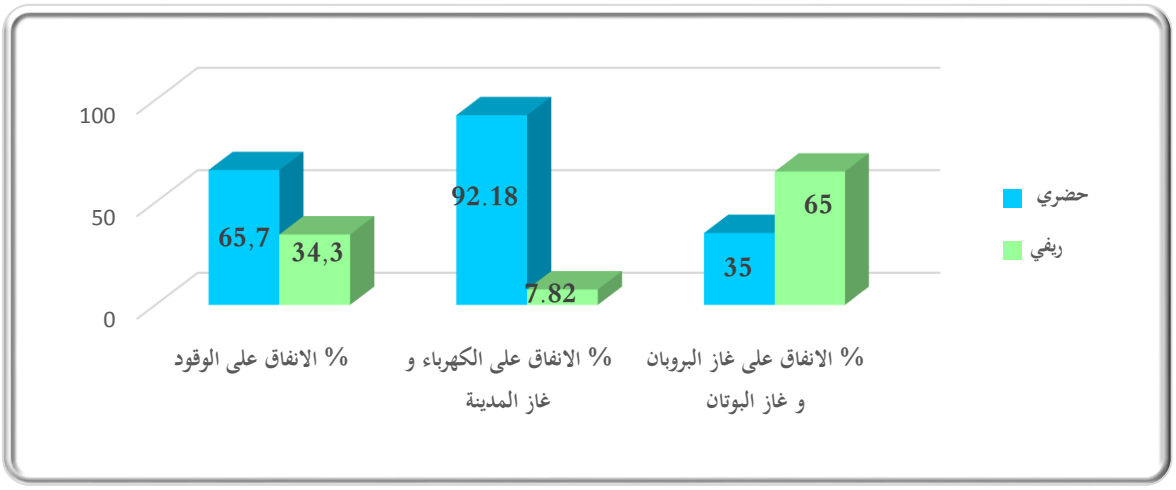

المصدر: من اعداد الطالبة استنادا إلى الملحق رقم21.

من خلال العرض السابق لآثار سياسة دعم الطاقة المطبقة في الجزائر من المنظور الاجتماعي، نخلص إلى أنّ هذه السياسة غير ناجعة ولم تحقّق الأهداف التي سطّرت لها، لا من حيث الرفاهية الاجتماعية، ولا من حيث العدالة الاجتماعية. فالفئة المستهدفة، والتي من أجلها قُدِّم الدعم، لم تنل إلا الحصة القليلة منه، بينما الفئة التي لا تعاني من الانفاق على استهلاكها من مواد الطاقة هي الأكثر استنفاعا منه، وهي الشريحة الغنية والحضرية. والتالي لم يُخفَّف العبء على ذوي الدخول الضعيفة، ما يبقيها ومعاناتها من اللاعدالة الاجتماعية.

VI. 2 التقييم من المنظور الاقتصادي

تسعى الجزائر منذ عدّة عقود إلى توفير طاقة ميسورة التكلفة بتسعير محلي دون التسعير السوقي، للرّفع من وتيرة النّمو الصناعي الاقتصادي، وذلك بتطبيق برامج دعم معمّم للطاقة. إلا أنّه نتجت عدة نتائج ألحقت الضرر بالاقتصاد الوطني من عدة نواحي.

- **ضغوط مالية على موازنة الدولة:**

يشكّل الدّعم الحكومي خاصّة الدّعم الضّمني عبء كبيرا على ميزانية الدولة، كون الدولة تغطي هذا الدعم من إيراداتها المتأتي جلّها من الايرادات البترولية، الأمر الذي أثقل كاهلها، وعاناها العجز منذ سنة 2009. ففي سنة 2015 بلغت نسبة عجز ميزانية الدولة 15.4 % من الناتج المحلي الإجمالي ما يعادل ضعف نسبة دعم الطاقة المقدّم خلال نفس السنة من الناتج والمقدر ب 7.7 %. فيعدّ دعم الطاقة أحد الأسباب الرئيسية لتدهور الموارد المالية للحكومة الجزائرية، حيث تتحمّل تكاليف باهظة لدعم أسعار الوقود والغاز والكهرباء، خاصّة في ظلّ الأزمات العالميّة كأزمة النفط العالمية سنة 2014، وكبوة كورونا والصدمة النفطية التي رافقتها، طبقًا لتصريح وزير الطاقة السابق عبدالمجيد

عطار أثناء عرضه لقانون المالية لسنة 2021- فقد بلغت تكلفة الوقود نحو 897 مليار دينار جزائري في خضّم خمس سنوات ما يعادل6.38 مليار دولار أميركي[1]. وبتراكم عجز الميزانية يتراكم حجم الدّين العام ويستمر على الأمد المتوسط والطويل، ما يصعب التخلّص منه دون التّراجع عن ابقاء الأسعار أقلّ بكثير من تكلفتها الحقيقيّة. علما أنّ الانتاج الوطني للوقود يغطي نسبة 74 % من الطلب الوطني بطاقة انتاجية سنوية تقدّر ب 10.5 مليون طن منها 2.1 مليون طن من البنزين و8.4 مليون طن من الديزل. وبإضافة إلى سعر النفط الخام الداخل إلى المصفاة والمقدّر ب 40 دولار أمريكي للبرميل، تقدر تكلفة انتاج الوقود (مع تعويضات التخزين والتسويق والضرائب) ب:

60.10 دج/التر للبنزين العادي.

61.93 دج/ اللتر للبنزين الممتاز.

65.40 دج/ اللتر للبنزين بدون رصاص.

37.22 دج/اللتر للديزل.

بينما الأسعار المطبقة في محطّات الوقود أقلّ بكثير من تكاليف الإنتاج، وذلك بسبب الدعم الحكومي المطبق على الوقود، حيث يتم تسعيره على أساس سعر دخول المصفاة مقدّرا بحوالي 11 دولارا أمريكيا للبرميل[2].زيادة على التسعير الرخيص للكهرباء، حيث صُنّف سعر الكهرباء الموجّه لقطاع الصناعة في الجزائر الأدنى عالميا سنة 2019 كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (03-36): توزيع أسعار الكهرباء حسب القطاع لسنة 2019

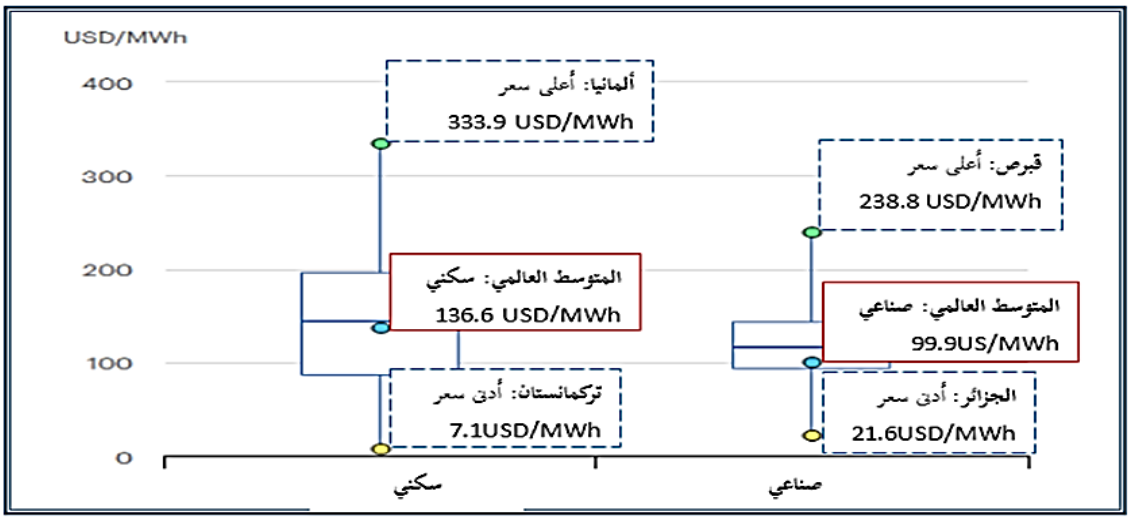

المصدر: قاعدة البيانات للوكالة الدولية للطاقة IEA

[1] عماد الدين شريف، " **أسعار الوقود في الجزائر.. تحذيرات من زيادة مرتقبة وخبراء يطرحون حلولًا (خاص)**"، مجلة "الطاقة"، على الموقع: https://attaqa.net، بتاريخ: 2022/2/23، أطلع عليه يوم: 2023/05/04.

[2] وزارة الطاقة، "**الجلسة العلنية العامة لمجلس الأمة المبرمجة ليوم 18 فيفري 2021**"، ص ص 5-6.

أمام هذه الاوضاع وعلاوة على نفاذ صندوق ضبط الإيرادات منذ سنوات مضت، تلجأ الدولة إلى الرفع من السعر المرجعي لبرميل النفط لتعادل الموازنة العامة، حيث أعلنت مؤخرا عن رفعه في قانون المالية لسنة 2023 من 40 دولارا أمريكي للبرميل إلى 60 دولار أمريكي للبرميل خلال الفترة 2023-2025[1].

- **مزاحمة دعم الطاقة للإنفاق العام:**

لقد أدى تزايد واستمرار انفاق الدولة على دعم الطاقة إلى سوء توزيع المخصّصات المالية وعدم مراعات الأولويات الاجتماعية، بحيث حظي دعم الطاقة على ما يقارب 6 أضعاف مجموع الموارد المخّصصة لدعم التعليم والصحة معا (كما هو موضح في الشكل الموالي)، ما يسبّب عائقا أمام نجاعة السياسة الانفاق العامّ في تحقيق النمو المرجو، و إهمالها للاستثمار في مواردها البشرية وبالتالي يزاحم الدعم الضمني في الجزائر الدعم الصريح ما يبقي ميزانيتها في عجز دائم وعدم ضبط توازنها.

الشكل رقم(03-37) : مزاحمة دعم الطاقة لدعمي التعليم والصحة للفترة 2013-2015(مليار دج)

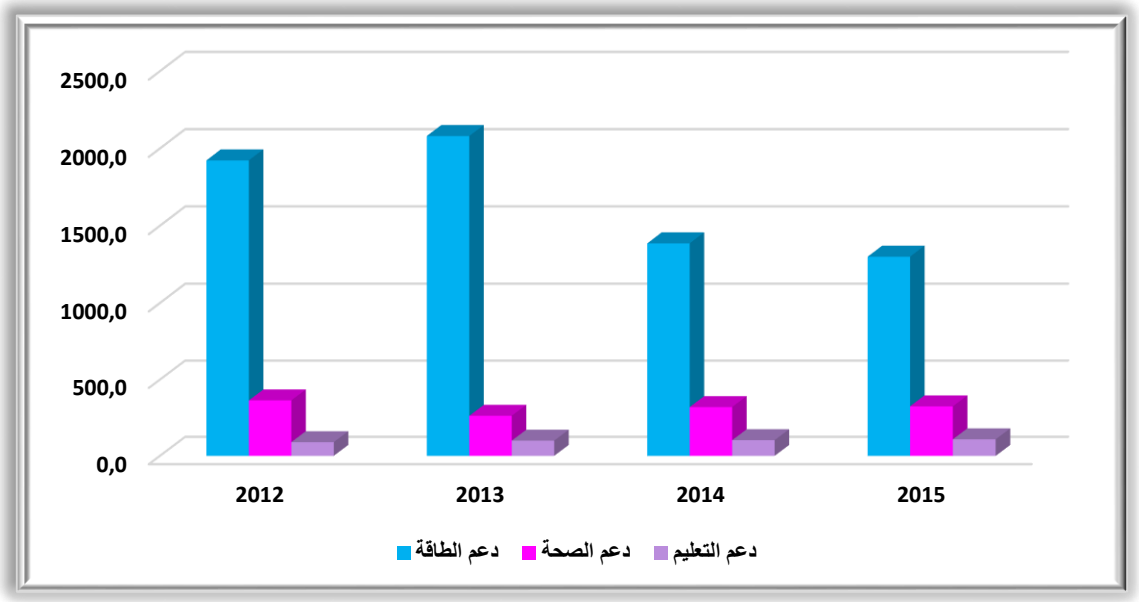

المصدر: من اعداد الطالبة انطلاقا من معطيات الملحقين رقم 08و09

-

[1] اليومية الإخبارية الوطنية " **الجزائر الجديدة**"، 19أكتوبر 2022، على الموقع: https://www.eldjazaireldjadida.dz، أطلع عليه يوم: 2023/04/29.

➢ **تشوه كفاءة تخصيص الموارد:**

تخصّص الدولة جزءا كبيرا من ميزانيتها جلّه من إيراداتها البترولية لدعم المنتجات البترولية بشتى أنواعها سعيا منها لتشجيع عملية الإنتاج والاستثمار، فمن المفروض أن تضبط الحكومة التخصيص الأمثل لمواردها المالية والاقتصادية المتاحة للدعم، لا أن تقتاد وراء الريع النفطي، مما يُسبّب سوء تخصيص الموارد وتدنية الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، وهذا ما عرفه (2001T. Gylfason) بإحدى القنوات التي تؤثر من خلالها وفرة الموارد بتباطئ النمو الاقتصادي (ارجع إلى الفصل الثاني). والنسب الموضحة في الشكل التالي توضح أي القطاعات مستفيدة من تقديم الدولة لدعم الطاقة المكلّف والمعمّم طيلة الفترة 1990-2020:

الشكل رقم (03-38) : الاستهلاك النهائي للطاقة حسب القطاع في الجزائر خلال الفترة 1990-2020 (ألف طن مكافئ نفط $TEP\ 10^3$)

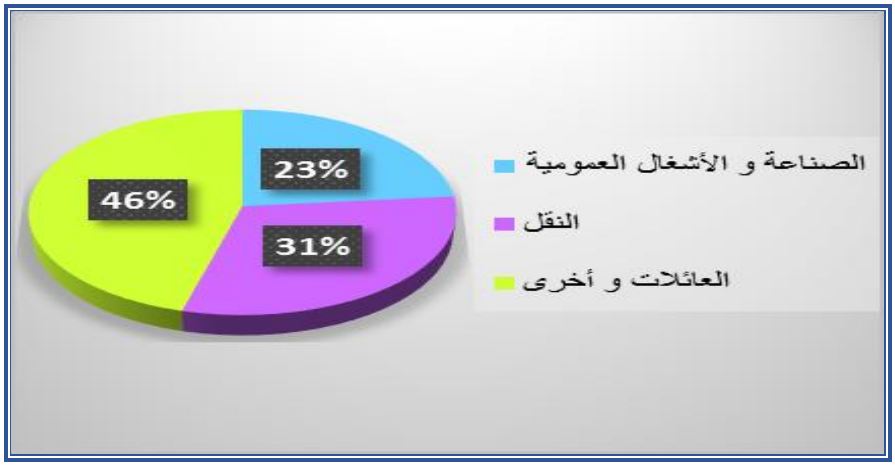

المصدر: من اعداد الطالبة انطلاقا من معطيات الملحق رقم 12

يتضح من الشكل أعلاه، استفادة قطاع العائلات بنسبة 46 % من إجمالي دعم الطاقة المقدم في الجزائر الذي يمثل العائلات (الحضرية والريفية)، جميع المؤسسات العمومية الاقتصادية والخدماتية وغيرها. كما يستفيد في الدرجة الثانية قطاع المواصلات والنقل بأنواعه بما يقدر ب 31 % من الدعم الطاقوي. وما نسبته 23 % يستغله قطاع الصناعة الذي يتكون من جميع المؤسسات الانتاجية المحلية والأجنبية على حدّ السّواء، وهذا ما يعكس سوء تخصيص الدعم. وبالإضافة إلى كون دعم الطاقة في الجزائر شموليا يّدر نفعا لجميع القطاعات، فإنّ القصور في إدارة الطلب على الطاقة وعدم الكفاءة في استهلاكها خاصة في وسائل النقل العام وضعف البنى التحتية فيه، يرفع من استهلاك الوقود وهدره. كل هذا مجتمعا يجعل دعم الطاقة مكلفا للغاية.

➢ **تزايد التكلفة الاقتصادية للدعم DWL**

إن دعم الدول للوقود خاصة الديزل والبنزين وإبقاء أسعارها دون التكاليف الخاصة، يؤدي لا محال إلى ارتفاع مستوى الاستهلاك، مما يسبّب خسارة في المكاسب السنوية إضافة إلى التكاليف الخارجية، وهذا ما يعبر عنه بالتكلفة الاقتصادية لدعم أسعار الطاقة. حيث تؤدي الإعانات إلى خسارة المكاسب القصوى يكون فيها استعداد المشتري للدفع أقلّ من تكلفة الفرصة البديلة. ويعتمد المبلغ الإجمالي للتكلفة الاقتصادية على مرونة العرض والطلب، فكلمّا كان

الطلب والعرض أكثر مرونة، زادت خسارة المكاسب القصوى من التّسعير بأقلّ من التكلفة في المدى القصير. وقد صُنّفت الجزائر سنة 2012 في المرتبة السادسة دوليا ضمن البلدان الأكثر تكلفة اقتصادية، فقدرت خسارتها ب 0.4 مليار دولار من البنزين، و 1.9 مليار دولار من الديزل في نفس السنة[1].

الشكل رقم (03-39): ترتيب عشر أعلى دول خسارة المكاسب القصوى من التسعير أقل من التكلفة الهامشية الاجتماعية (مليار دولار)

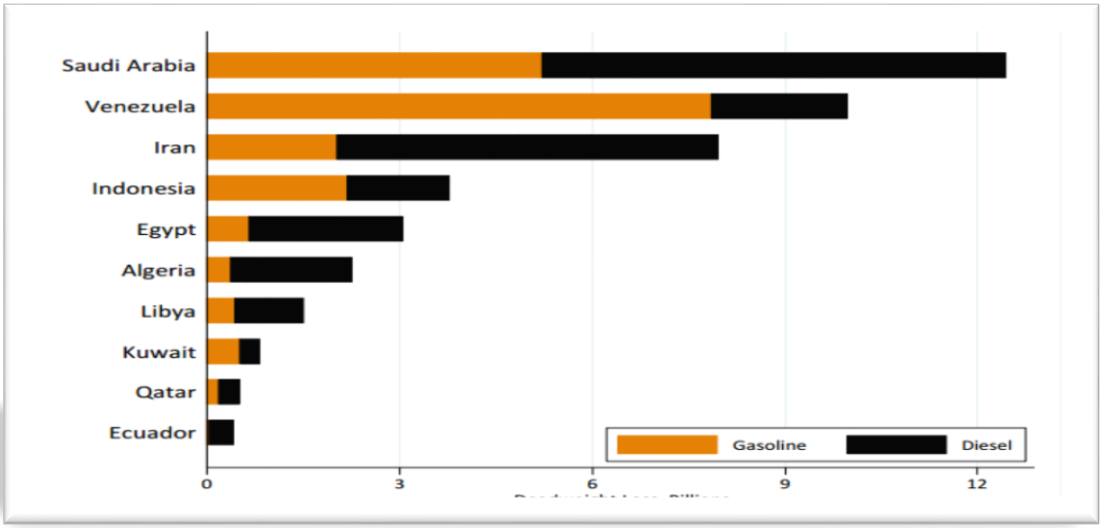

Source: Lucas W. Davis, op-cit , p15.

يوصف الطلب على البنزين والديزل باستخدام دالة الطلب على المرونة الثابتة : $q = A\ p^{\varepsilon}$

حيث يختلف A حسب البلد والوقود والسعر المرونة.

تستخدم دالة الطلب هذه للتنبؤ بالاستهلاك تحت أسعار السوق ونحسب DWL وفق المعادلة التالية:

$$DWL=(p_1-p_0)*q_0-\int_{p0}^{p1} Ap^{\varepsilon}\, dp$$

بحيث:

p_0 و p_1 يشيران إلى السعر المدعوم وسعر السوق على التوالي ، و q_0 و q_1 يشيران إلى مستويات الاستهلاك المقابلة لتلك الأسعار. بالنسبة لمرونة الطلب ε فهي مساوية ل(0.6-).

و: $A= q_0\ P_0^{-\varepsilon}$

تحسب العوائد المتكاملة كما يلي:

$$DWL = (p_1 - p_0) *q_0 - A/(1 + \varepsilon)[p_1 (1+ \varepsilon) - p_0(1+ \varepsilon)]$$

و **كمثال**: نحسب DWL للبنزين في الجزائر سنة 2012 و نقارنها مع عينة من البلدان:

[1] Lucas W. Davis, « **THE ECONOMIC COST OF GLOBAL FUEL SUBSIDIES** », Working Paper 19736, NATIONAL BUREAU OF ECONOMIC RESEARCH 1050 Massachusetts Avenue Cambridge, MA 02138 December 2013, pp 4-15.

P_0=1.10 q_0 = 797ألف برميل، p_1=2.82

و منه: $A=797*1.10^{0.6}=843.9$

$$q_1= A\ p_1^{\varepsilon} =843.9*\ 2.82^{\ 0.6}\ =453$$

$$DW\ L = (2.28 - 1.10)*797 - 843.9/(1 - 0.6)[2.82^{(1-0.6)} - 1.10^{(1-0.6)}].$$

$$DW\ L = 0.4\ billon\$$$

و هكذا تكون الجزائر قد خسرت 0.4 مليار دولار من السوق من جراء سعر الدعم للبنزين (1.10)لسنة 2012

➢ **اختلال في التوازنات الخارجية:**

لقد أدى دعم الطاقة الدائم والشامل في الجزائر إلى تنامي الطلب على المنتجات البترولية لتزايد الاستهلاك المفرط لها، مما خلق ضغوطات مالية على الدولة للإبقاء على هذا الدعم، والذي أثّر سلبا على مستوى التوازنات الخارجية وأحدث تراجع في معدّلات النمو الاقتصادي. فقد شهد ميزان المدفوعات سنة 2014 أول عجز له(5.88 مليار دولار) في الألفية الثانية ليستمر إلى غاية 2021 (ب 1.48 مليار دولار)، و بلغ أحدّ عجز له سنة 2015 ب 27.53 مليار دولار(انظر إلى الجزء الأول من هذا الفصل)، ونظرا لانخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر ونقص التمويل الخارجي (الدين الخارجي)، تم تمويل هذه العجوزات من احتياطي الجزائر من النقد الأجنبي الذي تدهور من 194 مليار دولار نهاية عام 2013 إلى 45.3 مليار دولار سنة 2021 ، ما يعكس تآكل في مخزون الاحتياطات بنسبة 76.6 % في مدة 8 سنوات بمتوسط انخفاض سنوي قدره 18.5 مليار دولار. يعزى هذا إلى انخفاض قيمة الصادرات الوطنية ككل من جهة نتيجة الأزمة العالمية سنة 2014، و ذلك بانخفاض صادرات المحروقات من إجمالي الصادرات بسبب انهيار أسعار النفط العالمية، من 97.22% سنة 2014 إلى 88.33% سنة2020 [1] في ظل ضعف تنويع الصادرات. و من جهة أخرى لمواجهة الطلب المحلي المتزايد خلال العشرية الماضية من 11.3 مليون طن مكافئ عام 2010 (بنزين و ديزل) إلى 14.4 مليون طن مكافئ سنة 2019 ، فلجأت الجزائر إلى استيراد الوقود من الأسواق العالمية، حيث سجلت الذروة سنة 2013 ب4.32 مليون طن بتكلفة اجمالية قدرت ب 4.21 مليار دولار(بسبب إعادة تأهيل مصافي التكرير شمال الوطن). و يجدر الاشارة هنا إلى أنّ متوسط تكلفة الاستيراد باحتساب الرسوم و الضرائب يقدّر ب 105.61 دج /اللتر للبنزين دون رصاص و 103.65 دج/ اللتر للديزل ما يمثّل الضعف و ثلاث أضعاف على التوالي أغلى من إنتاجه محليا.[2]

➢ **تراجع الأداء الاقتصادي للدولة:**

يقيس ويقيّم مؤشر الحرية الاقتصادية أربعة جوانب أساسيّة من البيئة الاقتصادية التي تعمل بها سياسات الحكومات عبر العالم. ويعتبر أداة لتتبّع ومقارنة الأداء بين الدول. وتتضمن المجالات الأربع الأساسية اثنا عشر عاملا أو مؤشرا فرعيا كالآتي:

[1] " **التقرير السنوي 2021 ، التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر**"، بنك الجزائر، جوان 2022، ص ص 79- 83.

[2] وزارة الطاقة، مرجع سابق، ص ص 6-7.

*سيادة القانون(Rule of low): حقوق الملكية، نزاهة الحكومة و الفعالية القضائية.

*حجم الحكومة (Gouvernement size):الانفاق الحكومي، العبء الضريبي و الصحة المالية.

*الكفاءة التنظيمية (Regulatery efficiecy):حرية الأعمال، حرية العمل و الحرية النقدية.

*انفتاح السوق (Market openness):حرية التجارة، حرية الاستثمار والحرية المالية .

يصنف هذا المؤشر 186 دولة حسب درجة الحرية الاقتصادية حسب مقياس من 0 إلى 100، من خلال حساب متوسط العوامل اثني عشر المذكورة أعلاه بحيث:

*دول ذات اقتصاد حر، حين تنحصر قيمة المؤشر ما بين 80 و 100نقطة

*دول ذات اقتصاد حر جزئيا، ما بين 70و 79.9 نقطة.

*دول ذات اقتصاد حر معتدل، ما بين 60 و 60.9 نقطة.

*دول ذات اقتصاد غير حر جزئيا، إذا كانت قيمة المؤشر بين 50 و 59.9 نقطة.

*دول ذات اقتصاد منغلق، بين 0 و النقطة 49.9 .

و الشكل الآتي يبين تطور مؤشر الحرية الاقتصادية للجزائر في الفترة 1995-2021، الملاحظ أن المنحنى البياني الخاص بالجزائر تراوح المؤشر بين 44.7نقطة (سنة 2018) و 61نقطة (سنة 2002)، و في الفترة 1995-2012 تميز اقتصاد الجزائر حسب درجة الحرية الاقتصادية له بالحر جزئيا، و بالمنغلق في الفترة المتبقية، حيث صنفت الجزائر مؤخرا سنة 2021 في المرتبة 162 من بين 186 من حيث درجة الحرية الاقتصادية 49.7 نقطة، بالمؤشرات الفرعية التالية:

حقوق الملكية: 34، الفعالية القضائية:41.6، نزاهة الحكومة: 32.7، العبء الضريبي: 67.2، الانفاق الحكومي: 55.4، الصحة المالية، 49.1، حرية الأعمال: 63.5، حرية العمل: 51.3، الحرية النقدية: 84.3، حرية التجارة: 57.4، حرية الاستثمار: 30 والحرية المالية: 30.[1]

الشكل رقم (03-40): مؤشر الحرية الاقتصادية للجزائر (%)

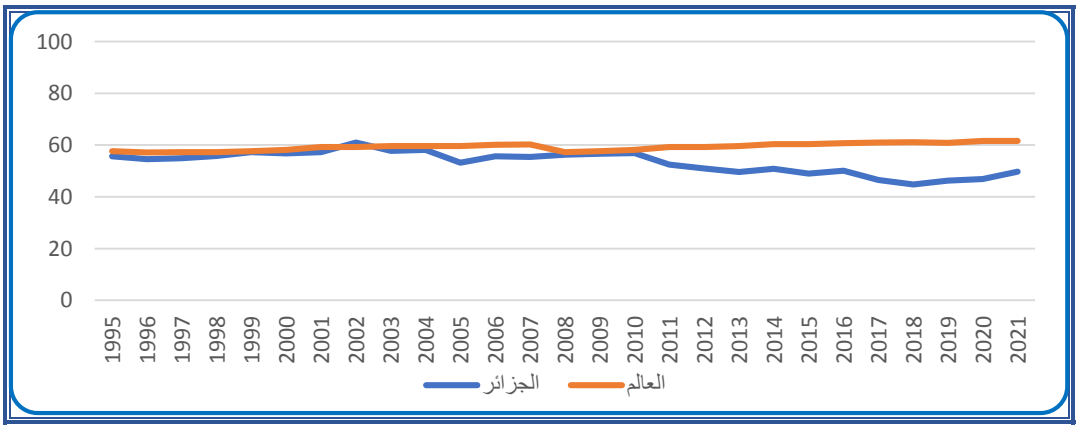

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على بيانات على الموقع:

https://www.heritage.org/index/heatmap

[1] مؤشر الحرية الاقتصادية على الموقع:https://www.heritage.org/index/heatmap

➢ **الاتجار غير المشروع بالوقود (تهريب الوقود):**

بما أن الجزائر بلد ريعي بامتياز، فهو يوفّر لشعبه السلع الأساسية كالوقود بأسعار منخفضة مع تحمّل التكلفة وهذا من مداخيله النفطية، ممّا أطلق العنان لظهور عدّة تشوّهات أهمّها الافراط في استهلاك وتطوّر الأسواق غير الرسمية للوقود في المناطق الحدودية كون الدول المجاورة هي دول مستوردة للنفط تخلّت عن دعمها للمنتجات البترولية وحرّرت أسعارها، فتفشّت ظاهرة تهريب هذه السلع في اتجاه هذه الدول خاصّة المغرب وتونس ودول جنوب الصحراء. باعتبار الأسعار المحلية للوقود باتت من أرخص الأسعار في المنطقة وفي العالم ككل، فطيلة الفترة 1990-2020 لم يتعدّى سعر أي نوع من الوقود سعر 0.5 دولارا، بالرغم من الزيادات المتواضعة التي طبّقتها على أنواع الوقود ابتداء من سنة 2016.وضلّت الفجوة السعرية بين الجزائر ودول الجوار واضحة خاصة المغرب، المالي وتونس. فأصبحت الجزائر تتكبّد خسارة سنوية تقدر بما يقارب ملياري دولار سنويا من ظاهرة الاتّجار غير المشروع مع المغرب وتونس وسير أكثر من 600 ألف سيارة في البلدين بالوقود الجزائري. وتُضبط سنويا أكثر من 1.5 مليار لتر من الوقود المهرب الى الدوليتين. كما أشار تقرير لوزارة الطاقة إلى أنّ 60% من الوقود المهرّب يعبر الى المغرب رغم ان الحدود مغلقة منذ 1994 و30% الى تونس .والكمية الباقية يتم تهريبها عبر الحدود الجنوبية نحو المالي بصفة خاصة حيث سبق للجيش ان اكتشف كميات كبيرة من الوقود مخزنة في وسط الصحراء[1]. والجدول التالي يوضح التباين في أسعار الوقود بين الجزائر ودول الجوار لسنوات مختلفة:

الجدول رقم (03-11): مقارنة لأسعار الوقود بين الجزائر والبلدان المجاورة (بالدولار الأمريكي)

السنوات / الدول	2017		2019		2023	
	البنزين	الديزل	البنزين	الديزل	البنزين	الديزل
الجزائر	0.32	0.18	0.33	0.18	0.34	0.21
المغرب	1.03	0.88	1.083	0.96	1.41	1.19
تونس	0.73	0.63	0.69	0.61	0.83	0.72
المالي	1.13	0.99	1.17	1.048	1.45	1.45
النيجر	0.88	0.88	0.9	0.19	0.91	1.12

المصدر: من اعداد الباحثة انطلاقا من معطيات الموقعين: https://www.globalpetrolprices.com و https ://www.actuniger.com ، أطلع عليه يوم: 2023/58/1.

على ضوء ما سبق، يمكن القول أن دعم الطاقة في الجزائر يسبّب اختلالات في التوازنات الداخلية و الخارجية تلحق بالضرر البالغ على المتغيرات الاقتصادية و بالتالي على الاقتصاد ككل و معدلات النمو الاقتصادي، الأمر الذي يدفع بالدولة في التفكير الجدّي للإصلاح الجدري لمنظومة الدعم و سدّ الثغرات التي باءت بعدم نجاح برامج دعم الطاقة.

[1] CNBC العربية، على الموقع: https://www.cnbcarabia.com، 2016/1/5، حدّث في:2022/9/8، أطلع عليه يوم: 2023/5/1.

VI. 3 التقييم من المنظور البيئي

أدى الاستخدام المفرط لمصادر المدعومة في الجزائر إلى ظهور انعكاسات سلبية وخطيرة تهدد سلامة البيئة وتلوث الجوّ. حيث جرّ الطلب المتسارع على هذه المصادر غير المتجددة إلى الإخلال بالتوازن البيئي وهذا لأجل تغذية الصناعات كثيفة الاستهلاك للطاقة كالصناعات التحويلية، ممّا حمّل الدولة أعباء إضافية للتقليل من هذه المخاطر أهمّها انبعاثات غاز ثاني أوكسيد الكربون الذي تزايد حجمها خلال الفترة 2019/1990 بنسبة 64 %. ومؤشر متوسط نصيب الفرد من الانبعاثات والذي يعكس الاستهلاك الفردي للمنتجات الطاقوية المدعمة، فنجده تطوّر من 2.5 طن متري عام 1990 إلى 4 طن متري سنة 2020.

الشكل رقم (03-41) : اجمالي انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون ومتوسط نصيب الفرد منه (طن متري)

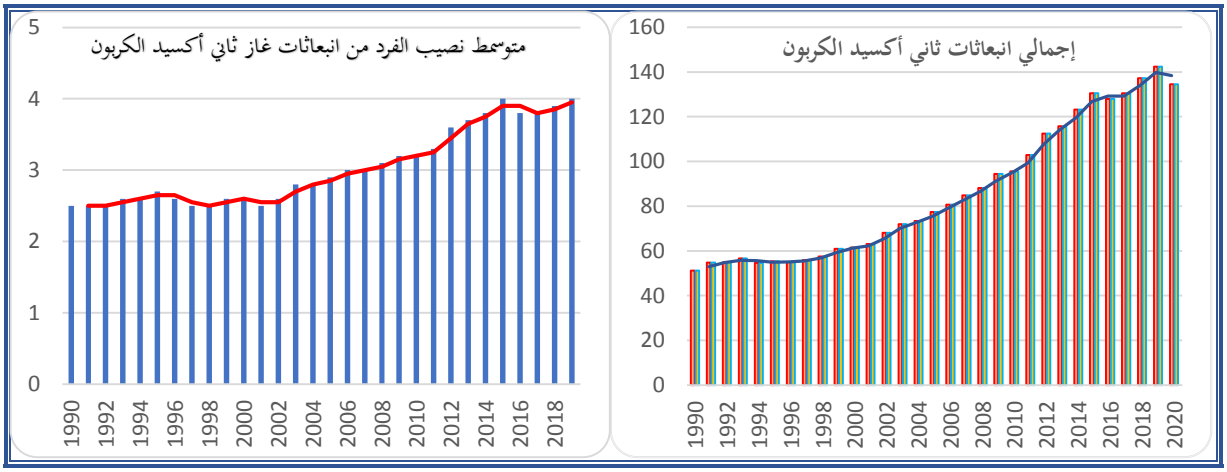

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على قاعدتي بيانات وكالة الطاقة الدولية: https://www.iea.org/countries/algeria_

وبيانات البنك الدولي: https://data.albankaldawli.org/indicator/EN.ATM.CO2E.PC?locations=DZ ، أطلع عليه يوم : 2023/5/1.

وعلى الصعيد العالمي نجد الجزائر من أكثر الدول معاناة من التلوث البيئي الناجم عن الاستهلاك غير عقلاني لمصادر الطاقة. فحسب الأهداف التي حددتها اتفاقية باريس والمتفق عليها عالميا، يجب أن يكون متوسّط درجة الحرارة العالمية دون الدرجتين مئوية بل والاجتهاد على ألاّ تتعدى 1.5درجة، مما يوجب على كل دولة تطبيق مزيجا مختلفا من الأساليب والتقنيات لتحقيق هذه الأهداف في إطار نهج مرن وعملي يعرف **بالاقتصاد الدائري للكربون**، والذي يركّز على الحوافز الاقتصادية والفوائد المرتبطة بإدارة الكربون والبحث عن حلول أكثر فعاليّة للتقليل من التّكلفة والحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون والغازات الدفيئة الأخرى في الغلاف الجوي من خلال أربع ركائز تتمثّل في:

- تقليل الانبعاثات من خلال كفاءة الطاقة والطاقة المتجددة.
- إعادة تدوير الكربون من خلال الطاقة الحيوية.
- إعادة استخدام الكربون من خلال تحويله إلى مواد مثل البوليمرات والخرسانة.

-إزالة ثاني أكسيد الكربون من الغلاف الجوي عن طريق احتجاز الكربون وتخزينه، والأحواض الطبيعية[1].

فعند حساب الدرجة الإجمالية لمنظور منتجي النفط، و هي متوسط لدرجة الأداء(و التي تشمل مؤشرات كثافة الكربون أثناء عملية انتاج النفط الخام، كثافة الحرق عند إنتاج النفط، كثافة الميثان الناتج عن انتاج الوقود الأحفوري، كثافة الكربون لقيمة التصنيع المضافة، القيمة المضافة للصناعة الكيماوية)، ودرجة العوامل التمكينية لمنظور منتجي النفط(و التي تتكون من جودة إدارة الموارد، المخاطر البيئية و الاجتماعية و مخاطر الحوكمة، أنظمة الافصاح عن استدامة الشركة، إمكانية احتجاز الكربون و تخزينه، التزام الحكومة و قطاع الصناعة بالحياد الصفري). وهو مقياس إجمالي لمدى جودة أداء الدول الرئيسة المنتجة للنفط (من بين 19 دولة منتجة للنفط) في البعدين الحالي والمستقبلي، نجد الجزائر تحتلّ المرتبة ما قبل الأخيرة بدرجة اجمالية مقدرة ب 23.27(ب16.96 درجة للأداء، و 28.39 درجة للعوامل التمكينية)، ما يعكس ضعف الجزائر في إدارة دائرية الكربون والصناعات ذات الصّلة وقلّة كفاءة توليدها لقيمة من الأصول الحالية والمستقبلية للاقتصاد الدائري من جهة، و من جهة أخرى، ضعف إدارة الموارد والمخاطر المتعلقة بالجانب البيئي والاجتماعي والحوكمة في الدولة[2].

الشكل رقم (03-42) : درجات و ترتيب مؤشر الاقتصاد الدائري للكربون لعام 2021-منظور منتجي النفط

	الدرجة الأجمالية لمنظور منتجي النفط		درجة أداء منظور منتجي النفط		متوسط مؤشرات أداء منظور منتجي النفط		درجة العوامل التمكينية لمنظور منتجي النفط		متوسط مؤشرات العوامل التمكينية لمنظور منتجي النفط	
	الدرجة	الترتيب	الدرجة	الترتيب	الدرجة	الترتيب	الدرجة	الترتيب	الدرجة	الترتيب
النرويج	74.24	1	73.65	1	80.67	3	72.76	1	88.81	1
المملكة المتحدة	69.67	2	65.46	2	74.17	5	71.93	2	69.54	3
الولايات المتحدة	61.45	3	57.62	5	70.34	9	63.32	4	64.39	4
كندا	60.55	4	53.57	8	59.74	13	65.45	3	76.76	2
الصين	52.19	5	50.72	9	72.98	6	53.80	5	47.59	7
المملكة العربية السعودية	51.59	6	63.43	3	86.24	1	39.28	12	39.99	10
قطر	51.44	7	57.90	4	85.70	2	43.60	9	52.22	6
البرازيل	51.37	8	57.32	6	72.19	8	43.94	8	61.11	5
الإمارات العربية المتحدة	48.82	9	49.50	10	64.18	11	47.05	7	42.06	8
المكسيك	48.46	10	47.64	12	64.74	10	47.81	6	40.51	9
الكويت	44.55	11	49.42	11	76.74	4	39.64	11	37.81	12
كازاخستان	40.85	12	41.57	13	60.57	12	39.20	13	39.69	11
روسيا الاتحادية	39.04	13	36.09	15	53.33	15	40.78	10	35.49	13
أنغولا	37.86	14	53.79	7	72.63	7	22.20	18	22.17	18
عمان	34.39	15	32.70	16	47.54	16	34.97	14	32.65	14
نيجيريا	31.77	16	38.55	14	54.94	14	24.98	17	20.37	19
إيران	30.72	17	30.64	17	39.73	17	31.73	15	22.77	16
الجزائر	23.27	18	16.96	19	18.43	18	28.39	16	27.61	15
العراق	20.37	19	22.21	18	13.25	19	17.88	19	22.56	17

المصدر: ماري لومي وفاتح يلماز وثامر الشهري، "**مؤشر الاقتصاد الدائري للكربون لعام – 2021النتائج**"، KS--2021-DP021- ARA، مارس 2021، ص30.

[1] ماري لومي وفاتح يلماز وثامر الشهري، "**مؤشر الاقتصاد الدائري للكربون لعام 2021-النتائج**"، KS--2021-DP021- ARA، مارس 2021، ص ص 3-7.

[2] ماري لومي وفاتح يلماز وثامر الشهري، مرجع سابق، ص ص 21-24.

و أما عن المؤشر الفرعي للأداء الذي يقيس كل من عمق واتساع نطاق مشاركة الدول(30 دولة) في ثمانية أنشطة للاقتصاد الدائري للكربون أهمها: كفاءة الطاقة والطاقة المتجددة والكهربة (التي تعمل كمتغير ضبط وتحكم في المتغيرات التجارية)، كما هو موضح في الشكل التالي، حيث تُكافَئ الدول على أدائها القوي و مدى تقليلها من استخدام الوقود ذي الكثافة الكربونية العالية في قطاع الطاقة. غير أن الجزائر تحصلت على 15 نقطة من المائة فقط وحيازتها على المرتبة الأخيرة بفارق 52 نقطة من المائة بينها و بين النرويج الذي يتصدّر الترتيب، و تعزى هذه النتيجة لعدم تنويع الجزائر من أنشطة الاقتصاد الدائري للكربون كالطاقة المتجددة، الأحواض الطبيعية، و القدرة على الاستثمار في التقنيات الجديدة كالهيدروجين الأخضر و احتجاز الكربون و استخدامه[1]، و هذا بالرغم من ارتفاع مؤشر كفاءتها الطاقوية.

الشكل رقم (03-43) :درجات أداء مؤشر الاقتصاد الدائري للكربون لعام 2021و المساهمات النسبية للمؤشر

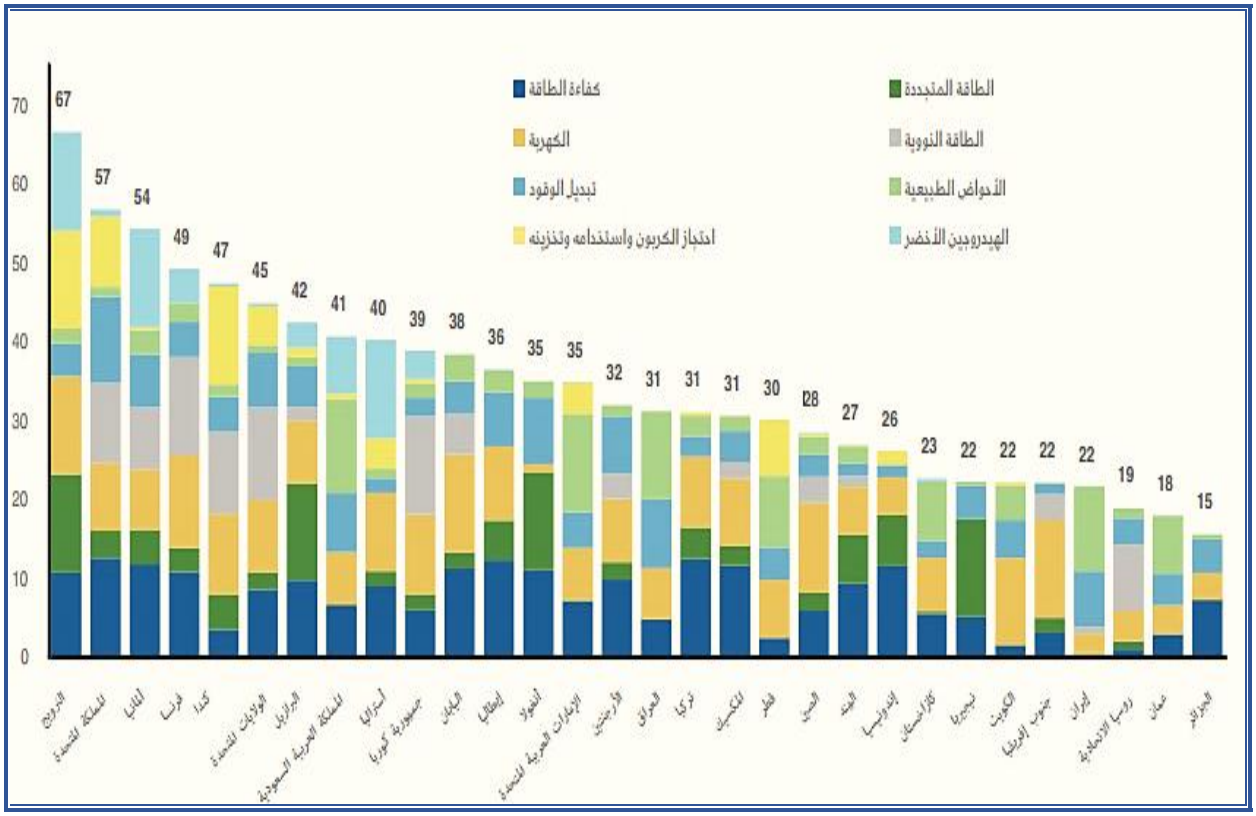

المصدر: ماري لومي وفاتح يلماز وثامر الشهري، "**مؤشر الاقتصاد الدائري للكربون لعام – 2021النتائج**"، KS--2021-DP021- ARA، مارس 2021، ص14.

يمكن مقارنة الدول19 المنتجة للنفط من حيث تنويع الصادرات من حيث درجات العوامل التمكينية لمنظور منتجي النفط لعام 2021، يتبين أن قدرة الدول على إحراز تقدم في الاقتصاد الدائري للكربون تتحسن مع انخفاض اعتمادها على الايرادات النفطية. حيث نميز بين أربعة مجموعات من الدول:

[1] ماري لومي وفاتح يلماز وثامر الشهري، مرجع سابق، ص 14.

– الدول متوسطة الدخل ذات التنويع المنخفض للصادرات والقدرة المنخفضة للتحول إلى الاقتصاد الدائري للكربون.

– الدول الأعلى دخلا ذات التنويع الأعلى تقريبا للصادرات والقدرة على التحول إلى الاقتصاد الدائري للكربون.

–الاقتصادات الناشئة ذات الاعتماد المنخفض على عائدات تصدير الوقود وذات القدرة العالية نسبيا على التحول إلى الاقتصاد الدائري للكربون.

– دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ذات الاقتصادات جيدة التنوع إلى حد كبير والتي لها أعلى قدرة للتحول إلى الاقتصاد الدائري للكربون[1].

فنستنتج من الشكل الموضح أدناه، أنّ الجزائر تصنّف ضمن المجموعة الأولى ذات التنويع و القدرة المنخفضة.

الشكل رقم (03–44) : الارتباط بين صادرات الوقود ودرجات العوامل التمكينية لمنظور منتجي النفط لعام 2021

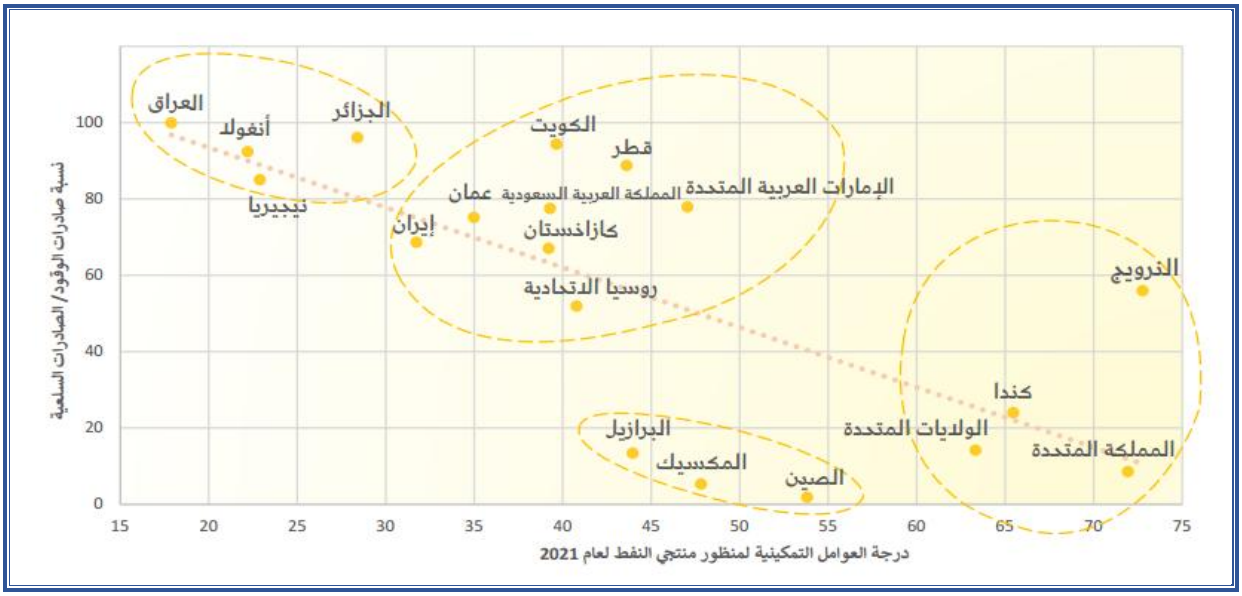

المصدر: ماري لومي وفاتح يلماز وثامر الشهري، "مؤشر الاقتصاد الدائري للكربون لعام – 2021النتائج"، KS--2021-DP021-ARA، مارس 2021، ص27.

من خلال استعراضنا لآثار دعم الطاقة البيئية في الجزائر، يتجلّى حجم التلوث والانبعاثات الذي يسبّبه الاستهلاك المفرط لمصادر الطاقة المدعومة والذي يشوّه التوازن البيئي ويؤثّر على صحة الأفراد. والحدّ من تفاقم هذه الانبعاثات يكبّد الدولة أموالا طائلة إضافة إلى ما تتحمّله من أعباء مالية من الجانب الاقتصادي والاجتماعي، وبالتالي فإن خفض دعم الطاقة في الجزائر أصبح قرار حتميّا لا بد من تنفيذه.

VII . مساعي الجزائر لإصلاح دعم الطاقة التدريجي

لأجل تخفيف أعباء دعم الطاقة المطبق في الجزائر ومعالجة العجز المالي، انعقد اجتماع الاستثنائي لمجلس الوزراء في 22 فبراير 2016، وكانت من بين مخرجاته ضرورة وضع استراتيجية واسعة النطاق ابتداء من سنة 2016 ذات ثلاث إتجاهات، كالآتي:

[1] ماري لومي وفاتح يلماز وثامر الشهري، مرجع سابق، ص 27.

- من جانب الطلب: ترشيد استهلاك الطاقة بخفض الدعم.
- من جانب العرض: إحياء التنقيب عن الهيدروكربونات وإنتاجها.
-تشجيع وتحفيز الطاقة المتجددة لتحل محل الغاز الطبيعي والكهرباء.

ومنه اعتبرت سنة 2016سنة تحوّل الجزائر نحو اصلاح برامج دعم الطاقة وتحرير أسعار المنتجات البترولية.

VII .1 تعديل أسعار مواد الطاقة المدعمة

أدخلت سلطة ضبط المحروقات (ARH) بعض التعديلات على أسعار الوقود ابتداء من سنة2016 إلى غاية 2020بعد خضوعها للتسعير الاداري المستقر والذي دام لأكثر من عقد. فكان كل من انخفاض أسعار النفط العالمية وصدمة الطلب لفيروس كورونا دافعا لبذل جهود أكثر للتخفيف من حجم الدعم والتقليل من حدة الانكماش الاقتصادي الذي ساد البلاد سنة 2020 ذو النسبة 2.6 %بعد تحقيق نسبة نمو 0.8 %سنة 2019. إذ قررت الحكومة خفض الانفاق العام بنسبة 50 %، ورفع سعر البنزين بنسبة 5.7 %، والديزل بنسبة 15.5 %.[1] مما سمح من زيادة المبالغ المحصّلة من 0,3 مليار دينار في سنة 2015 إلى 141مليار دينار في سنة 2018، على أن تُوجّه الوفرات المالية من هذا التقليص في الدعم إلى الطبقة ذات الدخل المنخفض فقط[2].

والجدول التالي يوضح الرفع التدريجي لأسعار الوقود خلال الفترة 2016-2020.

الجدول رقم (03-12): تسعير الوقود في الجزائر خلال الفترة 2016-2020 (بالدينار الجزائري)

نوع الوقود	2015	2016	2017	2018	2020	الزيادة 2020/2015
ديزل	13.7	18.76	20.23	23.06	29.01	111.75
البنزين العادي	21.2	28.45	32.47	38.95	43.71	106.18
البنزين الممتاز	23	31.42	35.49	41.97	45.97	99.87
بنزين بدون رصاص	22.6	31.02	38.08	41.62	45.62	101.86

Source : http://www.thefuelprice.com/Fdz/ar.

لكن تبقى هذه الزيادات في الأسعار، و التي فاقت 100 % تقريبا من عام 2015 إلى عام 2020 هامشية وفاشلة في إحداث تأثير على أنماط الاستهلاك والاستخدام الزائد لتلك السلع[3]. و ذات أثر محدود على تكلفة استغلال المركبات[4]، ولا تزال الجزائر تصنّف من بين البلدان التي تسجل السّعر الأرخص للوقود إذ احتلت المرتبة التاسعة في العالم بالنسبة للبنزين، والخامسة بالنسبة للمازوت من حيث السعر الأرخص سنة2020 [5].

[1] Alex Walsh1 & Julian Boys, **« The political economy of fossil fuel subsidies in the Middle East and North Africa »**, Knowledge, evidence and learning for development K4D, 30 June 2020, p 27.

[2] **"التقرير السنوي 2018، التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر"**، بنك الجزائر، ديسمبر 2019، ص 70.

[2] EIA, **« Background Reference :Algeria »** March 25, 2019, p2.

[4] عبد الرحمان راوية (وزير المالية) ، **"زيادة أسعار الوقود ستقلص التبذير"**، جريدة الخبر، 2020/7/3، أطلع عليه يوم: 2021/6/19على الموقع: https://www.elkhabar.com/press/article/168530

[5] وزارة الطاقة، مرجع سابق، ص 7.

رغم هذا تقلّص تبذير هذه المنتجات نوعا ما، ما يسمح بترشيد استهلاك الطاقة ومراجعة الطلب لمواصلة تنفيذ استراتيجية الدولة، حيث أدخلت تعديلات جبائية لتحسين الوعاء الضريبي ضمن موازنة عام 2016، منها:

-تعديل الضريبة على المواد البترولية (TPP) التي ارتفعت من 0.01 دينار جزائري للتر إلى 5دينار للتر بالنسبة للبنزين الممتاز، وإلى 4 دينار للتر بالنسبة للبنزين العادي، وإلى 2دينار جزائري للتر بالنسبة للديزل.

-تعديل الضريبة على القيمة المضافة على الديزل، واستهلاك الكهرباء الذي يتجاوز 250كيلوواط/فصل واستهلاك الغاز الذي يتجاوز2500وحدة حرارية/فصل من 7% إلى 17 %.

أدّت هذه الإجراءات إلى:

-زيادة أسعار وقود البنزين والديزل بحوالي 34إلى 38 %.

-زيادة تعريفة الكهرباء بنسبة 15 إلى 31 % للقطاع العائلي و قطاع الصناعي الذين يتجاوز استهلاكهم 250كيلوواط/فصل.

-زيادة أسعار الغاز الطبيعي بنسبة 15 إلى 42 % للقطاع العائلي وقطاع الصناعي الذين يتجاوز استهلاكهم 2500وحدة حرارية/فصل[1].

و في نفس السياق أدت المراجعة التصاعدية لتعريفات TPP المطبقة على مبيعات البنزين والديزل للسنة المالية 2018 إلى توليد إيرادات إضافية قدرت ب 61 مليار دينار جزائري للشراكة عبر المحيط الهادئ ، منها21 مليار دينار جزائري للشراكة عبر الحدود / الاستيراد، و 15.6 مليار دينار جزائري لضريبة القيمة المضافة بما في ذلك 4 مليار دينار جزائري لضريبة القيمة المضافة / الاستيراد[2].

VII. 2 تقليص واردات الوقود الوطنية

اتجهت الجزائر إلى تقليص وارداتها الوطنية من الوقود، وذلك في إطار استراتيجية التركيز على نشاط التّكرير والبتروكيمياء مثّلتها كل من "وزارة الطاقة " و " مجمع سوناطراك"، والتي تقضي بعدم التوجه إلى السوق الخارجية لتلبية الاحتياجات الوطنية من الوقود، علما أن الجزائر تنتج وتصدّر لمادته الأولية. فأعدّا برنامج إعادة تأهيل محطّات التّكرير في الشّمال الجزائري، الذي انطلق منذ سنة 2009 بالنسبة إلى محطة أرزيو، ثم محطة سكيكدة، لتليها الجزائر العاصمة التي انتهت سنة 2019 ودخلت مرحلة الإنتاج سنة 2020 لتحسين القدرات الإنتاجية الوطنية وتغطية الطلب المحلي من الوقود، بالتالي تقليص فاتورة الواردات والحفاظ على العملة الصعبة الوطنية[3].

و في نفس السيّاق اعتمدت الجزائر التخلي عن استخدام "بنزين الرصاص" كسياسة للانتقال الطاقوي، حيث خفّضت من واردات هذا الوقود ب مليار دولار سنويا، و خاضت هذه التجربة مع شركة بولونية على مستوى النقل الحضري للعاصمة، و ذلك باستخدام 60 % من المازوت و 40% من غاز البترول المميّع بحافلات النقل العام على

[1] طارق اسماعيل، مرجع سابق، ص 45.

[2] **« Rapport de Présentation du Projet de la Loi de Finances pour 2018 et Prévisions 2019-2020 »,** p 32.

[3] عماد الدين شريف، مرجع سبق ذكره.

أن تعمّم هذه التجربة في حالة نجاحها على المستوى الوطني، مما يسمح بتخفيض نسبة الاستهلاك هذا الوقود المضّر بالبيئة[1].

و تكون بذلك الجزائر قد توقّفت عن استيراد للبنزين بدون الرصاص منذ شهر جويلية 2020، و بالنسبة للديزل منذ شهر فيفري 2020.[2]

VII. 3 الانتقال الطاقوي نحو الطاقات المتجددة

تعدّ الجزائر واحدة من أكبر منتجي الهيدروكربونات في العالم، تستمد أكثر من 90٪ من عائدات النفط والغاز من الصادرات، و يعتبر الغاز الطبيعي من أهم مصادر الطاقة فيها يمثل نسبة 65٪ من اجمالي المصادر مقابل النفط الذي يمثل 35٪، تعتمد عليه الدولة اعتمادا كبيرا في إنتاج الكهرباء (بما يعادل 99 ٪)، علاوة على استخدامه بكثرة في النشاطات الصناعية، في المقابل تتميز الجزائر بإمكانات ضخمة من الطاقة الشمسية، بمجال شمسي يتراوح بين 2500 إلى 3600 هكتار في السنة [3]. بحيث تستفيد من أكثر من 3000 ساعة من أشعة الشمس سنويًا إضافة إلى مساحتها الشاسعة. وبالتالي لها القدرة على أن تصبح لاعباً رئيسياً في قطاع الطاقة المتجدّدة، غير أنّها في الوقت الحاضر بالكاد تستغل هذه الإمكانات. ففي عام 2018 تم توليد أكثر من 98٪ من إمدادات الكهرباء من الغاز الطبيعي، بينما كانت حصّة مصادر الطاقة المتجددة حوالي 1 ٪ [4]

وهذا ما توضحه الأشكال التالية:

الشكل رقم (03-45) : تطور امدادات الطاقة في الجزائر للفترة 1990-2020 بTJ

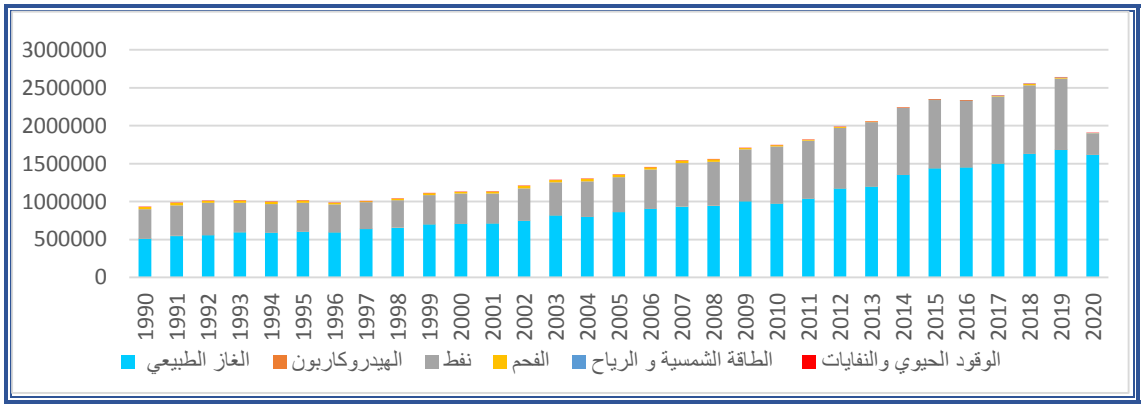

المصدر: من إعداد الطالبة انطلاقا من معطيات الملحق رقم 22

[1] "**مرسوم جديد لتنظيم عملية فتح محطات الوقود**"، حوار مع السيد " رشيد نديل" رئيس سلطة ضبط المحروقات، يومية البلاد، على الموقع: https://www.elbilad.net، أطلع عليه يوم : 2023/02/25.

[2] وزارة الطاقة، مرجع سابق، ص 7.

[3] مصالح الوزير الأول، "**الانتقال الطاقوي في الجزائر: تحديات و آفاق**"، على الموقع: https://premier-ministre.gov.dz، أطلع عليه يوم: 2023/5/9.

[4] Sibel Raquel Ersoy, Julia Terrapon-Pfaff, « **LE SYSTÈME ÉNERGÉTIQUE DE L'ALGÉRIE,** Développement d'un modèle de phases pour une transformation durable» , Friedrich Ebert Stiftung, Wuppertal Institut, May 2021, pp 15-18.

الشكل رقم (03-46): مصادر توليد الكهرباء في الجزائر للفترة 1990-2020(GWH)

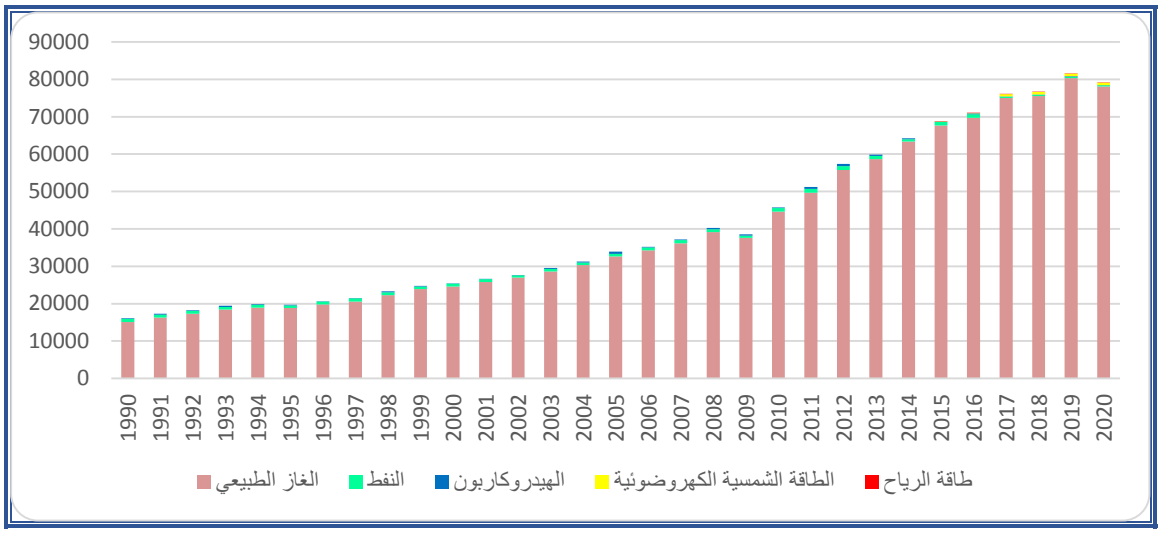

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على بيانات الملحق رقم 23.

الشكل رقم (03-47): نسبة الطاقة المتجددة في الاستهلاك النهائي للطاقة في الجزائر 1990-2019

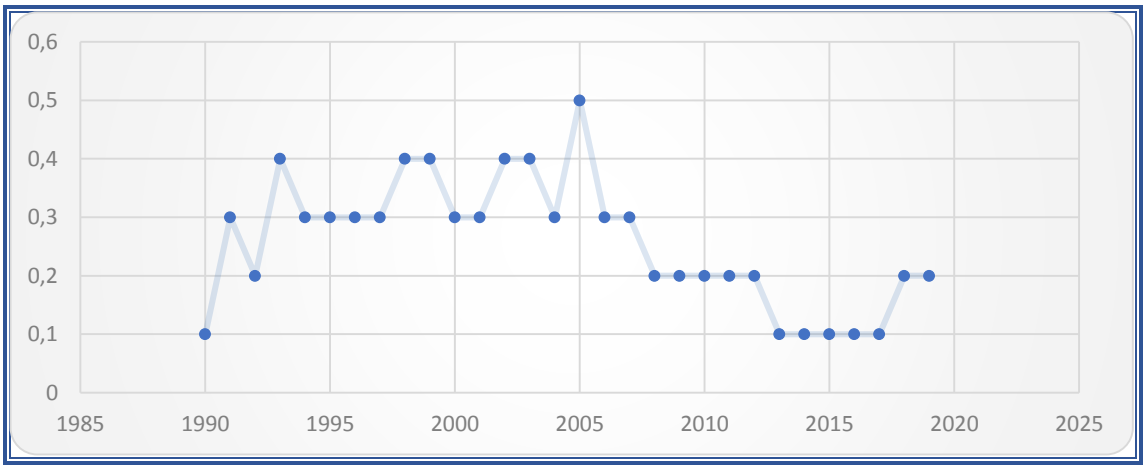

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على بيانات وكالة الطاقة الدولية على الموقع:
https://www.iea.org/countries/algeria

وضعت الجزائر في 3 فبراير 2011 برنامجا لكفاءة استخدام الطاقة والطاقة المتجددة (PNEREE) للفترة 2011-2030، بهدف تنويع مصادر الطاقة بتوسيع مجال استخدام الطاقة المتجددة، و زيادة قدرتها بمعدل 22 جيغا واط بحلول عام2030 (منها 12 جيغا واط مخصصة للطلب الوطني على الكهرباء، و10جيغا واط للتصدير). والتّقليل التدريجي من نمو الطلب الداخلي على الطاقة إضافة إلى تحقيق وفورات تراكمية في الطاقة تقارب 93 مليون من استهلاك الطاقة الكهربائية، بما في ذلك 63 مليون بحلول عام 2030. وسيسمح البرنامج من تقليل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بمقدار 193 مليون طن[1].

[1] **« Energies Nouvelles, Renouvelables et Maitrise de l'Energie »**, MINISTÈRE DE L'ÉNERGIE ET DES MINES, sur le site : https://www.energy.gov.dz, consulté le : 12/05/2023.

لكنّه لم يحقق الأهداف المسطّرة له ليعدّل سنة 2015 بتقليص نسبية إنتاج الكهرباء من المصادر المتجددة من 40 % إلى 27 %.

قسّمت خطة تنفيذ برنامج (PNEREE) إلى مرحلتين زمنيتين مبينتين في الجدول التالي مع تبيان الهدف الواجب بلوغه في كل مرحلة وكمية الطاقة الممكن استغلالها من كل مصدر متجدّد.

الجدول رقم (03-13): خطة تنفيذ برنامج كفاءة استخدام الطاقة و الطاقة المتجددة بالجزائر 2015-2030 (بالميغاواط)

نوع الطاقة	المرحلة 2015-2020	المرحلة 2021-2030	المجموع
الطاقة الشمسية ضوئية	3000	10575	13575
طاقة الرياح	1010	4000	5010
الطاقة الحرارية	-	2000	2000
طاقة التوليد المشترك	150	250	400
طاقة الكتلة الحيوية	360	640	1000
الطاقة الحرارية الجوفية	05	10	15
المجموع	4525	17475	22000

Source : « **Transition Energétique en Algérie** : Leçons, Etat des Lieux et Perspectives pour un Développement Accéléré des Energies Renouvelables », Premier Ministre Commissariat aux Energies Renouvelables et à l'Efficacité Energétique, CEREFE, Edition 2020, p 50.

ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول السابق، أن الهدف الذي تصبو إليه المرحلة الثانية يفوق ثلاثة أضعاف المرحلة الأولى، وهذا يعزى لعزم الدولة في الفترة الثانية من البرنامج على الربط الكهربائي بين الشمال والجنوب وتطويره في مساحات شاسعة في كل من أدرار، تيميمون وبشار، وذلك بتركيب محطات طاقة متجددة كبيرة تسمح بإنتاج طاقة شمسية ضوئية هائلة وأكثر اقتصادا (10575 ميغا واط). كما تسمح هذه الاستراتيجية بتطوير تجربة الجزائر في الطاقة المتجددة مستغلةً في ذلك رأس المال المعرفي والبشري، و الذي يُمكّن من خلق الآلاف من مناصب الشغل الجديدة[1] .

والشكل التالي يعطينا توضيحا أكثر عن التطور السنوي لاستغلال الطاقة المتجددة خلال المرحلتين من برنامج كفاءة استخدام الطاقة المتجددة، والذي اعتمد في المقام الأول على الطاقة الشمسية الضوئية ثمّ طاقة الرياح:

[1] « **Energies Nouvelles, Renouvelables et Maitrise de l'Energie** », op-cit.

الشكل رقم (03-48): التطور السنوي للبرنامج الوطني للطاقة خلال الفترة 2015-2020

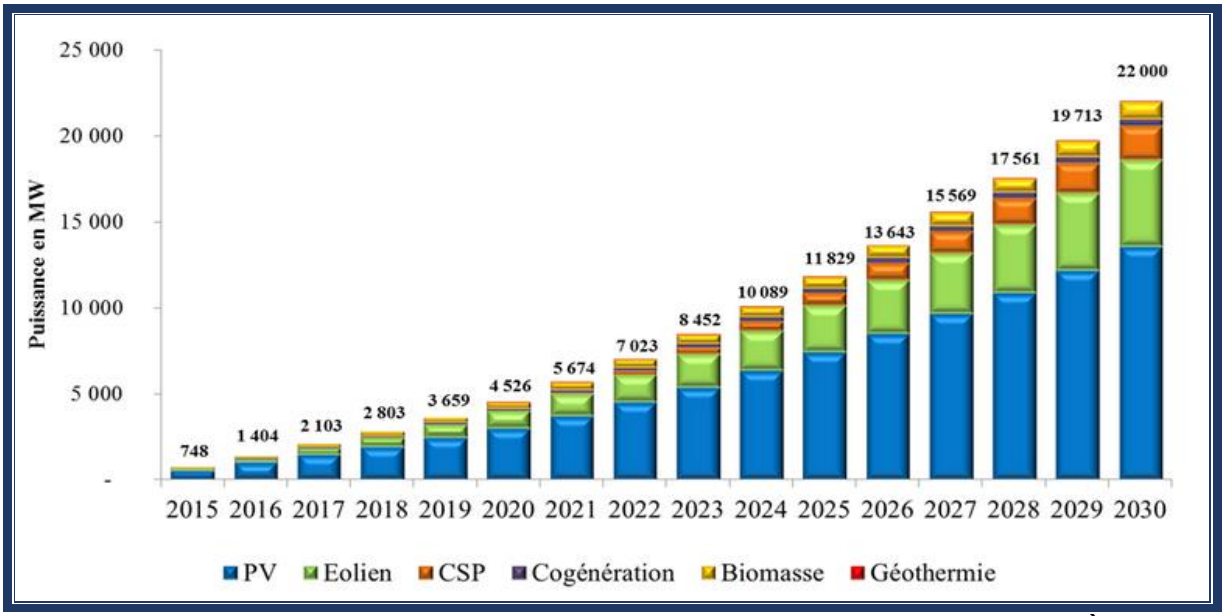

Source : **« Energies Nouvelles, Renouvelables et Maitrise de l'Energie »**, MINISTÈRE DE L'ÉNERGIE ET DES MINES, sur le site : https://www.energy.gov.dz, consulté le : 12/05/2023.

وركّز البرنامج الوطني للطاقة على ثلاث قطاعات ذات التأثير الكبير على الطلب المحلي على الطاقة، وهي القطاع السكني، قطاع النقل وقطاع الصناعة، حيث اتخذ التدابير التالية:

*** ترشيد استهلاك الطاقة في القطاع السكني العام:**

-تحسين نظم العزل الحراري في المباني، وذلك بتشييد 100000 سكن عازل للحرارة وإعادة تأهيل 50000 سكن لتحسين العزل. والذي يهدف منه إلى تحقيق ربح تراكمي مقدّر ب 7 ملايين طن مكافئ برميل نفط (ط.م.ن).

- تطوير نظم تسخين المياه بالطاقة الشمسية، بتنصيب 100000 سخّان مياه بالطاقة الشمسية، مما يسمح باقتصاد إلى 40 %. الطاقة. و توفير 2 مليون طن مكافئ برميل نفط (ط.م.ن) من الطاقة.

- تعميم نظام الاضاءة الاقتصادية باستخدام المصابيح LED، ومصابيح الاستهلاك المنخفض LBC لتوفير ما يقارب 20 مليون طن مكافئ برميل نفط (ط.م.ن) من الطاقة الكهربائية. ومليون طن مكافئ برميل نفط (ط.م.ن) على السلطات المحلية كفاتورة على استهلاك الانارة العامة من الطاقة. إضافة إلى تحسين أداء الأجهزة الكهرو منزلية.

*** تشجيع التوليد المشترك للكهرباء، وإنشاء نظم التبريد بالطاقة الشمسية.**

*** ترشيد استهلاك الطاقة في قطاع النقل:**

- تحويل 200000 مركبة إلى غاز البترول المميّع، وتشجيع استخدام المركبات الكهربائية.

-تطوير الوقود البديل مثل: DUAL FUEL وCNG، واستعادة الزيوت المستخدمة.

- وضع عتبات للاستهلاك في دفتر أعباء استيراد السيارات[1].

[1] مصالح الوزير الأول، مرجع سابق.

-توسيع نطاق شبكات النقل العام، حيث بُذلت جهودا كبيرة في الاستثمار في خدمات النقل بالسكك الحديدية الكهربائية للوصول إلى المناطق النائية وخفض حجم الانبعاثات، بزيادة طول خطوط السكك الحديدية من 4000كلم إلى 11300كلم بحلول عام2020، وافتتحت بالجزائر العاصمة شبكة نقل بواسطة المترو عام 2011 وشبكات النقل بواسطة الترامواي في كل من وهران وقسنطينة وسطيف في عام 2013. وخّصصت ما قيمته 6 مليارات دولار للاستثمار في مجال السكك الحديدية الخفيفة في 14 مدينة من المدن الكبرى، وكثّفت من خطوط النقل العام في المناطق الحضرية. وتعزيزا من الحكومة لاستخدام الطاقة المتجددة قامت بتركيب ألواح شمسية على مساحة 35مترا مربعا على أسقف الصيانة لقطارات الركّاب لتسييرها بالطاقة الكهربائية.[1]

*** ترشيد استهلاك الطاقة في قطاع الصناعة:**

يعمل البرنامج على ترشيد استهلاك الطاقة في قطاع الصناعة، بالرغم من كون هذه المهمة صعبة التّحقيق في ظلّ توقّع ازدياد استهلاك للطاقة نتيجة الانتعاش الاقتصادي الذي يستهدف 30 مليون طن مكافئ برميل نفط (ط.م.ن) من المدخرات. فتمّ التخطيط إلى:

- تعميم عمليات تدقيق الطاقة ومراقبة العمليات الصناعية لتوفير الطاقة.

-تشجيع تبني العمليات المقلّلة من هدر الطاقة في الصناعات المختلفة بدعم المدروس من الدولة[2].

VII.4متطلبات نجاح إصلاح دعم الطاقة في الجزائر

تواجه جهود إصلاح دعم الطاقة في الجزائر مثل العديد من دول العالم، بعض الحواجز والمعوقات التي تعرقل نجاح هذه العملية. ويتعيّن على الدولة التغلّب على هذه العوائق لضمان تقدّم الإصلاحات بسلاسة من الدّعم العام للأسعار نحو الدعم الموّجه للفئات الهشّة من المجتمع. (ارجع إلى الفصل الأول ص ص 55-56)، وذلك بمحاكاة تجارب الدول التي نجحت في تجربتها التصحيحيّة مع مراعات تفاوت الإصلاحات وخصوصياتها. والتي ارتكزت على **الإدارة الاستراتيجية للطلب على الطاقة** بإحداث تغييرات جذرية في سلوكيات المستهلك. من خلال ما يلي:

-تخطيط اقتصادي دقيق دون التأثير على قدرة الفئات المنخفضة والمتوسطة الدخل الحصول على الطاقة، ومن دون تقويض القدرة التنافسية لقطاع الطاقة .

-تحقيق وفرات في الطاقة و وفرات مالية بتحسين كفاءة استخدام الطاقة، مما يساعد على الادارة الفعالة لمواجهة ارتفاع أسعار الطاقة .

- « Transition Energétique en Algérie : Leçons, Etat des Lieux et Perspectives pour un Développement Accéléré des Energies Renouvelables », Premier Ministre Commissariat aux Energies Renouvelables et à l'Efficacité Energétique, CEREFE, Edition 2020,op-cit, p 49.

[1] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، " **الهشاشة في مجال الطاقة في المنطقة العربية** "، الأمم المتحدة، الأسكوا ESCWA، جانفي 2019، ص ص 58-60.

[2] **« Transition Energétique en Algérie** : Leçons, Etat des Lieux et Perspectives pour un Développement Accéléré des Energies Renouvelables », op-cit , p 49.

– إصدار أنظمة تهدف إلى ضمان تحقيق كفاءة استخدام الطاقة في قطاعات النقل، البناء، الصناعة، والطاقة من خلال التخطيط والتطوير والتنفيذ وإدارة الأنشطة، مما يستلزم تنمية الموارد البشرية.

–توفير بنى تحتية أساسية مستدامة للنقل.

– توعية المستهلك وحثّه على ترشيد استهلاكه للطاقة، وإقناعه بضرورة اصلاح دعم الطاقة لكسب الرأي العام والدعم السياسي.

–تنويع مزيج الطاقة و استغلال المصادر المتجددة.

–اعتماد إنتاجية، كفاءة و كثافة الطاقة كمؤشرات لتحسين استخدامها وإعطاء صورة واضحة عن القدرة التنافسية و ما يتطلب من تحويلات هيكلية اقتصادية وسياسات تسعير مناسبة.

–إعادة تجهيز المرافق الصناعية من معدّات و مباني لتحسين كفاءة استخدام الطاقة.

–تعزيز صناعة الخدمات و تشجيع مشاركة القطاع الخاص في الاقتصاد[1].

هذا وكان قد أعطى صندوق النقد الدولي FMI سنة 2016 بعض الإجراءات والتوصيات الخاصة بحالة الجزائر لتُحسّن من وضعها الاقتصادي استنبطتها من تجارب بعض البلدان المشابهة لوضع الجزائر، ما إن اتبعتها نجحت في اصلاح دعمها بصفة عامة ودعمها للطاقة بصفة خاصة، وهي كالآتي:

– ضرورة التدرّج في رفع الدعم لتجنب أي صدمة اقتصادية كبيرة وضمان التوازن في السوق واستمرارية الإمدادات الطاقوية.

–الانتقال من النظام المعمّم للدعم إلى النظام الموجه، مع ضرورة تقديم تحويلات نقدية للفئات ذات الدخل المنخفض كآلية للأمن الاجتماعي تجنّبها من التضرّر، وهذا بتمويل جزئي من مدخرات الميزانية.

– البدء برفع أسعار الوقود ذو الاستهلاك الواسع من طرف الفئات ذات الدخل المرتفع والصناعة، على أن تؤجَّل الزيادة في الوقود ذو الأهمية بالنسبة للفئات الهشّة كالبوتان. وأما بالنسبة لخفض دعم الغاز الطبيعي والكهرباء فيبقى حسّاس لكون كل الفئات والصناعات تستهلكه وبكميات كبيرة في ظلّ التعريفة الحالية، لدى يجب أن توزّع الزيادة في أسعار تلك المنتجات على فترة طويلة من الزمن مع التّقليل من حجم الخسائر التي تُلحق بتحسين كفاءة قطاع الكهرباء.

–منح مسؤولية تنفيذ ألية التسعير بما يتماشى والتغيّر في الأسعار الدولية إلى جهة مستقلة عن الحكومة لتفادي الضغوط السياسية.

–إعادة تصميم برامج شبكة الأمان الاجتماعي التي أعدّت منذ التسعينات ولم تعد تلائم احتياجات المجتمع اليوم. وهذا لأجل بناء نظام تحويل نقدي موجّه بصفة جيّدة صوب مستحقيه. و يمكن لوكالات البنك الدولي و منظّماتها مساعدة الجزائر في تقييم حمايتها الاجتماعية.[2]

---

[1] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، مرجع سبق ذكره، ص ص 51-57.

[2] International Monetary Fund, "**ALGERIA SELECTED ISSUES "**, Report No.16/128, May 2016, p p 34-35.

تتبّع الحكومة الجزائريّة عدّة إجراءات وإصلاحات اقتصادية لتحسين الاقتصاد الجزائري وتخفيض الاعتماد على دعم الطاقة. وتشمل بعض هذه الإصلاحات ما يلي:

-تحسين مناخ الأعمال وتشجيع الاستثمارات في البلاد بتبسيط الإجراءات الإدارية وتحسين البيئة القانونية والضريبية والتشجيع على الابتكار والاستثمار في القطاعات الاقتصادية الجديدة.

- تحديث البنى التحتية خاصة في مجالات الطرق والسكك الحديدية والموانئ والمطارات، وذلك لتعزيز الربط بين المناطق وتحسين النقل والتجارة.

-تحسين الإدارة العامة بتبسيط الإجراءات الحكومية وتعزيز الشفافية ومكافحة الفساد، لتحسين الخدمات المقدّمة للمواطنين.

-تعزيز الاقتصاد الرقمي ودعم الابتكار والتكنولوجيا الحديثة في البلاد، لتحسين الإنتاجية، تعزيز الاقتصاد وتوفير فرص عمل جديدة.

-تحسين نظام التعليم والتدريب وتطوير المهارات اللازمة.

بصفة عامة، فإنّ أي إصلاح يتطلب إدارة فعالة وموثوقة ومستمرة، بما في ذلك التواصل المستمر مع المواطنين والشركات والمنظمات الأخرى، وتحسين نظام الحوكمة والشفافية.

VII.5 الآثار المحتملة لإصلاح دعم الطاقة:

-تعزيز الوضع المالي: أصبح دعم الطاقة المكلف عبء ثقيلا على الميزانية العامة للدولة. وباعتبار سعر التعادل المالي في الجزائر من أعلى المعدّلات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، والذي يعدّ أحد مقاييس ضعف الوضع المالي فهو كفيل أن يحقق ميزانية متوازنة، وبالتالي يمكن لإصلاح دعم الطاقة في الجزائر أن يعزّز من وضعها المالي.

-التأثير على النمو الاقتصادي: يثبّط إلغاء الدعم النمو الاقتصادي، في حين يؤثر إصلاح الدّعم تأثيرا سلبيا على النمو في المدى القصير، ما إن أُعيد توجيه بعض المدخرات إلى الطبقة قليلة الدخل. ومدى استيعاب الشركات لتأثير ارتفاع أسعار المدخلات وتحسين قدرتها التنافسية من خلال تحسين مناخ الأعمال والأداء التشغيلي، وتعزيز المركز المالي للمؤسسات الحكومية. وأما على المدى الطويل، من المحتمل أن يحدث إصلاح دعم الطاقة أثرا إيجابيا على النمو الاقتصادي، وأن تتحسن القدرة التنافسية، وتصحّح التشوهات السعرية، كما يمكن أن تُوفَّر فرص عمل جديدة.

-التأثير على الفقر وعدم المساواة: يمثل انفاق الأسر الفقيرة على الغذاء ما يقارب 17 % بينما استهلاكها للكهرباء و الوقود ضئيل مقارنة بالفئات المتوسطة و الأكثر دخلا. لدى فإن الزيادة في أسعار منتجات الطاقة لن يحدث اثرا سلبيا كبيرا على الطبقة الهشّة خاصّة عن وُجّهت لهم تحويلات من إيرادات تخفيض دعم الطاقة.[1]

[1] International Monetary Fund, op-cit, p p 34-38.

خاتمة الفصل:

خصّصنا فصلنا هذا للجزائر، فحاولنا إعطاء نظرة مفصلة عن الوضع الاقتصادي فيها منذ التسعينات. ما ميّز الفترة نمو اقتصادي متدبدب، شديد التأثر بتقلبات أسعار النفط العالمية، وهذا يُعزى لتسخير الدولة جلّ إيراداتها البترولية لتمويل توسعها الانفاقي ودعمها المعمّم والمتزايد لمختلف السلع ذات الاستهلاك الواسع خاصة منها المنتجات البترولية. وكنتيجة منطقية تدهورت كل المتغيرات الاقتصادية في أغلب سنوات هذه الحقبة، فساد الاقتصاد الوطني اختلالات توازنية داخلية وخارجية على حد السواء، كما لم تكن معدلات كل من التضخم والبطالة في منأى عن التأثر بالصدمات النفطية. فبالرغم من الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الحكومة خلال الفترة، إلا أن غياب التنويع الاقتصادي وضعف الإنتاجي وريعية الاقتصاد عرقل بلوغ أهدافها.

ثم عرجنا نحو سياسات الدعم المعمم في الجزائر بشقّيه الصريح والضمني، وركّزنا على الدعم الضمني خاصة دعم الطاقة الذي يمثّل أكبر حصة منه، ويكبّد الميزانية خسائر كبيرة استنفذت معظم الاحتياط الأجنبي للتغلّب على العجوزات الدائمة لسنوات طويلة. فبالرغم من الموارد المالية الهائلة المخصّصة لهذا الدعم بغية توفير منتجات الطاقة بأقل سعر خاصة للفئات المعوزة ضعيفة الدخل، هادفة بذلك إلى المحافظة على مستوى معيشتهم وتحقيق الرفاهية الاجتماعية، إلا أن النتائج عكست عدم المساواة في الاستفادة من هذا الدعم، فكونه معمّم وشامل جعل مختلف الفئات تستفيد منه خاصة الفئات مرتفعة الدخل والشركات. إضافة إلى الانخفاض المتتالي لأسعار النفط ومرور الاقتصاد الوطني بمنعطف حرج، جعل إدخال إصلاح على نظام دعم الطاقة غير الفعال أمرا حتميّا لا مفرّ منه، وذلك بالتدرج في تعديل الأسعار وبالترتيب حسب حجم استهلاك مختلف منتجات الطاقة، مع توجيه إعانات نقدية للفئات الهشّة من الوفرات المالية المحققة من هذا الاصلاح لتفادي تضررّها وتحقيق أكبر قدر من العدالة. وعلى الحكومة أن تخطّط تخطيطا محكما دقيقا لذلك، مقتدية بالتجارب الناجحة التي خاضتها الدول المصدّرة للنفط بمعيّة توجيهات من البنك الدولي، كما عليها أن تحظى بالدعم المدني والسياسي وقناعته بضرورة الاصلاح لتفادي التصادم مع الرأي العام. وعليه باشرت الجزائر في أول خطواتها سنة 2016، فشرعت في الرفع التدريجي لأسعار الوقود وإجراء تعديلات جبائية على مختلف المنتجات البترولية والكهرباء لتعبئة الوعاء الضريبي. كما خفّضت من حجم الواردات النفطية، وهي تسعى الآن إلى تغيير الاتجاه من الاعتماد على مصادر الطاقة الناضبة نحو المصادر المتجددة النظيفة.

الفصل الرابع: دراسة قياسية لتقييم أثر دعم الطاقة على النمو الاقتصادي في الجزائر

مقدمة الفصل:

لقد تباينت نتائج وطرق الدراسات الباحثة في العلاقة بين الدعم الحكومي والنمو الاقتصادي وكيفية التأثير بينهما. فمنها من توصل إلى وجود علاقة إيجابية بين سياسات الدعم وتطور النمو الاقتصادي خاصة في التعليم والصحة والسكن. بينما خلصت دراسات أخرى إلى ضرورة مراجعة الدّعم بعدما أكّدت أن النمو الاقتصادي يحول دون أي تأثير لهذه السياسات التدعيمية. خاصّة دعم الطاقة الذي باءت معدلاته المرتفعة دون تحقيق الرفاه والعدالة التي أُقيم من أجلها.

فاستنادا إلى الدراسات المرجعية، ارتأينا تخصيص هذا الفصل للدراسة القياسية لتقييم أثر الدعم الطاقة على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1990-2020، من خلال بعض المتغيرات الاقتصادية المؤثرة بدورها على الناتج المحلي الإجمالي باعتباره أهم مؤشرات النمو الاقتصادي.

I. متغيرات ومنهجية الدراسة:

لتحديد أثر دعم الطاقة على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل قمنا بتقدير نموذج قياسي لمعطيات كمية ضمن سلسلة بيانات سنوية تخصّ الاقتصاد الجزائري في الفترة 1990-2020. والتي أدخلنا عليها اللوغاريتم للتخفيف من تقلبّات كل متغير لتصبح السلاسل سلسة ومرنة، وكذا للتقليل من التقلبات بين المتغيرات. وطبّقنا نموذج الانحدار الكمي والذي يساعدنا في فهم كيفية تأثير المتغيرات التفسيرية على متغير الاستجابة عند مستويات مختلفة من الاستجابة، ممّا يمنحنا رؤية أعمق حول البيانات والتغيرات فيها. واعتمدنا في نمذجتنا على أسلوب البوتستراب باستعمال برنامج Stata.

I. 1.متغيرات الدراسة:

بعض متغيرات الدراسة استنبطناها من الدراسات السابقة لدعم الطاقة، والأخرى من محددات النمو الاقتصادي فضلا عن تلك المستمدّة من نظرية النمو الداخلي التي سلطت الضوء على مصادر النمو الاقتصادي في الأجل الطويل. فتمثلت في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (RGDP)، الذي يعتبر من أهم مؤشرات النمو كمتغير تابع للمتغيرات المستقلة والتي تعتبر وفق النظرية الاقتصادية من مكونات المؤشرات الاقتصادية للطلب الكلي من انفاق حكومي (G) تكوين رأس المال الثابت(RGFCF) ، الانفتاح التجاري(TRADE)إضافة إلى دعم الطاقة(SUB)، المجمعة من المصادر الملخصة في الجدول التالي:

الجدول رقم 04-01: ترميز سلاسل الدراسة

رمز المتغيرات	اسمها	مصدرها
L RGDP	لوغاريتم الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي	قاعدة بيانات البنك الدولي
Lsub	لوغاريتم اجمالي دعم الطاقة (دعم البنزين، الديزل، غاز البترول المسال، الغاز الطبيعي و الكهرباء)	من مواقع مختلفة ومحسوب وفق نهج الفجوة السعرية
LG	لوغاريتم اجمالي الانفاق الحكومي	التقارير السنوية لبنك الجزائر
LRGFCF	لوغاريتم اجمالي تكوين رأس المال الثابت	قاعدة بيانات البنك الدولي
LTRADE	لوغاريتم الانفتاح التجاري	قاعدة بيانات البنك الدولي

المصدر: من اعداد الباحثة

وفيما يلي نعرف متغيرات الدراسة وأهم مراحل تطورها:

Rgdp: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، يعتبر مؤشرا جيدا لقياس معدل النمو الاقتصادي يعكس قيمة السلع و الخدمات التي ينتجها الاقتصاد في سنة معينة معبرا عنها بأسعار سنة الأساس مع مراعاة آثار التضخم أو الانكماش

عند قياس الناتج، أي بدون تأثير تقلبات الأسعار[1]. ويحسب الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بقسمة الناتج الإجمالي الاسمي Nrgdp على معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي GDP deflator.

نلاحظ من خلال المنحنى أدناه، ارتفاع نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي للجزائر للفترة من 35.8 مليار دولار عام 1990إلى ما قيمته 118.7مليار دولار سنة 2020، فقد شهد عامي 1993 و 1994 معدلات نمو سالبة للناتج المحلي الإجمالي نتيجة تأزم الأوضاع الاقتصادية، الاجتماعية و الأمنية إثر تفاقم أزمة انهيار أسعار النفط. وبدأت تتحسن قليلا ابتداء من سنة 1994إلى غاية 1999، ويُعزى هذا لمباشرة الجزائر في الإصلاحات الاقتصادية بمعية صندوق النقد الدولي والبنك العالمي. ومع مطلع الألفية الجديدة وبانتعاش أسعار النفط انتعش الاقتصاد الجزائري وارتفع حجم الناتج المحلي الإجمالي ليبلغ أعظم قيمة سنة 2014 ب 142.4 مليار دولار أمريكي تخللتها انخفاضات حادة إلى متوسطة تزامنت مع التقلبات في أسعار السوق النفطية خاصة صدمتي (2008-2014)،وأزمة كوفيد 19.

الشكل رقم (04– 01):تطور الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الجزائر خلال الفترة 2020/1990

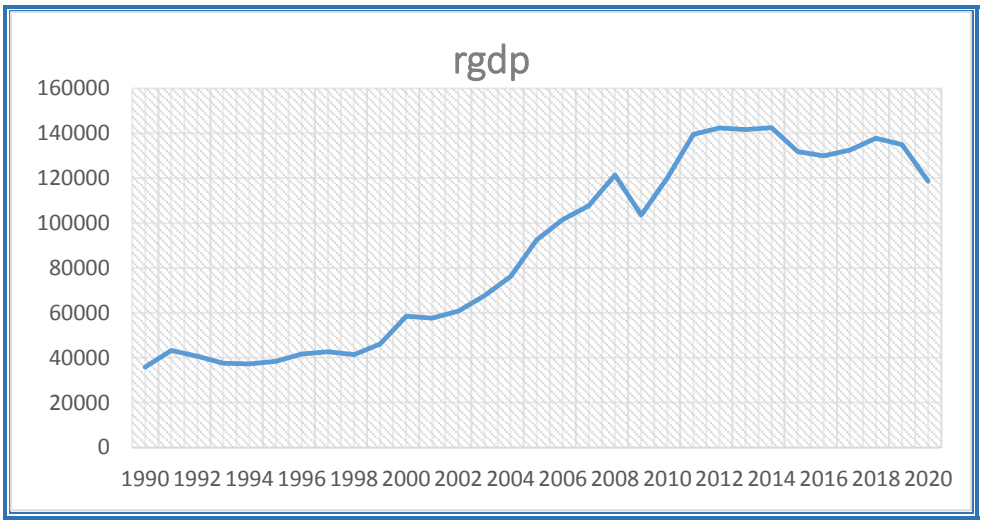

المصدر: من اعداد الباحثة انطلاقا من معطيات الملحق رقم 24

Sub: اجمالي دعم الطاقة و يمثل مجموع كل من دعم البنزين، الديزل، غاز البترول المسال، الغاز الطبيعي و الكهرباء.

وفقا للدراسات السابقة يمكن أن تكون علاقة إيجابية أو سلبيّة بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وإجمالي دعم الطاقة. تمّ حساب قيم الدعم اعتمادا على نهج الفجوة السعرية، حيث:

حجم الدعم= (السعر المرجعي أو التكاليف الحدية لإنتاج الطاقة – سعر البيع للمستخدم النهائي) X كمية الطاقة المستهلكة.

يُبرِز المنحى أسفله تطور إجمالي حجم دعم الطاقة المتزايد خلال الفترة، باستثناء بعض الانخفاضات الناتجة عن أزمات النفط لعامي 2008-2014 ومؤخرا الأزمة المتزامنة مع جائحة كورونا سنة 2019. وهو مشابه إلى حد كبير

[1] مهند عبد الملك سلمان وآخرون،" **مفهوم الناتج المحلي الإجمالي**"، مؤسسة النقد العربي السعودي، فبراير 2016.

لمنحى تطور الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. ففي فترة التسعينات تراوح حجم دعم الطاقة ما بين 3.5 و 8.6 مليار دولار أمريكي، ليتضاعف إلى ثلاث مرات خلال المدة ما بين سنتي 2000 و 2008، ويُعزى هذا للبحبوحة المالية المتأتية من تحسّن أسعار النفط، و التي استغلتها الدولة لانعاش الاقتصاد بتخصيص الإيرادات النفطية لتوفير المنتجات البترولية تلبية للاحتياجات الداخلية للبلاد و تنمية الصناعات وتحفيز الاستثمار للرفع من معدلات النمو الاقتصادي. وأما عن الفترة المتبقية، فقد عرفت تذبذبا في حجم دعم الطاقة المقدّم بلغ أقصاه سنة 2019 ب 49.6 مليار دولار أمريكي للتخفيف من مخلفات جائحة كورونا و ما أُلحِق من تدهور اجتماعي و اقتصادي، و هذا بالرغم من شروع الدولة في اصلاح دعم الطاقة سنة 2016.

الشكل رقم (04-02):تطور إجمالي دعم الطاقة في الجزائر خلال الفترة 1990/2020

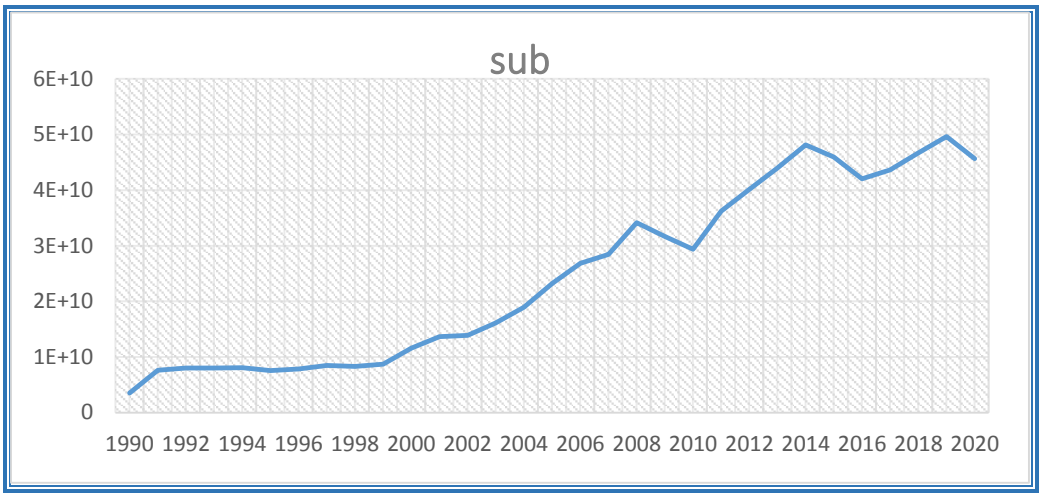

المصدر: من اعداد الباحثة انطلاقا من معطيات الملحق رقم 24

G: إجمالي الانفاق الحكومي، حيث يعرّف على أساس جميع مدفوعات الحكومة بمقابل أو بدون مقابل، غير واجبة السّداد سواء كانت لأغراض جارية أو رأسماليّة[1]. ويعتبر عاملا رئيسيّ في تحديد الناتج المحلي الإجمالي للدولة.

يبيّن المنحى التالي تزايد حجم الانفاق الحكومي بنسبة47 % ما بين عامي 1990 و 2020، حيث ترتبط سياسة الانفاق في الجزائر ارتباطا قويّا بتقلبات أسعار البترول، فبتراجعها تنخفض النفقات الرأسمالية المتأتية من عائدات صادرات المحروقات ضمن سياسة مالية انكماشية، ما يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي. وفي حالة ما ارتفعت أسعار البترول، يحدث عكس ذلك ضمن سياسة مالية توسعية تمثلت في برامج دعم الإنعاش الاقتصادي و برنامج توطيد النمو الاقتصادي الذي تحول خلاله الانفاق الحكومي من توسع إلى تقشف إثر استمرار تدهور أسعار النفط منذ سنة 2014 وهذا ما يجعل السياسة المالية في الجزائر دورية.

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، ص8.

الشكل رقم (04-03):تطور إجمالي الانفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة 2020/1990

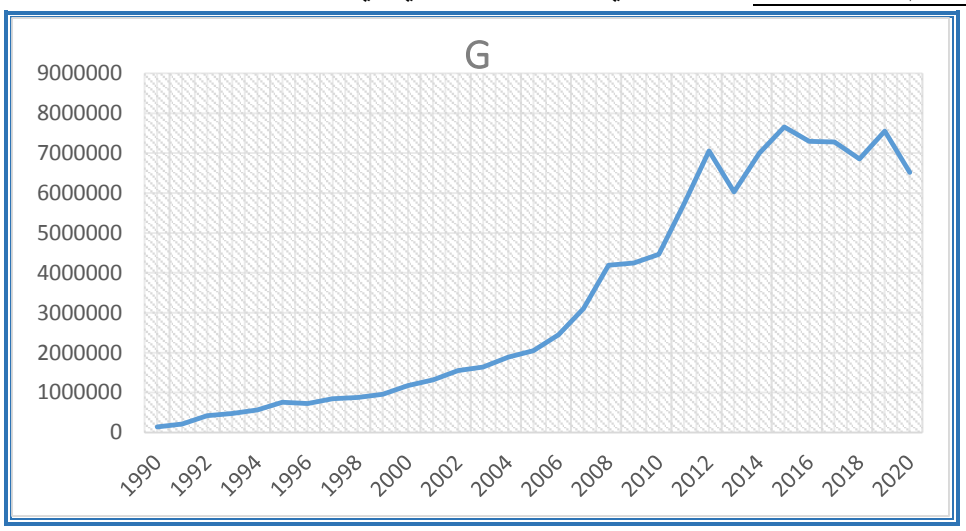

المصدر: من اعداد الباحثة انطلاقا من معطيات الملحق رقم 24

Rgfcf : اجمالي تكوين رأس المال الثابت، عرفه البنك الدولي على أنّه مجموع التحسينات من الأراضي(مثل بناء الأسوار، الخنادق، المصارف....)، و شراء المنشآت و الآلات و المعدات و بناء الطرق و السكك الحديدية.....، بما في ذلك المدارس، المكاتب، المستشفيات و المساكن الخاصّة، و المباني التجارية و الصناعية[1]. ويمثّل GFCF الانفاق على حيازة السلع الرأسماليّة الجديدة مضاف إليها كلّ من الإضافات و التجديدات و التحسينات على السلع الرأسمالية القائمة و كذا قيمة أعمال البناء تحت الانشاء[2].ومن المفروض أن يكون لهذ المتغير أثرا موجبا على نمو الناتج الإجمالي المحلي.

يوضّح الشكل التالي تطور إجمالي تكوين رأس المال الثابت الذي كان سلبيا خلال حقبة التسعينات نتيجة انخفاض الإيرادات النفطية و ضعف الاستثمارات الإنتاجية، ليتحسن مع نهاية العشرية و بداية الألفية الثانية نتيجة دعم المؤسسات و الأنشطة الإنتاجية و تحفيز الاستثمار بتوفير بنى تحتية و خلق مشاريع جديدة و هذا ضمن البرامج التنموية. و بتدهور أسعار البترول سنة 2014 انخفض حجم الاستثمار المحلي، عرف اجمالي تكوين رأس المال الثابت تراجعا منذ مطلع سنة 2015 ليستمر إلى غاية سنة 2020.

[1] البنك الدولي، على الموقع: https://data.albankaldawli.org، اطلع عليه يوم: 2023/08/01.

[2] التقرير الاقتصادي العربي الموحد، مرجع سابق، ص 5.

الشكل رقم (04-04):تطور اجمالي تكوين رأس المال الثابت في الجزائر خلال الفترة 2020/1990

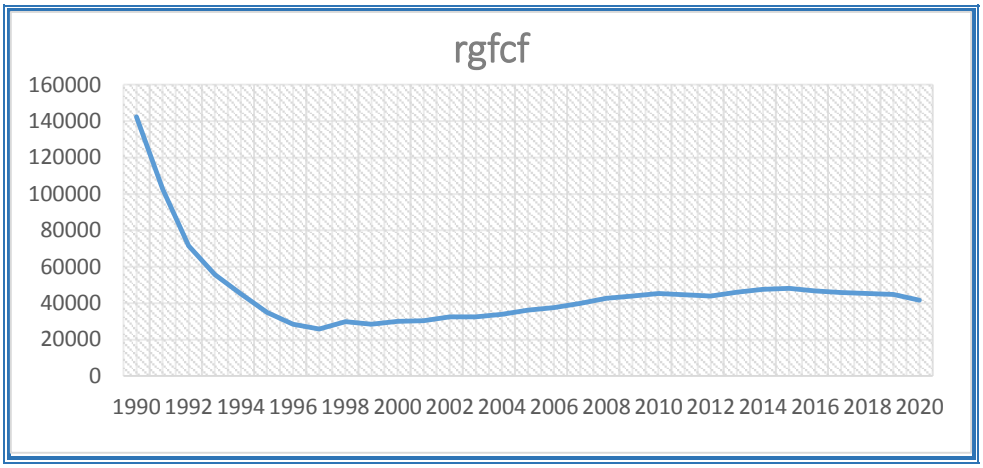

المصدر: من اعداد الباحثة انطلاقا من معطيات الملحق رقم24

Trade: الانفتاح التجاري، يمثّل مجموع كلّ من صادرات و واردات من السلع و الخدمات مقاسة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. حسب تايلور فإنّ زيادة الانفتاح التجاري تؤدي إلى ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي(عندما قام بتجميع نموذج التجارة الريكاردي لـ (Dornbusch و آخرون سنة 1977، Grossman and Helpman'sعام 1991 ونموذج النمو الداخلي لسلم الجودة في 1993)[1]، فمن المحتمل أن يؤثّر هذا المتغيّر على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بالإيجاب، حيث أن زيادة الصادرات تسهم في تعبئة رصيد الميزانية من العملة الصعبة، و بالتالي الرفع من قدرة الائتمان وتحفيز الاستثمار، ما يزيد من معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي و من تمّ النمو الاقتصادي. فقد كان لاتباع الجزائر لسياسات الإصلاح والتزامها ببرامج التحرير الاقتصادي الأثر البالغ في رفع معدلات الانفتاح التجاري خاصة في الألفية الثانية، بعدما تميزت فترة التسعينات بالتذبذب وخلال فترة الدراسة تراوحت معدلاته بين44.9 كأدنى نسبة عام 1993، و 76.7 كأعلى نسبة سنة 2008.(أنظر الشكل التالي).

الشكل رقم (04-05):تطور الانفتاح التجاري في الجزائر خلال الفترة 2020/1990

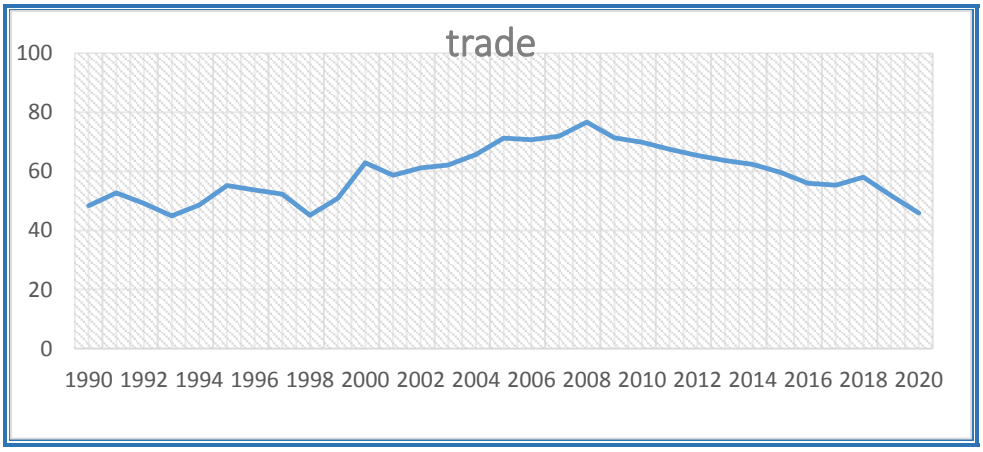

المصدر: من اعداد الباحثة انطلاقا من معطيات الملحق رقم24

[1] Wang Wei, **« Vertical specialization and enlarging the size of the economy: Comparing impacts of conventional trade and processing trade patterns on GDP growth in China"**, Elsevier, 2016, p16.

2.I نموذج الدراسة:

بعد عرضنا لمتغيرات الدراسة، يمكن للنموذج أن يأخذ الشكل الرياضي العامّ الآتي:

$$lrgdp=f\ (LSUB, LG, lGfCF, lTRADE)\ldots\ldots\ldots\ldots \quad (1)$$

والنموذج القياسي التالي:

$$lrgdp\ t= c +ß1\ lsub\ t + ß2\ lgt + ß3\ lrgfcf\ t\ + ß4\ ltrade\ t + \varepsilon t\ldots\ldots\ldots\ldots(2)$$

حيث:

C: معامل كفاءة الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي كقيمة مستقلة عن التغيرات في المتغيرات المفسِرة.

ε :حد الخطأ، و الممثل عن باقي المتغيرات المستقلة الممكن أن تؤثر على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي و لم تدرج ضمن متغيرات النموذج.

ß1…ß4 :معاملات النموذج.

3.I الانحدار الكمي و إحصاء الاختبار

لتقدير العلاقة سابقة الذكر، استخدمنا نموذج الانحدار الكمي (Quantile Regression: Qreg) والذي يعتبر نهجا شاملا للتحليل الاحصائي لنماذج الاستجابة الخطية واللاخطية، من خلال استكمال طريقة المربعات الصغرى (OLS) بتقنية تقدير كمي شرطي. وللانحدار الكمي قدرة على توسيع مرونة كل من الانحدار المعلمي و غير المعلمي[1].كما يعطينا تفسيرا في سياق كمي (نسب مئوية) للنتائج بدلا من المتوسط لكون المشاهدات البعيدة عن المتوسط قد يكون لها تأثيرا متحيزا كبيرا على تقديرات المتوسط[2] . ويتميز الانحدار الكمي بميزتين أساسيتين[3]:

1-عدم حساسيته للقيم المتطرفة على المتغيّر التابع، بحيث الزيادة في قيم الملاحظات فوق المتوسط لا تغير من تقديرات متوسط الانحدار الكمي الشرطي.

2-قدرته على توضيح كيفية تغير التوزيع الكامل للمتغيّر التابع عندما تتغيّر المتغيرات المستقلة بدلا من التركيز على تغير الوسيط فقط في (OLS).

إضافة إلى عدم افتراضه توزيعه الطبيعي للمتغير العشوائي.[4]

قدّمت منهجية الانحدار الكمي رسميّا لأوّل مرة من طرف Koenter و Bassett سنة 1978، و التي أعطت حلولا للمشاكل التي كانت تعيق استخدام انحدار (OLS)خاصّة في دراسات النمو الاقتصادي من مشكلة افتراض تجانس المعلمات(parameter homogeneity assumption)، مغالطة جالتون(Galton's Fallacy)

[1] Koenker . R., & Machado. J**," Goodness of Fit and Related Inference Processes for Quantile Regression. Journal of the American Statistical Association",** December**,** 1999, Vol 94, N°448, p1296.

[2] Staffa. S, Kohane. D, & Zurakowsk. D, "**Quantile Regression and Its Applications: A Primer for Anesthesiologists"**, NARRATIVE REVIEW ARTICLE, International Anesthesia Research Society, 2019, Vol 128, N°4, p 820.

[3] Porter. S, Chapitre 8**," Quantile Regression: Analyzing Changes in Distributions Instead of Means",** 2015 Springer International Publishing Switzerland, pp338-339.

[4] Koenker, R., Bassett G. J, **"Regression quantiles"**, Econometrica,1978 , 46, pp.33-50.

ومشكلة القيم المتطرفة وعدم التجانس(heteroskedasticity)[1]، حيث تعتبر أداة قويّة لاكتشاف التأثيرات المتباينة للمتغيرات في مستويات مختلفة من الكميّة، وتكمّل بشكل ممتاز الانحدار المتوسط (الاعتيادي) عندما تكون البيانات في وجود القيم الشاذّة والذيول الطويلة .كما وفّرت التطورات والإضافات الأخيرة في النماذج المستندة إلى QR قدرة ومرونة متزايدة في التقاط البيانات المستقلة والوقتيّة للحدث والطوليّة[2]. فعوض الطريقة التقليدية لإيجاد تقدير المتوسط الشرطي E(X/Y) فرضا الباحثان عدّة تقسيمات شرطيّة Q_p (X/Y)، واستعملا منهجيةLAD (Least Absolute Deviation method) لتقدير دالة الخسارة التربيعيّة.وصاغا نموذجا للانحدار الكمي وفق التوزيع الشرطي الكمي τ الذي يرفق المتغير التابع Yi بالمتغير المفسرXi كالآتي [3]:

$$Q\tau\ (Y_i|X_i) = X'ß\ (\tau) \qquad (3)$$

بحيث:

i=1,……..,n

τ ϵ [0,1]

و β(τ) معاملات الانحدار و التي تتغير حسب قيم τ. عرّف كلّ من Koenker و Bassett مقدر الانحدار الكمي التقليدي من خلال العلاقة:

$$\beta\hat{}(\tau) = \min_{b\epsilon R^k} \frac{1}{n} \sum_{i=1}^{n} \rho_\tau\ (y_i - x'_i\ b) \qquad (4)$$

تمثل ρ_τ دالة التوزيع الكمي بحيث:

$$\rho_\tau\ (z) = |\ \tau - I\ (z<0)\ | \qquad (5)$$

وتمثّل |z| دالة الخسارة، وI مؤشرها.

عند الكمّ r=0.5، تمثّل β(τ) أدنى انحراف مطلق(LAD).

من خلال المعادلة (4)، يتوضّح أنه بتغيّر المعلمة τ على المجال [0,1] تنشأ عدة مجاميع لمقادير الانحدار وبالتالي نتحصل على توزيع النمو الشرطي لy في حالة x، فيفسّر معامل الانحدار β(τ)kعلى أنه التغيير الهامشي في المتغير الخارجي (التابع) بسبب التغير في المتغير k مشروطا بكونه على الكمية τ.و عليه فإن نهج الانحدار الكمي يحدد تأثير المتغيرات المشتركة على المتغير التابع في عدة نقاط مختلفة على التوزيع [4] .

افترضKoenker (2005)[5] $\int_{y|x}$ دالة الكثافة الشرطية ل y بالنسبة ل x. وأنّ نموذج الانحدار الكمي محدّد بشكل صحيح، والعلاقة (3) ثابتة في ظل ظروف منتظمة و معتدلة، وفق العلاقة:

---

[1] Guilherm Mendes Resnde & Lîzia de FIGUEIRÊDO. **« Economic Growth of Minas Gerais 1980-2000: Quantile Regression Approch »**. Desenvolmi mento econômico ،July 2010, Vol 21, p 103

[2] Qi Huang , Hanze Zhang , Jiaqing & Mengying He, **"Quantile Regression Models and Their Applications: A Review"**, Journal of Biometrics & Biostatistics, 3/8/2017, p3.

[3] Grazyna Trzpiot, " **Some tests for quantile regression models"**. Folia economica, 2011, Vol 255, p 126.

[4] Marcelo Mello& Roberto Perrelli. **« Growth equations: a quantile regression explotation »** , The quarterly Review of Economics and Finance, 2003,Vol 43, pp 645-646.

[5] Koenker, R, **" Quantile regression"**, Cambridge university Press, 2005,Cambridge.

$$\sqrt{n}(\beta\hat{}(\tau) - \beta(\tau)) \rightarrow N(o, v(\tau))$$

حيث:

$$V(\tau) = \tau(1-\tau)\, E\left[\int_{ylx}(x'\beta(\tau))\, x\, x'\right]^{-1} E[xx']\, E\left[\int_{ylx}(x'\beta(\tau))\, xx'\right]^{-1}$$

من ناحية أخرى، إذا تم تحديد نموذج الدالة الخطية في (3) بشكل خاطئ، وتم كتابة الدّالة الكميّة الشرطيّة الحقيقيّة كالتّالي:

$$Q\tau(Y|X) = \theta(x, \tau) \neq X'ß(\tau)$$

فإنّ مقدّر الانحدار الكمي $ß(\tau)$ يقارب حسب Koenker (2005)و Angrist[1] (2006):

$$ß^*(\tau) = \min_{b \epsilon R^k} E[p_\tau(y_i - x'_i b)] = \min_{b \epsilon R^k} E[w(x, b)(x'_i b - \theta(x, \tau)^2]$$

حيث:

$$w(x, b) = \int_1^0 (1-u) \int_{ylx} (\theta(x, \tau) + u(x'b - \theta(x, \tau)))\, du.$$

إذا تم تحديد نموذج الانحدار الكمي بشكل خاطئ، فيمكن أن يكون $\beta(\tau)$ تقديرا مضلّلاً للتأثير الهامشي لـ x على الكمية الشرطية لy. ولتجنب مشكلة التحديد الخاطئ هذه، يمكن تطبيق فكرة اختبارٌ Ramsey (1969) على مشكلة الانحدار الكمي. يركز الاختبار الكلاسيكي على التحديد الخاطئ للدّالة المتوسّطة الشرطيّةE[y/x]، لذا نحتاج إلى تركيز اختبار جديد على الدالة الكمية التقليدية$Q(y/x) = \theta(x, \tau)$. إذا كانت $\theta(x, \tau)$ سلسة بدرجة كافية في $x = (x_1, \ldots, x_k)$ ، وبالنسبة لتوسع Taylor حول$x = 0$، و في ظل ظروف منتظمة معتدلة (koenker (2005)، فإنّ:

$$Q(y/x) = \theta(x, \tau) + \sum_{j=1}^{k} \frac{\partial\theta(x,0)}{\partial xj}\, xj + \frac{1}{2!} \sum_{j1=1}^{k} \sum_{j2=1}^{k} \frac{\partial^2\theta(x,0)}{\partial x\, j1\, \partial xj2}\, x\, j1x\, j2$$
$$+ \ldots\ldots + \frac{1}{p!} \sum_{j1=1}^{k} \sum_{j_p=1}^{k} \frac{\partial^p\theta(x,0)}{\partial x\, j1\, \partial xjp}\, x\, j1x \ldots x\, jp + \ldots.$$

ومنه، لتقييم الانحرافات من الشكل الخطي يجب التحقق من أهمية كثيرات الحدود ذات الترتيب الأعلى لـ x فإذا كان أبعاد x كبيرة، ليس من العملي تضمين جميع المكونات التي تظهر في كثيرات الحدود من الترتيب p لتجنب هذه المشكلة العملية، يُستبدَل التأثير إلى كثير الحدود من الرتبة p بواسطة القوة p للمتغير المناسب y_p حيث:

$$\hat{y}_p = (X'ß\hat{}(\tau))^p$$

يمكن تقريب الدالة الكمية الشرطية $Q\tau(Y|X)$ ب:

$$X'ß(\tau) + w'_p \alpha_p(\tau) \qquad (6)$$

حيث:

[1] Angrist.j, Chernozhukov.v, Fermández-val.I, **« Quntile regression under misspecication, with an application to the US wage structure",** 2006, Econometrica 74 :539-563.

$w_p = (\hat{y}_2,\ldots,\hat{y}_p)$ و$\alpha_p(\tau)$ هو متجه معلمة $1 \times (p-1)$، بناءً على هذا التقريب، يتم تعريف Qreset (p)للمواصفات الخطية مقابل متعدد الحدود من الرتبة p على أنه اختبار أهمية مشترك لـ:

$$H_0 = \alpha_p(\tau) = 0$$

يمكن استخدام Qreset للتحقق من مواصفات نماذج الانحدار الكمي المتعددة لـ $Q\tau(Y|X) = X'ß(\tau)$ في هذه الحالة تُقرّب $Q\tau(Y|X)$ بواسطة $X'ß(\tau) - w'_p\alpha_p(\tau)$ و تقدير $\alpha_p(\tau)$ بمقدّر الانحدار الكمّي لكلّ $l=1,\ldots,m$. ومن تمّ يمكن تُعرَّف عدة Qreset (p) على أنها اختبار والد(wald) للفرضيات المشتركة:

$$H_0 : \alpha_p(\tau_l) = \ldots = \alpha_p(\tau_m) = 0$$

من خلال تطبيق Koenker (2005) ، يمكن استخلاص الخاصية المقاربة لاختبار wald، واقتراح استخدام Qreset كمكمّل عملي للاختبارات اللاّمعلمية خاصّة في العينات الصغيرة. ويوصى باستخدام مجموعات من Qreset بترتيبات مختلفة للكشف عن أنواع مختلفة من المواصفات الخاطئة. و من مزايا Qreset على اختبارات المواصفات اللاّمعلمية أنّه خالٍ من اختيارات دوال النوّاة(kernel Functions) ومعلمات النطاق التردّدي، و منه فإنّ تنفيذه أسهل من الاختبارات غير البارامترية، و في أحجام العينات الصغيرة يمكن أن يكون اختبار Qreset أقوى من اختبار Zheng[1].

II.تقدير النموذج:

II. 1الإحصاء الوصفي للمتغيرات:

بيانات الدراسة هي متغيرات لسلاسل زمنية سنوية ذات 31 مشاهدة. والجدول أدناه يمثل احصاء وصفيا لهذه المنحدرات، والتي تبدو من خلاله أنها متجانسة وقريبة من متوسّطها، اعتبارا إلى القيم الصغيرة للانحراف المعياري (Std.Dev). فمتوسط الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بلغ (4.89) بأعلى قيمة له قدرها (5.15). وبالنسبة لدعم الطاقة حاز على أعلى متوسط(10.28) بأقصى قيمة له قدرها (10.7)، ما يعكس نمو حجم دعم الطاقة المطبق في الجزائر خصوصا البنزين والديزل. ويجدر الإشارة هنا إلى أن متوسط دعم الطاقة فاق متوسط الانفاق الحكومي الذي بلغ (6.3) بأعلى قيمة له تقدّر ب (6.89).

الجدول رقم (04-02) : وصف متغيرات الدراسة

	OBS	Mean	Std.Dev	Min	Max
Lrgdp	31	4.88938	0.2291161	4.554045	5.153645
Lsub	31	10.28117	0.3387147	9.543967	10.69594
Lg	31	6.30474	0.5022041	5.135133	6.884021
Lrgfcf	31	4.629576	0.1556616	4.41283	5.153498
Ltrade	31	1.765943	0.0663963	1.652467	1.884708

[1] Grazyna Trzpiot, op-cit, pp 126-130.

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات Stata 17 MP

II.2 المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS)

كخطوة أولى في دراستنا القياسيّة، أجرينا انحدارا عاديّا للمربعات الصغرى باستخدام أمر راج(Raj) لإيجاد نموذج تأثير كلّ من إجمالي دعم الطاقة، إجمالي تكوين رأس المال الثابت، الانفتاح التجاري وإجمالي الانفاق الحكومي على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. من نتائج الانحدار قيمة احتمال المشاهد (Prob statistic) مساوية للصفر وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05)، كما يوحي معامل التحديد المصحح 98.69 %=R^2بأن المتغيرات المستخدمة تفسّر إلى حد كبير نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، مما يعني أنّ النموذج معنوي، إضافة إلى أنّ كل القيم الاحتمالية أقل تماما من المستوى (0.05) ما عدا قيمة الثابت، وبالتالي هناك علاقة ذات دلالة إحصائية للمتغيرات المفسرة مع نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. و أمّا عن معاملات الانحدار فكلّها داخل مجالات ثقتها، و تقديراتها تترجم علاقة طردية بين كل متغيّر مستقل بالمتغيّر التابع (Lrgdp) أقواها تأثيرا الانفتاح التجاري (Ltrade) ب (0.53) و يليه إجمالي دعم الطاقة (Lsub) ب(0.3). ومنه معادلة الانحدار تأخذ الشكل التالي:

Lrgdp = -1.85+ 0.3 Lsub+ 0.22 Lg + 0.27 Lrgfcf + 0.53Ltrade

الجدول رقم (04-03): نتائج الانحدار الخطي

Source	SS	df	MS	Nember of obs	=	31
Model	1.55423984	4	.388559959	F (4,6)	=	490.77
Residual	.020585273	26	.000791741	Prob> F	=	0.0000
Total	1.57482511	30	.05249417	R-squared	=	0.9869
				Adj R- squared	=	0.9849
				Root MSE	=	0.2814
Lrgdp	Coef.	Srd.Err.	t	P > |t|	[95 %Conf .	Interval]
Lsub	.304488	.096818	3.14	0.004	.1054758	.5035003
Lg	.2221507	.0657121	3.38	0.002	.0870776	.3572238
Lrgfcf	.2734854	.0490661	5.57	0.000	.1726285	.3743422
Ltrade	.5354591	.0951948	5.62	0.000	.3397833	.7311349
_cons	-1.853427	.4383518	-4.23	0.000	-2.7574472	-.9523824

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات Stata 17 MP

II.3اختبار عدم تباث تباين الأخطاء : Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan

من خلال مخرجات اختبار heteroskedasticity أدناه بأربع درجات من الحريّة، نلاحظ أن إحصائيّة الاختبار مساوية ل 8.87 والاحتمالية أكبر من مستوى المعنوية 5% (0.0643). ومنه نقبل الفرضيّة الصفريّة H_0 للتجانس و نرفض الفرض البديل H_1. وعليه يمكننا استخدام الانحدار الكمي.

الجدول رقم (04-04): اختبار عدم ثبات تباين الأخطاء

Breysch-Pagan/Cook-Weisberg test for heteroskedasticity
H0 : Constant variance
Variables : Lsub Lg Lrgfcf Ltrade
Chi2(4) = 8.87
Prob > 0.0643

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات Stata 17 MP

II.4 الانحدار الكمي Quantile regression

خلافا على انحدار OLS، يكشف لنا الانحدار الكمي مزيدا من القيم المختلفة لمتغير الاستجابة بدلا من الوسط فقط. حيث يقوم الانحدار الاعتيادي على مبدأ انحدار وسط المتغير التابع (mean regression) و تقليل مربعات الخطأ العشوائي أي:

$$\min \sum_{i(t)=1}^{n(T)} e_i^2(t) = \sum_{i(t)=1}^{n(T)} (y_i - \hat{y})^2$$

و أمّا الانحدار الكمّي، فيقوم على مبدأ تقليل الانحراف المطلق (LAD) بين الخطأ العشوائي و الوسيط الكمّي (median regression)، أي الحصول على أدنى انحراف مطلق و عادة ما تأخذ هذه العمليّة الصيغة التاليّة:

$$\min \text{ LAD} \Rightarrow \min \sum_{i=1}^{n} |e_i|$$

وتأخذ عملية تقليل الانحراف في الانحدار الكمّي الصيغة التالية:

$$Q(\beta_q) = \sum_{i: y_i \geq x_i \beta}^{N} q\,|y_i - x_i \beta q| + \sum_{i: y_i \geq x_i \beta}^{N} (1-q)\,|q\, y_i - x_i \beta q|$$

(q $|e_i|$: 1−q $|e_i|$)

يسمح لنا الانحدار الكمي بنمذجة العلاقة بين بين مجموعة المتغيرات المستقلة(المتنبّئات) وربيعات من المتغيّر التابع وهو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. و يأخذ النموذج الشكل التالي:

$$Q_q(\text{lrgdp}) = \beta_0(q) + \beta_1(q)\text{lsub} + \beta_2(q)\text{lg} + \beta_3(q)\text{lrgfcf} + \beta_4(q)\text{ltrade} + \varepsilon$$

حيث يمثّل Q_q (lrgdp) إلى الكمّ (q) للمتغيّر التابع (lrgdp).

II.4.1 الانحدار الكمي عند 0.50

يعبر الانحدار الكمي المتوسط عن وسيط التوزيع الشرطي للمتغير التابع كدالة خطية للمتغيرات المستقلة. من خلال معطيات الجدول التالي، نلاحظ أن كل المتغيرات معنوي عند المستوى 5 % ومفسرة إلى حد كبير للناتج المحلي

الإجمالي الحقيقي (90.81 %). وأن متوسط لوغاريتم الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي بلغ 4.96.كما نلاحظ أن قيمة المعلمة المقدّرة للمتغيّر المفسّر Lsub (0.37) تختلف عن تلك الخاصة بالانحدار الاعتيادي (0.30).

الجدول رقم (04-05): مخرجات الانحدار الكمي عند 50 %

Median regression		Nember of obs	=	31
Raw sum of deviations	3.218012 (about 4.9657441)			
Min sum of deviations	.2957008	Pseudo R2	=	0.9081
				.

Lrgdp	Coef.	Srd.Err.	t	P > |t|	[95 %Conf . Interval]	
Lsub	.3730457	.1241933	3.00	0.006	.1177658	.6283316
Lg	.1740313	.0842921	2.06	0.049	.0007553	.3472962
Lrgfcf	.2114174	.0329395	3.36	0.002	.0820434	.3407915
Ltrade	.4945065	.1221111	4.05	0.000	.2436034	.7456095
_cons	-1.888575	.5622956	-3. 36	0.002	-3.04439	-.7327594

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات Stata17 MP

من خلال الجدول أعلاه يمكن استنتاج المعادلة المقدرة عند النسبة 50 %كالآتي:

$$Q_{0.5}(lrgdp) = -1.89 + 0.37\ lsub + 0.17lg + 0.21lrgfcf + 0.5ltrade$$

II. 2.4 الانحدار الكمي عند 0.75

بالنسبة للانحدار الكمي عند المستوى 75 %، كل المتغيرات معنوية ومفسرة بنسبة 89.86 % للمتغير التابع LRGDP. الذي ازداد متوسطه عند الكمية 0.75 وبلغ ما قيمته 5.12. ارتفعت قيم المعلمات المقدرة لكل من المتغيرات Lg، Lrgfcf، و Ltrade من (0.17، 0.21، 0.5) إلى (0.21، 0.30، 0.21) على الترتيب على عكس معلمة المتغيّر Lsub التي انخفضت قيمتها من (0.37) إلى (0.30)، أي الزيادة في قيمة دعم الطاقة بنسبة 1 % تؤدي بزيادة قيمة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 0.37 % عند الكم 0.50 و بنسبة 0.30 % عند الكمّ 0.75.

الجدول رقم (04-06): مخرجات الانحدار الكمي عند 75 %

Median regression		Nember of obs	=	31
Raw sum of deviations	1.942442 (about 5.1201438)			
Min sum of deviations	.1969435	Pseudo R2	=	0.8986
				.

Lrgdp	Coef.	Srd.Err.	t	P > |t|	[95 %Conf . Interval]	
Lsub	.3029239	.066768	4.54	0.000	.1656804	.4401674
Lg	.211323	.0453166	4.66	0.000	.1181734	.3044725
Lrgfcf	.3011333	.0338371	8.90	0.000	.2315801	.3706866
Ltrade	. 5377386	.0656486	8.11	0.000	.402796	.6726812
_cons	-1.880026	.3022976	-6. 22	0.000	-2.501407	-1.258644

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات Stata17 MP

ومنه يمكن تقدير معادلة الانحدار عند الكمّ 0.75 كالتالي:

$$Q_{0.75}(Lrgdp) = -1.89 + 0.3lsub + 0.21lsub + 0.3\ lrgfcf + 0.54\ ltrade$$

II.3.4 معاملات الانحدار الكمي:

تمثَّل مقادير المتغير التابع Lrgdp في الرسومات الآتية على:

- المحاور الأفقية ومقادير معاملات المتغيرات المفسرة على المحاور العمودية.

- الخط الأفقي المتقطع مع فاصل الثقة من حوله (خطين أفقيين متقطعين رفيعين) يمثل معاملOLS ، وهو لا يختلف باختلاف الكميات.

-معاملات الانحدار الكمي كخطوط متغيرة بتغير الكميات مع فترات ثقة حولها 95 % ممثلة بمناطق مظللة والمقدّرة بطريقة Bootstrap.

الشكل رقم (04-06): رسم بياني للانتشار الكمي للمتغيرات المفسرة

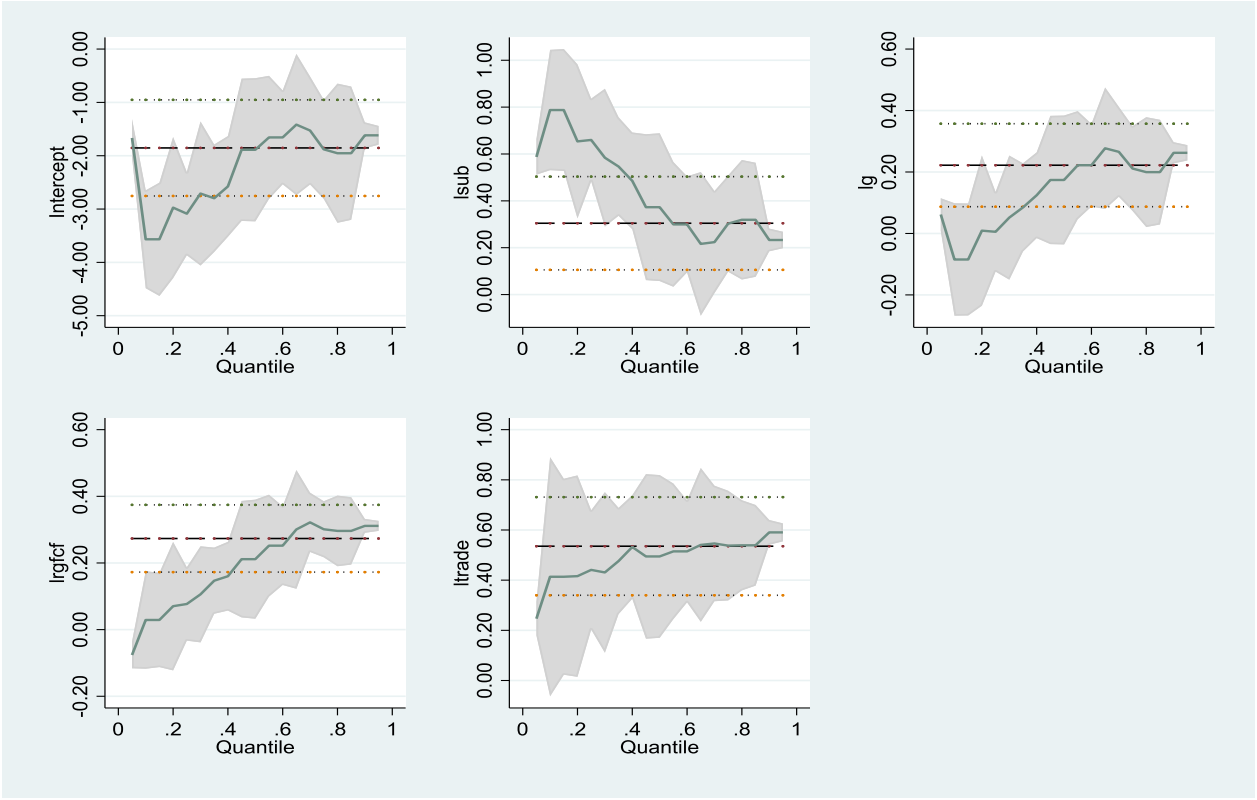

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات Stata17 MP

تمثل الرسوم البيانية أعلاه تأثير كل من الدعم الحكومي للطاقة، الانفاق الحكومي، تراكم رأس المال الانفتاح التجاري على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. وتمثل فترات الثقة غير المتداخلة بين الانحدار الكمّي والخطيّOLS الفرق بين النماذج. ما يلاحظ هو تغيّر معاملات المتغيرات وفق تغير الكميات.

- في منحى دعم الطاقة، يظهر الفرق كبير بين انحدار OLSوالانحدار الكمي، فكانت قيمة معامل المتغير Lsub موجبة بلغت (0.79) كأعلى قيمة عند الكميات الدنيا في الخمسية الأولى، لتتناقص بتزايد الكميات وتصل إلى أدنى قيمة (0.22) عند أعلى الكميات في الخمسية الرابعة والخمسية الأخيرة. بينما بقي معامل OLS والذي يعكس متوسط العلاقة بين lrgdp الناتج المحلي الإجمالي واجمالي دعم الطاقة lsub ثابتا عند القيمة (0.30). ومعامل lsub

أقرب إليه عند الكميات العليا. ما يوحي بعلاقة عكسية بين اجمالي دعم الطاقة lsub والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي lrgdp.

-بالنسبة لإجمالي الانفاق Lg، فمنحاه يعاكس منحى اجمالي دعم الطاقة lsub، حيث أن قيم معامله سالبة عند الكميات الأقل من 20 %، لتتزايد إلى أقصى قيمة لها (0.26) عند النسبة 70 %، ثم تستقر في حدود معامل OLS عند القيمة (0.22).

-وأما عن المتغيرين الانفتاح التجاري Ltrade واجمالي تكوين رأس المال الثابت Lcfgf فنجد قيم معامليهما يسلكان نفس المسار وهما يتزايدان بتزايد الكميات وقد بلغ الانفتاح التجاري أقصى قيمة عند الخمسية الأخيرة ب (0.59) كما أنّ هناك تداخل لفترات الثقة للنموذجين تقريبا عند مختلف الكمينات. بالنسبة لاجمالي تكوين رأس المال الثابت لم تتجاوز قيمة معامله العظمى (0.32) والتي حققتها عند الكمين 70 %، مع اختلاف في فترات الثقة عند الكمّ الأوّل.

II.4.4 اختبار بوتسراب Bootstrap:

أجرينا اختبار Bootstrap الذي يعرف على أنه إجراء غير معلمي يعيد عينات عشوائيا من مجموعة بيانات تمت ملاحظتها لإنتاج نتيجة تمت محاكاتها باستقرار أكثر و دقة إحصائية[1].و ينصح الكثير من الاحصائيين باستخدام Bootstrapping في حالة العينة الصغيرة في نموذج الانحدار الكمي، فمن شأنها تقديم نتائج أكثر موثوقية[2]. لخصنا نتائج استجابة المتغير التابع في الجدول أدناه:

الجدول رقم (04-07): نتائج الانحدار الكمي ب Bootstrap

Simultaneous quantile regression				Nember of obs	=	31
bootstrap (100) Ses				.10 Pseudo R2	=	0.8763
				.20 Pseudo R2	=	0.8940
				.30 Pseudo R2	=	0.9031
				.40 Pseudo R2	=	0.9051
				.50 Pseudo R2	=	0.9081
				.60 Pseudo R2	=	0.9065
				.70 Pseudo R2	=	0.9004
				.80 Pseudo R2	=	0.8966
				.90 Pseudo R2	=	0.8923
Lrgdp	Coef.	Srd.Err.	t	P > |t|	95 % Conf . Interval][	
q 10						
Lsub	.7877617	.2473552	3.18	0.004	.2793158	1.296208
Lg	-.0846289	.1662224	-0.51	0.615	-.426304	.2570461
Lrgfcf	.0290367	.1445907	0.20	0.842	-.2681747	.326246
Ltrade	. 4135638	.1780971	2.32	0.028	.0474801	.7796476

[1] Plonsky. L, Egbert . J & Laflair. G. , **"Bootsrapping in Applied Linguistics : assesing its Potencial using Shared Data"**. Applied Linguistics, Oxford University Press ,2014, p1

[2] Nikitina.L, Paidi .R &Furuoka.F, **"Using bootsrapped quantile regression analysis for small research in applied linguistics : some Methodological consideration",** Plos One, New Zealand, January, 2019, ، .V14, N°1, p3.

_cons	-3.567031	1.170937	-.3. 05	0.005	-5.973926	-1.160136
q20						
Lsub	.6537534	.2286322	2.86	0.008	.1837932	1.123714
Lg	.0091544	.1518271	0.06	0.952	-.3029307	.3212395
Lrgfcf	.0703735	.1308568	0.54	0.595	-.1986065	.3393535
Ltrade	. 413107	.161806	2.57	0.016	.0835099	.748704
_cons	-2.972797	1.025294	-2. 90	0.008	-5.080319	-.8652757
q30						
Lsub	.5842261	.2495927	2.34	0.027	.0711811	1.097271
Lg	.515266	.1645384	0.31	0.757	-.2866868	.3897401
Lrgfcf	.105876	.120533	0.88	0.388	-.1418822	.3536359
Ltrade	. 4307564	.1420572	3.03	0.005	.1387485	.7227643
_cons	-2.708744	1.114412	-2. 43	0.022	-4.99945	-.4180385
q40						
Lsub	.4854211	.2299904	2.11	0.045	.012669	0.9581732
Lg	.124384	.152072	0.82	0.421	-.1882045	.4369724
Lrgfcf	.160241	.1146855	1.40	0.174	-.0754984	.3959805
Ltrade	. 5322682	.1315264	4.59	0.000	.2619118	.8026245
_cons	-2.57551	1.013907	-2. 54	0.017	-4.659626	-.4913932
q50						
Lsub	.3730487	.1912782	1.95	0.062	-.0201292	.7662266
Lg	.1740313	.1262276	1.38	0.180	-.0854333	.4334959
Lrgfcf	.2114174	.1031947	2.05	0.051	-.0007023	.4235372
Ltrade	. 4946065	.1077878	4.59	0.000	.2730454	.7161675
_cons	-1.888575	.8365551	-2. 26	0.033	-3.608138	-.169011
q60						
Lsub	.2995236	.1525401	1.96	0.060	-.0140272	.6130744
Lg	.2221335	.104161	2.13	0.043	-.0080275	.4362395
Lrgfcf	.2519925	.0947313	2.66	0.013	-.0572696	.4467154
Ltrade	. 51487749	.0957367	5.38	0.000	.3180852	.7116646
_cons	-1.656532	.6019821	-2. 75	0.011	-2.893924	-.4191405
q70						
Lsub	.2239547	.1275695	1.76	0.091	-.0382682	.4861776
Lg	.2657097	.0866584	3.07	0.005	.00875809	.443838
Lrgfcf	.3219277	.0810247	3.97	0.001	.1553791	.4884764
Ltrade	. 5462797	.0865314	6.31	0.000	.3684118	.7241476
_cons	-1.527182	.4924243	-3. 10	0.005	-2.539375	-.5149894
q80						
Lsub	.319299	.1070791	2.98	0.006	.0140272	.6130744
Lg	.1996227	.0727939	2.74	0.011	.0080275	.4362395
Lrgfcf	.2961828	.0758358	3.91	0.001	.0572696	.4467154
Ltrade	. 539003	.0810867	6.65	0.000	.3180852	.7116646
_cons	-1.952844	.4022751	-4. 85	0.000	-2.893924	-.4191405
q90						
Lsub	.2330576	.0903744	2.58	0.016	.0472903	.4188249
Lg	.2624587	.0063013	4.17	0.000	.1329336	.3919838
Lrgfcf	.3113211	.0664302	4.69	0.000	.1747718	.4478703
Ltrade	. 5905118	.078231	7.55	0.000	.4297057	.7513178
_cons	-1.61722	.3040884	-5. 32	0.000	-2.242283	-.9921577

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات Stata17 MP(الملحق رقم25)

تميزت القدرة تفسيرية لاختبار Bootstrap بالجودة، حيث تراوحت قيم معامل التحديد(R^2) ما بين 87.63 % و90.65 %. كما أشارت نتائج التقدير إلى أن تأثيرات المحددات الأربع على lrgdp غير متجانسة. فمعاملات إجمالي دعم الطاقة lsub الموجبة تدل على أنه يؤثر إيجابا على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي lrgdp، غير أنه يقل من مستويات الكم الأقل إلى مستويات الكم الأعلى ل lrgdp، فعند المقدار 0.10ل lrgdp والتي تعكس حالة ركود اقتصادي، يظهر تأثير اجمالي دعم الطاقة lsub موجبا ومعنويا على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي lrgdp عند مستوى المعنوية 5%(p=0.004) وتبين مخرجات الانحدار أن الزيادة في قيمة متوسط اجمالي دعم الطاقة بنسبة 1% يزيد من قيمة متوسط الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 0.79%. هذا ما خلصت إليه Gabriela Mundaca (2015) التي أثبتت دراستها أنه يمكن تحقيق نمو اقتصادي أعلى إذا طُبِّق دعم وقود منخفض.

وعند الانحدار الكمي 0.90، و التي تمثل حالة رواج اقتصادي، يظهر تأثير اجمالي دعم الطاقة lsub موجبا و معنويا على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي lrgdp عند مستوى المعنوية 5% (p=0.016) و تبين مخرجات الانحدار أن الزيادة في قيمة متوسط اجمالي دعم الطاقة بنسبة 1 % يزيد من قيمة متوسط الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 0.23%. و تأتي هذه النتائج موافقة لمخرجات دراسة كل من **سي محمد كمال و بن حبيب عبد الرزاق** (2019) و دراسة **رافع محمد و جنيدي مراد** (2023) ، فكانت من نتائج الدراستين أن النمو الاقتصادي يتأثر في الجزائر ب 0.2 % بالدعم الحكومي و التحويلات الاجتماعية، وب 0.37% بدعم الكهرباء، الغاز و الماء على الترتيب. غير أنّ دراستنا أظهرت أنّ إجمالي دعم الطاقة في الجزائر ذو أثر موجب ضعيف على الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي على النمو الاقتصادي.

أما المتغيرين Lrgfcf وLg فلم يظهر أثرهم معنويا احصائيا على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي lrgdp إلا ابتداء من الكم 0.50 بالنسبة لمتغيرة إجمالي تكوين رأس المال الثابت Lrgfcf والكم 0.60 بالنسبة لإجمالي الإنفاق Lg، حيث تزيد نسبة 1 % من Lrgfcf ما نسبته 0.32 % من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي lrgdp (كتأثير أعظمي) عند الكمّ 0.7، و هذا ما ينطبق نظريّا مع طرح Romerو Harrold الذي اعتبر تراكم رأس المال من محدّدات النمو الاقتصادي، و اتفق قياسيّا مع دراسة كلّ من O. Gibescu (2013)[1] ، Kanu, S. I (2014)[2] و كما توصلت الباحثة وسيلة بوفنش (2021)[3] إلى وجود علاقة توازنية بين نمو إجمالي تكوين رأس المال الثابت والنمو الاقتصادي، وعلاقة سببية أحادية الاتجاه من نمو إجمالي تكوين رأس المال الثابت نحو النمو الاقتصادي.

[1] Gibescu.O,**"Does the gross fixed capital formation represent a factor for supporting the economic growth? ",**Munich Personal REPEC Archive , Online at http://mpra.ub.uni-muenchen.de/50135/MPRA Paper No. 50135, posted 24. September2013.

[2] Kanu, S. I, & Ozurumba, B. A**." Capital formation and economic growth in Nigeria",** Global Journal of human-social science: Economics, 2014, vol. 14, no 4, p. 43-58.

[3] وسيلة بوفنش، " **تحليل وقياس العلاقة بين نمو إجمالي تكوين رأس المال الثابت والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980–2018**" الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، القسم(أ) للعلوم الاقتصادية و القانونية، المجلّد13، العدد 02، 2021، ص ص 60-69.

كما أظهر الانحدار الكمي أن زيادة نسبة 1 % من الانفاق العام تزيد ب 0.26 % من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي lrgdp (عند الكمّين 0.7 و 0.9). ما يتفق مع النظرية الكينزية والتي تنصّ على أنّ الإنفاق الحكومي ذو أثر إيجابي على النمو الاقتصادي في حالة انتهاج الحكومة لسياسة مالية توسعية. و من منظور آخر تتطابق نتائج اختبار Bootstrapمع نتائج دراسة(2013) O. Faruk Altunc[1] ودراسة (2019) Nyasha[2]و Odhiambo في أن تأثير الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي ليس واضحا المعالم. ويختلف من إيجابي إلى سلبي. فهو يميل نحو التأثير الإيجابي غير أنّ ارتباط الإنفاق الحكومي الأمثل والنمو الاقتصادي يتمثّل في منحى Armey[3]، و الذي يُوضّح أنّ العلاقة بين الإنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي تكون إيجابية إلى حد معين، وبعد ذلك تصبح العلاقة سلبية(أي علاقة على شكل حرف U معكوسة). وهذا ما أكدّه (1997) M. Friedman الذي توصّل إلى أنّه يكون متوسّط مساهمة القطاع العام في الاقتصاد إيجابي متى كانت زيادة حصة القطاع العام في الدخل القومي بين 15% و50%(المستوى الأمثل)، و بالتالي مقترح السياسة الاقتصادية هو خفض حصة الإنفاق العام وزيادة فعالية برامج الإنفاق العام.

وبالنسبة للانفتاح التجاري Ltrade، فمعاملاته الموجبة تدلّ على تأثيره الموجب والمعنوي على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي lrgdp عند مستوى المعنوية 5 %، كما أظهرت نتائج الانحدار الكمي تزايد نسب تأثير Ltradeبتزايد الكمّ، حيث تزيد نسبة 1 % من الانفتاح التجاري Ltrade ما نسبته 0.41 % من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي lrgdp عند الكمين 0.10، و ما نسبته 0.59% عند الكمين 0.90. و هذا يُترجِم قوة التأثير الإيجابي للانفتاح التجاري على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الجزائر و بالتالي على النمو الاقتصادي. ومنه فإنّ نتائج دراستنا أتت على توافق مع نتائج دراسات الكثير من الباحثين على عينات من الدول النامية، أمثال:
Erika ،Amini. Yalda Sadat(2012) [6] ،Nourzad. F (2003)[5] ،Bahmani-Oskooee.M(1997) [4] Sulistio wati (2015)، حيث توصلوا إلى وجود علاقة ذات أثر معنوي موجب بين الانفتاح التجاري و النمو الاقتصادي.

---

[1] O.Faruk Altunc & Celil AydÕn, **« The Relationship between Optimal Size of Government and Economic Growth: Empirical Evidence from Turkey, Romania and Bulgaria »**, Lumen International Conference Logos Universality Mentality Education Novelty ,LUMEN, Procedia - Social and Behavioral Sciences 92, ELSIVIER, pp 66-75.

[2] Nyasha . S, Odhiambo .N.M, **"THE IMPACT OF PUBLIC EXPENDITURE ON ECONOMIC GROWTH:A REVIEW OF INTERNATIONAL LITERATURE",** Folia Oeconomica Stetinensia,SCIENDO Volume 19 Issue 2, 2019.

[3] Armey, R. and R. Armey **," The Freedom Revolution: The New Republican House Majority"**, Gateway Books, USA,1995.

[4]Bahmani-Oskooee.M & Niroomand. F, **"Openness and economic growth: an empirical investigation"**, *Applied Economics Letters*, 1999, vol. 6, no 9, p. 557-561

[5] Nourzad. F & Powell. J. J , **"Openness, growth, and development: Evidence from a panel of developing countries"**. *Scientific Journal of Administrative Development*, 2003.

[6] Amini, Y. S., Qushchi, A. H., Ahranjani, L. Z., & Amini, N. S. *et al*, **"The Effect of Trade Liberalization on Balance of Payment and Economic Growth in Iran"**. *Journal of Basic and Applied Scientific Research*, 2012, vol. 2, no 7, p. 7227-31.

باستخدام نتائج الجدول أعلاه يمكننا بناء معادلات الانحدار المقدرة لكل انحدار كمّي كما يلي:

$Q_{0.10}(Lrgdp)=-3.56+0.79lsub-0.08lg+0.03lrgfcf+0.41ltrade$ (3)

$Q_{0.20}(Lrgdp)=-2.97+0.65lsub+0.01lg+0.07lrgfcf+0.42\ ltrade$ (4)

$Q_{0.30}(Lrgdp)= -2.71+ 0.58\ lsub+0.05lg+0.11lrgfcf+0.43\ ltrade$ (5)

$Q_{0.40}(Lrgdp)= -2.75+ 0.48lsub+ 0.12lg+0.16\ lrgfcf+0.53ltrade$ (6)

$Q_{0.50}\ (Lrgdp) =-1.89+0.37\ lsub+0.17lg+0.21lrgfcf+0.50ltrade$ (7)

$Q_{0.60}\ (Lrgdp) =-1.56+0.3lsub+0.22lg+0.25lrgfcf+0.51ltrade$ (8)

$Q_{0.70}(Lrgdp) =-1.53+0.22lsub+0.26lg+0.32lrgfcf+0.54ltrade$ (9)

$Q_{0.80}(Lrgdp) =-1.95+0.32lsub+0.20lg+0.29lrgfcf+0.54ltrade$ (10)

$Q_{0.90}(Lrgdp) =-1.62+0.23lsub+0.26lg+0.31lgfcd+0.59\ ltrade$ (11)

II.5.4 اختبار والد Wald:

يمكننا اختبار والد Wald لمساواة المعامل عبر الكميات المختلفة من معرفة ما إذا كان تأثير دعم الطاقة متساو عند النسبتين 20% و70%، ومن خلال النتائج أدناه نرفض مساواة الميل عند مستوى الدلالة 5%.

الجدول رقم (04-08): نتائج اختبار Wald

```
test [q20] Lsub = [q70] Lsub
 q[20] Lsub  -  [q70] Lsub = 0(1)
           F(1,    26) =  4.22
         Prob > F =   0.0500
```

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات Stata17 MP

III.المناقشة والتحليل:

تكشف نتائج الدراسة عن وجود أثر إيجابي لكل المتغيرات المستقلة على الناتج المحلي الاجماليLRGDP ، غير أن الدعم الكلي للطاقة LSUB الذي يعد محور دراستنا ذو أثر تراجعي مع زيادة كميات .LRGDP والذي يفسر بدعم أسعار المشتقات الطاقوية خاصة البنزين والديزل يبقيها دون تكاليفها الخاصة مما يقلل من أرباح المنتجين أو يحمّلهم خسائر مباشرة، الأمر الذي يعيق الاستثمار في قطاع الطاقة وبالتالي تثبيط القطاع الاقتصادي. من جهة أخرى يعمل دعم الطاقة على الرفع من مستوى الاستهلاك والافراط فيه، والذي يسبب خسارة في المكاسب السنوية ما يعرف بالتكلفة الاقتصادية للدعم [1].وباعتبار الجزائر دولة مصدرة للنفط ريعية الاقتصاد، فإن ميزانيتها العامة تتأثر بهذا الدعم

[1] Lucas W, Davis, **"The Economic Cost of Global Fuel Subsidies**", UC Center for Energy and Environmental Economics ،December, 2013, p10.

الضمني الذي يثقل كاهلها ويدخلها في عجز دائم لمدة سنوات متتالية. ونتيجة لتداخل ما سبق يتراجع تأثير دعم الطاقة على نمو الناتج المحلي الاجمالي، بصيغة أخرى فهو ذو أثر أكبر في المدى القصير على المدى الطويل، وبالتالي فهو لا يعزز من النمو الاقتصادي. كما أنّ تزايد الانفاق العام LG المترجم في شكل برامج إنعاش ضخمة للاقتصاد الوطني، ممول بنسبة كبيرة من الجباية البترولية، وبسبب ضعف الجهاز الانتاجي وكفاءته لا يستعب الاقتصاد تغطية الطلب الاستهلاكي المتنامي الموافق لهذا الانفاق، فتضطر الجزائر إلى الرفع من حجم وارداتها السنوية، وهذا ما يفسر ضعف تأثير الانفاق العام على نمو الناتج المحلي الاجمالي. وأما عن إجمالي تكوين رأس المال الثابت LRGFCF شأنه شأن الانفاق العام، يبقى تأثيره دون مستوى تعظيمLRGDP ، و يعزى هذا لاعتبار الجزائر من الدول المصدرة للنفط، و التي تولي اهتماما بالغا لتطوير بنيتها التحتية من أجل تعزيز انتاج وتجارة السلع الهيدروكربوني[1]، و هذا الاستثمار في الأصول الثابتة يؤثّر سلبا على الصادرات غير النفطية بحيث يخفض من نسبتها من اجمالي الصادرات [2].أخيرا في ما يخص الانفتاح التجاريLTRADE، فبالرغم من قوة تأثيره الإيجابي على الناتج المحلي الاجمالي LRGDP مقارنة بالمتغيرات الأخرى، إلاّ أنه يبقى دون المبتغى، نتيجة معاناة الاقتصاد من أحادية التصدير في ظل عدم التخلص من معتقد سرمدية النفط، و الذي يؤثر على درجة تحرير التجارة الخارجية و استقطاب الاستثمار الأجنبي، بحيث يعرفان رواجا عندما ترتفع أسعار البترول و تراجعا حين تنخفض، إضافة إلى ضعف قدرة منافسة مؤسساته في الأسواق العالمية.

[1] R.M .Auty& A.H Gelb**, « Political economy of resource-abundant states »,** Resource Abundance and Economic Development, Oxford University Press for UNU-WIDER, 2001, p126-144.

[2] Sohail lAmjed & Ali Shah Igtidar , **"Does financial system development, capital formation and economic growth induces trade diversification ?**", Journal of Economics and Development, 2021, Vol 23,N°3, p 2.

خاتمة الفصل:

قمنا في هذا الفصل بقياس أثر الدعم الحكومي للطاقة على النمو الاقتصادي ممثلا في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الفترة 1990-2020، حيث اعتمدنا نموذج الانحدار الكمي (Quantile Regression: Qreg) والذي أسفرت نتائجه على أنّ كل المتغيرات التفسيرية يتزايد تأثيرها من مستويات الكم الأقل للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى المستويات الأعلى ما عدا متغير الدعم الكلي للطاقة الذي يتناقص تأثيره كلما تزايدت كميات الناتج. وعليه تخلص هذه الدراسة إلى أنّ الدعم الحكومي للطاقة يؤثر تأثيرا إيجابيا على النمو الاقتصادي في الجزائر وهذا ما يوافق فرضية دراستنا إلاّ أن هذا التأثير يبقى ضعيفا فنسبة تخفيفه من شدة ركود الاقتصاد ضئيلة، ونسبة تعزيزه من رواج الاقتصاد ضعيفة. ما يعني أن سياسة الدعم المنتهجة في الجزائر غير فعالة مقارنة بحجم الدعم المقدم خاصة الضمني منه والذي يستوعب أغلبه دعم المنتجات النفطية، وممثل لما نسبته 60 % من مجموع الدعم غير المدرج في ميزانيتها، والمموّل من إيراداتها البترولية، مما يجعل دعم استهلاك الوقود مثبّطا لهذه الايرادات التي تعتبر عاملا مهما لرفع مستوى النمو الاقتصادي. ومن جهة أخرى يزيد دعم الطاقة من الاستهلاك غير العقلاني ويرفع من مستوى الطلب الذي يُخفّض من حجم الصادرات النفطية الأمر الذي يسبب اختلال في ميزان المدفوعات. ومن الناحية الاجتماعية فدعم الطاقة أصبح مجحفا في حق الطبقة الهشّة قليلة الدخل عكس ما كان منشودا إليه، فنجد الطبقات الأعلى دخلا هي الأكثر استفادة من الدعم المعمّم للطاقة، وهذا لاستهلاكهم المفرط للمنتجات النفطية ذات الأسعار المدعومة. أمام هذه النتائج وإضافة إلى ما ألحقت به كل من أزمة انخفاض أسعار النفط العالمية وصدمة الطلب لفيروس كورونا وأمام إخفاض قيمة الدينار الجزائري، أصبح لزاما على الجزائر وضع استراتيجية شاملة لإصلاح دعمها للطاقة وترشيده وذلك ب:

- ✓ مراجعة أسعار منتجاتها النفطية بالرفع التدريجي للدعم المعمّم على هذه السلع مع مراعاة أولويتها بالنسبة للطبقة الهشّة واختيار الوقت والظروف المناسبين لذلك، وهذا ما شرعت فيه منذ 2016 حيث رفعت من أسعار الوقود، الغاز الطبيعي والكهرباء لأول مرة منذ أكثر من عقد.
- ✓ تحفيز استخدام الطاقة المتجددة.
- ✓ تقييم الآثار المالية، الاقتصادية والاجتماعية المحتمل مواجهتها مع البحث على تدابير للتصدي لها.
- ✓ القيام بحملات إعلامية ترسخ لدى المواطنين فكرة حتمية التقليل من دعم الطاقة وترشيد استهلاك الطاقة.
- ✓ مراعاة الشفافية في تنفيذ اصلاح الدعم لكسب ثقة الجمهور.
- ✓ تعويض الفئات المتوقع أن تتأثر من جراء هذه الإصلاحات بتحويلات نقدية.

الخاتمة العامّة

الخاتمة العامّة:

حاولنا من خلال دراستنا هذه تسليط الضوء على أحد أهم المواضيع التي أثارت انشغالات السّاحة الاقتصادية والسياسية للعديد من الدول، وهو سياسة الدعم الحكومي، التي اتخذتها الكثير من الحكومات كوجه من أوجه الانفاق العام، ووسيلة الدولة للتدخل في الاقتصاد لتصحيح اخفاقات السوق. بتوفير مختلف السلع والخدمات الأساسية ذات الاستخدام الواسع بأقل من تكلفتها الحقيقية كالطاقة، الغذاء، الصحة، التعليم والسكن. وذلك باختلاف طرق ومصادر تمويلها من دولة لأخرى حسب القدرة المالية والجهة المتحملة للدعم. ومع التطور العلمي والاقتصادي، والتزايد السكاني، ارتفعت فواتير الدعم وأصبح يستنزف إيرادات ميزانيات الدول، وبدت تفوق آثاره السلبية تلك الإيجابية.

ولم تكن الجزائر في منأى عن اتخاذها لسياسة الدعم سياسة رئيسية حمائية، تضمن من خلالها مختلف السلع والخدمات خاصة دعم الطاقة، باعتبارها من أكبر الدول المنتجة والمصدرة للنفط. غير أنّه في الواقع، أصبحت ميزانية الدولة مثقلة بحجم الدعم الممنوح لواردات الوقود من جهة، ونقص إيراداتها النفطية من جهة أخرى نتيجة تثبيت السعر المحلي للمنتجات النفطية المكرّرة، وهذا في ظلّ تقلبات أسعار النفط العالمية وما ينجم عليه من تقلبات في الإيرادات الحكومية، ممّا يُبقيها في عجز دائم منذ سنة 2009. ناهيك عن عدم بلوغ الجزائر للأهداف التي أُنشِأت لأجله هذا الدعم، حيث يتسرّب جلّه للطبقات الغنيّة ذات الدخل المرتفع. ويجعل الدولة غير قادرة على استيعاب وتغطية الطلب المتنامي على منتجات الطاقة المدعمة نتيجة تزايد الاستهلاك اللاعقلاني لها. إضافة إلى تسرب كميات معتبرة من المنتجات المدعمة عبر حدود الدولة. كما يؤدي الدعم الحكومي لقطاع المحروقات إلى تشوهات في السوق، مما يضرّ بالقطاعات الاقتصادية الأخرى. إضافة إلى عدد من المخاطر البيئية مثل التلوث وتغير المناخ.

وبالتالي أصبحت سياسات دعم الطاقة في الجزائر ذات آثار إيجابية وسلبية، ما أوجب على الحكومة أن توازن بين هذه الآثار عند اتخاذ قراراتها بشأن مستقبل دعم المنتجات البترولية إمّا بتصحيحه أو إلغاءه. وعلى هذا الأساس صيغت إشكالية بحثنا والتي تمثّلت في:"**كيف يؤثر الدعم الحكومي للطاقة على النمو الاقتصادي في الجزائر**". للإجابة على هذه الإشكالية والتأكد من صحّة فرضياتها قسّمنا الدراسة إلى أربعة فصول، على النحو التالي:

خصّصنا **الفصل الأول** للأطر النظرية لسياسات الدعم، بداية أعطينا لمحة عامة حول الدعم الحكومي باعتباره وجه من أوجه السياسة الانفاقيّة، فنظام الدعم (الضمني أو الصريح) له ما يبرره على أساس اعتبارات الكفاءة والإنصاف. فينشأ الأساس المنطقي للدعم متى دعت الحاجة إلى تصحيح إخفاقات السوق. وأما عن دعم الطاقة، فتقدمه الدولة عندما تفشل الأسواق في توفير وصول الطاقة الحديثة للفئات المحرومة منها، أو في حالة عدم كفاءة وفعاليّة أسواق الطاقّة الحرّة. وعلى قدر اختلاف آراء الاقتصاديين والمنظمات الدولية حول سياسة الدعم اختلفت تعاريفهم له، الأمر الذي عكس تباين في تناول مفهوم الدعم وعناصره، خاصة طرق تسعير دعم الطاقة وطرق ومناهج تقدير حجمه الذي اختلف بشأنه كل من صندوق النقد الدولي، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ووكالة الطاقة الدولية.

وتطرقنا من خلال **الفصل الثاني** إلى النمو الاقتصادي كأهم مؤشّرات تعكس معدلاته المرتفعة مدى تقدّم وكفاءة اقتصاديات دول العالم. وعرضنا أبرز نظريات تطور النمو الاقتصادي منذ الفكر التقليدي إلى الفكر الحديث. كما أبرزنا دور وفرة الموارد الطبيعية في خفض معدلات نمو اقتصادات الدول التي تمثل صادراتها من الموارد الطبيعية نسبة كبيرة من اجمالي الصادرات، و يرجع الفضل في كشف هذه العلاقة السالبة إلى دراسة (J.D.Sachs و 1995A.M.Warner). ودعّمه الرأي (2001 T. Gylfason) الذي لخّص قنوات الانتقال من وفرة الموارد إلى النمو الاقتصادي المتباطئ في أربع قنوات رئيسية تمثلت في: أوّلا: رفع وفرة الموارد الطبيعية من سعر الصرف الحقيقي، ممّا يعرّض الاقتصاد للمرض الهولندي و الذي يُؤثّر على الاقتصاد من خلال أثر حركة الموارد (أثر انتقال الثروات) وأثر الانفاق. ثانيا: تثبيط نمو الاقتصاد نتيجة سعي الدول الغنية بالموارد الطبيعية وراء الريع الذي يؤدي إلى سوء تخصيص الموارد وتقليل الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية. ثالثا: الاحساس الزائف بالأمن لدى الحكومات. ورابعا: إهمال الاستثمار في الموارد البشرية لدى الدول التي تعتبر مواردها أهم أصولها، وعدم الاهتمام بالإنفاق على التعليم الذي يرتبط ارتباطا عكسيّا بوفرة الموارد الطبيعية.

ولتقييم سياسة دعم الطاقة على آثارها على النمو الاقتصادي كان لزاما علينا البحث عن حجم تكاليفه ورصد تطورها. ماليا: يشكل دعم ما قبل الضرائب أعباء ثقيلة على ميزانيات أغلبية الدول النامية والصاعدة خاصة المصدرة للبترول وأما دعم ما بعد الضرائب فيمثل أربعة أضعاف دعم ما قبل الضرائب، وهذا نتيجة انخفاض الضرائب المفروضة على المنتجات النفطية ومنح الحكومات تعويضات لشركات النفط والكهرباء تعويضا عن خسائرها نتيجة إبقاء ا لأسعار المحلية لمنتجاتها أرخص منها دوليا. اقتصاديا: يعمل دعم الطاقة على تثبيط الاستثمار في قطاع الطاقة، ويسبب خسارة في المكاسب السنوية، إضافة إلى زيادة استهلاك المفرط للوقود وتداعياته على ميزان المدفوعات، وشيوع ظاهرة تهريب الوقود إلى الدول المجاورة ما يستنزف موارد موازنات الدول المقدمة لهذه المنتجات. اجتماعيا: بالكاد تستفيد الشريحة الهشة في أغلب دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا من مزايا دعم الطاقة، حيث تُقدَّر نسب استفادة هذه الفئات منه في المستوى الأدنى للتوزيع المتساوي للدّعم، وتفاوت كبير في الآثار التوزيعية لدعم منتجات الطاقة. كما تتأثّر الأسر جرّاء مزاحمة الدعم لأوجه الانفاق العام الأكثر نفعا كالتعليم والصحة، وقد تتأثر أيضا من استفادة الصناعات كثيفة الاستهلاك للطاقة من هذا الدعم أكثر من تلك كثيفة الاعتماد على اليد العاملة، ما قد يرفع من معدلات البطالة والفقر. وأخيرا بيئيا: يُسفر عن دعم الطاقة الكثير من الآثار المضرّة بالبيئة كالتلوث البيئي والاحتباس الحراري العالمي. أمام تفاقم آثار دعم الطاقة بدت آفاقه مخيبة للآمال المتوقّعة منه، ممّا دفع عدة دول للّجوء إلى إصلاح دعمها تحت توصيات المنظمات الدوليّة، التي اجتهدت في إعطاء نماذج لسياسات تسعير أكثر رشدا واستدامة ومرونة. حيث اعتمدت هذه الدول آليات مختلفة لإصلاح دعمها، كإنشاء صندوق لتثبيت أسعار المنتجات النفطية تخفيفا من شدة أثر ارتفاع أسعار النفط، وآليات التدرج في الغاء الدعم وبتسلسل مختلف على حسب نوع المنتج، وهذا لترشيد استهلاك الطاقة والتقليل من تفاوت الدخل. وأخرى تتمثّل في التسعير التلقائي غير المسيَّس والتعديل الضريبي. مع مراعاة مبدأ

الشفافية، تعزيز شبكات الضمان الاجتماعي وتقديم تحويلات نقدية لصالح الفئات الهشة لحمايتها من أي ضرر قد يلحق بها. كما يجب على الحكومات تغيير نمط استهلاك مختلف طبقاتها الاجتماعية وتوجيهه نحو مصادر الطاقة البديلة ذات التكلفة المنخفضة مثل غاز البترول المسال في النقل. ولنجاعة سياسات إصلاح دعم الطاقة على النمو الاقتصادي يوُجِب استغلال الوفرات المالية المتأتية من تخفيضات الدعم في استثمارات طويلة الأجل كالبنية التحتية وزيادة القدرة الإنتاجية للأنشطة الاقتصادية.

ولغرض تحليل وتقييم سياسة دعم الطاقة على النمو الاقتصادي في الجزائر، حاولنا في مقدمة **الفصل النظري الثالث** إعطاء نظرة شاملة عن واقع الاقتصاد الجزائر وأهم المحطات التي ميّزته، مشيرين إلى تطورات معدّلات كل من نمو الاقتصادي وأهم مؤشراته، ثم تناولنا عرضا حول ما تحظى به الجزائر من إمكانيات في النفط والغاز الطبيعي وقدرتها الإنتاجية والتصديرية لهما. ما يجعلها تتوسّع في سياسة الدعم الاجتماعي بنوعيه الصريح والضمني منذ عدة عقود مضت. و التي تشمل مختلف القطاعات من صحة سكن، غذاء، تعليم، طاقة. فإنّ التزام الدولة بتوفير الأمن الاجتماعي والاقتصادي لمواطنيها جعلها تُبقي على الحصص التي تخصّصها للدعم على مرّ فترة الدراسة، والتي لم تدنو نسبتها عن 20.4%(سنة 2018) من الموازنة العامة للدولة. وفيما يخصّ الدعم الضمني خاصة دعم منتجات الطاقة الذي مثّل60% من الموارد التي تضّخها السلطات العامة للإعانات غير المدرجة في ميزانية الدولة، وما يقارب 20 % من الناتج المحلي الإجمالي (عام 2013). أصبح يكلف الدولة أعباء مالية كبيرة خاصة في فترات الصدمات السعرية للبترول كونه مُغطى بما يتأتّى من إيرادات بترولية (آثار العلّة الهولنديّة) وكلّ هذا في سبيل توفير العيش الكريم للشرائح المعوزة ذات الدخول الضعيفة، تنشيط الاقتصاد بتحفيز الصناعات المحليّة، وتشجيع الاستثمار للرّفع من معدّل النمو الاقتصادي. غير أّن دعم الطاقة المعمّم شامل، والدّائم ولّد لذا الأفراد والشركات الافراط في استهلاك منتجات الطاقة، وجعل الفئات مرتفعة الدخل والشركات أكثر استفادة من هذا الدعم على غرار الفئات الهشّة المستهدفة. وإضافة إلى الانخفاض المتتالي لأسعار النفط ومرور الاقتصاد الوطني بمنعطف حرج، أمام هذه المعطيات يتحتّم على الجزائر الخوض في إدخال إصلاح على نظام دعم الطاقة غير الفعال، ويُنصح بالتدرج في تعديل الأسعار وبالترتيب حسب حجم استهلاك مختلف منتجات الطاقة، مع توجيه إعانات نقدية للفئات الهشّة من الوفرات المالية المحققة من هذا الاصلاح احتسابا لأي ضرر. وعلى الحكومة أن تستفيد من بالتجارب الناجحة التي خاضتها الدول المصدّرة للنفط بتوجيهات من البنك الدولي، كما عليها أن تحظى بالدعم المدني والسياسي وقناعته بضرورة الاصلاح لتفادي التصادم مع الرأي العام. ومنه، شرعت الجزائر في الرفع التدريجي لأسعار الوقود ابتداء من سنة 2016، حيث أدخلت تعديلات جبائية على مختلف المنتجات البترولية والكهرباء لتعبئة الوعاء الضريبي. كما خفّضت من حجم الواردات النفطية، وهي تسعى الآن إلى تغيير الاتجاه من الاعتماد على مصادر الطاقة الناضبة نحو المصادر المتجددة النظيفة.

ويأتي **الفصل الرابع** بدراسة تطبيقية قياسية لأثر الدعم الحكومي للطاقة في الجزائر على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كأهم مؤشّر للنمو الاقتصادي خلال الفترة 1990-2020، باعتماد نموذج الانحدار الكميّ، الذي أفرجت نتائجه

عن وجود علاقة معنوية موجبة بين دعم الطاقة والنمو الاقتصادي في الجزائر، لكن سرعان ما تتناقص قوة هذه العلاقة عند المستويات الأعلى. فعند الكم 0.10 للناتج تُحدِث الزيادة في قيمة متوسط اجمالي دعم الطاقة بنسبة 1% زيادة من قيمة متوسط الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 0.79%. وعند الانحدار الكمي 0.90 تبين مخرجات الانحدار أن الزيادة في قيمة متوسط اجمالي دعم الطاقة بنسبة 1 % تزيد من قيمة متوسط الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 0.23%. وتعكس هذه النتائج أن تطبيق دعم طاقة منخفض في الجزائر كفيل بتحقيق نمو اقتصادي مرتفع. ما يعني أن سياسة الدعم الطاقة المنتهجة حاليّا في الجزائر غير فعالة مقارنة بضخامة الدعم المقدّم والممثّل لما نسبته 60 %من مجموع الدعم غير المدرج في ميزانيتها، والمموّل من إيراداتها البترولية، مما يجعل دعم استهلاك الوقود مثبّطا لهذه الايرادات التي تعمل على رفع مستوى النمو الاقتصادي. كما يزيد دعم الطاقة من الاستهلاك غير العقلاني ونشر ظاهرة التهريب ممّا يرفع من مستوى الطلب الذي يُخفّض من حجم الصادرات النفطية الأمر الذي يسبب اختلال في ميزان المدفوعات. ومن الناحية الاجتماعية يعتبر دعم الطاقة المقدم غير منصف في حق الطبقة الفقيرة قليلة الدخل وهذا مخالف لما كانت ترمي إليه الأهداف من الدعم. أمام هذه النتائج وإضافة إلى مخلفات أزمة انخفاض أسعار النفط العالمية لسنة 2014 وصدمة الطلب لفيروس كورونا وأمام إخفاض قيمة الدينار الجزائري، أصبح لزاما على الجزائر وضع استراتيجية شاملة لإصلاح وإعادة هيكلة دعمها للطاقة من جديد وترشيده ب:

- ✓ إعادة تسعير المنتجات النفطية بالرفع التدريجي للدعم المعمّم على هذه السلع بما يتماشى والتغيّر في الأسعار الدولية، وذلك لتعزيز التخصيص الفعال للموارد اقتصاديًا، مع مراعاة أولوية استهلاكها الواسع لدى الطبقات الهشّة والصناعات، واختيار الوقت والظروف المناسبين لذلك.
- ✓ تشجيع استخدام الطاقة المتجددة لضرورة الانتقال إلى نموذج جديد للطاقة.
- ✓ تقييم الآثار المالية، الاقتصادية والاجتماعية المحتمل مواجهتها مع البحث عن تدابير لمواجهتها.
- ✓ القيام بحملات إعلامية ترسخ لدى المواطنين فكرة حتمية التقليل من دعم الطاقة وترشيد استهلاك الطاقة.
- ✓ مراعاة الشفافية في تنفيذ اصلاح الدعم لكسب ثقة الجمهور.
- ✓ تعويض الفئات المتوقع أن تتأثر من جراء هذه الإصلاحات بتحويلات نقدية.
- ✓ تحسين البيئة القانونية والضريبية وبيئة الأعمال تحفيز الاستثمارات في البلاد.
- ✓ تحديث البنى التحتية خاصة لتعزيز الربط بين المناطق وتحسين النقل والتجارة.
- ✓ تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد في الإدارات الحكومية، لتحسين الخدمات المقدّمة للمواطنين.
- ✓ تحسين نظام التعليم والتدريب وتطوير المهارات اللازمة بدعم الابتكارات والتكنولوجيا الحديثة.
- ✓ تعزيز الاقتصاد الرقمي.
- ✓ تحسين كفاءة وإنتاجية الصناعات، وتشجيع تنويع الاقتصادي وتوفير فرص عمل جديدة.

من خلال النتائج المتوصّل إليها من الدراسة القياسية، يمكننا التأكد من صحّة الفرضيات من عدمها:

***الفرضية الرئيسية للدراسة مؤكّدة:** " يسهم دعم الطاقة في تحفيز النمو الاقتصادي، ولكن بشكل غير مستدام. ما يوحي بوجود علاقة موجبة ضعيفة بين دعم الطاقة والنمو الاقتصادي"، حيث يتشابك دعم الطاقة بشكل معقّد مع الاقتصاد، وهو يؤثر على معدلات النمو الاقتصادي من خلال قنوات مختلفة كمزاحمته للإنفاق العام وتثبيطه للاستثمار في مصادر الطاقة، وبما أن كل من الانفاق العام والاستثمار يعتبران أهم العوامل الرئيسية للرفع من معدّل النمو الاقتصادي (النظرية الكينزية)، فإن الزيادة في دعم الطاقة تعمل على تبطيء النمو الاقتصادي. وهذا ما توصلت إليه نتائج دراستنا والتي خلصت إلى أن دعم الطاقة يسهم في زيادة معدل النمو عند الكميات المنخفضة، وبالتالي فإن الرفع من هذا الدعم لن يكون فعّالا.

***الفرضية الفرعية الأولى محققة:** "يؤدي دعم الطاقة إلى تحسين مستوى المعيشة للمواطنين، ولكن بتكلفة مالية باهظة، وآثار بيئية سلبية". فإنّ سوء تخصيص الموارد المالية لتمويل دعم الطاقة يكلف ميزانية الدولة عجوزات دائمة.

***الفرضية الفرعية الثانية مقبولة:** "لا تستفيد الفئة المستهدفة من دعم الطاقة المقدّم بقدر ما خُطِّط له، وبالتالي وجود علاقة سالبة بين دعم الطاقة والرّفاه الاجتماعي". بما أن الجزائر تقدّم دعما للطاقة معمّما وشاملا، فبطبيعة الحال يستفيد منه كل الطبقات الاجتماعية وكل الأشخاص الطبيعيين والمعنويين، وكل الصناعات العامة والخاصة على حد السواء، وبما أن احتياجات الفئات الهشة والمستهدفة من الطاقة ضئيلة، فتكزن الطبقات الأعلى دخلا هي الأكثر استفادة.

الفرضية الفرعية الثالثة محققة: "يؤدي التّسعير الأقل من تكلفة المنتجات البترولية إلى التوسع في استهلاك هذه السلع". إنّ عزم الدولة على التسعير المنخفض لمختلف المنتجات الطاقوية، يرفع من مستوى الاستهلاك النهائي خاصة من الوقود ولذى قطاع العائلات الذي يعتبر قطاعا غير منتجا مقارنة من القطاعات الأخرى.

آفاق الدراسة:

ختاما لأطروحتنا الموسومة ب " تقييم أثر سياسة الدعم الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة حالة دعم الطاقة خلال الفترة 199-2020"، والتي أعددناها في حدود المعلومات والبيانات المتاحة حول قطاع ذو أهمية كبيرة في الاقتصاد الجزائر. ونظرًا لحجم الموضوع ونطاقه الواسع، لا يمكننا أن نكون قد تناولنا جميع جوانبه. بالإضافة إلى ذلك، هناك عدد قليل من الدراسات التي تناولت دعم الطاقة في الجزائر، مما يجعله مجالًا مهمًا للبحث في المستقبل في:

- دراسة أثر دعم الطاقة على قطاع النقل في الجزائر.
-تقييم آثار إلغاء دعم الوقود في الجزائر على الفقر.
-استراتيجيات وآليات إصلاح دعم الطاقة من منظور الرعاية الاجتماعية والفعالية الاقتصادية.
-تداعيات اصلاح دعم الطاقة على التجارة الخارجية في الجزائر.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

الكتب:

1. ابراهيم العيسوي، "القات واخواتها- النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية"، بيروت، لبنان، الطبعة 3، 2001.
2. أحمد عرفة أحمد يوسف، "**الدعم الاقتصادي حقيقته وأنواعه**"، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2020
3. أنور رجب محمد عبد الرحمن، "**دعم الطاقة و سبل ترشيده في ضوء التجارب الدولية(مصر، تركيا، اندونيسيا)**"، المصرية للنشر و التوزيع، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2019.
4. بلعزوز بن علي، طيبة عبد العزيز، "**السياسة النقدية واستهداف التضخم في الجزائر خلال الفترة 1998-2006**"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد41، شتاء 2008،
5. طارق إسماعيل، "**سياسات الدعم الحكومي في الدول العربية**"، صندوق النقد العربي، الدائرة الاقتصادية و الفنية، دراسات اقتصادية 44، أبو ظبي، الامارات العربية المتحدة، 2018.
6. طارق محمد صفوت قابل، " **إصلاح دعم المواد البترولية-في ضوء الدروس المستفادة من تجربتي إندونيسيا وإيران-**"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2018.
7. عاطف وليد أندروس، "**الاقتصاد المالي العام في ظل التحولات الاقتصادية المعاصرة**"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، طبعة 2014
8. ماهر عزيز، "قضايا استهلاك الطاقة في مصر"، المكتبة الأكاديمية، ISSO 9002 ، طبعة 2010
9. مايح شبيب الشمري، حسين علي الشامي، "**الحوكمة والنمو الاقتصادي**"، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن' الطبعة الأولى، 2019 م/1440هـ.
10. محمد صالح تركي القريشي، " **اقتصاد التنمية**"، مكتبة الجامعة، الشارقة، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2010
11. محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، علي عبد الوهاب نجا، "**التنمية الاقتصادية: دراسات نظرية وتطبيقية**"، الدار الجامعية، الإسكندرية 2006.
12. محمد ناجي حسن خليفة،" **النمو الاقتصادي النظرية و المفهوم**" ، دار القاهرة ، مصر ، 2001.
13. محمود علي الشرقاوي، "**النمو الاقتصادي وتحديات الواقع**"، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى 2016م/1437هـ.
14. نادية العقون، أسماء مخاليف، "**تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة تحليلية قياسية للفترة 1986-2017**"، مجلة الحدث للدراسات المالية و الاقتصادية، العدد 01، ديسمبر 2018.

15.هدى بن محمد، **"عرض و تحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019"**، مجلة كلية السياسة و الاقتصاد، العدد الخامس، يناير 2020، ص 45.

الأطروحات والرسائل:

1. سمير بن محاد، **" استهلاك الطاقة في الجزائر: دراسة تحليلية و قياسية"**، رسالة ماجستير، فرع اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009.
2. سمير لعيسوف، **"سياسة دعم الطاقة في الجزائر"**، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير، تلمسان، 2021
3. عبد الغني دادان، **"الاتجاه الحديث للمنافسة وفق لأسلوب تخفيض التكاليف"**، دراسة حالة المؤسسة الوطنية للكهرباء و الغاز، رسالة ماجيستير، 2001-2002، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر.
4. محمود أحمد محمود أمين، **كفاءة و عدالة سياسة الدعم الحكومي في مصر(دراسة مقارنة)"**، رسالة ماجستير، جامعة عين شمس، كلية التجارة ، قسم الاقتصاد، مصر، 2009
5. وائل محمود محمد حسين، **" أثر إصلاح منظومة الدعم على عجز الموازنة العامة للدولة في مصر"**، رسالة ماجستير في التخطيط والتنمية، معهد التخطيط القومي، مصر، 2015.

المجالات والدوريات الوطنية والدولية:

1. أمولاي علي الهواري، تسابت عبد الرحمان وعدوكة لخضر، **"أثر الدعم الحكومي على نمو الإنتاج الفلاحي في الجزائر"** مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد السادس، ديسمبر 2016.
2. جمال لطرش، **"التنمية المستدامة في الجزائر بين الواقع والتحديات"**، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، المجلد رقم (2)، أفريل2018.
3. زحاف عدة، قدال زين الدين،" **سوق الكهرباء في الجزائر بين التحرير والضبط الاقتصادي"**، مجلة المالية والأسواق، المجلد 7، العدد 3، 2020
4. زينب توفيق السيد عليوة، "تقييم أثر الدعم حكومي في النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة 1990-2014" مجلة "بحوث اقتصادية عربية"، 2016، العددان 84-85 ربيع/صيف.
5. العجال عدالة، أبو بكر حنصال، **"سياسة دعم أسعار الطاقة في الجزائر: هل هي لتحقيق للعدالة الاجتماعية أم لتكريس الظلم الاجتماعي؟"**، دراسة استقصائية على عينة من الأسر الجزائرية، مجلة التنظيم والعمل، المجلد 8، العدد 2، 2019/12/31
6. محمود عوض الخطيب"**أثر الدعم الحكومي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية**"، دراسات اقتصادية، السلسلة العلمية لجمعية الاقتصاد السعودية، المجلد السابع، العدد 14، 1429هـ.

7. مريم وليم برسوم، **"دعم المنتجات البترولية وأثره على الناتج المحلي الإجمالي في مصر"**، دراسات، المجلد 21، العدد 2.

8. وسيلة بوفنش، " **تحليل وقياس العلاقة بين نمو إجمالي تكوين رأس المال الثابت والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2018**" الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، القسم(أ) للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلّد 13، العدد 02، 2021.

9. يوسف علي عبد الاسدي، " **تحليل أثر المرض الهولندي على الطاقة الاستيعابية للاقتصاد العراقي**"، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد العاشر، 2014.

الملتقيات الوطنية والدولية:

1. طارق إسماعيل، **"سياسات الدعم الحكومي في الدول العربية"**، صندوق النقد العربي، الدائرة الاقتصادية والفنية، دراسات اقتصادية 44، أبو ظبي، الامارات العربية المتحدة، 2018.

التقارير والأبحاث الوطنية والدولية:

1. **"إصلاح دعم الطاقة، مذكرة موجزة"**، صندوق النقد الدولي.
2. **"التقرير السنوي 2018، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر"**، بنك الجزائر، ديسمبر 2019.
3. **"المرصد الاقتصادي للجزائر"**، البنك الدولي، ربيع 2021.
4. **"برنامج التنمية الخماسي 2010-2014 "**، بيان اجتماع مجلس الوزراء.
5. الاتحاد العربي للكهرباء، تعريفات الكهرباء في الوطن العربي، 2018.
6. بسام فتوح ولور االقطيري، **"دعم الطاقة في العالم العربي"**، تقرير التنمية الإنسانية العربية، سلسلة أوراق بحثية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية، 2012.
7. البنك العالمي، " **تقرير النمو: استراتيجيات النمو المستدام والتنمية غير الإقصائية** "، اللجنة الدولية حول النمو والتنمية، واشنطن، 2008
8. بينيدكت كليمنتسو آخرون، **"اصلاح دعم الطاقة: دروس مستفادة والانعكاسات"**، صندوق النقد الدولي FMI، 28 يناير 2013.
9. التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي،2006.
10. تقرير الأمين العام السنوي الأربعون 2013 لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول الأوبك.
11. تقرير الأمين العام السنوي الرابع والأربعون 2017 لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول الأوبك
12. تقرير الأمين العام السنوي، العدد 47، الفصل الثاني: التطورات العالمية والعربية في استكشاف واحتياطي وانتاج مصادر الطاقة، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (الأوبك)، 2020.
13. تقرير الأمين العام لمنظمة الأوبك، العدد 28، سنة 2001.

14. التقرير السنوي 2021، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر، جوان 2022

15. التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2008، سبتمبر 2009.

16. التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2015، نوفمبر 2016.

17. ديفيد ليبتون، "**إصلاح الدعم على أسعار الطاقة: المسار المستقبلي**"، النسخة المعدة للإلقاء، صندوق النقد الدوليFMI، 28 مارس2013.

18. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، " **الهشاشة في مجال الطاقة في المنطقة العربية** "، الأمم المتحدة، الأسكوا ESCWA، جانفي 2019.

19. ماري لومي وفاتح يلماز وثامر الشهري، "**مؤشر الاقتصاد الدائري للكربون لعام – 2021النتائج**"، KS- ARA -2021-DP021، مارس 2021.

20. محمد إسماعيل، هبة عبد المنعم، " **إصلاح دعم الطاقة في الدول العربية**"، دراسات اقتصادية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الامارات العربية المتحدة، 2014.

21. مهند عبد الملك سلمان وآخرون،" **مفهوم الناتج المحلي الإجمالي**"، مؤسسة النقد العربي السعودي، فبراير 2016.

22. نورزات ميلسليفا و بريت سامبورسكي،"**المؤشر العربي لطاقة المستقبلAfex–كفاءة الطاقة**"، المركز الاقليمي للطاقة المتجددة و كفاءة الطاقة Rcreee، 2013.

23. وزارة الطاقة والمناجم، " **ورقة قطرية: مؤتمر الطاقة العربي العاشر**"، أبو ظبي، 27-29 أكتوبر 2014.

24. وزارة الطاقة، "**الجلسة العلنية العامة لمجلس الأمة المبرمجة ليوم 18 فيفري 2021**".

الجرائد الرسمية والقوانين:

1. المادة 3 من قانون المجاهد والشهيد.

2. المادة 27 من قانون المجاهد والشهيد.

3. المواد 36-37-38-39-41-43-44-45-46 من قانون المجاهد والشهيد.

4. المادة 3 من قانون المجاهد و الشهيد.

5. المادة 27 من قانون المجاهد و الشهيد.

6. المواد 36-37-38-39-41-43-44-45-46 من قانون المجاهد و الشهيد.

7. محمد الهادي عوايجية، مدير وكالة التنمية الاجتماعية، وزارة التضامن، قناة النهار، 29 /12/ 2020، اطلع عليه يوم: 2021/09/08 على الساعة 11:10.

8. المادتين 2و 3 ،" **الجريدة الرسمية**"، العدد 11، الصادرة بتاريخ 15 فبراير 2007.

9. " **دعم الحكومة الجزائرية لأسعار الوقود و الكهرباء مكلف و غير فعال**"، يومية الرائد

10. المادة 2 من مرسوم تنفيذي رقم 06 - 144مؤرخ في 27ربيع الأوّل1427 هـ الـوافق 26أبـريل2006، الجريدة الرسمية العدد 28، الأحد 2 ربيع الثاني1427هالموافق ل 30أبريل2006 .
11. المادة 165من المرسوم عدد 03-94 المؤرخ في 1994/12/31 المتعلق بقانون المالية لعام 1995.
12. المادة 165 من القانون رقم 02-01 المؤرخ في 5 فبراير 2002، الجريدة الرسمية، العدد 8، 6 فبراير 2002.
13. المادة 1، 2، 26 من القانون رقم 02-01 المؤرخ في 5 فبراير 2002، الجريدة الرسمية، العدد 8، 6 فبراير 2002
14. "**الجريد الرسمية**"، العدد 48، الصادرة بتاريخ20 يوليو 2006.
15. " **الجريدة الرسمية**"، العدد 11، الصادرة بتاريخ 15 فبراير 2007.
16. المادة13 : القانون رقم 08-04 المؤرخ في 23 يناير2008، الجريدة الرسمية العدد04، 19 محرم 1429هـ، 27يناير 2008.
17. "**الجريدة الرسمية**"، العدد 54، الصادرة بتاريخ 21 سبتمبر 2008.
18. المادة 2، المرسوم التنفيذي رقم 10-21 المؤرخ في 12 يناير 2010، "**الجريدة الرسمية**"، العدد 4، الصادرة بتاريخ 17يناير 2010.
19. المادتين 2 و 3،"**المرسوم الرئاسي رقم 11-212**"،المؤرخ في 02 يوليو 2011، الجريدة الرسمية، العدد 32، ل 8يونيو 2011 الموافق ل 6 رجب 1432هـ.
20. "**الجريدة الرسمية**"، العدد 12، الصادرة بتاريخ 17 فبراير 2021.
21. المواد 2، 3، 4، المرسوم التنفيذي رقم 05-/128، "**الجريدة الرسمية**"، العدد 29، الصادرة بتاريخ 24 أفريل 2005.

المواقع الالكترونية:

1. " **مرسوم جديد لتنظيم عملية فتح محطات الوقود**"، مقابلة مع السيد" **رشيد نديل**" رئيس سلطة ضبط المحروقات، يومية البلاد، 2022/11/30، أطلع عليه يوم 2023/02/25 على الساعة 01:00، على الموقع: http://www.elbilad.net.
2. " وزارة **التربية الوطنية**"، على الموقع: https://www.education.gov.dz
3. "**مرسوم جديد لتنظيم عملية فتح محطات الوقود**"، حوار مع السيد " رشيد نديل" رئيس سلطة ضبط المحروقات، يومية البلاد، على الموقع:https://www.elbilad.net ، أطلع عليه يوم : 2023/02/25.
4. CNBC العربية، على الموقع: https://www.cnbcarabia.com، 2016/1/5، حدّث في:2022/9/8، أطلع عليه يوم: 2023/5/1.
5. https ://www.actuniger.com ، أطلع عليه يوم: 2023/58/1.

6. https://www.globalpetrolprices.com
7. https://www.iea.org/countries/algeria
8. البنك الدولي، على الموقع: https://data.albankaldawli.org، اطلع عليه يوم: 2023/08/01.
9. البنك الوطني الجزائري BNA، على الموقع: https://www.bna.dz
10. سعديت صايب، **"مجانية التعليم في الجزائر.. جهود تبذل وأرقام وحقائق تتكلم.."**، مقال منشور بجريدة الفجر،الصادرةبتاريخ:2015/09/19على الموقع: https://www.djazairess.com/alfadjr/314724، اطلع عليه يوم: 2021/08/27.
11. **الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية CNAS"**، المنح العائلية، على الموقع:https://cnas.dz
12. عبد الرحمان راوية (وزير المالية) ، "زيادة أسعار الوقود ستقلص التبذير"، جريدة الخبر، 2020/7/3، أطلع عليه يوم: 2021/6/19على الموقع:https://www.elkhabar.com/press/article/168530 /
13. عماد الدين شريف، **" أسعار الوقود في الجزائر.. تحذيرات من زيادة مرتقبة وخبراء يطرحون حلولًا (خاص)"**، مجلة "الطاقة"، على الموقع: https://attaqa.net، بتاريخ: 2022/2/23، أطلع عليه يوم: 2023/05/04.
9. مصالح الوزير الأول، **"الانتقال الطاقوي في الجزائر: تحديات و آفاق"**، على الموقع: https://premier-ministre.gov.dz، أطلع عليه يوم: 2023/5/9.
14. مؤشر الحرية الاقتصادية على الموقع:.https://www.heritage.org/index/heatmap
15. الموقع الالكتروني للشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء و الغاز:http://www.sdc.dz/sdcara/spip.php?article9
16. بيانات البنك الدولي:
https://data.albankaldawli.org/indicator/EN.ATM.CO2E.PC?locations=DZ، أطلع عليه يوم : 2023/5/1.
17. وزارة السكن و العمران و المدينة على الموقع: https://www.mhuv.gov.dz
18. وزارة الطاقة و المناجم، "**حوصلة إحصائية 1962-2020** "، الفصل 8، على الموقع: https://www.ons.dz
19. الوكالة الأمريكية للإعلام حول الطاقة EIA على الموقع: https://www.eco-algeria.com
20. وكالة الأنباء الجزائرية على الموقع: https://www.aps.dz
21. اليومية الإخبارية الوطنية " **الجزائر الجديدة**"، 19أكتوبر 2022، على الموقع:
https://www.eldjazaireldjadida.dz، أطلع عليه يوم: 2023/04/29.

المراجع باللغة الأجنبية:

Ouvrages :

1. Armey, R. and R. Armey ," The Freedom Revolution: The New Republican House Majority", Gateway Books, USA,1995.
2. Bruno Amable, "Les Théories de la Croissance Endogène ", Université de Paris I, mars 2000.

3. D. de la Croix et Thomas Baudin, « La croissance économique », Institut de Recherches Economiques et Sociales , Université Catholique de Louvain, Belgique, 2015.
4. Edward Shapiro, « Macroeconomic Analysis », 3ed, Harcourt, Brace, USA, 1974.
5. G.S Sawhney, « Non- Conventional Energy Resources », PHI Learning Private Limited, New Delhi, India,2012.
6. Jacques lacaillon, la croissance économique, édition cujas, paris, 1972.
7. Keynes .J.M, "The General Theory of Employment, Interest, and Money", New York: Macmillan Cambridge University Press, 1936.
8. P.A. samuelson, W.D.Nordhaus, « Economics International », 17 th, edition, New York, Mc Graw Hill, 2001.
9. PERROUX. F, « Les théories de la croissance » ,Edition DUNOD, Paris, 2004.
10. Philippe Aghio &Agnès Festré, « Schumpeterian growth theory, Schumpeter, and growth policy design », Springer-Verlag Berlin Heidelberg ,2016.
11. Plonsky. L, Egbert . J & Laflair. G. , "Bootsrapping in Applied Linguistics : assesing its Potencial using Shared Data". Applied Linguistics, Oxford University Press ,2014.
12. R.M .Auty& A.H Gelb, « Political economy of resource-abundant states », Resource Abundance and Economic Development, Oxford University Press for UNU-WIDER, 2001.
13. Robert J. Barro, « Determinants of Economic Growth: A Cross-Country Empirical Study", NATIONAL BUREAU OF ECONOMIC RESEARCH 5698, Cambridge, MA 02138 , August 1996.
14. Simon KUZNETS, « Economc Growth and Structure », New York, w ww Norton and company, Inc, 1965.
15. T. Gylfason, "Natural Resources ,Education, and Economic Development" ,European Economic Review 45,2001.
16. Víctor Lanza, « The Classical Approach to Capital Accumulation, Classical Theory of Economic Growth », UMEA UNIVERSET, Autumn 2012.

Théses:

1.HAMZA Atika, " **Les transferts sociaux et la politique de l'équilibre des finances de l'Etat »,** Mémoire de fin d'études pour l'obtention du diplôme de troisième cycle spécialisé en Finances publiques, Institut d'Economie Douanière et Fiscale, 2017/2018.

Périodiques, revue et études:

1. Abdallah Shehata Khattab, **" The Impact of Reducing Energy Subsidies On Energy Intensive Industries In Egypt ",** ECES The Egyptian Center for Economic Studie , Working paper N° 124,May 2007, p p28-29.
2. Aghion, Philippe & Peter Howitt, **"A Model of Growth Through Creative Destruction",** Econometrica 60, no. 2: 323-351. downloaded from Harvard University's DASH, march 1992.
3. Ahmed Hussein Naser, **« THE CURSE OF NATURAL RESOURCES, QUALITY OF INSTITUTIONS, AND ECONOMIC GROWTH: THE CASE OF MENA COUNTRIES »**, Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Doctor of Philosophy Degree, Pro Quest LLC, May 2020.
4. Alex Walsh1 & Julian Boys, **« The political economy of fossil fuel subsidies in the Middle East and North Africa »**, Knowledge, evidence and learning for development K4D, 30 June 2020.
5. Ambrus Bàràny &Dalia Grigonyté, **« Measuring fossil fuel subsidies** », ECFIN Economic Brief, ISSUE 40,March 2015.
6. Ambrus Bàràny &Dalia Grigonyté, **« Measuringfossil fuel subsidies** », ECFIN EconomicBrief,ISSUE 40,March 2015.

7. Amini, Y. S., Qushchi, A. H., Ahranjani, L. Z., & Amini, N. S. *et al*, **"The Effect of Trade Liberalization on Balance of Payment and Economic Growth in Iran"**. *Journal of Basic and Applied Scientific Research*, 2012, vol. 2, no 7.
8. Angrist.j, Chernozhukov.v, Fermández-val.I, **« Quntile regression under misspecication, with an application to the US wage structure",** 2006, Econometrica 74 :539-563.
9. Annabelle Mourougane, **« Phasing Out Energy Subsidies in Indonesia Annabelle Mourougan »** , OECD Economics Department ,Working Papers No. 808,2010.
10. Armin Wagner& Jan Marc Joost, **« International Fuel Prices2018/2019 »**, GIZ International Fuel prices, March 2019.
11. ARZE DEL GRANADO.F.J , COADY.D & GILLINGHAM.R, « **The Unequal Benefits of Fuel Subsidies: A Review of Evidence for Developing Countries** », Elsevier, 2012.
12. Ayele Gelan, **« Economic and environmental impacts of electricity subsidy reform in Kuwait :A general equilibrium analysis »** , Energy Policy, Elsevier, 2018.
13. Bahmani-Oskooee.M & Niroomand. F, **"Openness and economic growth: an empirical investigation"**, *Applied Economics Letters*, 1999, vol. 6, no 9.
14. Bassam Fattouh& Laura El-Katiri, **« Energy subsidies in the Middle East and North Africa »,** Energy Strategy Revews (Elsevier), 2013
15. Benedict CLEMENTS & al, **"REAL AND DISTRIBUTIVE EFFECTS OF PETROLEUM PRICE LIBERALIZATION: THE CASE OF INDONESIA"**, International Monetary Fund, Washington, DC, USA, The Developing Economies, XLV-2 (June 2007, pp 220–237
16. Boqiang Lin, Zhujun Jiang**, « Estimates of energy subsidies in China and impact of energy subsidy reform »,** Elsevier ,2011.
17. Burk. P. J & Kurniawati. S, **« Electricity subsidy reform in Indonesia: Demand-side effects on electricity use »,** Energy Policy 116, Elsevier, January 2018.
18. Carlo Sdralevich, Randa Sab, Younes Zouhar, and Giorgia Albertin, « **Subsidy Reform in the Middle East and North Africa** », IMF, 2014.
19. Christopher Beaton, Ivetta Gerasimchuk, Tara Laan, KerrynL ang , Damon Vis-Dunbar, Peter Wooders, **« A Guid book To Fossil-Fuel Subsidy Reform, For Policy-Markers In South eat Asia »**, GSI (Global Subsidies Initiative)&**IISD** (International Institute for Sustainable Devlopment), 2013..
20. David Coady, Ian Parry, Louis Sears &Baoping Shang, **« How Large Are Global Fossl Fuel Subsidies ? »**, Elsevier, 2016.
21. David de Roy, **« association Et Subventions : La Quadrature du Cercle** », Pyramides, Etudes et de recherches en Administration Publique, 6/2002.
22. Doug Koplow, **« MeasuringEnergy Subsidies Using the Price-Gap Approach :Whatdoesitleave out »**, IISD(International Institute for Sustainable Development), August 2009.
23. Eberhard Jochem & Zhou Dadi & All, « **Realizing the Potential of Energy Efficiency,** Targets, Policies, and Measures for G8 Countries », Unated Nation Fondation, Washington, 2007.
24. Gabriela Mundaca, **« Energy subsidies, public investment and endogenous growth",** Energy Policy, Elsivier, 2017, p p 693-709.
25. Gerd Schwardz and Benedict Clements, **« Government Subsidies »**, International Monetary Fund, Blackwell Publication, 1999.
26. Gerd Schwartzand Benedict Clements, « **Government subsidies** »,Journal of Economic Surveys, Vol.13, No2
27. Gharibnavaz .M.R & Waschik . R, **« Food and energy subsidy reforms in Iran: A general equilibrium analysis »**, Journal of Policy Modeling 37, Elsevier, 5 August 2015.

28. Gibescu.O**,"Does the gross fixed capital formation represent a factor for supporting the economic growth? ",**Munich Personal REPEC Archive , Online at http://mpra.ub.uni-muenchen.de/50135/MPRA Paper No. 50135, posted 24. September2013.
29. Grazyna Trzpiot, " **Some tests for quantile regression models"**. Folia economica, 2011, Vol 255.
30. Guilherm Mendes Resnde & Lîzia de FIGUEIRÊDO. **« Economic Growth of Minas Gerais 1980-2000: Quantile Regression Approch »**. Desenvolmi mento econômico ،July 2010, Vol 21.
31. Gylfason ,T.&.Zoega G.,**" Natural Resource and Economic Growth : the Role of Investment**" , Working paper , Third Revision , June 2002.
32. Halvor Mehlum, Karl Moene and Ragnar Torvik, **« INSTITUTIONS AND THE RESOURCE CURSE »**, Working paper, The Economic Journal, 116, 1–20 Royal Economic Society ,January 2006 .
33. Hernan Carlino &Micaela Carlino, **«Fossil fuel subsidies in Latin America: the challenge of a perverse incentives structure »,** IDDRI (Institute du development durable et des relations internationals), France, 2015.
34. Iheagwara Andrew I& All, **« Non-Parametric Analysis on the Effects of Fuel Subsidy Removal on Small Business Performance in South-East Nigeria »**, THE INTERNATIONAL JOURNAL OF BUSINESS & MANAGEMENT, February 2014.
35. Ilip Savatic , **« Fossil fuel Subsidy reform :lessons from the Indonesia case** », IDDRI , Study n°06 , 16 october2016.
36. Ilkhom SHARIPOV, **« CONTEMPORARY ECONOMIC GROWTH MODELS AND THEORIES:A LITERATURE REVIEW »,** CES Working Papers – Volume VII, Issue 3,2015.
37. Ivetta Gerasemchuk and All, **«Guidebook to Reviews of Fossil Fuel Subsidies »**, International Institute for Sustainable Development, 2017.
38. J. Atsu Amegashie, **« The Economics of Subsidies »**, University of Guelph, Canada, Cross roads ISSN 1825-7208 Vol. 6, n. 2, 2006.
39. James.A.Gwartney& Al, **« Economics : Private And Public Choice »**, Cengage Learning , 2014.
40. Jas Singh, **«Why Energy Efficiency Matters And How To Scale It Up »**, Live Wire, World Bank Group.
41. Jennifer Ellis, **« The Effects of Fossil-Fuel Subsidy Reform: A review of modelling and empirical studies »**, International Institude For Sustainable Devolepment **iisd**, 2010.
42. Jim Krane, Ph.D.&All, **« FOSSIL FUEL SUBSIDY REFORM SINCE THEPITTSBURGH G20: A LOST DECADE? »,** Center for Energy Studies, 2020.
43. Kanu, S. I, & Ozurumba, B. A**." Capital formation and economic growth in Nigeria",** Global Journal of human-social science: Economics, 2014, vol. 14, no 4.
44. Koenker . R., & Machado. J**," Goodness of Fit and Related Inference Processes for Quantile Regression. Journal of the American Statistical Association",** December**,** 1999, Vol 94, N°448.
45. Koenker, R, **" Quantile regression"**, Cambridge university Press, 2005,Cambridge..
46. Koenker, R., Bassett G. J, **"Regression quantiles"**, Econometrica,1978 , 46.
47. Lucas W, Davis, **"The Economic Cost of Global Fuel Subsidies**", UC Center for Energy and Environmental Economics ،December, 2013.
48. Lucas W. Davis, **« THE ECONOMIC COST OF GLOBAL FUEL SUBSIDIES »**, Working Paper 19736, NATIONAL BUREAU OF ECONOMIC RESEARCH 1050 Massachusetts Avenue Cambridge, MA 02138 December 2013.

49. M. V. Raghavachari , **«Growth of Budgetary Subsidies of Central Government »**, Economic and Political Weekly, Vol. 14, No. 9 (Mar. 3, 1979), pp. 522-528, Published by: Economic and Political Weekly, 2016
50. Marcelo Mello& Roberto Perrelli. **« Growth equations: a quantile regression explotation »**, The quarterly Review of Economics and Finance, 2003,Vol 43.
51. Marie-Pierre Arzelie, **« Dépenses publiques, ressources naturelles et croissance sectorielle : Une comparaison Afrique-Asie »**, Revue économique, Vol. 49, No. 1, JSTOR, janvier 1998.
52. Masami Kojima &Doug Koplow, **« Fossil Fuel Subsidies :Approaches and Valuation »**,Policy Research Working Paper 7220, Energy and Extractives Global Practice Group, World Bank Group,March 2015.
53. Navani J.P& Sapra Sonal, **« Non-Conventional Energy Resources For (UPTU&UTU) »**, S Chand & Company PVT .LTD, New Delhi, 2015.
54. Nicholas Freeland & Cécile Cherrier, **« Les transferts sociaux dans la lutte contre la faim »** , Commission européenne ,Brussels, Luxembourg, Avril 2012.
55. Nikitina.L, Paidi .R &Furuoka.F, **"Using bootsrapped quantile regression analysis for small research in applied linguistics : some Methodological consideration",** Plos One, New Zealand, January, 2019, ‹ .V14, N°1.
56. Ning Ding and Barry C. Field, **"Natural Resource Abundance and Economic Growth"**, Published By: University of Wisconsin Press, Land Economics, Vol. 81, No. 4, November 2005.
57. Nourzad. F & Powell. J. J , **"Openness, growth, and development: Evidence from a panel of developing countries"**. *Scientific Journal of Administrative Development*, 2003.
58. Nyasha . S, Odhiambo .N.M, **"The Impact of Public Expenditure on Economic Growth: A Review of International Literature",** Folia Oeconomica Stetinensia,SCIENDO Volume 19 Issue 2, 2019.
59. O.Faruk Altunc & Celil AydÕn, **« The Relationship between Optimal Size of Government and Economic Growth: Empirical Evidence from Turkey, Romania and Bulgaria »**, Lumen International Conference Logos Universality Mentality Education Novelty ,LUMEN, Procedia - Social and Behavioral Sciences 92, ELSIVIER.
60. Porter. S, Chapitre 8,**" Quantile Regression: Analyzing Changes in Distributions Instead of Means",** 2015 Springer International Publishing Switzerland.
61. Qi Huang , Hanze Zhang , Jiaqing & Mengying He, **"Quantile Regression Models and Their Applications: A Review"**, Journal of Biometrics & Biostatistics, 3/8/2017.
62. RAFAA.M, DJenidi. M, **"The impact of government support on economic growth in Algeria: Econometric study between 2010-2021",** Journal of Economic Growth and Entrepreneurship JEGE, Vol.6 No.1 pp:96-117, 2023.
63. Reinder Van Dijk, **"Should we be cross about cross-subsidies? Experience from the financial services sector"**, Agenda Advancing economics in business, OXERA compelling economics, March 2017.
64. Rica Ivan& Călin Tănase Ladar**,** « **Natural Resources: An Incentive or an Obstacle to Economic Growth**? »**,** AGORA INTERNATIONAL JOURNAL OF ECONOMICAL SCIENCES(AIJES),Vol 12, 2018.
65. Sachs J.D. &Warner A.M. , **" Natural Resource Abundance and Economic Growth "** , National Bureau of Economic Research , Working paper 5398 , Cambridge , December 1995.
66. Shigeru Suehiro, **« Energy intensity of GDP as an Index of Of Energy Conservation »**,IEEJ, August 2007.
67. Sibel Raquel Ersoy, Julia Terrapon-Pfaff, **« LE SYSTÈME ÉNERGÉTIQUE DE L'ALGÉRIE, Développement d'un modèle de phases pour une transformation durable» ,** Friedrich Ebert Stiftung, Wuppertal Institut, May 2021.

68. Sohail lAmjed & Ali Shah Igtidar , **"Does financial system development, capital formation and economic growth induces trade diversification ?**", Journal of Economics and Development, 2021, Vol 23,N°3.
69. SOLARIN.S, **« Modelling Two Dimensions of Poverty in Selected Developing Countries; The Impact of Fossil Fuel Subsidies "**,Social Indicators Research, 2021
70. Staffa. S, Kohane. D, & Zurakowsk. D, "**Quantile Regression and Its Applications: A Primer for Anesthesiologists"**, NARRATIVE REVIEW ARTICLE, International Anesthesia Research Society, 2019, Vol 128, N°4.
71. STONE, Richard. **"Two Studies on Income and Expenditure in the United States"**. Wiley on behalf of the Royal Economic Society, The Economic Journal, Vol. 53, No. 209, April. 1943.
72. Sulistio wati. E , **"The Impact of Fossil Fuel Subsidie on Growth",**The Hague, The Netherlands ,August 2015
73. Taner Turan &Halit Yanıkkaya, **« Natural resource rents and capital accumulation nexus:do resource rents raise public human and physical capital expenditures? »**, working paper, Society for Environmental Economics and Policy Studies, Springer ,24 January2020.
74. Teguh Dartanto,**« Reducing fuel subsidies and the implication on fiscal balance and poverty in Indonesia: A simulation analysis »,** Energy Policy 58, Elsevier, 10 April 2013
75. Thorvaldur Gylfason, **« NATURAL RESOURCES AND ECONOMIC GROWTH: FROM «DEPENDENCE TO DIVERSIFICATION »**, Centre of Economic Policy Research (CEPR), N° 4804, working paper, december 2004.
76. Wang Wei, **« Vertical specialization and enlarging the size of the economy: Comparing impacts of conventional trade and processing trade patterns on GDP growth in China"**, Elsevier, 2016.
77. William E. Schrank, **« introducing subsidies »,** FAO Fisheries Departments, 2003.
78. Yingzhu .L ,Xunpeng.S, Bin. S, **« Economic, social and environmental impacts of fuel subsidies: A revisit of Malaysia»**, Energy Policy 110, Elsevier, 2017.
79. Zhujun Jiang & Boqiang Lin, **« The perverse fossil fuel subsidies in Chinad The scale and effects** », Energy Strategy Revews (Elsevier), 2014.

Conferences:

1. Djamila MENDIL, « **Le niveau de vie des retraités algériens et l'inégalité des retraites »**, Conference paper, Séminaire scientifique de la Caisse des Dépôts, Bordeaux, France, 2014 .

Rapports:

1. Anwar Shah & Bjorn Larsen, **« Word fossil Fuel subsidies and Global Carbon Emissions »**, Word Development Report; October 1992, WPS 1002.
2. Bacon Robert & al, **« Subsidies in the Energy Sector: An overview »**, the World Bank Group Energy Sector Strategy, Washington, July 2010.
3. Banque National, « Rapport annuel de la Banque d'Algérie », des années : 2002 ,2004,2008, 2010,2013et 2019.
4. EIA, **« Background Reference: Algeria »** March 25, 2019.
5. Gouvernement Algérien**, « Objectifs du Millénaire pour le développement, Rapport National 2000-2015 »**, Juin 2016.
6. IEA **,« Trackingfossil fuel subsidies in APEC economies Toward a sustained subsidy reform », 2017.**
7. IEA, OPEC, OECD, WORLD BANK, « **ANALYSIS OF THE SCOPE OF ENERGY SUBSIDIES AND SUGGESTIONS FOR THE G-20 INITIATIVE »,** JOINT REPORT, Canada, 2010.
8. IMF, **"ALGERIA SELECTED ISSUES",** Report No 16/128, May 2016.

9. IMF, **« Energy subsidies in The Middle East and North Africa: Lessons of Reform »**, March 2014.
10. IMF, « **Algeria Selected Issues**, Report No. 16/128, May 2016
11. INTERNATIONAL MONETARY FUND**," SUBSIDY REFORM IN ALGERIA**", 2016.
12. International Monetary Fund, "**ALGERIA SELECTED ISSUES "**, Report No.16/128, May 2016.
13. KAPSARC-UNESCWA**,"Growth Through Diversification and Energy Efficiency: Energy Productivity in Saudi Arabia",** , November 2017 .
14. MINISTERE DE L'AMENAGEMENT DU TERRITOIRE ET DE L'ENVIRONNEMENT DIRECTION GENERALE DE L'ENVIRONNEMENT, « **COMMUNICATION NATIONALE INITIALE** », Projet national ALG/98/G31, Elaboration de la stratégie et du plan d'action national des changements climatiques, Mars 2001.
15. Ministère De L'Energie et Des Mines, « **Bilan énergétique National 2021 ».**
16. Ministère de l'Energie, **« Bilan Des Réalisations Du Secteur De L'Energie, Année 2018 »** .
17. Ministère De L'Energie, **« SYNTHESE DU BILAN DES REALISATIONS 2020 DU SECTEUR DE L'ENERGIE »,** Janvier 2021.
18. Ministère des finances, **« Rapport de présentation du Projet De Loi De Finances 2002 », 18septembre2001**
19. Ministère des finances, « Note de Présentation du Projet de la Loi de Finances pour 2015 ».
20. Ministère des finances, « Rapport de présentation du Projet De Loi De Finances pour 2014 » .
21. Ministère des finances, « Rapport de présentation du Projet De Loi De Finances pour 2016 » .
22. Ministère des finances,**« Rapport de présentation du Projet De Loi De Finances pour 2018 »**.
23. **Ministère des finances « Rapport de Présentation du Projet de la Loi de Finances pour 2018 et Prévisions 2019-2020 ».**
24. MINISTERE DES FINANCES, "**A propos de la politique des subventions",** Interview avec Monsieur Abderrahmane Raouya, Ministre des Finances, a rappelé, au cours de l'entretien accordé à la chaine trois « l'invité de la rédaction » du dimanche 02 juillet 2018.
25. Ministère des finances, « **La note de présentation du projet de la loi de finances pour 2014 »**
26. Ministère des finances, **« Mécanismes de subventions »**, Direction Générale des Politiques Publics**,** 2015**,** document interne daté le 04 janvier 2015.
27. Ministry of Environment, "**FOSSIL FUEL SUBSIDIES IN LEBANON: Fiscal, Equity, Economic and Environmental Impacts"**, May 2015.
28. Nations Unies**, « STEPS-AlGERIE, Transformation structurelle, emploi, production et société »**, Commission économique pour l'Afrique, 2019.
29. OECD, « **ANALYSING ENERGY SUBSIDIES IN THE COUNTRIES OF EASTERN EUROPE, CAUCASUS AND CENTRAL ASIA »**, 2013.
30. ONS, « **Enquête sur les dépenses de consommation et le niveau de vie des ménages 2011 : Dépenses en Logements & Charges** », N°696, Avril 2015
31. ONS, « **Enquête sur les dépenses de consommation et le niveau de vie des ménages 2011 : Dépenses de Transport et Communications »,** N°717, 2015
32. OPEC," Annual Statistical Bulletin of OPEC 2002"
33. OPEC," Annual Statistical Bulletin of OPEC 2006"
34. OPEC, "Annual Statistical Bulletin of OPEC2009 "
35. OPEC," Annual Statistical Bulletin of OPEC 2015"
36. Premier Ministre Commissariat aux Energies Renouvelables et à l'Efficacité Energétique, « **Transition Energétique en Algérie : Leçons, Etat des Lieux et Perspectives pour un Développement Accéléré des Energies Renouvelables »**, CEREFE, Edition 2020.

37. République Algérienne Démocratique et Populaire, Services du Premier Ministre « **PLAN D'ACTION DU GOUVERNEMENT POUR LA MISE EN ŒUVRE DU PROGRAMME DU PRESIDENT DE LA REPUBLIQUE »**, Mai 2014 .
38. World Trade Organization**, "Agreement on Subsidies and Countervailing Measures (SCM Agreement**)"

Arts:

1. **« JOURNAL OFFICIEL DE LA REPUBLIQUE ALGERIENNE N° 10 » ,** 19 Moharram1428 ,7 février 2007.
2. Art 24, « **Journal Officiel de La République Algérienne**, chapitre 3 », 10 juillet 1984.
3. Arts :13-15-16 et 21, **« Loi n° 18-11 du 18 Chaoual 1439 correspondant au 2 juillet 2018 relative à la santé »,** Journal Officiel de la République Algérienne N° 46, 16 Dhou El Kaâda 1439, 29 juillet 2018.

Sites d'internet :

1. Ahmed Bouyacoub, **« La réforme des subventions et transferts sociaux** », Le Quotidien d'Oran, publié le :03/05/2018, consulté le : 13/09/2021sur le site : https://www.djazairess.com/fr/lqo/5260878
2. Algérie Presse Service « **La fédération des retraités demande la poursuite de la subvention de la CNR » ,** , Publié le : mercredi, 02 mai 2018 à 13 :28, consulté le : 04septembre2021 à 00 :45, sur le site : https://www.aps.dz.
3. Algérie Presse Service, **« Réunion du Gouvernement : augmentation de la prime de solidarité scolaire »,** sur le site : https://www.aps.dz/societe/93905-reunion-du-gouvernement-augmentation-de-la-prime-de-solidarite-scolaire, consulté le :28/08/2021 à 06 :45.
4. Autorité De Régulation Des Hydrocarbures (ARH) sur le site : https://www.arh.gov.dz. Consulé le : 03/04/2021.
5. Energy Information Administration : https://www.eia.gov, consulé le : 05/12/2020
6. Energy Information Administration : http://www.fwccinc.com. Consulté le : 16/10/2021
7. Global petrol prices: https://ar.globalpetrolprices.com/lpg_prices, consulté le:14/05/2022.
8. Legal Doctrine: Base de données juridiques en ligne : https://legal-doctrine.com
9. Ministère De L' énergie et Des Mines, **« Energies Nouvelles, Renouvelables et Maitrise de l'Energie »**, sur le site : https://www.energy.gov.dz, consulté le : 12/05/2023.
10. Our world in data : https://ourworldindata.org, consulé le : 10/07/2021.
11. Statista - The Statistics Portal for Market Data: https://www.statista.com
12. The Fuel Price: http://www.thefuelprice.com/Fdz/ar.

قائمة الملاحق

الملاحق

الملحق رقم01: تطور الناتج المحلي الإجمالي للجزائر 1990–2020 (بالمليار دولار بالأسعار الجارية)

السنوات	GDP	السنوات	GDP	السنوات	GDP
1990	62	2001	54.8	2011	200
1991	45.7	2002	56.7	2012	209
1992	48	2003	67.8	2013	209.7
1993	49.9	2004	85.3	2014	213.8
1994	42.5	2005	103.2	2015	166
1995	41.7	2006	117	2016	160
1996	46.9	2007	135	2017	170.1
1997	48.2	2008	171	2018	175.4
1998	48.2	2009	137.2	2019	171.1
1999	48.6	2010	161.2	2020	145.1
2000	54.8				

المصدر: قاعدة بيانات البنك العالمي على الموقع:

https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CN?locations=DZ

https://www.imf.org/external/datamapper/NGDP_RPCH@WEO/OEMDC/ADVEC/WEOWORLD

الملحق رقم 02 :نسبة نمو الناتج الإجمالي الخام للفترة 1990/2020

السنوات	%النمو	السنوات	%النمو	السنوات	%النمو
1990	0.8	2001	3	2011	2.9
1991	-1.2	2002	5.6	2012	3.4
1992	1.8	2003	7.2	2013	2.8
1993	-2.1	2004	4.3	2014	3.8
1994	-0.9	2005	5.9	2015	3.7
1995	3.8	2006	1.7	2016	3.2
1996	4.1	2007	3.4	2017	1.3
1997	1.1	2008	4.2	2018	1.4
1998	5.1	2009	1.6	2019	1
1999	3.2	2010	3.6	2020	-5.9
2000	3.8				

المصدر: قاعدة بيانات البنك العالمي على الموقع:

https://donnees.banquemondiale.org/indicateur/NY.GDP.MKTP.KD.ZG?end=2020&locations=DZ&start=1961&view=chart

الملحق رقم03: بنية الناتج المحلي الخام حسب القطاعات للفترة 1993-2018 (%)

السنوات	المحروقات	الفلاحة	الصناعة	الإدارة العمومية	البناء و الأشغال العمومية	أخرى
1993	21.5	10.9	12.1	13.6	11.4	30.5
1994	22.7	9.5	11.5	12.7	11.3	32.3
1995	25.6	9.7	10.6	11.7	10.2	32.2
1996	29.2	10.9	9.2	10.5	9.6	30.6
1997	30.2	8.7	8	12.5	9.9	30.7
1998	22.5	11.5	9.1	13.6	10.6	32.7
1999	27.4	11.1	8.6	12.7	9.4	30.8
2000	39.2	8.4	7.05	10.3	8.6	26.45
2001	33.89	9.67	7.34	11.08	8.5	29.7
2002	32.55	9.19	7.18	11	9.1	30.98
2003	35.98	9.69	6.55	10.39	8.5	29.17
2004	37.94	9.18	6.05	10.39	8.3	28.14
2005	44.7	7.7	5.3	8.5	7.5	26.3
2006	46.3	7.7	5.1	8.3	5.9	26.7
2007	44.3	8.5	5.2	9.3	8.8	23.9
2008	45.1	6.6	4.7	9.8	8.7	25.1
2009	31	9.3	5.7	12.2	11	30.8
2010	34.7	8.4	5.1	13.5	10.5	27.8
2011	35.9	8.1	4.6	16.3	9.2	25.9
2012	34.2	8.8	4.5	16.3	9.2	27
2013	29.8	9.9	4.6	15.3	9.8	30.24
2014	27.1	10.3	4.9	15.9	10.4	30.6
2015	18.8	11.6	5.5	17.4	11.5	35.2
2016	17.3	12.2	5.6	17.5	11.8	35.6
2017	19.7	12.3	5.5	16.5	11.8	34.2
2018	21.5	12.3	5.6	15	12	33.6
2019	19.4	12.2	5.8	16.3	11.8	34.5

المصدر:

Rapport annuel de la Banque d'Algerie ,des années : 2002 –2004, P 162-2008, P 181-2010,P165-2013,P174-2019,p26..

النشرة الإحصائية للثلاثية لبنك الجزائر رقم 45، مارس 2019، ص 26.

الملحق رقم:04 تطور الاحتياطي المؤكد للنفط الخام في الجزائر في الفترة 2019/1990

(مليار برميل في نهاية السنة)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
الاحتياطي	9.2	9.2	9.2	9.2	10	10	10.8	11.2	11.3	11.3	11.31
السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الاحتياطي	11.31	11.31	11.8	11.35	12.27	12.2	12.2	12.2	12.2	12.2	12.2
السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020		
الاحتياطي	12.2	12.2	12.2	12.2	12.2	12.2	12.2	12.2	12.2		

المصدر: من الموقع: https://www.statista.com

الملحق رقم05: تطور الاحتياطي المؤكد للغاز الطبيعي في الجزائر في الفترة 2019/1990 مليار $م^3$

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
الاحتياطي	3228	3248	3299	3224	3624	3624	3624	3690	3698	3690	4523
السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الاحتياطي	4523	4523	4545	4545	4504	4504	4504	4504	4504	4504	4504
السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020		
الاحتياطي	4504	4504	4504	4504	4504	4504	4504	4504	4504		

المصدر:من الموقع: https://ar.knoema.com

الملحق رقم 06: إجمالي إنتاج النفط الخام في الجزائر في الفترة 2019/1990

(ألف برميل مكافئ نفط/ اليوم)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
الانتاج	783.5	803	759.5	747.3	752.5	752.5	806.7	846.1	827,3	749,6	796
السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الانتاج	776,6	729,9	942,4	1311,4	1352	1368,8	1371,6	1356	1216	1189.8	1161.6
السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020*		
الانتاج	1199.8	1202.6	1192.8	1157	1020.3	993	970	954.2	888		

*بيانات تقديرية

Source :- Annual Statistical Bulletin Of OPEC 2002, p 13.
- Annual Statistical Bulletin Of OPEC2015, p 28.

- التقرير الاحصائي السنوي للأوبك، 2020، ص 28.

الملحق رقم 07: إجمالي إنتاج الغاز الطبيعي المسوق في الجزائر في الفترة 2020/1990 (مليون م^3/ اليوم)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
الانتاج	51.600	53.910	53.246	53.872	51.157	62.301	67.114	75.730	80.876	85.848	88.617
السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الانتاج	83.750	84.050	80.367	82.829	89.235	88.209	84.827	86.505	81.426	84.615	82.767
السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020		
الانتاج	86.454	79.647	83.295	84.6	95	96.6	97.5	90.3	84.8		

Source :- Annual Statistical Bulletin Of OPEC 2002, p 15.
- Annual Statistical Bulletin Of OPEC 2009, p31.
- Annual Statistical Bulletin Of OPEC 2006, p 23.
- Annual Statistical Bulletin Of OPEC2015, p 96.

- التقرير الاحصائي السنوي للأوبك، 2020، ص 34.
- التقرير الاحصائي السنوي للأوبك، 2021، ص 21.

الملحق رقم08: حجم التحويلات الاجتماعية في الجزائر للفترة 2000-2020

الوحدة: مليار دينار جزائري

ت.الاجتماعية	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021*
دعم السكن	**67**	**74**	**76**	**99**	**81**	**114**	**147**	**204**	**285**	**195**	**324**	**754**	**461**	**250**	**255**	**403**	**471**	**304**	**396**	**397**	**384**	**421**
دعم العائلات	**47**	**66**	**76**	**81**	**84**	**96**	**136**	**176**	**402**	**459**	**318**	**492**	**423**	**405**	**422**	**479**	**444**	**405**	**427**	**453**	**453**	**496**
التعويضات العائلية	29	31	38	32	33	40	42	42	40	44	44	41	41	41	42	41	42	41	36	34	41	45
دعم التربية	13	22	27	30	33	39	50	55	75	78	87	89	90	100	103	109	114	116	111	121	130	130
دعم أسعار م . الأساسية	-	-	-	-	-	-	116	318	184	192	96	279	215	197	213	246	224	198	197	208	198	197
دعم الكهرباء، الغاز و الماء	4	13	11	18	17	15	32	46	102	144	90	82	76	65	62	81	62	65	81	88	81	96
دعم معاش المتقاعدين	**19**	**38**	**41**	**56**	**76**	**62**	**71**	**90**	**115**	**149**	**144**	**139**	**249**	**257**	**252**	**251**	**243**	**236**	**256**	**282**	**288**	**290**
دعم الصحة	**33**	**42**	**49**	**60**	**63**	**60**	**67**	**79**	**151**	**176**	**199**	**367**	**364**	**263**	**320**	**325**	**321**	**330**	**330**	**336**	**354**	**340**
دعم المجاهدين	**60**	**56**	**78**	**63**	**75**	**75**	**81**	**82**	**108**	**111**	**124**	**125**	**156**	**171**	**180**	**198**	**197**	**197**	**200**	**198**	**198**	**196**
دعم الفقراء، المعاقين و ذوي الدخل المنخفض	**34**	**36**	**41**	**55**	**46**	**50**	**91**	**75**	**100**	**115**	**128**	**185**	**211**	**224**	**178**	**172**	**163**	**149**	**153**	**153**	**168**	**209**
مجموع ت. الاجتماعية	**262**	**315**	**364**	**416**	**428**	**460**	**584**	**676**	**1164**	**1207**	**1239**	**2065**	**1868**	**1574**	**1609**	**1830**	**1841**	**1624**	**1764**	**1821**	**1847**	**1927**
%ت. الاجتماعية من الميزانية	**21.9**	**21.4**	**23.7**	**24.1**	**23**	**21.9**	**22.9**	**21.2**	**27.8**	**28.8**	**26.61**	**33.49**	**26.49**	**25.84**	**21.02**	**20.9**	**23.1**	**22.84**	**20.4**	**21.3**	**23.6**	**23.8**
%من ت .الاجتماعية من الناتج المحلي الاجمالي	**6.4**	**7.5**	**8.1**	**7.9**	**6.9**	**6.1**	**6.9**	**7.2**	**10.5**	**12.1**	**10.3**	**14.2**	**11.5**	**9.5**	**9.4**	**11**	**9.8**	**8.4**	**8.7**	**8.8**	**9.8**	**9.4**

*قيمة التحويلات الاجتماعية لسنة 2021 مقدرة.

المصدر: من اعداد الباحثة انطلاقا من معطيات من: – وزارة المالية، المديرية العامة للتقدير والسياسات.

-Rapport de présentation du Projet De Loi De Finances 2002 , 18septembre2001, p38.
- Rapport de présentation du Projet De Loi De Finances pour 2016 , p34.
- Rapport de présentation du Projet De Loi De Finances pour 2018, p 48.

الملحق رقم09 : حجم الدعم الضمني في الفترة 2012-2015(مليار دينار جزائري)

مخصصات الدعم الضمني	2012	2013	2014	2015
دعم الطاقة:	**1923**	**2080.45**	**1386**	**1300**
دعم الوقود	775.5	818.2	441	–
دعم الكهرباء	622	684.2	630	–
دعم الغاز	525.5	578.05	315	–
دعم ذو طابع جبائي	**942.6**	**1081**	**954**	–
دعم ذو طابع عقاري	**65.8**	**66.85**	**65.3**	–
دعم التدخلات المالية للخزينة العمومية	–	–	**10**	–
دعم الشركة الوطنية لتوزيع الغاز والكهرباء	–	–	**154.3**	–
المجموع	**2931.4**	**3228.3**	**2560.8**	**1367**
المجموع/GDP ب %	**18.5**	**19.5**	**11.6**	**8.1**
دعم الطاقة/ GDP ب %	**11.9**	**12.5**	**6.3**	**7.7**

المصدر: من إعداد الباحثة انطلاقا من معطيات

- Rapport de présentation du Projet De Loi De Finances pour 2014, p17.
-Note de Présentation du Projet de la Loi de Finances pour 2015, p 21.
- Rapport de présentation du Projet De Loi De Finances pour 2016, p17.
- **« Algeria Selected Issues »,** IMF, May 2016, IMF Country Report No. 16/128, p29.

الملحق رقم10: الاستهلاك الوطني للطاقة وأقسامه في الجزائر للفترة 1990-2021 (K Tep)

السنوات	الاستهلاك الوطني للطاقة	صناعات غير طاقوية	صناعات طاقوية	الاستهلاك النهائي	ضياع في النقل و التوزيع
1990	24591	1755	6399	14200	2237
1991	25350	1682	6657	15097	1914
1992	26203	1881	6556	15393	2373
1993	26330	1935	6873	15650	1872
1994	25498	1728	6370	15181	2219
1995	26508	1589	6808	15746	2365
1996	25701	1398	6757	15616	1930
1997	26597	1728	7151	15226	2492
1998	27556	1469	7030	16507	2550
1999	29254	1924	7467	17200	2663
2000	30115	1930	7288	18300	2597
2001	30771	1993	7254	18995	2529
2002	32684	2134	7704	20526	2320
2003	35156	2046	8248	22424	2438
2004	34941	1822	6822	23350	2767
2005	36265	2040	7023	24511	2691
2006	37461	1932	7400	25703	2425
2007	39393	2134	6873	27537	2849

2008	39995	1351	6846	28956	2841
2009	41855	1449	6792	30707	2906
2010	43362	2185	6234	31650	3293
2011	45914	2031	7320	33078	3486
2012	50866	3045	7510	36395	3916
2013	51840	2810	7384	37476	3710
2014	55882	3746	9059	39368	4170
2015	58265	4077	7841	42458	3890
2016	58341	4330	7439	42883	3690
2017	60328	3486	7327	44646	4896
2018	64964	4999	7278	48146	4540
2019	66902	4487	7395	50357	4661
2020	62343	4407	7733	46466	3737
2021	67153	4777	8286	50171	3936

المصدر: من اعداد الباحثة انطلاقا من تقارير وزارة الطاقة والمناجم .

الملحق رقم11: الاستهلاك الوطني حسب شكل الطاقة في الجزائر للفترة 1990–2021 (K Tep)

الاستهلاك الوطني	2001		2002		2003		2004		2005		2006	
شكل الطاقة	الكمية	%	الكمية	%	الكمية	%	الكمية	%	الكمية	%	الكمية	%
الغاز الطبيعي	11484	37.3	11709	35.8	13103	37.3	12176	34.8	14006	36.2	13677	36.5
منتجات بترولية	7642	24.8	8537	26.1	9365	26.6	9596	27.5	9552	26.3	9931	26.5
كهرباء	8702	24.4	8255	25.3	8867	25.2	9255	26.5	9645	26.9	10300	27.5
غاز البترول المميع ((GPL	1959	6.4	2052	6.3	2189	6.2	2293	6.6	2132	5.9	1970	5.3
نفط خام	1231	4.0	1434	4.4	967	2.8	1020	2.9	990	2.7	693	1.6
مكثفات صلبة	413	1.3	408	1.2	427	1.2	444	1.3	494	1.4	750	2.0
أشكال أخرى	242	0.8	290	0.9	239	0.7	156	0.4	208	0.6	141	0.4
المجموع	30772	100	32685	100	35156	100	34938	100	36263	100	37461	100

الاستهلاك الوطني	2007		2008		2009		2010		2011		2012		2013	
شكل الطاقة	الكمية	%	الكمية	%	الكمية	%	الكمية	%	الكمية	%	الكمية	%	الكمية	%
الغاز الطبيعي	14360	36.5	14183	34.0	14663	33.8	14462	33.4	15714	34.2	17658	34.7	18623	35.9
منتجات بترولية	11038	28.0	11438	30.0	13397	30.9	13325	30.7	13570	29.6	15134	29.8	15312	29.5
كهرباء	10497	26.6	11145	27.1	11541	26.6	11742	27.1	13175	28.7	14491	28.5	14130	27.2
غاز البترول المميع	1968	5.0	1957	4.9	2365	5.5	2329	5.4	2196	4.8	2320	4.6	2485	4.8
نفط خام	587	1.5	711	1.8	703	1.6	787	1.8	746	1.7	704	1.4	805	1.6
مكثفات صلبة	688	1.7	426	1.6	308	0.7	367	0.8	69	0.2	63	0.1	73	0.1
أشكال أخرى	255	0.6	134	0.6	381	0.9	343	0.8	427	0.9	495	0.1	405	0.7
المجموع	39393	100	41090	100	43358	100	43362	100	45914	100	50866	100	51840	100

استهلاك الوطني حسب شكل الطاقة	2014		2015		2016		2017		2018		2019		2020		2021	
	الكمية	%	الكمية	%	الكمية	%	الكمية	%	الكمية	%	الكمية	%	الكمية	%	الكمية	%
الغاز الطبيعي	20549	37	21345	36.6	21732	37.2	22029	36.9	24982	38.4	25947	38.8	24640	40	26515	39
منتجات بترولية	16368	29	16593	28.5	16141	27.7	15883	26.6	16105	24.7	16730	25	14355	23	14824	22
كهرباء	15280	28	16408	28.2	16880	28.9	17812	29.9	8337	28.3	18714	27.9	18282	29	20379	30
غاز البترول المميع	2294	4	2264	3.9	2247	3.9	2361	3.9	2638	4.1	2860	4.3	2809	3.7	3106	4.6
نفط خام	1014	1.8	1301	2.2	1055	1.8	1108	1.8	1179	1.8	1097	1.6	1341	2.1	907	1.4
مكثفات صلبة	22	0.04	90	0.1	6	0.01	48	0.1	90	0.1	67	0.1	32	0.05	24	0.04
أشكال أخرى	338	0.6	271	0.5	295	0.5	341	0.5	1633	2.5	1486	2.7	863	1.8	1311	1.9
المجموع	55882	100	58265	100	58341	100	59582	100	64964	100	66902	100	62343	100	67153	100

المصدر: من اعداد الباحثة انطلاقا من التقارير السنوية لحصيلة إنجاز قطاع الطاقة والمناجم في الجزائر خلال الفترة 2020/1990.

الملحق رقم12: الاستهلاك النهائي حسب شكل المصدر و القطاع للفترة 1990-2021(K Te)

السنوات	المصادر			القطاعات			
	منتجات بترولية	غاز طبيعي	كهرباء	الصناعة و الأشغال ع	النقل	العائلات و أخرى	الاستهلاك النهائي
1990	6216	2454	3616	3874	4384	5942	14200
1991	6542	2909	3600	4002	4533	6562	15097
1992	6411	2997	3838	4127	4495	6771	15393
1993	6487	3206	3816	4077	4583	6990	15650
1994	5941	3190	4003	3944	4243	6994	15181
1995	6123	3324	4308	4167	4292	7317	15746
1996	5968	3475	4267	4005	4202	7409	15616
1997	5793	3253	4266	3802	4148	7276	15226
1998	6061	3475	4860	4129	4261	8117	16507
1999	6244	3615	5162	4218	4324	8658	17200
2000	6918	3781	5458	4457	4654	9189	18300

2001	7200	3770	5731	4610	4797	9588	18995
2002	8016	4082	6100	4904	5312	10310	20526
2003	8879	4358	6696	5149	5962	11313	22424
2004	9106	4858	6957	5509	6010	12011	23350
2005	9101	5734	7191	5871	5845	12850	24511
2006	9486	5987	7655	6507	6035	13173	25703
2007	10372	6871	7779	6779	6450	14308	27537
2008	11438	6976	8275	7130	9384	12442	28956
2009	12319	7728	8414	7380	10264	13063	30707
2010	12272	8021	8607	8019	11215	12415	31650
2011	12871	8692	9851	7440	12189	13449	33078
2012	13999	9710	10304	7948	13372	15075	36395
2013	14190	10562	10246	8010	13762	15704	37476
2014	14989	11209	10914	8238	14551	16579	39368
2015	15975	12249	11966	8818	15495	18145	42458
2016	15527	12654	12476	9242	15057	18584	42883
2017	15338	13665	13270	9943	14895	19808	44646
2018	15517	16024	13926	10450	15281	22414	48146
2019	16153	17002	14299	11421	15405	23529	50357
2020	13135	16843	13614	10911	13499	22056	46466
2021	13686	17930	15348	12220	14520	23431	50171

المصدر: من اعداد الباحثة انطلاقا من التقارير السنوية لحصيلة إنجاز قطاع الطاقة والمناجم في الجزائر خلال الفترة 2020/1990.

الملحق رقم 13: دعم الطاقة في الجزائر باعتماد نهج الفجوة السعرية للفترة 1990–2020

(مليون دولار أمريكي)

السنوات	الديزل(1)	البنزين(2)	غاز البترول المسال(3)	الغاز الطبيعي	الكهرباء	(1)+(2)+(3)
1990	799073446	561067253	457319126	261400572	1252098236	3330958634
1991	666169492	530099563	1315577007	504563497	1088754074	4105163632
1992	857683616	187271100	1093944043	606984550	1170854552	3916737860
1993	810146893	252624725	1151367160	754222054	1122233883	4090594715
1994	561288136	209842381	1127333754	760484897	1347760062	4006709228
1995	293389831	139714061	1143640702	705927855	1264908524	3547580973
1996	188271186	137204634	1157415894	1370486517	1405017443	4258395674
1997	212926554	372778818	971006252	1249270999	1338327777	4144310398
1998	662372881	603062858	922081901	539099854	1403495735	4130113229
1999	458892655	618350018	886816582	1173459664	1420361102	4557880021
2000	664056497	851387645	1414747064	2596779570	1506826734	7033797510
2001	962101695	328165270	1204589713	2488220887	1616180146	6599257711
2002	1485898305	900463905	1236740735	2075487161	1612979418	7311569525
2003	1488338983	509210276	976865596	4104405178	1752160992	8830981026
2004	1666531073	1279468815	1172989732	4234857994	1780073993	10133921608
2005	2506802260	537695668	1158749691	6921506784	1940075059	13064829461
2006	3421322034	1538048344	1147900672	5379912782	2305839911	13793023742
2007	4180644068	1257426548	1007372097	5739688002	2490107256	14675237971
2008	6656497175	1609221128	958489871	7440018986	2786983695	19451210856
2009	3964067797	952225930	1035543772	3181907128	3077398516	12211143143
2010	6506485876	2486747511	1327563636	3561130422	3279031538	17160958983
2011	6948271186	3322536014	1439069393	3539448621	3796986290	19046311504
2012	8228248588	4216597488	1723430232	2555701414	4372567685	21096545405
2013	8459152542	4200415073	1601942570	3825618578	4830685818	22917814581
2014	9155028249	4081630992	1508872805	5026660276	5454881235	25227073556
2015	6415460674	3183364532	1785231033	3104357320	6235193277	20723606836
2016	7262471925	3011149908	1566956722	2921203558	6533152174	21294934286
2017	6343423752	3375112428	1623807432	3760986302	7264222997	22367552910
2018	7210474614	3523724807	1740592197	4416570439	7455489434	24346851490
2019	7535294010	2815199820	3266553058	3519360948	8169471033	25305878868
2020	4881176100	2016000000	2839932657	2676940640	7920023256	20334072653

المصدر: من إعداد الطالبة باعتماد نهج الفجوة السعرية على البينات من المواقع: - https://data.worldbank.org

- THE Global Economy :https://www.theglobaleconomy.com
-https://ar.globalpetrolprices.com/lpg_prices
-OPEC Statistical Annual Raport
-index mundi:https://www.indexmundi.com

الملحق رقم 14: عدد مشتركي الغاز الطبيعي حسب التوتر للفترة 1990-2019

السنوات	المنخفض	المتوسط	المرتفع	المشتركين
1990	853349	1339	154	854842
1991	904354	1431	158	905943
1992	963694	1614	167	965475
1993	1022396	1743	175	1024314
1994	1079002	1847	178	1081027
1995	1135401	1947	181	1137529
1996	1185597	2030	183	1187810
1997	1230413	2115	183	1232711
1998	1276935	2174	182	1279291
1999	1329421	2263	178	1331862
2000	1391640	2340	179	1394159
2001	1462244	2456	184	1464884
2002	1553194	2580	188	1555962
2003	1680622	2896	180	1683528
2004	1832611	2896	183	1835690
2005	2013721	3028	192	2016941
2006	2204305	3214	182	2207701
2007	2412035	3413	191	2415639
2008	2630562	3650	184	2634396
2009	2853582	3879	188	2857649
2010	3090759	4142	195	3095096
2011	3341786	4432	202	3346420
2012	3663303	4727	206	3668836
2013	3961989	5070	216	3967275
2014	4244279	5356	222	4249857
2015	4578229	5715	224	4584168
2016	5260409	6457	230	4921259
2017	5260409	6457	238	5267104
2018	5627004	6837	246	5634087
2019	6041914	7224	251	6049389

المصدر: وزارة الطاقة و المناجم، "**حوصلة إحصائية 1962-2020** "، الفصل 8، على الموقع: https://www.ons.dz

الملحق رقم15: عدد مشتركي الكهرباء حسب القطاع للفترة 2005-2021(ألف مشترك)

السنوات	منزلي	تجاري	صناعي	أخرى	المجموع
2005	5321	34.8	0.1	-	5356
2006	5789		37	0	5826
2007	6002	39	1	-	6042
2008	6258	40	1	-	6299
2009	6484	42	1	-	6527
2010	5820	647	154	183	6804
2011	6118	661	145	192	7116
2012	6397	678	148	206	7429
2013	6225	866	443	215	7749
2014	6918	744	167	263	8092
2015	7195	780	180	298	8453
2016	7412	825	210	363	8810
2017	7727	861	218	397	9185
2018	8179	1036	224	166	9605
2019	8566	1127	225	124	10042
2020	8944	1175	239	136	10494
2021	9252	1180	392	160	10984

المصدر: النشرة الإحصائية للاتحاد العربي للكهرباء للسنوات من 2005 إلى 2021

الملحق رقم16: عدد مشتركي الكهرباء حسب التوتر للفترة 1990-2019

السنوات	التوتر المنخفض	التوتر المتوسط	التوتر المرتفع	المشتركين
1990	3138813	20811	56	3159680
1991	3288476	22236	57	3310769
1992	3452637	23624	59	3476320
1993	3608590	25031	60	3633681
1994	3750659	26232	61	3773952
1995	3879597	27450	61	3907108
1996	3982399	28094	60	4010553
1997	4096830	28559	60	4125449
1998	4209882	28850	60	4238792
1999	4359519	29553	61	4389132
2000	4513836	30391	62	4544289
2001	4676586	31310	63	4707959
2002	4864003	32553	64	4896620
2003	5080378	33524	69	5113971
2004	5320891	34834	69	5355794
2005	5566394	36015	71	5602480
2006	5789038	37336	75	5826449
2007	6022484	38741	84	6041309

6275663	93	40297	6235273	**2008**
6525999	95	41747	6484157	**2009**
6803371	97	43435	6759839	**2010**
7102466	102	45118	7057246	**2011**
7428843	103	46876	7381864	**2012**
7748531	106	48590	7699835	**2013**
8092341	105	50599	8041637	**2014**
8452653	104	52896	8399653	**2015**
8810312	111	55234	8754967	**2016**
9184962	115	57539	9127308	**2017**
9604656	117	59627	9544912	**2018**
10042318	122	61711	9980485	**2019**

المصدر: حوصلة إحصائية 1962-2020، الديوان الوطني للإحصائيات، على الموقع: https://www.ons.dz

الملحق رقم 17: تطور أسعار الطاقة في الجزائر ما بين 1990 و2021 بالدولار أمريكي

السنوات	الديزل(ج)	الديزل(ع)	البنزين(ج)	البنزين(ع)	غاز البترول المسال(ج)	غاز البترول المسال(ع)	الغاز الطبيعي(ج)	الغاز الطبيعي(ع)	الكهرباء(ج)	الكهرباء(ع)
1990	0,04	0,23	0,15	0,34	0,12	0,34	0,0038	0,0056	0,019	0,108
1991	0,04	0,21	0,15	0,35	0,06	0,35	0,0018	0,0051	0,029	0,107
1992	0,09	0,28	0,2	0,26	0,07	0,26	0,0024	0,0060	0,029	0,107
1993	0,09	0,31	0,2	0,28	0,10	0,28	0,0030	0,0072	0,031	0,106
1994	0,09	0,26	0,2	0,27	0,10	0,27	0,0020	0,0066	0,021	0,105
1995	0,23	0,32	0,4	0,45	0,08	0,45	0,0018	0,0058	0,019	0,103
1996	0,23	0,29	0,4	0,47	0,09	0,47	0,0016	0,0094	0,017	0,1
1997	0,23	0,3	0,4	0,54	0,12	0,54	0,0019	0,0086	0,020	0,099
1998	0,16	0,36	0,31	0,54	0,12	0,54	0,0020	0,0071	0,022	0,096
1999	0,16	0,29	0,31	0,54	0,11	0,54	0,0021	0,0077	0,023	0,094
2000	0,15	0,32	0,27	0,6	0,10	0,60	0,0019	0,0144	0,021	0,093
2001	0,15	0,38	0,27	0,4	0,09	0,40	0,0019	0,0139	0,022	0,095
2002	0,1	0,41	0,22	0,58	0,09	0,58	0,0018	0,0114	0,021	0,091
2003	0,1	0,39	0,22	0,42	0,09	0,42	0,0020	0,0192	0,022	0,092
2004	0,15	0,47	0,32	0,81	0,10	0,81	0,0022	0,0200	0,024	0,092
2005	0,26	0,63	0,44	0,64	0,12	0,64	0,0022	0,0300	0,023	0,095
2006	0,19	0,7	0,32	0,98	0,12	0,98	0,0023	0,0231	0,024	0,104
2007	0,19	0,76	0,32	0,77	0,13	0,77	0,0024	0,0237	0,026	0,106
2008	0,2	1,06	0,34	0,89	0,14	0,89	0,0026	0,0302	0,028	0,112
2009	0,2	0,65	0,34	0,64	0,12	0,64	0,0023	0,0133	0,024	0,115
2010	0,19	0,92	0,32	1	0,12	1,00	0,0023	0,0150	0,024	0,115

2011	0,18	0,95	0,29	1,1	0,12	1,10	0,0023	0,0137	0,024	0,117
2012	0,17	1,05	0,29	1,2	0,12	1,20	0,0022	0,0094	0,023	0,118
2013	0,17	1,04	0,29	1,1	0,11	1,10	0,0021	0,0127	0,022	0,121
2014	0,16	1,01	0,27	1	0,11	1,00	0,0021	0,0148	0,022	0,125
2015	0,16	0,72	0,27	0,8	0,08	0,80	0,0016	0,0089	0,017	0,126
2016	0,17	0,82	0,28	0,8	0,08	0,80	0,0015	0,0084	0,016	0,125
2017	0,19	0,76	0,3	0,9	0,08	0,90	0,0015	0,0101	0,015	0,129
2018	0,21	0,84	0,34	1	0,08	1,00	0,0014	0,0107	0,015	0,128
2019	0,2	0,81	0,36	0,9	0,08	0,90	0,0014	0,0086	0,015	0,13
2020	0,22	0,67	0,35	0,8	0,07	0,80	0,0013	0,0068	0,014	0,132
2021	0,2	0,83	0,33	0,84	0,06	0,84	0,0012	0,0191	0,013	0,139

المصدر: من اعداد الطالبة من:

- التقرير الاحصائي السنوي للسنوات قيد الدراسة.
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2006، ص 99.
- تقرير الأمين العام السنوي الأربعون 2013 لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول الأوبك،ص102.
- تقرير الأمين العام السنوي الرابع و الأربعون 2017 لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول الأوبك،ص103.
- قاعدة بيانات البنك الدولي على الموقع: http://data.albankaldawli.org

و المواقع:

https://www.globalpetrolprices.com
https://www.statista.com
https://ourworldindata.org
Eia, US, Energy Information Administration : http://www.fwccinc.com, consulté le : 16/10/2021 à :16 :44.

الملحق رقم 18: الانفاق الاستهلاكي على الكهرباء و غاز المدينة لسنة 2011(ألف دج)

	الشريحة الخمسية 1	الشريحة الخمسية 2	الشريحة الخمسية 3	الشريحة الخمسية 4	الشريحة الخمسية 5	المجموع
الكهرباء + غاز المدينة	4625960	7240903	11205048	13589394	21460468	58121772
الانفاق %	8	12.5	19	23.5	37	100

Source : « **Enquête sur les dépenses de consommation et le niveau de vie des ménages 2011 : Dépenses en Logements & Charges** », N°696 ,ONS, Avril 2015, p22.

الملحق رقم 19: الانفاق الاستهلاكي على الوقود لسنة 2011(ألف دج)

	الشريحة الخمسية 1	الشريحة الخمسة 2	الشريحة الخمسية 3	الشريحة الخمسية 4	الشريحة الخمسية 5	المجموع
الوقود	2496471	4417114	8253163	11653130	24710550	51530427
الانفاق %	4.8	8.6	16	22.6	48	100

Source : « **Enquête sur les dépenses de consommation et le niveau de vie des ménages 2011 : Dépenses de Transport et Communications »,** N°717, 2015, P 29.

الملحق رقم20 : الانفاق الاستهلاكي على الأجهزة الالكترونية، الكهرو منزلية و السيارات لسنة 2011 (ألف دج)

	الشريحة الخمسية 1	الشريحة الخمسة 2	الشريحة الخمسية 3	الشريحة الخمسية 4	الشريحة الخمسية 5	المجموع
الأجهزة الالكترونية	2686907	4721284	7769372	12702612	31028825	58909000
%الانفاق	4.6	8	13.2	21.5	52.7	100
الأجهزة الكهرو منزلية	3210481	5228683	7844308	12537181	22324209	51144862
%الانفاق	6.3	10.2	15.3	24.5	43.7	100
اقتناء السيارات، الدراجات النارية و الدراجات	471165	818064	3558414	12817966	231726093	249391701
%الانفاق	0.2	0.4	1.4	5.1	92.9	100

Source :- « **Enquête sur les dépenses de consommation et le niveau de vie des ménages 2011 » ,** N°183, Mars 2014, P 62.

- « **Enquête sur les dépenses de consommation et le niveau de vie des ménages 2011 : Meubles & Matériels Ménagers »,** N°718,Octobre 2015, P 25.

-« **Enquête sur les dépenses de consommation et le niveau de vie des ménages 2011 : Dépenses de Transport et Communications »,** N°717, 2015, P 27.

الملحق رقم 21: نسب الانفاق الاستهلاكي على الوقود، الكهرباء وغاز المدينة، غاز البروبان وغاز البوتان حسب التوزيع الاقليمي لسنة201

	الانفاق على الوقود(بنزين، ديزل و سير غاز	الانفاق على الكهرباء و غاز المدينة	الانفاق على غاز البروبان غاز البوتان
حضري	33 860 447	53 756 683	10 374 229
ريفي	17 669 981	4 365 090	19 245 330
الاجمالي	51 530 427	58 121 773	29 619 559
%الحضري	65.7	95.18	35
%الريفي	34.3	7.82	65

Source : -ONS, **"Enquête Nationale sur les Dépenses de Consommation et Niveau de Vie des Ménages 2011, Depenses en Logement & Charges",** N° 696, AVRIL 2015, P 20.
-ONS, **"Enquête Nationale sur les Dépenses de Consommation et Niveau de Vie des Ménages 2011, Dépenses de Transport et Communications"**, N°717, 2015, P26.

الملحق رقم 22:إجمالي إمدادات الطاقة حسب المصدر ، الجزائر 1990–2020 TJ

السنوات	الغاز الطبيعي	الهيدروكاربون	نفط	الفحم	الطاقة الشمسية و الرياح	الوقود الحيوي والنفايات
1990	509654	486	390054	28708		440
1991	545641	1055	404649	32853		850
1992	558073	716	425403	24083		938
1993	596306	1271	387000	27777		1583
1994	592342	598	375469	27072		1583
1995	604018	695	377761	32148		1583
1996	593746	486	366182	21517		1583
1997	637570	270	352111	15256		2110
1998	656190	774	359705	23603		2242
1999	699392	731	386663	23942		2242
2000	705025	194	401499	21799		2242
2001	714426	248	393359	22391		2242
2002	746998	205	425171	33304		3019
2003	819761	945	433592	30851		2462
2004	797597	904	465892	36745		2462
2005	859283	1998	460642	32545		2989
2006	902047	785	517838	30033		2699
2007	934430	814	570631	33727		2989
2008	943134	1019	581194	33699		1949
2009	1004287	1102	681234	18217		2246
2010	976373	626	750844	14345		2169
2011	1037725	1807	762252	12380		674
2012	1173011	2239	796177	12239		652
2013	1197407	1188	847641	8573		918
2014	1350796	914	884606	6401		251
2015	1441080	522	898078	5922	277	251
2016	1451291	785	874914	5890	418	251
2017	1503178	202	880724	9398	2084	419
2018	1628468	421	904144	15745	2397	921
2019	1680242	547	942354	13011	2466	419
2020	1614913	179	279213	5894	2423	425

المصدر: من إعداد الطالبة انطلاقا من معطيات من الموقع: https://www.iea.org/countries/algeria

الملحق رقم 23: مصادر توليد الكهرباء في الجزائر للفترة 1990-2020(GWH)

السنوات	الغاز الطبيعي	النفط	الهيدروكاربون	الطاقة الشمسية الكهروضوئية	طاقة الرياح
1990	15095	874	135		
1991	16303	749	293		
1992	17313	774	199		
1993	18434	627	353		
1994	18968	749	166		
1995	18867	655	193		
1996	19775	744	135		
1997	20595	827	75		
1998	22245	802	215		
1999	23877	677	203		
2000	24585	773	54		
2001	25781	775	69		
2002	26994	597	57		
2003	28619	687	265		
2004	30312	687	251		
2005	32643	717	555		
2006	34258	750	218		
2007	36176	794	226		
2008	39161	792	283		
2009	37588	607	306		
2010	44596	964	174		
2011	49654	1068	502		
2012	55716	1059	622		
2013	58658	902	330		
2014	63350	638	254		
2015	67668	908	145	58	19
2016	69693	970	218	87	29
2017	75062	321	56	572	8
2018	75502	378	117	655	11
2019	80359	330	152	675	10
2020	78128	304	50	665	8

المصدر: من اعداد الطالبة من بيانات وكالة الطاقة الدولية على الموقع: https://www.iea.org/countries/algeria

الملحق رقم 24: السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة

year	gfcf	ltrade	Total Sub	Gov expend	lg	lsub	rgdp	lrgdp	gfcf	trade	lrgfcf
1990	12,34437	1,684672	3,5E+09	136500	5,135133	9,543967	35813,32	4,554045	2209895	48,38071	5,153498
1991	12,3024	1,721956	7,6E+09	212100	5,326541	9,881062	43226,19	4,635747	2006333	52,71759	5,01155
1992	12,2648	1,691869	8,02E+09	420131	5,623385	9,904277	40747,95	4,610106	1839922	49,18908	4,854461
1993	12,23762	1,652467	8,01E+09	476627	5,678179	9,903488	37603,46	4,575228	1728305	44,92281	4,74615
1994	12,25634	1,686497	8,1E+09	566329	5,753069	9,90834	37273,69	4,571402	1804434	48,58444	4,65412
1995	12,25996	1,741868	7,55E+09	759617	5,880595	9,878194	38331,57	4,583557	1819531	55,19101	4,544532
1996	12,244	1,730016	7,86E+09	724609	5,860104	9,89547	41699,57	4,620132	1753886	53,70515	4,4542
1997	12,22684	1,718036	8,46E+09	845196	5,926957	9,927247	42664,02	4,630062	1685949	52,24391	4,41283
1998	12,30918	1,654123	8,27E+09	875739	5,942375	9,917738	41387,18	4,616866	2037889	45,09445	4,474183
1999	12,30014	1,706966	8,69E+09	961682	5,983031	9,938919	46128,15	4,663966	1995926	50,92911	4,453807
2000	12,32683	1,798363	1,16E+10	1178122	6,07119	10,06415	58540,92	4,76746	2122428	62,85834	4,479025
2001	12,34955	1,768684	1,36E+10	1321028	6,120912	10,13459	57578,47	4,76026	2236385	58,70616	4,483763
2002	12,38476	1,786284	1,39E+10	1550646	6,190513	10,14335	60744,13	4,783504	2425259	61,13417	4,512858
2003	12,40289	1,793265	1,61E+10	1639265	6,214649	10,20797	67654,42	4,830296	2528633	62,12477	4,512831
2004	12,43725	1,817575	1,9E+10	1888930	6,276216	10,27795	76187,51	4,881884	2736865	65,70142	4,530324
2005	12,47122	1,852959	2,32E+10	2052037	6,312185	10,36546	92415,35	4,965744	2959544	71,2786	4,558333
2006	12,49715	1,849604	2,69E+10	2453014	6,3897	10,42907	101551,5	5,006686	3141624	70,73001	4,574338
2007	12,53913	1,856959	2,85E+10	3108669	6,492574	10,45436	107755,3	5,032439	3460453	71,93813	4,600626
2008	12,59003	1,884708	3,41E+10	4191053	6,622323	10,53309	121339,9	5,084004	3890692	76,68452	4,630916
2009	12,62672	1,853238	3,17E+10	4246334	6,628014	10,50054	103578,8	5,015271	4233745	71,32433	4,643386
2010	12,65592	1,84427	2,94E+10	4466940	6,65001	10,46794	119915,7	5,078876	4528112	69,86666	4,655917
2011	12,66817	1,829138	3,62E+10	5731407	6,758261	10,5588	139570,8	5,144795	4657639	67,4743	4,648949
2012	12,69831	1,815611	4,01E+10	7058173	6,848692	10,60361	142416,9	5,153562	4992412	65,40498	4,6421
2013	12,73414	1,803531	4,4E+10	6024131	6,779894	10,64359	141658,1	5,151241	5421759	63,61082	4,664022
2014	12,76108	1,795284	4,81E+10	6995769	6,844835	10,68255	142444,1	5,153645	5768752	62,41432	4,678476
2015	12,78516	1,775939	4,6E+10	7656331	6,884021	10,66229	131869,3	5,120144	6097571	59,69513	4,682255

2016	12,8001	1,747611	4,2E+10	7297494	6,863174	10,62344	129887,3	5,113567	6310986	55,92567	4,670263
2017	12,81462	1,742893	4,37E+10	7282630	6,862288	10,64011	132572,3	5,122453	6525559	55,3214	4,661156
2018	12,82788	1,763918	4,67E+10	6854968	6,836005	10,66945	137759,3	5,139121	6727852	58,06549	4,656255
2019	12,8322	1,714679	4,97E+10	7556138	6,8783	10,69594	134963,5	5,130216	6795130	51,84171	4,652182
2020	12,80992	1,661263	4,56E+10	6513319	6,813802	10,65935	118718,5	5,074518	6455374	45,84199	4,619541

المصدر: من اعداد الطالبة انطلاقا من المواقع:

-WORLDOMETER : https://www.worldometers.info
- THE Global Economy :https://www.theglobaleconomy.com

الملحق رقم 25: مخرجات الانحدار الكمي على برنامج STATA

The variables used are : Lrgdp, lsub , lg, lrgfcf, ltrade

Descriptive statistics of the variables:

```
. summarize $ylist $xlist
```

Variable	Obs	Mean	Std. Dev.	Min	Max
lrgdp	31	4.88938	.2291161	4.554045	5.153645
lsub	31	10.28117	.3387147	9.543967	10.69594
lg	31	6.30474	.5022041	5.135133	6.884021
lrgfcf	31	4.629576	.1556616	4.41283	5.153498
ltrade	31	1.765943	.0663963	1.652467	1.884708

Normal regression results

Source	SS	df	MS		
				Number of obs	= 31
				F(4, 26)	= 490.77
Model	1.55423984	4	.388559959	Prob > F	= 0.0000
Residual	.020585273	26	.000791741	R-squared	= 0.9869
				Adj R-squared	= 0.9849
Total	1.57482511	30	.05249417	Root MSE	= .02814

lrgdp	Coef.	Std. Err.	t	P>|t|	[95% Conf.	Interval]
lsub	.304488	.096818	3.14	0.004	.1054758	.5035003
lg	.2221507	.0657121	3.38	0.002	.0870776	.3572238
lrgfcf	.2734854	.0490661	5.57	0.000	.1726285	.3743422
ltrade	.5354591	.0951948	5.62	0.000	.3397833	.7311349
_cons	-1.853427	.4383518	-4.23	0.000	-2.754472	-.9523824

.

Heteroscedasticity test:

```
Breusch-Pagan / Cook-Weisberg test for heteroskedasticity
         Ho: Constant variance
         Variables: lsub lg lrgfcf ltrade

         chi2(4)      =     8.87
         Prob > chi2  =   0.0643
```

Quantile regression (50%):

```
Iteration  1:  WLS sum of weighted deviations =  .30847139

Iteration  1: sum of abs. weighted deviations =  .32919379
Iteration  2: sum of abs. weighted deviations =  .30695837
Iteration  3: sum of abs. weighted deviations =  .29765059
Iteration  4: sum of abs. weighted deviations =  .29570085

Median regression                               Number of obs =         31
  Raw sum of deviations 3.218012 (about 4.9657441)
  Min sum of deviations .2957008                Pseudo R2     =     0.9081
```

lrgdp	Coef.	Std. Err.	t	P>|t|	[95% Conf.	Interval]
lsub	.3730487	.1241933	3.00	0.006	.1177658	.6283316
lg	.1740313	.0842921	2.06	0.049	.0007663	.3472962
lrgfcf	.2114174	.0629395	3.36	0.002	.0820434	.3407915
ltrade	.4946065	.1221111	4.05	0.000	.2436034	.7456095
_cons	-1.888575	.5622956	-3.36	0.002	-3.04439	-.7327594

Quantile regression (75%):

```
Iteration  1:  WLS sum of weighted deviations =  .25531021

Iteration  1: sum of abs. weighted deviations =  .27986592
Iteration  2: sum of abs. weighted deviations =  .25618592
Iteration  3: sum of abs. weighted deviations =  .23896145
Iteration  4: sum of abs. weighted deviations =  .21756357
Iteration  5: sum of abs. weighted deviations =  .21671479
Iteration  6: sum of abs. weighted deviations =  .20437167
Iteration  7: sum of abs. weighted deviations =  .20413848
Iteration  8: sum of abs. weighted deviations =  .19937114
Iteration  9: sum of abs. weighted deviations =  .19694355

.75 Quantile regression                             Number of obs =         31
  Raw sum of deviations 1.942442 (about 5.1201438)
  Min sum of deviations .1969435                    Pseudo R2     =     0.8986
```

lrgdp	Coef.	Std. Err.	t	P>|t|	[95% Conf.	Interval]
lsub	.3029239	.066768	4.54	0.000	.1656804	.4401674
lg	.211323	.0453166	4.66	0.000	.1181734	.3044725
lrgfcf	.3011333	.0338371	8.90	0.000	.2315801	.3706866
ltrade	.5377386	.0656486	8.19	0.000	.402796	.6726812
_cons	-1.880026	.3022976	-6.22	0.000	-2.501407	-1.258644

.

```
.  sqreg $ylist $xlist, quantiles(10 20 30 40 50 60 70 80 90) reps(100)
(fitting base model)

Bootstrap replications (100)
----+--- 1 ---+--- 2 ---+--- 3 ---+--- 4 ---+--- 5
..................................................    50
..................................................   100

Simultaneous quantile regression                  Number of obs =         31
  bootstrap(100) SEs                              .10 Pseudo R2 =     0.8763
                                                  .20 Pseudo R2 =     0.8940
                                                  .30 Pseudo R2 =     0.9031
                                                  .40 Pseudo R2 =     0.9051
                                                  .50 Pseudo R2 =     0.9081
                                                  .60 Pseudo R2 =     0.9065
                                                  .70 Pseudo R2 =     0.9004
                                                  .80 Pseudo R2 =     0.8966
                                                  .90 Pseudo R2 =     0.8923
```

lrgdp	Coef.	Bootstrap Std. Err.	t	P>|t|	[95% Conf.	Interval]
q10						
lsub	.7877617	.2473552	3.18	0.004	.2793158	1.296208
lg	-.0846289	.1662224	-0.51	0.615	-.426304	.2570461
lrgfcf	.0290357	.1445907	0.20	0.842	-.2681747	.326246
ltrade	.4135638	.1780971	2.32	0.028	.0474801	.7796476
_cons	-3.567031	1.170937	-3.05	0.005	-5.973926	-1.160136
q20						
lsub	.6537534	.2286322	2.86	0.008	.1837932	1.123714
lg	.0091544	.1518271	0.06	0.952	-.3029307	.3212395
lrgfcf	.0703735	.1308568	0.54	0.595	-.1986065	.3393535
ltrade	.416107	.161806	2.57	0.016	.0835099	.748704
_cons	-2.972797	1.025294	-2.90	0.008	-5.080319	-.8652757
q30						
lsub	.5842261	.2495927	2.34	0.027	.0711811	1.097271
lg	.0515266	.1645384	0.31	0.757	-.2866868	.3897401
lrgfcf	.1058768	.120533	0.88	0.388	-.1418822	.3536359
ltrade	.4307564	.1420597	3.03	0.005	.1387485	.7227643
_cons	-2.708744	1.114412	-2.43	0.022	-4.99945	-.4180385
q40						
lsub	.4854211	.2299904	2.11	0.045	.012669	.9581732
lg	.124384	.152072	0.82	0.421	-.1882045	.4369724
lrgfcf	.160241	.1146855	1.40	0.174	-.0754984	.3959805
ltrade	.5322682	.1315264	4.05	0.000	.2619118	.8026245
_cons	-2.57551	1.013907	-2.54	0.017	-4.659626	-.4913932
q50						
lsub	.3730487	.1912782	1.95	0.062	-.0201292	.7662266
lg	.1740313	.1262276	1.38	0.180	-.0854333	.4334959
lrgfcf	.2114174	.1031947	2.05	0.051	-.0007023	.4235372
ltrade	.4946065	.1077878	4.59	0.000	.2730454	.7161675
_cons	-1.888575	.8365551	-2.26	0.033	-3.608138	-.169011
q60						
lsub	.2995236	.1525401	1.96	0.060	-.0140272	.6130744
lg	.2221335	.104161	2.13	0.043	.0080275	.4362395
lrgfcf	.2519925	.0947313	2.66	0.013	.0572696	.4467154
ltrade	.5148749	.0957367	5.38	0.000	.3180852	.7116646
_cons	-1.656532	.6019821	-2.75	0.011	-2.893924	-.4191405
q70						
lsub	.2239547	.1275695	1.76	0.091	-.0382682	.4861776
lg	.2657097	.0866584	3.07	0.005	.0875809	.4438385
lrgfcf	.3219277	.0810247	3.97	0.001	.1553791	.4884764
ltrade	.5462797	.0865314	6.31	0.000	.3684118	.7241476
_cons	-1.527182	.4924243	-3.10	0.005	-2.539375	-.5149894
q80						
lsub	.319299	.1070791	2.98	0.006	.0991948	.5394033
lg	.1996227	.0727939	2.74	0.011	.0499927	.3492528
lrgfcf	.2961828	.0758358	3.91	0.001	.1403	.4520655
ltrade	.539003	.0810867	6.65	0.000	.3723269	.7056791
_cons	-1.952844	.4022751	-4.85	0.000	-2.779733	-1.125956
q90						
lsub	.2330576	.0903744	2.58	0.016	.0472903	.4188249
lg	.2624587	.063013	4.17	0.000	.1329336	.3919838
lrgfcf	.3113211	.0664302	4.69	0.000	.1747718	.4478703
ltrade	.5905118	.078231	7.55	0.000	.4297057	.7513178
_cons	-1.61722	.3040884	-5.32	0.000	-2.242283	-.9921577

```
.
```

Test whether estimates for quantiles are same:
The results indicate that the slope equality is rejected at the significance level of 5%

```
.  test[q20]lsub = [q70]lsub

 ( 1)  [q20]lsub - [q70]lsub = 0

       F(  1,    26) =    4.22
            Prob > F =    0.0500
```

الملخص:

تهدف هذه الدّراسة إلى تسليط الضوء على سياسة الدعم الحكومي المعمّم خاصة دعم الطاقة في الجزائر، والتي أخذت منحى تصاعدي خلال العقود الأخيرة. الأمر الذي بدى يثير القلق على الصعيد الاقتصادي، حيث أصبح يشكل دعم الطاقة الضمني عبء مزمنا على ميزانية الدولة، ومزاحما لمخصّصات الانفاق العام، وبالتالي ظهور تفاوت الاجتماعي من حيث العدالة في الاستفادة منه. ما يتعين على الدولة اعادة النظر في هيكلته وادراج آليات مصححة له. وهذا ما دفع فضولنا إلى إجراء دراسة قياسية لتقييم آثار دعم الطاقة المطبق في الجزائر على النمو الاقتصادي خلال الفترة 1990-2020، بتطبيق نموذج الانحدار الكمي بأسلوب البوتستراب وباستعمال برنامج *Stata*. وكشفت النتائج عن وجود أثر إيجابي لإجمالي دعم الطاقة على النمو الاقتصادي، غير أن هذا الأثر يتراجع من 0.8عند النسبة 10%، إلى 0.23 عند النسبة 90 %. مما يوحي أن سياسة الجزائر التي تدعم بها منتجات الطاقة غير فعالة مقارنة بالكم الهائل من عائدات النفط المخصصة لها. ولذا وجب إما إصلاحها وترشيدها أو جعلها ظرفية على حسب حالة الاقتصاد الوطني.

الكلمات مفتاحية: دعم الطاقة، النمو الاقتصادي، عدالة اجتماعية، الانحدار الكمي، البوتستراب.

Abstract :

This study aims to shed light on the general government subsidies policy, especially energy support in Algeria, which has been on an upward trend in recent decades. This has raised concerns on the economic level, as implicit energy subsidies has become a chronic burden on the state budget, competing with public spending allocations, and thus leading to social disparities in terms of justice in benefiting from it. The state needs to review its structure and include corrective mechanisms for it. This is what prompted our curiosity to conduct an econometric study to assess the impact of energy subsidies implemented in Algeria on economic growth during the period 1990-2020. By applying the bootstrapped quantile regression model by Stata program. The results revealed a positive impact of total energy subsidies on economic growth, but this effect declined from 0.8 at 10%, to 0.23 at 90%. %. This suggests that Algeria's policy of subsidizing energy products is inefficient compared to the huge amount of oil revenues allocated to them. Therefore, it must either be reformed and rationalized, or made circumstantial according to the state of the national economy.

Key words: Energy subsidies, economic growth, social equity, quantile regression, bootstrap.

Résumé :

Cette étude vise à mettre en lumière la politique générale de subventions du gouvernement, notamment le soutien énergétique en Algérie, qui a connu une tendance à la hausse au cours des dernières décennies. Cela a suscité des inquiétudes au niveau économique, car les subventions implicites à l'énergie sont devenues un fardeau chronique pour le budget de l'État, entrant en concurrence avec les allocations de dépenses publiques et conduisant ainsi à des disparités sociales en termes de justice pour en bénéficier. L'État doit revoir sa structure et y inclure des mécanismes correctifs. C'est ce qui a poussé notre curiosité à mener une étude économétrique pour évaluer l'impact des subventions énergétiques mises en œuvre en Algérie sur la croissance économique au cours de la période 1990-2020. En appliquant le modèle de régression quantile Bootstrap du programme Stata. Les résultats ont révélé un impact positif des subventions énergétiques totales sur la croissance économique, mais cet effet a diminué de 0,8 à 10 %, à 0,23 à 90 %. %. Cela suggère que la politique algérienne de subvention des produits énergétiques est inefficace par rapport à l'énorme quantité de revenus pétroliers qui leur sont alloués. Il faut donc soit le réformer et le rationaliser, soit le rendre circonstanciel en fonction de l'état de l'économie nationale.

Mots clés : Subventions énergétiques, croissance économique, justice sociale, régression quantile, bootstrap.